



سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢٣)

النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ - ٢٠١٤(*)

الدكتورة رنا عبد العزيز الخماش

(*) في الأصل، أطروحة قدّمت لنيل درجة دكتوراه في تخصص العلوم السياسية تحت عنوان: «النظام السياسي التركي: دراسة في ضوء وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٤»، وقد نوقشت وأجيزت في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإنسانية في عمّان ـ الأردن، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بإشراف د. عبد الفتاح علي الرشدان.

النظام السياسي التركي
في عهد حزب العدالة والتنمية
٢٠٠٢ - ٢٠١٤

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الخماش، رنا عبد العزيز

النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٤/ رنا عبد العزيز الخماش.

٢٢٤ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٣)

ببليوغرافية: ٢٠٣ ـ ٢١٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-759-9

١. تركيا ـ الأحوال السياسية. ٢. تركيا ـ نظام الحكم. ٣. تركيا ـ تاريخ.

٤. الحركات الإسلامية ـ تركيا. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.561

العنوان بالإنكليزية

Turkish Political System under the AKP (2002-2014)

By Rana Abd-Aziz Al-Khamash

الآراء الـواردة في هـذا الكتـاب لا تعبّر بالضـرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٦

الإهداء

إلى من في القلب ذكراهم تنمو ولا تموت...

إلى روح والدي، رحمه الله...

إلى والدتي العزيزة، أطال الله في عمرها...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد...

إن كان من شكر وتعظيم فلله الواحد القدير، على إنجاز هذه الرسالة، ومن ثم أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي الفاضل، ومثلي الأعلى، وقدوتي في العلم والعمل والخلق الحسن، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان، على تكرّمه بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى اهتمامه ومتابعته طوال مرحلة إعدادها، وعلى مساهمته فيها بالرأي والنصيحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى صديقتي ذكرى بني عطا على ما بذلته من جهد ووقت، لإنجاز هذا العمل.

المحتويات

خلاصة الكتاب

يعد النظام السياسي التركي من الأنظمة السياسية الحديثة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، فهو نظام تم تأسيسه مع نشأة الدولة التركية الحديثة وفق رؤية مصطفى كمال أتاتورك الغربية، من دون الرجوع إلى توجهات الشعب التركي حاضن الحضارة والثقافة والعقيدة الإسلامية لأكثر من ستة قرون متتابعة في ظل الدولة العثمانية.

يتصف النظام السياسي الجمهوري التركي بالجمود والثبات في المبادئ والأفكار العامة، بفضل الوصاية العسكرية على الحياة السياسية، لكنه كان متذبذباً غير مستقر الأداء بسبب الانقسام والانشقاق والاندماج المستمر في الأحزاب والنخب السياسية والتحول في التوجهات السياسية المختلفة خلال مراحل زمنية قصيرة، وفقاً للشخصية التي كانت تسيطر على مقاليد الأمور.

أدت طبيعة النظام السياسي التركي الجمهوري في نشأته إلى تقزيم دور تركيا خارجياً مع تعظيم القمع والكبت داخلياً؛ فانغلاق تركيا وانكفاؤها إلى الداخل، غيّب السياسة الخارجية التركية عن الاضطلاع بأي دور فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية، بعدما كانت محور السياسة الدولية عدة قرون، لتصبح أداة من أدوات الغرب في التعاطي مع قضايا المنطقة، بدلاً من أن تكون فاعلاً رئيساً ذا رؤية استراتيجية مستقلة تجاهها.

كما يعتبر النظام التركي من الأنظمة السياسية العلمانية المتشددة التي لا تسمح بوجود الدين في المظاهر العامة للدولة بأي شكل من الأشكال؛ لقد خط أتاتورك قواعد اللعبة السياسية وفرضها على مختلف مكوّنات الشعب التركي بحراسة ووصاية الجيش التركي الذي حصَّنها من التغيير باتباعه سياسة المحرمات الممنوع الاقتراب منها (العلمانية، الهوية، القومية)، مما أثر في طبيعة النظام السياسي، فلم تطرأ عليه أي تغييرات جوهرية منذ تأسيس الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢.

يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تتويجاً لجهود وتراكمات تاريخية بذلتها الحركة الإسلامية منذ ظهور بوادر ضعف الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، إضافةً إلى حنين

الشعب التركي إلى جذوره الإسلامية، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل هيمنة الأحزاب العلمانية.

أعاد حزب العدالة والتنمية لتركيا مكانتها باتباعه سياسة خارجية جديدة واضحة المعالم محددة الأهداف مغايرة للسياسات السابقة المتخبطة وغامضة الملامح، فضلاً عن طرحه تفكيراً استراتيجياً مغايراً لمكانة تركيا في المنطقة والعالم، لتصبح في عهده لاعباً إقليمياً رئيساً في قضايا المنطقة كافة، ولا سيّما في ضوء إبرازه وإعلائه البعد المثالي والقيمي ـ القائم على نصرة المظلومين وحق الشعوب في الديمقراطية والحرية ـ في السياسة التركية داخلياً وخارجياً.

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف إلى فلسفة حزب العدالة والتنمية ورؤيته المختلفة من الأحزاب السياسية التي وصلت إلى سدة الحكم منذ نشأة الدولة التركية الحديثة، لطبيعة النظام السياسي ومكانة تركيا ودورها، وأولوية مصالحها في الشرق الأوسط والعالم، الأمر الذي كان له الدور الأهم والأبرز في إجراء التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على النظام السياسي التركي، حيث ستحاول الدراسة كشف الغموض الذي يكتنف قدرة حزب العدالة والتنمية التركي على المواءمة بين جذوره الإسلامية ووعائه الثقافي العثماني، وبين نجاحه في الحكم في دولة علمانية متشددة، ومدى قدرته على إدخال إصلاحات وتحديثات على المبادئ الكمالية والمؤسسات العلمانية التي يتكون منها النظام السياسي في البلاد، ويدين لها بالولاء، ليتصدر المشهد كنموذج سياسي يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، مكتسباً تأييداً دولياً واسع النطاق، في حين فشل الإسلاميون الآخرون داخل تركيا وخارجها، في الوصول إلى الحكم أو الاستمرار به بنجاح، يُشاد به إقليمياً ودولياً.

لم تكن رؤية حزب العدالة والتنمية، التي مهدت له الوصول إلى السلطة، وأهلته للاستمرار في الحكم عدة دورات انتخابية متتالية (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٥) وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكم تجارب الحركات الإسلامية التركية وخبراتها، في التعامل مع النظام السياسي التركي منذ عهد تأسيس الجمهورية (١٩٢٣ ـ ٢٠٠٢)، لقد ساهمت تلك التجارب والأساليب القمعية المستخدمة من قبل النظام عبر القانون والقوة في إعادة صياغة أهداف الإسلاميين وبرنامجهم ورؤيتهم في البلاد، وبلورتها في الصورة التي ظهر عليها حزب العدالة والتنمية.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحشد أنصار معظم الحركات الإسلامية وأتباعها، خلف رؤيته وبرنامجه السياسي، عبر إزالة العوائق والقيود المفروضة على ممارساتهم وسلوكياتهم الدينية بالتدرج، من دون الدخول في مواجهة مباشرة مع مؤسسات الدولة العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، بل إن أغلب أتباع هذه الحركات، أعضاء فاعلون في حزب العدالة والتنمية الذي يتجاوز عدد أعضائه تسعة ملايين عضو، ويعد ذلك نقلة نوعية في طبيعة العمل السياسي للحركات الإسلامية التركية، التي لم تزاول العمل السياسي بطريقة مباشرة منذ عقود، حيث تم تحويل الأتباع والمريدين إلى أعضاء ومؤيدين لحزب سياسي يتولى الحكم في الدولة التركية.

بل قد يتجاوز الأمر كون حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً؛ ففي هذا السياق، قال رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو، أثناء توليه وزارة الخارجية في اجتماع لفرع حزب العدالة والتنمية في مدينة قونيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤: «إن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزب سياسي، بل حركة تاريخية تمثل بصدق رغبات الشعب التركي وتطلعاته»[1].

أولاً: طبيعة الصراعات السياسية في تركيا

لا يمكن الحديث عن طبيعة التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي ومؤشراتها، من دون الرجوع إلى طبيعة المجتمع والدولة التركية وهويتهما، وتناقضات واختلافات التيارات الفكرية المكونة لوعي المجتمع والقوى الفكرية والأيديولوجية الموجهة للرأي العام التركي، وأثرها ودورها في دفع عجلة التغيير أو تراجعها.

فرضت التناقضات الكبيرة والاختلافات الجوهرية بين مبادئ النظام السياسي التركي منذ عام ١٩٢٣، وبين الموروث التاريخي والثقافي للشعب التركي (مبادئ ومعتقدات وقيم والتكوين الذهني ووعي الشعب التركي)، حالة اغتراب سياسي واجتماعي نجم عنها جدل وصراع في المجتمع والدولة التركيين، يظهر إلى العلن عبر صراع أيديولوجي بين مؤسسات الدولة المختلفة (القضاء، المؤسسة العسكرية والإعلام)، وبين التيارات الفكرية والسياسية النشطة في المجتمع التركي، كما أنها نزعت الانسجام الاجتماعي والسلام الثقافي والاستقرار السياسي عن المجتمع التركي.

١ ـ الصراع العقائدي ـ الأيديولوجي (الإسلامي ـ العلماني)

يشمل هذا الصراع عدة محاور، أو صراعات ثانوية تنضوي تحته، وهي صراع الهوية (الشرق ـ الغرب)، والصراع المدني ـ العسكري، ومرد ذلك إلى التحالف والعلاقة الوثيقة بين المؤسسات المدنية العلمانية والمؤسسة العسكرية، ورؤيتهم المشتركة لمكانة تركيا ومستقبلها، كجزء من الحضارة الغربية، واتفاقهم على النأي بتركيا عن الحضارة الإسلامية ومحيطها الشرقي.

ينظر إلى المؤسسة العسكرية في تركيا على أنها «مدخل للسياسة العامة وعامل مؤثر ومتأثر بها... وأنها جزء تكويني وجوهري في الدولة، وهي الحارس والحامي للدولة والمجتمع، بحسب ما تراه ووفق ما يحدده الدستور، وهكذا تشارك المؤسسة العسكرية، بصورة فعالة، في تخطيط وبناء وتنفيذ السياسة من دون أن تحتكر العملية السياسية»[2].

---

(١) داوود أوغلو، ««العدالة والتنمية» ليس مجرد حزب.. بل حركة تاريخية،» وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٤/٤/٢١، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/316396>.

(٢) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ١٦٦.

عملت المؤسسة العسكرية على إحكام السيطرة على المفاصل المدنية للدولة التركية عبر دستور عام ١٩٦١ بإنشاء عدة مؤسسات موالية للمؤسسة العسكرية، هي[٣]: المحكمة الدستورية، مجلس الأعيان، المجلس الأعلى للقضاء، مجلس الأمن القومي «حكومة الظل»، مجلس التعليم العالي (له مستشار عسكري)، المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون لمراقبة وسائل الإعلام (أحد أعضائه عسكري).

أدركت المؤسسة العسكرية مبكراً الركائز الأساسية لقيام الدولة المدنية (القضاء، والتعليم والإعلام)، فأنشأت مجالس عليا تعنى بشؤونها وتخضع للنفوذ العسكري، ليضع الخطط والقواعد الناظمة لسياسات العمل بما يضمن إحكام سيطرة المؤسسة العسكرية عليها، حيث ما زالت تحظى حتى الآن بثقة غالبية الشعب التركي وتأييده؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي المتعاقبة، أن المؤسسة العسكرية هي أكثر مؤسسات تركيا نيلاً للثقة[٤].

أطلق الخبراء الأتراك على الجيش في التسعينيات وصف «الجيش حزباً سياسياً»، وذلك لشدة توغل المؤسسة العسكرية التركية في السياسات العامة للدولة، معللين ذلك بـ «أن الجيش يتصرف في بعض مواقفه ومبادراته، في إطار حسابات تتعلق بوضعه الخاص وأهدافه ومصالحه الخاصة، ضد طرف آخر داخل المجتمع والدولة، مبتعداً بذلك عن كونه جهازاً من أجهزة الدولة... وأصبح أقرب ما يكون إلى حزب سياسي يمارس السياسة بوساطة منظمات مدنية شرعية، وأخرى شبه عسكرية غير شرعية، تعمل في خدمة أهدافه واستراتيجياته»، حيث تسعى إلى تمهيد الأرضية أمام الانقلابات العسكرية عبر إثارة الفوضى وعدم الاستقرار لتكوين رأي عام مؤيد لتدخل المؤسسة العسكرية لفرض الأمن في البلاد[٥]. إن الصراع يدار بشكل أساسي بين المؤسسة العسكرية بأذرعها وأدواتها المدنية والقانونية المختلفة من جهة، وبين الإسلاميين بطرقهم وجمعياتهم وأحزابهم، من جهة أخرى.

لقد قادت المؤسسة العسكرية التركية أربع محاولات انقلابية ضد حزب العدالة والتنمية:

أ ـ منظمة أرجنكون

هي جمعية سرية تأسست في تسعينيات القرن الماضي، تضم شخصيات ذات نفوذ كبير (جنرالات متقاعدين وصحفيين وعلماء وأساتذة جامعات)، يعتبرون أنفسهم أصحاب الفكر الكمالي والمخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية. تزايد نشاط المنظمة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بالتخطيط لعدة عمليات تؤدي إلى إسقاط الحكومة المدنية المنتخبة وإعلان حال

---

(٣) انظر: Abdulvahap Akinci, «Türkiye’nin Darbe Geleneği: 1960 ve 1971 Müdahaleleri,» *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İibf Dergisi*, vol. 9, no. 1 (Nisan 2014), s. 62.

(٤) إرسل أيدينلي، نيهات علي أوزكان ودوغان أكياز، «مسيرة العسكريين الأتراك نحو الاتحاد الأوروبي،» ترجمة حمدي أبو كيلة، في ملف العدد: «تركيا... حراك الداخل والخارج،» مجلة **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٢٦، العدد ١٤٧ (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

(٥) عمر لاجينر، «الجيش حزباً سياسياً،» ترجمة بكر صدقي، مجلة **الآداب** (بيروت)، السنة ٥٨، العددان ١١ ـ ١٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، ص ٥٧.

الطوارئ في البلاد، ولكن تم الكشف عنها، وقُبض على عدد كبير من أعضائها في عام ٢٠٠٧ بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ضد «حكومة حزب العدالة والتنمية» في عام ٢٠٠٣، وتنفيذ عمليات إرهابية تزعزع أمن البلاد واستقراره[٦].

ب ـ منظمة المطرقة

تم الكشف عن هذه المنظمة في عام ٢٠١٠ بتهمة محاولة الانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية. وتتضمن ملابسات القضية اجتماع عدد من كبار الضباط في قيادة الجيش في آذار/مارس من عام ٢٠٠٣، بهدف وضع خطة للإطاحة بالحكومة، عبر تفجير أهم المساجد المكتظة في إسطنبول (مسجد الفاتح)، وهو ما أجبر الحكومة على إعلان حال الطوارئ، ومن بعدها تهمة العمل على إسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية، مما ألَّب الرأي العام الداخلي ضد الحكومة[٧].

ج ـ محاولة حظر حزب العدالة والتنمية

لم ييأس العلمانيون من محاولاتهم التضييق على حزب العدالة والتنمية، على الرغم من الدعم الشعبي الواسع له؛ فقد قام المدعي العام التركي برفع قضية لحظر حزب العدالة والتنمية، وحظر النشاط السياسي لرجب طيب أردوغان لدى المحكمة الدستورية في آذار/مارس عام ٢٠٠٨، متهماً إياه بارتكاب أنشطة تتعارض مع العلمانية، إلا أن المحكمة الدستورية برئاسة هاشم كيليتش، رفضت طلب الحظر، كما طلب منع ٧١ من أعضاء الحزب من النشاط السياسي، غير أن المحكمة قررت حرمان حزب العدالة والتنمية من جزء من تمويله العام[٨]. يعد هذا أول طلب لحظر حزب سياسي، لا يزال في السلطة، كرد فعل على نجاح الحزب الساحق في انتخابات عام ٢٠٠٧.

د ـ استقالة قيادة الأركان

حاول قادة المؤسسة العسكرية الضغط على الحكومة التركية عبر تقديم استقالة جماعية من قبل رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال أسيسك كوشانير، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١، احتجاجاً على اعتقال عدد من الضباط، وطلب الحكومة في اجتماع مجلس

---

(٦) انظر: Gülçin Avşar [et al.], *Ergenekon'un Öteki Yüzü: Faili Meçhuller ve Kayıplar Ergenekon Dosyaları İncelemesi* (İstanbul: TESEV Türkiye Ekonomik ve Sosyal Etüdler Vakf Demokratikleşme Program, 2013), s. 11.

انظر أيضاً: «ملف خاص منظمة «أرغينكون» السرية في تركيا،» **تركيا بوست**، ٢٠١٤/١١/١٣، <http://turkey-post.net/c-4926>.

(٧) انظر: Mehmet Ozdemir, «Original Sledgehammer,» <http://www.aksiyon.com.tr/kapak/orijinal-balyoz_528467>.

(٨) انظر: Bülent Algan, «Dissolution of Political Parties by the Constitutional Court in Turkey: An Everlasting Conflict between the Court and the Parliament?,» *Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi (AUHFD)*, vol. 60, no. 4 (2011), ss. 809-836, esp. s. 825.

الأمن القومي، إقالة الضباط المتهمين في قضية أرجنكون، حيث قال الجنرال كوشانير في رسالة إلى الضباط المسجونين: «أنه استقال لأنه لم يعد قادراً على الدفاع عن حقوقهم، بالإضافة إلى أن التحقيقات والاعتقالات وكذلك الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضد ضباط الجيش لا تستند إلى أدلة ملموسة»[٩]. تنم الاستقالة عن حالة الوهن التي مرت بها القيادة العسكرية في مواجهة الحكومة المدعومة شعبياً.

سعت المؤسسة العسكرية في هذه الخطوة إلى إيجاد فراغ سلطوي في القيادة العسكرية، يثير الرأي العام وأفراد المؤسسة العسكرية على حكومة حزب العدالة والتنمية، لترضخ لمطالب القادة المستقيلين، وإظهارهم بمظهر المدافع عن حقوق العسكريين في مواجهة ظلم الحكومة، على الرغم من أن القضية تنظر في القضاء، ويجب على الحكومة أن لا تتدخل في إجراءات القضاء ومهامه.

بيد أن الحكومة التركية بقيادة أردوغان آنذاك، استطاعت أن تستغل خطوة الاستقالة الجماعية لصالحها، فقبل أردوغان استقالة القادة الأربعة، وقام بتعيين قادة جدد للقوات المسلحة، على رأسهم نجدت أوزال رئيساً للهيئة العامة للأركان.

كانت الاستقالة الجماعية للقادة العسكريين في العام ٢٠١١، آخر محاولات المؤسسة العسكرية التدخل في الشأن السياسي. حاولت بعض وسائل الإعلام التركية استدعاء التدخل العسكري إبان قضية الفساد في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، فأصدرت رئاسة أركان الجيش بياناً تؤكد فيه التزامها بأداء مهامها المنصوص عليها في الدستور بعيداً من أي توجه سياسي، وتمسكها بمبادئ دولة القانون، وسيادة القانون ومتطلبات المجتمع الديمقراطي، إضافةً إلى حرصها على التحرك في إطار احترام القانون واستقلال القضاء، خلال عملية التحقيق الجارية بشأن بعض الأفراد العاملين والمتقاعدين بالجيش، ومراعاة عدم تأثر هوية المؤسسة العسكرية سلباً بما يجري في المقام الأول[١٠].

واجه الحزب الجيش والمؤسسات العلمانية من خلال:

ـ تعزيز نجاحاته الداخلية القائمة على تعزيز الحريات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والانفتاح على القوميات والأقليات في البلاد.

• تعديل الدستور والقوانين لتحجيم دور المؤسسة العسكرية السياسي وطرحها للاستفتاء العام في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

---

(٩) انظر: Niran Cansever ve Hakan Mehmet Kiriş, «Türkiye'de Ordu – Siyaset İlişkileri Çerçevesinde Ak Parti – Tsk Etkileşimine Bakiş,» *Süleyman Demirel Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*, vol. 20, no. 3 (2015), ss. 361-384, esp. s. 379.

(١٠) «الجيش التركي ينأى بنفسه بعيداً عن الجدل السياسي،» موقع أخبار العالم التركي باللغة العربية، ٢٠١٣/١٢/٢٧، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68403>.

• **تطوير العقيدة العسكرية التركية:** قام حزب العدالة والتنمية بمراجعة تعريف المرجعية الأيديولوجية والفكرية للجيش التركي وتفسيرها، وإعادة تشكيل وصياغة عقيدة المؤسسة العسكرية وطبيعة علاقتها بأنساق النظام السياسي ودورها في السياسة العامة للدولة، حيث إن لإعادة التنظيم القانونى للجيش أهمية قصوى لتحقيق الاحترافية، وضمان الانضباط والحياد والتفرغ النهائي للوظيفة العسكرية والابتعاد عن الشؤون السياسية، بما يحفظ تفوق المؤسسة في الشؤون العسكرية، ويحافظ على حقوقها وواجباتها وفقاً للدستور والقانون.

قام الحزب بالتركيز على رفع مستوى التدريب والتأهيل والمشاريع الاحترافية وتطوير القدرات التكنولوجية للقوات المسلحة، حيث لم تعد تعتمد المؤسسة العسكرية على شراء الأسلحة فقط، بل أيضاً تصنيعها وتطويرها وتحديثها، بأيدٍ وكفاءات وطنية تركية.

٢ ـ الصراع القومي (التركي ـ الكردي)

أدت المغالاة في توظيف العامل القومي في الداخل التركي، منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، إلى ظهور أزمة إثنية في الديمغرافية التركية.

نشأت المسألة الكردية في تركيا نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري الأكـراد، كأحد المكونات الرئيسة للشعب التركي وإقراره مبدأ القومية، الذي يقوم على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية[١١]؛ حيث إن الصراع التركي ـ الكردي صراع قديم حديث متجدد، يخبو ويثور، وفقاً لظروف داخلية وخارجية، لقد بدأت ثورة الأكراد ضد الحكومة التركية، منذ تأسيس الجمهورية منها ١٨ مرة في عهد أتاتورك (١٩٢٤ ـ ١٩٣٨)، الذي قام بقمعهم بقوة السلاح، بعد تحالفه معهم إبان حرب الاستقلال[١٢].

تقدر مساحة المناطق ذات الكثافة الكردية في تركيا بـ ١٩٤ ألف كم٢ من مساحة تركيا الإجمالية التي تبلغ ٧٨٠ ألف كم٢، أي ما يقدر بربع مساحة الدولة التركية، وتشمل هذه المناطق شرق تركيا وجنوبها الشرقي[١٣].

يمكن فهم مدى الحساسية التي يتمتع بها الملف الكردي لدى الأتراك؛ إذ يعني قيام كيان كردي منفصل من البلاد، اقتطاع لـ ١٩ ولاية من إجمالي ولايات تركيا البالغ عددها ٨١ ولاية، ما يؤدي إلى فقدانها عمقاً استراتيجياً مهماً لأمنها القومي، إضافة إلى الموارد المائية والمواد الخام التي تحتويها

(١١) رواء زكي يونس، «التركيب القومي والديني: دراسة تحليلية،» **دراسات اجتماعية** (قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد)، السنة ٢، العدد ٥ (٢٠٠٠)، ص ٨٣.

(١٢) انظر: Ayşe Hür, «Osmanli'dan Bugüne Kürtler Ve Devlet, Kürt milliyetçiliğinin «geç» doğumu,» *Taraf Gazetesi* (Istanbul) (19 October 2008), <http://www.taraf.com.tr>.

(١٣) رنا الخماش، **العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، دراسات؛ ٥٨ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٥٨.

تلك المناطق، ويحجز تركيا عن دول جوارها الجغرافي التي لها معها علاقات اقتصادية وتجارية متميزة، ويحد من حضورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

دفع الشعب التركي، متمثلاً بالقوميتين الكردية والتركية، ثمناً باهظاً جراء اختيار المسار العسكري لحل المسألة الكردية، لقد أودى العنف المسلح المتبادل بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، بحياة ما يقارب ٥٠ ألف شخص، وكلّف البلاد قرابة ٥٠٠ مليار دولار، ودمر أكثر من أربعة آلاف بلدة وقرية[١٤].

المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية

انتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة لحل المسالة الكردية بإحلال عملية السلام الداخلي، بدلاً من الحل الأمني الذي أثبت فشله، وأدى إلى اتساع دائرة الصراع وأطرافه، بدلاً من إنهائه.

طرح حزب العدالة والتنمية رؤيته لحل المسألة الكردية «مبتعداً عن المسار العسكري ـ الأمني» عبر مسارين:

ـ **المسار الأول: التسوية السياسية:** بدأ تطرُّق حزب العدالة والتنمية إلى المسألة الكردية علانية في عام ٢٠٠٥، أثناء زيارة أردوغان مدينة ديار بكر، قائلاً: إن المسألة الكردية مشكلته وإن «تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى»، مؤكداً أنهم عازمون على حلها عبر الديمقراطية وحقوق المواطنة والمزيد من الرفاهية الاقتصادية، لتتصاعد جهود الحزب في هذه المسألة في عام ٢٠٠٩، بإطلاق مبادرة «الانفتاح الديمقراطي» الساعية إلى حل المسألة الكردية سلمياً، لتكون هذه المرحلة إيذاناً لحراك سياسي واجتماعي على المستويين الرسمي والأهلي لتسوية المسألة الكردية في تركيا، وتتكلل هذه الجهود بإجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبدالله أوجلان منذ شباط/فبراير عام ٢٠١٣، عبر أعضاء جهاز المخابرات التركي، وأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي[١٥].

ـ **المسار الثاني: تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية في مناطق شرق البلاد ذات الأغلبية الكردية:** أعلن أردوغان أثناء زيارته مدينة ديار بكر عام ٢٠٠٨ عن خطة حكومية لرفع مستوى التنمية في المناطق الكردية، تتضمن استثمار ١٢ مليار دولار خلال خمس سنوات في ٧٣ مشروعاً في تسع مدن كردية، إضافة إلى تحويل مدينة ديار بكر إلى «مركز جذب» للشركات بالعمل في شروط قانونية وتشريعية وبنى تحتية أكثر كفاءة، واعداً بخلق ٣,٨ مليون فرصة عمل[١٦].

---

(١٤) خورشيد دلي، «السلام التركي الكردي في الامتحان الصعب،» **العربي الجديد**، ٢٠١٤/١١/٢٤، <http://www.alaraby.co.uk/opinion/c5adafab-f820-4ad3-82aa-e532af9ba082>.

(١٥) يلماز أنصار أوغلو، «مسألة تركيا الكردية وعملية السلام،» مجلة **رؤية تركية** (إسطنبول)، السنة ٢، العدد ٣ (خريف ٢٠١٣)، ص ١٢ ـ ١٥.

(١٦) عقيل سعيد محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، سلسلة دراسات (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٨٢.

تأتي هذه الخطوة في إطار محاولات حزب العدالة والتنمية تحسين الأوضاع المعيشية للأكراد للحد من نقمتهم على الحكومة في أنقرة، وتغييب أحد عوامل انضمامهم إلى حزب العمال الكردستاني الناجمة عن الفقر والبطالة وضيق الحالة الاقتصادية.

إن مقاربة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المعضلات التي تواجه تركيا، تختلف من المقاربات التي كانت تستخدمها النخب العلمانية في مواجهة المعضلات ذاتها، وساهمت في تعميقها بدلاً من حلها.

يولي حزب العدالة والتنمية أهمية كبرى للقضية الكردية، لما لها من آثار داخلية تؤثر في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، وسلامة الأراضي التركية ووحدتها، فضلاً عن امتداداتها الخارجية المتأثرة بطبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة (العراق وسورية وإيران وروسيا)، واستخدامها أوروبياً ذريعةً لإعاقة تقدم مسيرة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

تعرض الأكراد للاضطهاد والظلم من الدولة التركية العلمانية، وعلى الرغم من سعي حزب العدالة إلى حل المسألة الكردية عبر مبدأ الأخوة والمواطنة والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بعيداً من العنف المسلح، إلا أنه لا يزال الطريق أمامه طويلاً لتحقيق المساواة بين الأكراد والأتراك في البلاد، ومع ما حققه الحزب من إنجازات في هذا السياق، لا تزال حقوق الأكراد السياسية والثقافية منقوصة، مقارنةً بنظرائهم من العرق التركي.

تُعدّ تسوية المسائل الداخلية في البلاد ضرورة ملحة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية لانطلاق سياسة خارجية تركيا فاعلة، تمهد الطريق أمام تركيا، كدولة قائدة على المستوى الإقليمي، ومؤثرة وفاعلة على المستوى الدولي، إذ لا يمكن تأدية دور دولي، والدولة مستنزفة اقتصادياً ومهددة أمنياً وعسكرياً.

٣ ـ الصراع بين التيارات الإسلامية (العدالة والتنمية، حركة غولن)

في بداية عهد حزب العدالة والتنمية، نشأ حلف ضمني بين الحزب، وحركة غولن «الخدمة»، لجذورهما وتوجهاتهما الإسلامية المشتركة، في مواجهة القوى العلمانية المسيطرة على مقاليد الحكم ومفاصل الدولة الرئيسة، إلا أن هذا الحلف تحوّل إلى عداء صريح، يُعد الأوّل من نوعه، من حيث طبيعته وأدواته وعلانيته بين التيارات الإسلامية في تركيا.

قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باتهام الجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بتشكيل دولة موازية داخل البلاد، وتهديد أمن البلاد، وسلامة الدولة التركية[١٧]. واصطلح رسمياً على تسمية حركة الخدمة التابعة لغولن «التنظيم الموازي».

لقد اكتسب الصراع بين الطرفين أهمية كبيرة، للعوامل التالية:

---

(١٧) مركز الجزيرة للدراسات، «الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات،» تقدير موقف، الدوحة، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ص ٣.

أ ـ لأول مرة يظهر الخلاف الإسلامي ـ الإسلامي على السطح، وبهذه الحدة في تاريخ تركيا؛ بدأ الخلاف بين الحليفين الإسلاميين بالظهور فوق السطح، بعد زوال خطر المؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية على التيار الإسلامي، فاشتدت المنافسة بين أبناء التيار ذاته لبسط النفوذ والسيطرة على مقاليد الحكم، وهنا ينتقد حزب العدالة والتنمية أن الجماعة تريد المشاركة في الحكم، من دون تحمل أية تبعات أو مسؤوليات قانونية أو سياسية أمام الإرادة الشعبية.

لقد حاولت الجماعة فرض وصايتها على السلطة التنفيذية، باستدعاء رئيس الاستخبارات التركي «هاكان فيدان» في ٧ شباط/فبراير عام ٢٠١٢ من قبل وكيل نيابة ينتمي إلى الجماعة للتحقيق معه، بتهمة التخابر مع حزب العمال الكردستاني، من دون إخطار رئيس الوزراء أردوغان بذلك، والذي تبين لاحقاً أنه حوار بين الاستخبارات، وحزب العمال الكردستاني تمهيداً لعملية السلام الداخلي في تركيا[١٨].

ب ـ تعمّدت حركة غولن شن حملة إعلامية وقانونية ضد حزب العدالة والتنمية، تتهمه بالفساد لضرب مصداقية الحزب لدى الشعب التركي، إذ لطالما كانت نظافة اليد لأعضاء الحزب أحد أهم عوامل نجاحه واستمراريته شعبياً؛ حيث إن نظافة اليد ومكافحة الفساد، هما الركن الرئيس في زيادة التأييد الشعبي لحزب العدالة، ولا سيما في ضوء النجاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذلك، حاولت جماعة غولن توجيه ضربة قاضية للحزب من خلال ضرب أكبر مكامن قوته من خلال حملة ٢٠١٣/١٢/١٧، واتهامه بالفساد.

ج ـ اعتبرت الجماعة أن قانون إصلاح التعليم الذي أقرته الحكومة عام ٢٠١٣ موجهاً ضد نفوذها، ويهدف إلى تجفيف منابع تمويلها المادي، وتحجيم نفوذها اجتماعياً بفصلها من العمل في محيط حواضنها الرئيسة في حقل التعليم.

د ـ انسجام انتقادات الجماعة السياسةَ الخارجية لحزب العدالة والتنمية، مع التوجهات الغربية في:

• تحميل الحكومة مسؤولية الهجوم على أسطول الحرية، لأنها لم تستأذن إسرائيل.

• انتقادها سياساتِ الحكومة في تعزيز العلاقات التركية ـ الإيرانية إلى حد التحالف، وانتهاج سياسة مغايرة لسياسات الدول الغربية، تجاه البرنامج النووي الإيراني.

• دعم جماعة غولن للمظاهرات في ساحة تقسيم احتجاجاً على الحكومة بسبب قطع الأشجار في حزيران/يونيو عام ٢٠١٣[١٩].

---

(١٨) انظر: Günter Seufert, «Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself?: A Turkish Religious Community as a National and International Player,» (SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, Berlin, January 2014), pp. 17-18.

(١٩) وحدة تحليل السياسات، «كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وغولن في المشهد السياسي التركي؟،» تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ص ١ ـ ٤.

• مساهمة جماعة غولن بالترويج للادعاءات التي تتهم تركيا بدعم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في سوريا؛ فهي استضافت أهم المروجين لهذه الفكرة، المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية في عهد كل من كلينتون وبوش الابن وأوباما، رئيس قسم الحقوق والسلام في جامعة كولومبيا «ديفيد فيليبس» الذي كرر اتهاماته في مؤتمر «أزمة سوريا وتنظيم الدولة وكوباني» المنظم في مؤسسة جزر السلام التابعة لها في الولايات المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤[٢٠].

• ساهم الصراع بين الطرفين في تراجع استقلالية القضاء ومستوى الحريات في البلاد؛ إذ بدأت حكومة العدالة والتنمية، بعد تطور الصراع بين الطرفين، وظهوره إلى العلن، حملة لإخلاء وزارة الداخلية، وسائر الدوائر الحكومية من أنصار الجماعة في كوادرها منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، فضلاً عن إجراء تعديلات في قانون مجلس القضاء، ووكلاء النيابة في شباط/فبراير عام ٢٠١٤، يعطي لوزير العدل دوراً أكبر في أعمال المجلس.

نخلص إلى القول، إن الخلاف الفكري بين التيارات الإسلامية، أدى إلى تحول الصراع من إسلامي ـ علماني إلى صراع إسلامي ـ إسلامي باستخدام أدوات وأساليب علمانية، كما أنه يندرج في إطار التحزب والتحيز للزعيم الملهم المنقذ ـ كما تحزب الكماليين لأتاتورك ـ فلقد نحى الطرفان: حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن، إلى شيطنة الطرف الآخر واتهامه بالخيانة والعمالة وتتبع أخطائه، متجاهلين إيجابيات كل طرف، وتاريخهم المشترك، والظروف الحرجة والاستثنائية التي تمر بها البلاد.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على النظام السياسي في عهد حزب العدالة والتنمية

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في البلاد منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية التركية بعامة، والنظام السياسي التركي بخاصة، حيث يعد حدثاً، وحدّاً فاصلاً في مجرى الحياة السياسية التركية، يصنف المتغيرات والثوابت والفاعلية في النظام السياسي، ويقسمها إلى حقبتين مختلفتين في البلاد: ما قبل حزب العدالة والتنمية «تركيا القديمة»، وما بعد حزب العدالة والتنمية «تركيا الجديدة» أو «الجمهورية الثانية».

قام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تستدعي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في طبيعة النظام السياسي التركي، بما يتوافق مع دور تركيا ومكانتها وتطلعاتها، في القرن الواحد والعشرين، في ما بات يعرف بتركيا القديمة... وتركيا الجديدة.

حاول حزب العدالة والتنمية تحقيق رؤيته وفلسفته المتمثلة ببرنامجه، ووعوده الانتخابية من خلال مدخلين:

---

(٢٠) جيم كوتشوك، «العقل المدبر للحملة على تركيا،» صحيفة **يني شفق** التركية، ٢٠١٤/١٢/٥، <http://arabic.yenisafak.com/yazarlar/cem.kucuk-39359>.

• **توافق برامجه مع رغبات شرائح المجتمع التركي المختلفة ومطالبها:** صاغ الحزب برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى إلى تلبية مطالب أغلبية الشعب التركي واحتياجاته، آخذاً بعين الاعتبار التباين الثقافي والحضاري، والاختلاف الفكري والعقائدي والديمغرافي بين أطياف الشعب، كما أنه راعى تطلعاته إلى المستقبل، وسعيه إلى الازدهار والتقدم، من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي، والالتزام بالعدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، كمعايير أساسية للعمل العام.

• **انسجام التعديلات مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومعاييرها:** على الدولة التي تتقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أن تقبل بتكييف أوضاعها مع كل التشريعات والاتفاقيات التي تحكم الاتحاد الأوروبي (الحرية، الديمقراطية، احترام حرية الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون)، فاستخدم حزب العدالة والتنمية معايير كوبنهاغن كمدخل ومرجعية تجاوز من خلالها كل المحاذير والمحرمات في النظام السياسي التركي، حيث دعمت قدرته على إدخال تعديلات في بنية النظام السياسي والمبادئ الكمالية.

١ ـ النقاط الخلافية بين مبادئ الحزب وبين المبادئ الكمالية للنظام السياسي التركي

أ ـ العلمانية والدين

ينظر حزب العدالة والتنمية إلى الدين والعلمانية كما يلي[٢١]:

(١) اعتبار الدين أحد أهم المؤسسات الإنسانية، واعتبار العلمانية شرطاً للديمقراطية وضماناً لحرية الدين والوجدان، ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين.

(٢) تعد العلمانية أساس الحرية والسلام الاجتماعي، حيث توفر لأتباع الدين والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية.

(٣) يرفض الحزب استغلال القيم الدينية المقدسة، والانتماءات العرقية في السياسة، ويعتبر أن كل ما يجرح مشاعر المتدينين من تصرفات وإجراءات، ومعاملتهم بطريقة مختلفة بسبب تفضيلهم أنماط حياة دينية، أمر معارض للديمقراطية، ومنافٍ لحقوق الإنسان وحرياته.

يرى مجلس الأمن القومي في العلمانية صمام الأمان للنظام السياسي والمجتمع في تركيا؛ ففي البيان الصحفي الصادر عن اجتماعه الشهري في شباط/فبراير عام ١٩٩٧، أكد أن «العلمانية في تركيا لا تمثل مصدر السلامة والأمن للنظام السياسي فحسب، إنما هي أيضاً أسلوب حياة»، وبناءً

---

(٢١) حزب العدالة والتنمية، **برنامج حزب العدالة والتنمية ١٤ أغسطس ٢٠٠١**، ترجمة طارق عبد الجليل (القاهرة: مركز القاهرة للدراسات التركية، ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ١١، <file:///C:/Users/salam/Downloads/parti_program_arabic.pdf>.

على هذا التفسير، تمّ تسريح ٩٠٠ ضابط من الجيش، وعدد كبير من الموظفين الحكوميين بسبب أساليب حياتهم الإسلامية، وفرض تحريم ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية كافة، ووضع شروط تعجيزية تمنع خريجي مدارس الأئمة والخطباء من دخول الجامعات التركية(٢٢).

يرى حزب العدالة والتنمية في العلمانية شرطاً للديمقراطية، وإحدى سمات النظام السياسي لتنظيم الحياة العامة، في حين يراها العلمانيون نمط حياة إجبارياً في المجالين: العام والخاص، لحياة الأفراد، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث صدام بين الدولة ومؤسساتها من جهة، وبين مواطنيها ومنظماته وجمعياته الأهلية والخيرية من جهة أخرى، ما يدفع إلى انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

تضمنت المادة ١٣٦ في دستور عام ١٩٨٢ «أن مديرية الشؤون الدينية تقوم بأداء واجباتها وفقاً لقانونها الخاص، وطبقاً للمبادئ العلمانية، على أن تخلو من أي أفكار وآراء سياسية، تستهدف التضامن القومي والوحدة»(٢٣).

يمكن القول، إن العلمانية التركية تحولت من نموذج المعاداة للمؤسسة الدينية إلى نوع من المشروع السلطوي لهندسة المجتمع، أو تشكيله، وفي سبيل ذلك، تم استهداف الدور الاجتماعي للدين، وليس الدين في حد ذاته، ومن ذلك إقصاء الرموز الدينية عن الحياة العامة، وإخضاع مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا المعاصرة للدولة(٢٤).

يظهر هنا جلياً قدرة الدولة على السيطرة على الدين وتطويعه، وفقاً للأسس والمبادئ العلمانية وإفراغه من محتواه ومضمونه الروحاني والمعنوي، وتحويله إلى أداة مادية تخدم الدولة ومبادئ نظامها السياسي العلماني، حيث تتعدى العلمانية التركية مفهوم فصل الدين عن الدولة، إلى مفهوم سيطرة الدولة على الدين وعلى الحياة العامة والخاصة لمؤسساتها وشعبها، وتوجيهها ورسمها وفقاً للمبادئ الكمالية.

يدعو حزب العدالة والتنمية إلى احترام الدين، وكف يد الدولة عن التدخل في نمط حياة الأفراد وأسلوب حياتهم، كما يدعو إلى الفصل بين الإسلام كهوية دينية للمسلم، وبين الأيديولوجية الإسلامية أو ذات الخلفية والجذور الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية. إن الإسلامية تعني «التعاطي مع الهوية الإسلامية والقيم الإسلامية كأساس لمنظومة اجتماعية وسياسية بديلة من تلك

---

(٢٢) أحمد ت. كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا**، ترجمة ندى السيد (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢٣) طالب كوجوكشان، «خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين،» مجلة **شرق نامة** (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية (القاهرة)، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٣٥.

(٢٤) عمر تاشبينار، «أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي،» مجلة **شرق نامة**، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٧.

المتبناة من الدولة». هي مصطلح أو مفردة مسلم وليست مرادفاً لمصطلح إسلامي؛ حيث تعبر الأولى عن هوية دينية، في حين تتطلب الأخرى استحقاقات سياسية وإجراءات اجتماعية[٢٥].

لم تعد مسألة التدين في تركيا ذات بُعد سلوكي في ممارسات العبادات، وكفّ يد الدولة عن تقييد حياة الأفراد، بل أصبحت مسألة متعددة الأبعاد (بُعد اقتصادي، بُعد اجتماعي، بُعد ثقافي ـ حضاري)، تعكس قيم الإسلام في الحياة العامة للمجتمع التركي، ويحاول ترجمتها إلى قرارات في السياسات العامة للدولة، بما يتلاءم مع المصالح الوطنية التركية في المقام الأول.

هناك تناقض واختلاف في تفسير كل من الكماليين، والإسلاميين للعلمانية، على الرغم من اتفاقهم على مكانتها في الدولة التركية؛ ففي حين يرى الرئيس التركي الكمالي السابق أحمد سيزر في المرحلة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) العلمانية أنها «فصل الشؤون الدينية عن شؤون هذا العالم»، وتالياً «يجب أن يبقى الدين في مكانه المقدس داخل ضمير كل فرد»، مع إمكانية تدخل الدولة في «إيمان الفرد وعبادته»، يرى الرئيس الحالي أردوغان في العلمانية ضمانة «لحرية الدين والضمير»، وأنها سمة من سمات الدولة، وليست شكلاً من أشكال الديانات التي يتسم بها الأفراد، فهي إحدى خصائص الدولة، وليست من خصائص الأفراد[٢٦].

إذاً، فالخلاف ليس على العلمانية كمبدأ، بل على مفهوم كل منها، ووعيه مصطلح العلمانية ودرجة تأثيرها في الدولة والمجتمع؛ إذ يرى الكماليون أن العلمانية تعني سيطرة الدولة على الدين ونمط حياة الأفراد، بينما يدعو الإسلاميون بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى فصل الدولة عن الدين، ورفع يد الدولة عن المؤسسات الدينية وحرية الأفراد في اختيار نمط حياتهم.

ب ـ مصادر تهديد الأمن القومي

أعلن مكتب رئيس الأركان عام ١٩٩٧ عقب «الانقلاب ما بعد الحداثي» على حكومة نجم الدين أربكان «أن الأخطار الداخلية على السيادة الإقليمية للبلاد وعلى المبادئ المؤسسة للجمهورية، أصبحت أشد وطأة من الأخطار الخارجية»[٢٧]. لطالما نظرت المؤسسة العسكرية إلى الأحزاب والحركات الإسلامية والمكون الكردي بفصائله السياسية والمسلحة، كتهديد رئيس لوحدة وسيادة الدولة، وهذا ينبع من التشدد العلماني في تطبيق المبادئ الكمالية (العلمانية والقومية)، بينما حاول حزب العدالة والتنمية تلافي الخطأ العلماني، باحتواء المكونين ضمن الدولة والمجتمع، عبر إعادة تفسير المبادئ الكمالية، وتأصيل مبدأ المواطنة ومفهومها، وتقديم العمل السياسي البراغماتي على الحلول الإقصائية والأمنية والعسكرية.

---

(٢٥) نيلوفر جول، «العلمانية والإسلامية في تركيا،» ترجمة جمال عزت، مجلة **الأمة**، السنة ١، العدد ٤ (١٩٩٧)، ص ٣٩.

(٢٦) كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا**، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢٧) بولنت آراس، «التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية،» مجلة **شرق نامة**، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٠٥.

ج ـ هوية الدولة

تختلف طبيعة الدور التركي إقليمياً وعالمياً، باختلاف النظام السياسي ورؤيته لطبيعة تركيا ومكانتها، وفقاً لأيديولوجيته السياسية وهويته الثقافية؛ فيراها الكماليون والعسكر، دولة علمانية ذات هوية غربية ينحصر دورها الإقليمي في أنها جزء من الحلف الغربي «قاعدة عسكرية وأمنية» تراعي مصالحه وتدافع عنها، كما هي الحال أثناء حلف بغداد والحرب الباردة والحرب الكورية وحرب الخليج الثانية، فيصبح دورها عبارة عن أداة تنفيذ مصالح الآخرين مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية، في ظل مظلة أمنية «الناتو»، أي خط دفاع متقدم عن الغرب، وأوروبا تحديداً.

أما حزب العدالة والتنمية وحلفاؤه، فيرون في دولتهم، دولةً إسلاميةً علمانيةً ذات هوية مشتركة أو مركزاً بين الشرق والغرب، قائماً على مد جسور التعاون والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، مما يسهم في تقدم تركيا سياسياً واقتصادياً. وتوضح هذه الرؤية ملامح الدور التركي القائم على الفاعلية الدبلوماسية والمبادرة والوساطة في حل الخلافات والقضايا الإقليمية والدولية.

حاول حزب العدالة والتنمية إعادة توظيف متغير الهوية وفقاً لرؤيته مكانة تركيا وأهميتها، والمقصود بها مجموعة الصور والمعتقدات المعبرة عن الدولة، والخاصة بحقوقها ومسؤولياتها وبسلوكها تجاه الدول الأخرى على صعيد البعدين الخارجي والداخلي؛ تعبر عن الصور والمعتقدات المترسخة لدى النخبة الحاكمة والشعب عن حقوق الدولة ومسؤولياتها، وعلاقتها بالجماعات المختلفة داخل المجتمع(٢٨). إن رؤية الحزب تركيا كدولة شرقية ذات تطلعات غربية أو دولة مركز فاعلة بين الشرق والغرب، دفعتها إلى إجراء تحول في السياسة الخارجية التركية نحو دول المشرق، بتعزيز الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع الدول المشتركة في الموروث التاريخي والديني. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن متغير الهوية هو العامل الرئيس الذي يحول بين تركيا وبين الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث إن رؤية الاتحاد لتركيا بهويتها الإسلامية، هي ما تدفعه إلى رفضه انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي «النادي المسيحي».

د ـ السياسة الخارجية

تتسم السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب العدالة والتنمية بالانعزال والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفاء إلى المربع الجغرافي للأناضول، رافقها حياد حيال قضايا الشرق الأوسط(٢٩)، والتوجه والارتماء في قلب المجتمع الأوروبي ومنظماته الدولية(٣٠).

---

(٢٨) إيمان أحمد رجب، «الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدولة الخارجية؟،» ملحق مجلة **السياسة الدولية** (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، السنة ٤٧، العدد ١٨٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٧.

(٢٩) ميشال نوفل، «تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٢ (خريف ٢٠١٢)، ص ٣١.

(٣٠) طارق عبد الجليل، «دبلوماسية أردوغان تأثير «الورقة الخارجية» في نتائج الانتخابات التركية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٦، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ٢٠١١)، ص ١١٢.

قام حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ بإعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية، لتصبح أكثر نشاطاً وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي، وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى استعادة ريادة تركيا بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستنداً إلى الإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك، والقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة للبلاد، كقوى إقليمية صاعدة تجاوزت خلافات التاريخ وحدود الجغرافيا، ولم تعد تركيا تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها (الشرق الأوسط والقوقاز وأفريقيا) كما كانت عليه الحال سابقاً. كما أنها لم تعد تتبنى الموقف الغربي، ووجهة نظره في التعامل مع القضايا الإقليمية. لقد بات لدى تركيا موقف ودور مستقلين، يستندان إلى مصالحها وقواها وقدراتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لطبيعة وظيفتها ودورها في المنطقة.

تمت إعادة صياغة الدور التركي وتفعيله، وفقاً لرؤية رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو، التي تؤكد أن تركيا دولة مركزية محورية في المنطقة، أعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقاً من وعيها مكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي؛ فتركيا ليست جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي بلد مركز في المنطقة على مسافة واحدة من الجميع، ذات دور فاعل ومبادر في القضايا الإقليمية والدولية كافة، وليست بلداً طرفاً أو عضواً في محاور وعداوات ضد بلدان المنطقة[٣١].

لم يقتصر اهتمام حزب العدالة والتنمية على تحسين العلاقات، وإقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار الجغرافي، بل سعى إلى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم، حيث تم إعلان عام ٢٠٠٥ عام أفريقيا، وعام ٢٠٠٧ لأمريكا اللاتينية من قبل وزارة الخارجية التركية، الأمر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وتلك الدول، وعزز من مكانة تركيا وتأثيرها في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية[٣٢].

هـ ـ المؤسسة العسكرية

ينظر الحزب إلى الجيش التركي كإحدى مؤسسات الدولة المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي، وضرورة خضوعها لتوجيهات الجناح المدني المخول بالسلطة من قبل الإرادة الشعبية، ويجب أن يقتصر دورها على أن تهتم برفع مستوى احترافيتها العسكرية لحماية أمن البلاد ووحدتها من الأخطار الخارجية.

---

(٣١) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٩٣.

(٣٢) انظر: Kiliç Buğra Kanat, «AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away from the West?,» *Insight Turkey*, vol. 12, no. 1 (2010), pp. 214-215.

لجأ حزب العدالة والتنمية في مواجهة القوى العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، إلى الإرادة الشعبية؛ فكلما حدث صدام بينه وبين تلك القوى حيال القوانين والأنظمة التي يستوجب تعديلها، طرحها للاستفتاء العام، ودائماً ما كانت الإرادة الوطنية الشعبية تأتي لتدعم موقف حزب العدالة والتنمية وقوته في مواجهة النخب العلمانية، لقد حصل الاستفتاء الدستوري في عام ٢٠٠٧، الذي يشمل انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي على ٦٨ بالمئة من أصوات المقترعين، والاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٠ على حوالى ٥٧ بالمئة، وفي كلتا الحالين، كانت المناطق الكردية تصوت بأغلبيتها بنعم للتعديلات الدستورية[٣٣].

كما قام البرلمان التركي في تموز من عام ٢٠١٣ بتعديل المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي، والتي اتخذتها المؤسسة العسكرية مبرراً قانونياً لانقلاباته ضد الحكومة المدنية، حيث كانت تنص على أن «وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي، ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور»، وأصبحت بعد التعديل مهمة القوات المسلحة التركية تتمثل بـ «الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء، والقيام بالمهمات الخارجية التي تسند إليها من قبل البرلمان التركي والمساعدة على تأمين السلام العالمي»[٣٤].

بإقرار هذا التعديل، استطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوغ أو مبرر قانوني من الممكن أن يستند إليه الجيش للقيام بانقلاب عسكري أو محاولة فرض أجندة سياسية على الحكومة المدنية المنتخبة، وحصر مهام المؤسسة العسكرية بحماية أمن البلاد من الأخطار الخارجية، كأية مؤسسة عسكرية محترفة في الدول الديمقراطية المدنية، وبذلك تم تأطير العلاقة بين الحكومات المدنية والمؤسسة العسكرية وتقنينها، وتقضي بخضوع الأخيرة لسلطة الأولى، وفقاً للدستور والقانون.

يعمل حزب العدالة والتنمية على إحداث تغيير تدريجي سلمي منظم في بنية النظام السياسي ومبادئه وهيكلته، عبر إعادة تأويل المبادئ السياسية والاجتماعية للكمالية وتفسيرها، بما ينسجم مع رؤيته لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما حدث تغيير جوهري في الفكر السياسي الأيديولوجي للإسلاميين الأتراك، فقد أذن وصول حزب العدالة والتنمية بتحويل مسار التيار الإسلامي العام من مسار «سياسات الهوية» إلى «سياسات

---

(٣٣) أصلان الطيب نحاس، «ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان،» تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤. وانظر أيضاً: Yaşar Taşkin Koç, «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Adalet Ve Kalkinma Partisi (Ak Parti),» *Seta Analiz*, vol. 41 (Mayıs 2011), ss. 7-10, <http://file.setav.org/Files/Pdf/12-eylulden-12-hazirana-siyasal-partiler-ak-parti.pdf>.

(٣٤) بشير عبد الفتاح، «دلالات حياد الجيش التركي إزاء فضيحة الفساد،» مقالات رأي (تحليلات)، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٠، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/20/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>.

الخدمات»؛ أي فك تقييد برامج الأحزاب الإسلامية السابقة بمسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية، الأمر الذي جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد إلى حزب العدالة والتنمية وقدرته على التغيير نحو الأفضل(٣٥).

اتبع حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة مغايرة عن الاستراتيجية التي تتبعها الحركة الإسلامية التركية عموماً، وأحزاب نجم الدين أربكان خصوصاً، والقائمة على طغيان الخطاب التاريخي الشرقي ـ الإسلامي على برامج الأحزاب السياسية الأربكانية، بينما ركز حزب العدالة والتنمية على القضايا الرئيسة الحيوية للمواطن التركي بخلفياته العلمانية والإسلامية والقومية ـ الكردية (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الحريات وحقوق الإنسان)، ما أكسبه تأييداً شعبياً واسع النطاق تخطت حاضنته الإسلامية (المؤيدين ذوي الأيديولوجية الإسلامية) إلى دوائر التأييد العلمانية والقومية والكردية.

٢ ـ أهداف حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥

أ ـ تبني دستور جديد للبلاد

شكل حزب العدالة لجنة لصياغة دستور جديد في عام ٢٠١١، تتكون من ٣ أعضاء عن كل حزب ممثل في البرلمان، أي إنّ عدد الأعضاء متساوٍ في اللجنة، وليس بحسب نسبة تمثيل كل حزب في البرلمان. يدل هذا، على أن الحزب يرغب في صياغة دستور، يعبر عن كل أطياف الشعب التركي ومطالبه وتطلعاته، بمختلف توجهاته وانتماءاته، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل لتعنّت أحزاب المعارضة ورفضها تجاوز المبادئ الكمالية، وتعزيز مفهوم المساواة والمواطنة.

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى وضع دستور جديد للبلاد بدلاً من دستور عام ١٩٨٢، الذي تم تعديله أكثر من ١٧ مرة، يتضمن مفاهيم الحقوق والحريات الأساسية والديمقراطية وحرية الاعتقاد والفكر بمعانيها العالمية، يضمن الحرية والأكثرية ويؤمن بالشمولية لا الاستبعاد، والوحدة من خلال التنوع لا التماثل، والحرية لا التقييد، والوحدة لا التفريق، والاحتضان لا التنفير. إن أهم المبادئ التي يريد الحزب إدخالها في الدستور الجديد هي(٣٦):

• الحقوق الأساسية والحريات ليست مِنّة من الدولة، بل ترتكز على أرضية شرعية أبعد من الدستور؛ فالإنسان منذ الولادة يستحق هذه الحقوق والحريات كونه إنساناً. مما يعني أنه سيتم منح المزيد من الحقوق والحريات للأقليات الدينية والعرقية.

---

(٣٥) خالد الحروب، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٩ (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٨)، ص ١٥.

(٣٦) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣** (إسطنبول: حزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٢)، ص ١٨ ـ ٢٠.

• هيكلة الدولة وعملها: «كل شخص أو مؤسسة تتولى الحكم يجب أن تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على إرادة الشعب، وكل مؤسسة أو فرد لا يستمد قوته من الشعب، لا يمكن له أن يستخدم صلاحياته». وفقاً لهذه الرؤية، تم تعديل الدستور ليتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب.

• الدستور الموجود حالياً يتبنى مفهوم «ملية الدولة»، والدستور الجديد يجب أن يعكس المفهوم؛ فلا مكان لملية الدولة بل دولة الشعب، ومرحلة الدستور الجديد هي انتقالية بين مرحلتي: مفهوم شعب الدولة ومفهوم دولة الشعب.

إن تغيير مفهوم ملية الدولة إلى مفهوم المواطنة لمختلف طوائف الشعب التركي، يعني تسوية المسألة الكردية التي قضّت مضجع الدولة التركية وأعاقت تقدمها السياسي والاقتصادي، تمهيداً لصعودها كقوة إقليمية كبرى في مناطق نفوذها الجغرافي.

ب ـ التحول نحو نظام رئاسي

يدفع حزب العدالة والتنمية نحو تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بحيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة تتناسب مع ثقل الإرادة الوطنية الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب وحجمها، وبرر أردوغان تأييده إقرار نظام رئاسي في البلاد في كلمة له في «ملتقى الحرفيين» في آذار/مارس من عام ٢٠١٥، إلى أنه سيقلل من الخلافات التي يشهدها البرلمان، إضافة إلى زوال جميع العقبات، وانتهاء تعدد مراكز القرار، ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطوراً سريعاً في أعلى مستويات الحضارة المعاصرة[٣٧].

تتبنى تركيا النظام البرلماني الذي يشهد خلافات واستقطابات حادة بين الحكومة وأقطاب المعارضة العلمانية والقومية، مما يعوق إقرار القوانين والتعديلات الكبرى التي لا تحصل على نسبة الأصوات اللازمة لاعتراض المعارضة عليها، مما أدى إلى تعارض السلطات بين الحكومة والبرلمان وبين صلاحيات رئيس الجمهورية المقررة في دستور عام ١٩٨٢، أو تعطل تشكيل الحكومة وتسيير مصالح البلاد، إذا لم يتمكن حزب من الحصول على الأغلبية البرلمانية، فتعود البلاد إلى دوامة الائتلافات الحكومية، وحال عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، التي كانت قائمة في معظم مراحل عهد الجمهورية التركية.

تجدر الاشارة إلى أن المعارضة التركية تخشى من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة أردوغان وسيطرته على النظام السياسي، ودوائر صنع القرار فيه[٣٨]، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة والأغلبية البرلمانية التي خولته تشكيل الحكومة منفرداً، لأكثر من عقد من الزمان.

---

(٣٧) «أردوغان: ١٠ دول ديمقراطية كبرى تدار بالنظام الرئاسي،» صحيفة **السبيل** (عمّان)، ٢٠١٥/٣/٢٥.

(٣٨) Hasan Tahsin Fendoğlu, *Başkanlik Sistemi Tartişmalar, Stratejik Düşünce Enstitüsü* (Ankara: Sde Analiz 2010), s. 23.

ج ـ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

د ـ استمرارية النمو الاقتصادي

خاتمة

ارتبطت التغييرات والتطورات التي طرأت على النظام السياسي التركي قبل حكم حزب العدالة والتنمية بالمحدد أو العامل الخارجي أكثر من كونها حدثت بفعل تكامل عوامل داخلية في بيئة النظام السياسي ومكوناته، توافقاً مع الحاجة الداخلية إلى ذلك التحديث والتغيير، إنما حدثت تماشياً ومحاكاةً للظروف والمتغيرات الدولية، سواءٌ بانتقالها من الحزب الواحد إلى التعدد الحزبي، أو في حدوث الانقلابات العسكرية لمواجهة الشيوعية والإسلام أو حتى بفعل الضغط الخارجي لانسحاب العسكر وعودة المدنية، وحتى آخر انقلاب «ما بعد الحداثي» في العام ١٩٩٧، تم التأثر بسياسات أربكان الخارجية الإسلامية المبتعدة عن الغرب وإسرائيل.

لقد تجنب حزب العدالة والتنمية المواجهة المباشرة والصدام الفوري مع القوى العلمانية من دون تحقيق نتائج على الأرض تمنحه التأييد والدعم الشعبي، حيث سعى حزب العدالة والتنمية إلى التدرج في إقرار الحريات وسن القوانين والتشريعات التي تهيئ الظروف والمناخ السياسي الوطني لإجراء تعديلات تخص الشأن الديني، كإلغاء حظر الحجاب، ومنع بيع الخمور، وفقاً لشروط محددة.

دفعت الظروف السياسية والاقتصادية في البيئتين الداخلية والخارجية، بحزب العدالة والتنمية إلى بلورة رؤية وفلسفة جديدتين، تختلف عما سبقه من الأحزاب الإسلامية للتعامل مع التحديات والمتغيرات المحيطة به؛ إذ عليه أن يتعامل داخلياً مع المؤسسات العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وعليه أن يوائم بين أفكاره وبرنامجه، وما يمارسه على أرض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه، ناهيك بمعالجة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات الداخلية والأزمات المالية والظروف السياسية الإقليمية والدولية وتذبذب أسعار الطاقة، وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية، حيث يشكل البُعد الاقتصادي محدداً مهماً في توجيه أصوات الناخبين. أما خارجياً، فعليه أن يعيد تقييم السياسة الخارجية، وفقاً لمصالح تركيا ومكانتها، ولا بد من أن يحقّق تقدماً على المسار الأوروبي، بإحداث اختراق في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات خارجية متعددة الأبعاد والتحالفات، تسمح لتركيا بهامش من الحركة، لتحقيق مصالحها القومية، وتعزيز مكانتها الاستراتيجية.

الفصل الأول

في المنهج والإطار النظري

مقدمة

يعد النظام السياسي التركي من الأنظمة السياسية الحديثة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى؛ فهو نظام تم تأسيسه مع نشأة الدولة التركية الحديثة، وفق رؤية مصطفى كمال أتاتورك الغربية، من دون الرجوع إلى توجهات الشعب التركي، حاضن الحضارة والثقافة والعقيدة الإسلامية، لأكثر من ستة قرون متتابعة في ظل الدولة العثمانية.

يتصف النظام السياسي الجمهوري التركي بالجمود والثبات في المبادئ والأفكار العامة بفضل الوصاية العسكرية على الحياة السياسية، لكنه كان متذبذباً، غير مستقر الأداء، بسبب الانقسام والانشقاق والاندماج المستمر في الأحزاب والنخب السياسية والتحول في التوجهات السياسية المختلفة خلال مدد زمنية قصيرة، وفقاً للشخصية التي كانت تسيطر على مقاليد الأمور.

أدت طبيعة النظام السياسي التركي الجمهوري في نشأته إلى تقزيم دور تركيا خارجياً، مع تعظيم القمع والكبت داخلياً؛ فانغلاق تركيا وانكفاؤها إلى الداخل، غيّب السياسة الخارجية التركية عن الاضطلاع بأي دور فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية، بعدما كانت محور السياسة الدولية عدة قرون، لتصبح أداة من أدوات الغرب في التعاطي مع قضايا المنطقة بدلاً من أن تكون فاعلاً رئيساً ذا رؤية استراتيجية مستقلة تجاهها.

يُعتبر النظام التركي من الأنظمة السياسية العلمانية المتشددة التي لا تسمح بوجود الدين في المظاهر العامة للدولة بأي شكل من الأشكال؛ فقد خط أتاتورك قواعد اللعبة السياسية وفرضها على مختلف مكونات الشعب التركي بحراسة الجيش التركي ووصايته، والذي حصّنها من التغيير باتباعه سياسة المحرمات الممنوع الاقتراب منها (العلمانية، الهوية، القومية)، ما أثر في طبيعة النظام السياسي، فلم تطرأ عليه أي تغييرات جوهرية منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢.

يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تتويجاً لجهود وتراكمات تاريخية بذلتها الحركة الإسلامية منذ ظهور بوادر ضعف الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، إضافة إلى حنين الشعب التركي إلى جذوره الإسلامية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في ظل هيمنة الأحزاب العلمانية.

أعاد حزب العدالة والتنمية لتركيا مكانتها باتباعه سياسة خارجية جديدة، واضحة المعالم، محددة الأهداف، مغايرة للسياسات السابقة المتخبطة وغامضة الملامح، فضلاً عن طرحه تفكيراً استراتيجياً مغايراً لمكانة تركيا في المنطقة والعالم، لتصبح في عهده لاعباً إقليمياً رئيساً في قضايا المنطقة كافة، ولا سيما في ضوء إبرازه وإعلائه البعد القيمي ـ القائم على نصرة المظلومين وحق الشعوب في الديمقراطية والحرية ـ في السياسة التركية، داخلياً وخارجياً.

جاء ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة، كرد فعل طبيعي على إلغاء دولة الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ على يد مصطفى كمال أتاتورك، وإقامة الجمهورية التركية العلمانية على ميراثها التاريخي والمعنوي المهم لدى المسلمين، لِما يتمتع به الدين من مكانة بارزة في وجدان أغلبية شعوب العالم، إلا أنّ له امتيازاً خاصاً في كيان ووجدان شعوب منطقة الشرق الأوسط، مهدِ الديانات الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية).

الشاهد على ذلك، أن الحركات الإسلامية هي إفراز طبيعي لانفصال الدين عن السياسة، بوجه أو بآخر. لقد نشأت هذه الحركات محاوِلةً إعادة النمط الديني للحكم بتحكيم الشريعة في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما يؤكد ذلك، أن أغلب الحركات الإسلامية لها شعار موحد «الإسلام هو الحل».

إن الحركات الإسلامية الحديثة لها طابع متميز باعتبارها ظاهرة حديثة، رافقت انتقال العالم الإسلامي إلى مرحلة الحداثة (التغريب)، وجاء ظهورها لمواجهة حالة الاغتراب والتناقض التي تعرّض لها المسلمون، نتيجة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية المستمدة من الغرب.

مع قرب نهاية عهد الخلفاء الراشدين، ظهرت عدة حركات إسلامية (خوارج ـ معتزلة، شيعة ـ سنّة) سعت إلى إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي، كل وفقاً لرؤيته ومنهجيته، غير أن أكثرها فشل في إحداث أي تغيير في الوضع القائم. لقد كان الدين منذ القدم، وسيلة للتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، وحركة اجتماعية تعبر عن المظلومين والمضطهدين في وجه الظالمين والطغاة، الأمر الذي أكسبه بُعداً اضافياً، إلى بُعديه المعنوي والروحي.

تعد الحركات الإسلامية من أكثر الظواهر السياسية المعاصرة المثيرة للجدل، نظراً لضبابية تفسير بعض أفكارها وأيديولوجياتها، والتأييد الشعبي الواسع لها، وقدرتها على تعبئة الجماهير وحشدها، وقوتها واستمراريتها، على الرغم من قمعها بشتى الوسائل، إضافة إلى حسن تنظيمها الحركي والحزبي، وقدرتها المالية.

تعتبر تجربة الحركة الإسلامية في تركيا من أكثر التجارب نجاحاً وتنظيماً واتساقاً مع الواقع، فهي اندمجت وتأقلمت مع الدستور والقوانين العلمانية لتستخدمها في ما بعد أداةً ووسيلةً للوصول إلى السلطة وللتأثير في طبيعة النظام السياسي في تركيا، متمثلة بنجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية ثلاث مرات متتالية، محققاً انجازاً لم يحققه قبله سوى الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس.

إن نجاح حزب العدالة والتنمية كان عبارة عن عملية تراكمية تاريخية لتجارب الحركات الإسلامية عبر تاريخ الجمهورية التركية وامتداداً لها، أخذ العبرة والدروس منها، وبنى عليها ليصل إلى ما وصل إليه، وبناءً عليه، ستتم دراسة الحركات الإسلامية التركية كحركة واحدة مترابطة، على اعتبار أن كلاً منها امتداد واستكمال لما سبقها وصاحبها من الحركات الإسلامية الأخرى؛ فالتأثير كان متبادلاً بين تلك الحركات، وكل فرقة أسهمت في تطور الحركة، مما أدى في النهاية إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فلا يمكن إنكار أو إغفال إسهامات كل من هذه الحركات في هذا المجال، أو مساندتها أو تصويت أعضائها ومريديها وأتباعها لصالح الحزب، ولا سيما دعمهم الحزب، معنوياً ومادياً.

لمعرفة مرتكزات التغيرات التي طرأت على طبيعة النظام السياسي التركي وأبعادها، لا بد من دراسة أركان النظام السياسي ومؤسساته، ودورها في عملية اتخاذ القرارات المهمة المؤثرة في السياسة العامة للدولة، وفي طبيعة النظام السياسي، إضافة إلى دراسة مراحل نشأة الحركة الإسلامية وتطورها، منذ بدايتها، وصولاً إلى حزب العدالة والتنمية.

أولاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

• استعراض نشأة النظام ومناقشة مراحل تطوره وبنائه الوظيفي، وتحليل جذور النظام السياسي التركي وعقيدته.

• البحث عن ماهية الحركة الإسلامية وتطورها في تركيا، وبيان تأثير الحركات والأحزاب الاسلامية في طبيعة النظام السياسي التركي.

• دور المؤسسة العسكرية ومكانتها، كمتغير رئيس في النظام السياسي التركي، وأثرها في السياسات العامة للنظام والدولة.

• أثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في طبيعة النظام السياسي ودوره ووظائفه، وطبيعة التغيرات التي طرأت على توجهات النظام السياسي، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين العلمي والعملي، لما سبقها من دراسات تناولت الدولة والنظام السياسي في تركيا.

١ ـ الأهمية العلمية للدراسة

هناك شح في الدراسات التي تتناول النظام السياسي التركي كوحدة تحليل رئيسة بمختلف مكوناته ومبادئه ومرتكزاته؛ فأغلب هذه الدراسات اتسم بالتركيز على علاقات تركيا الخارجية (إقليمية ـ دولية)، أو على الصراعات الداخلية في تركيا (العلمانيين والعسكر ـ الإسلاميين، الأكراد ـ الأتراك)، أو دراسة الحركة الإسلامية وتطورها بمعزل عن أي مؤثرات أخرى، كما أن بعضهم الآخر يركز على تجربة نجم الدين أربكان، أو حزب العدالة والتنمية مع إغفال دور الحركات الأخرى وقوتها، التي شكلت قاعدة وركيزة أساسية أسهمت في إنجاح حكومتي (الرفاه، حزب العدالة والتنمية)، من دون دراسة بنية النظام السياسي وهيكليته، والذي حكم وأفرز طبيعة العلاقات بين القوى السياسية التركية المختلفة المؤثرة في السياسة العامة للدولة، بما فيها السياسة الخارجية.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى أن تقدم تحليلاً معمقاً للحركة الإسلامية في تركيا، انطلاقاً من دراسة أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودورها في ترسيخ مرتكزات عامة وتعزيزها، بنى عليها حزب العدالة والتنمية وصوله إلى الحكم، وقدرته على التأثير في طبيعة النظام السياسي العلماني التركي وبنيته، والمحصن والراسخ بفضل المؤسسة العسكرية، منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣.

كما ستقوم هذه الدراسة بتتبع مراحل تطور النظام السياسي التركي وتطور الحركة الإسلامية؛ ليس من باب السرد التاريخي، وإنما في سياق تحليل طبيعة هذا التطور وأسبابه وتأثيراته المختلفة، وتأثرها وتأثيرها بما يجري حولها من أحداث وتطورات.

٢ ـ الأهمية العملية للدراسة

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولتها البحث في مضمون النظام السياسي التركي وطبيعته، وأَثَر وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة، بما طرأ عليه من تغيرات وتعديلات، طالت المجتمع والدولة معاً، وينسجم مع رؤية الحزب لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها، إقليمياً ودولياً.

من هنا، تبرز أهمية الدراسة في هذه المرحلة بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الحكم في تركيا، وبعد الربيع العربي وتطلع العرب إلى محاكاة التجربة التركية، كنموذج يحتذى لحزب إسلامي في الحكم بالوسائل الديمقراطية، استطاع أن يوفق ويوازن بين جذوره

الإسلامية والمبادئ العلمانية لدولة محافظة على مدنيتها، في ضوء حالة التخبط والصراع على طبيعة النظم السياسية (مدني ـ ديني) في الوطن العربي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف إلى فلسفة حزب العدالة والتنمية ورؤيته المختلفة عن الأحزاب السياسية التي وصلت إلى سدة الحكم منذ نشأة الدولة التركية الحديثة لطبيعة النظام السياسي، ومكانة تركيا ودورها، وأولوية مصالحها في الشرق الأوسط والعالم، الأمر الذي كان له الدور الأهم والأبرز في إجراء التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على النظام السياسي التركي، حيث ستحاول الدراسة كشف الغموض الذي يكتنف قدرة حزب العدالة والتنمية على المواءمة بين جذوره الإسلامية ووعائه الثقافي العثماني، وبين نجاحه في الحكم في دولة علمانية متشددة، ومدى قدرته على إدخال إصلاحات وتحديثات على المبادئ الكمالية والمؤسسات العلمانية التي يتكون منها النظام السياسي في البلاد ويدين لها بالولاء، ليتصدر المشهد كنموذج سياسي يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، مكتسباً تأييداً دولياً واسع النطاق، في حين فشل الإسلاميون الآخرون داخل تركيا وخارجها، في الوصول إلى الحكم أو الاستمرار به بنجاح يشاد به، إقليمياً ودولياً.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة وتستند إلى ثلاث فرضيات فرعية:

١ ـ الفرضية الرئيسة

هناك علاقة بين تمايز رؤية حزب العدالة والتنمية لمكانة تركيا وتطلعاتها في القرن الواحد والعشرين، وبين مدى قدرته على إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي التركي.

٢ ـ الفرضيات الفرعية

أما الفرضيات الفرعية فهي التالية:

أ ـ الفرضية الفرعية الأولى

هناك علاقة بين اتّباع الحركة الإسلامية الوسائل السلمية في الوصول إلى السلطة، والتزامها بمبادئ الديمقراطية ونجاحها اقتصادياً، وبين قدرتها على إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي التركي.

ب ـ الفرضية الفرعية الثانية

هناك علاقة بين ممارسات المؤسسات العلمانية القمعية ضد الحركات الإسلامية، وبين استحداث حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة للتعاطي مع النظام السياسي والقوانين التركية.

ج ـ الفرضية الفرعية الثالثة

هناك علاقة بين مغالاة الأحزاب العلمانية في تطبيق المبادئ الكمالية (العلمانية والقومية)، وبين الأزمات السياسية وعدم الاستقرار التي كان يعانيها النظام السياسي التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

خامساً: أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة:

ـ ما طبيعة النظام السياسي التركي، والقوى السياسية الفاعلة فيه؟

ـ ما أسباب نشأة الحركة الإسلامية وعواملها، وماهية رؤيتها وتوجهاتها في تركيا؟

ـ ما عوامل نجاح الإسلاميين في الوصول إلى السلطة؟

ـ ما أثر المؤسسة العسكرية ودورها ومكانتها، كمتغير رئيس في النظام السياسي التركي؟

ـ ما رؤية حزب العدالة والتنمية وفلسفته، لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية؟

ـ ما التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي، وتوجهاته الداخلية والخارجية، بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة؟

سادساً: متغيرات الدراسة

تشتمل الفرضية الرئيسة على المتغيرين الآتيين:

١ ـ **المتغير المستقل**: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

٢ ـ **المتغير التابع**: التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي.

سابعاً: حدود الدراسة

١ ـ **المحدد المكاني:** تركز هذه الدراسة على دراسة النظام السياسي التركي، والحركات الإسلامية في تركيا.

٢ ـ **المحدد الزماني:** تركز الدراسة على تاريخ النظام السياسي التركي وجذوره وفلسفته، وتطور الحركة الإسلامية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، وتحديداً منذ وصول حزب العدالة

والتنمية إلى السلطة وحتى عام ٢٠١٤، في ضوء محاولات حزب العدالة والتنمية إنجاز دستور تركي جديد، يتضمن تعديلات كبيرة في طبيعة النظام السياسي التركي، والعلاقة التفاعلية بين وحداته المختلفة.

ثامناً: منهج الدراسة

تستخدم الدراسة عدداً من المناهج في البحث، على أنه سيتم اعتماد منهج تحليل النظم، كمنهج رئيس للدراسة، إضافة إلى المناهج الأخرى، وهي:

١ ـ منهج تحليل النظم

يعدّ منهج تحليل النظم أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط والتفاعل السياسيين، باعتبار أن النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسية.

بما أن الدراسة تبحث في النظام السياسي التركي وبنائه، وطبيعة تطوره، والمتغيرات التي طرأت عليه، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وكون النظام هو وحدة التحليل الرئيسة، فلا بد من تعريف النظام طبقاً لمنهج تحليل النظم، حيث يعرّف أنه: عبارة عن مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط في ما بينها وظيفياً بشكل منتظم، بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغير في عنصر أو جزء ما، يؤثر في بقية العناصر أو الأجزاء)[١].

بناءً على ما سبق، سيتم دراسة بناء وحدات النظام السياسي التركي وتفاعلاتها ودورها ووظيفتها، متمثلة بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وما ينضوي تحت كل منها، من مؤسسات ومنظمات وهياكل سياسية وإدارية ذات علاقة.

كما سيتم تقسيم وحدات النظام السياسي التركي، بناءً على تقسيم العناصر المكونة للنظام السياسي وتأثير دور الحركة الإسلامية فيها، وفقاً لتقسيم دايفيد إيستون[٢]:

أ ـ المدخلات

هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة، تقسم إلى مجموعتين: (أ) **المطالب** (ب) **المساندة**، ويتم التعبير عنها من خلال جماعات المصالح والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام (مطالب المجتمع التركي بعامة، والحركة الإسلامية بخاصة، بإعادة هيكلة النظام السياسي بما يتوافق مع معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما

(١) انظر: David Easton, «An Approach to the Analysis of Political Systems,» *World Politics*, vol. 9, no. 3 (April 1957), pp. 383-400, <http://online.sfsu.edu/sguo/Renmin/June2_system/Political%20System_Easton.pdf>.

(٢) المصدر نفسه.

يتضمنه من إصلاحات سياسية وحقوقية، وبتعزيز الديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والانفتاح على الأقليات وتحقيق مطالبهم، وكفّ يد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية «مبدأ سيادة المدنية»، والنمو الاقتصادي)، وما صاحب هذه الخطوات من دعم شعبي واسع لحزب العدالة والتنمية في مواجهة المؤسسات العلمانية المعارضة، أو المتحفظة على بعض المطالب (المؤسسة العسكرية، المحكمة الدستورية، حزب الشعب الجمهوري، حزب الحركة القومية، الإعلام المؤيد للمؤسسات العلمانية، الشركات والبنوك الكبرى «لوبي الفوائد»، منظمات يسارية).

ب ـ عملية التحويل

تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ويقصد هنا ماهية (التعديلات الدستورية والحزم القانونية التي أقرها حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٤، محاولات الحزب الحالية إقرار دستور جديد لتركيا).

ج ـ المخرجات

وتتمثل باستجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة، أي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم والموارد.

د ـ التغذية الاسترجاعية

تشير إلى الآثار التي أحدثتها قرارات النظام وسياسته، ولهذه العملية أهمية لبقاء النظام واستمراره (نجاح حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التشريعية والبلدية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٤)؛ فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة إلى المدخلات، تصبح السلطة قادرة على الاستجابة بالاستمرار في سلوكها، أو تعديله، أو التخلي عنه.

تكمن هنا إمكانية إحداث تغيرات على النظام السياسي استجابة لمطالب الشعب بالتعديل في دور مؤسساته ووظائفها، كما حدث في تأثير الحركة الإسلامية على مدار تاريخ الجمهورية التركية، وصولاً إلى حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، وما نتج منه، من تعديلات جوهرية في البناء الهيكلي والوظيفي لوحدات النظام السياسي التركي.

٢ ـ المنهج المقارن

هو ذلك المنهج الذي يعتمد المقارنة في دراسة الظاهرة السياسية، ويبرز أوجه الشبه والاختلاف في ما بين ظاهرتين أو أكثر، سواء ضمن مدة زمنية واحدة ومكان واحد، أو ضمن مراحل زمنية متباعدة وأماكن مختلفة.

وللمقارنة عدة شروط[٣]:

• يجب ألّا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرّد، من دون أن تكون مرتبطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها. استناداً إلى ذلك، سيتم تناول مراحل تطور النظام السياسي والحركات والأحزاب الإسلامية، وأبرزها حزب العدالة والتنمية، ومقارنة كل مرحلة من هذه المراحل بالسابقة والتالية لها، ودراسة أثر الأحزاب الإسلامية على النظام السياسي التركي والتغيرات التي طرأت على النظام بفعل الأحزاب الإسلامية بعامة، وحزب العدالة والتنمية بخاصة، منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، وإدخاله تعديلات على بنية النظام السياسي التركي ومؤسساته وسلوكياته الداخلية والخارجية، فضلاً عن دراسة ومقارنة تأثير النظام السياسي التركي في الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية التركية، ودوره في اختياراتها واتجاهها نحو العمل العلني أو السري، والعمل السلمي أو الصدامي، والاتجاه نحو العمل السياسي أو الاجتماعي، وربط هذه المتغيرات المتناقضة بالظروف الداخلية (حرب الاستقلال، إلغاء الخلافة، تأسيس الجمهورية، تبني العلمانية، إلغاء ومنع المظاهر الدينية، حل الأحزاب الدينية وحظرها، الانقلابات العسكرية، الحرب العالمية الأولى، معاهدة سيفر ومعاهدة كرزون، الحرب العالمية الثانية، انضمام تركيا إلى حلف الناتو، الحرب الباردة واحتواء الشيوعية، الحرب الدولية على الإرهاب).

• أن يكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الظواهر. وذلك من خلال مقارنة المرجعيات الفكرية النظرية للحركات الإسلامية التركية بعضها مع بعض الآخر، وممارستها الفعلية على أرض الواقع في صناعة التغيير في طبيعة النظام السياسي التركي، ووسائلها المتبعة في إحداث التغيير، المتفاوتة بين العنف والعمل السياسي الهادف إلى التغيير التدريجي عبر الوسائل الدستورية والقانونية، أو الاتجاه إلى العمل الاجتماعي والثقافي والخدمي، أو الالتزام الديني والابتعاد من العمل العام (الطرائق الصوفية).

• تجنب المقارنة السطحية، وإنما الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص طبيعة الواقع المدروس وكشفها، وعقد المقارنات الجادة والعميقة، بتحليل مواقف وآراء وسلوكيات مؤسسات النظام السياسي التركي وحزب العدالة والتنمية والحركة الإسلامية التركية في المراحل المختلفة في سبيل محاولاتها إحداث التغيير الشامل في كل مرحلة من تلك المراحل، ومدى اقتراب تلك الأساليب من تحقيق أهداف الحركة ورؤاها الفكرية، أو بُعدها.

• أن تكون الدراسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، وتكون المقارنة من خلال عدة طرق:

أ ـ **المقارنة التاريخية**: دراسة الظاهرة السياسية في مراحل زمنية مختلفة، لمعرفة التطورات والتغيرات التي تطرأ عليها.

---

(٣) محمد صفوح الأخرس، **المنهجية وطرائق البحث في علم الاجتماع** (دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٨٤)، ص ١١٧ ـ ١١٨.

ب ـ **المقارنة المكانية**: دراسة الظاهرة السياسية في مكان معين بمثيل لها في مكان آخر، لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف.

ج ـ **المقارنة الزمانية والمكانية**: مقارنة الظاهرة السياسية في مكان وزمن معينين، بمثيلتيها في مكان وزمن آخرين.

ستستخدم الدراسة المقارنة التاريخية في تتبع مراحل تطور النظام السياسي التركي، وتأثير الأحزاب السياسية ذات المرجعيات الإسلامية، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية، في أبنية النظام السياسي ومخرجاته وسياساته الداخلية والخارجية.

٣ ـ المنهج التاريخي

هو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم أي حالة سياسية وإدراكها، إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها، سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بطريقة صحيحة. يقول هارولد لاسكي: «إن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول»، ولكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، والدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان. على الرغم من ذلك، فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول، ووسائل تسوية الخلافات، والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية، والدقة والموضوعية في عرضها[٤] .

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في اكتشاف الحقائق التاريخية والسياسية، وإثباتها بطريقة علمية وموضوعية ودقيقة، وذلك من طريق تأصيل هوية الوثائق السياسية التاريخية وإثباتها، بتقييمها وتحليلها تاريخياً، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية، وعليه المقصود معرفتها، والتعرف إليها.

تزداد قيمة المنهج العلمي التاريخي، قوة ومنفعة علمية في ميدان الدراسات والبحوث العلمية السياسية، لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات السياسية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية إلى أبعاد التاريخ البعيد وأعماقه، لذا كانت معرفة المنهج العلمي التاريخي واستخدامه في ميدان العلوم السياسية، حتمية علمية ومنهجية قائمة في مجال الدراسات والبحوث السياسية.

كما لا يمكن فهم قواعد النظم السياسية الحالية وأحكامها وأصولها، إلا من طريق معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، ولا يمكن معرفة ذلك معرفة علمية حقيقية كاملة ويقينية، إلا باستخدام المنهج التاريخي استخداماً جيداً وسليماً. وذلك من خلال استعراض السياق التاريخي

---

(٤) قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية** (عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ص ١٠٨.

في مسيرة النظام السياسي التركي والحركة الإسلامية بتتبع مراحل نشأتهما وجذورهما التاريخية في عهد الدولة العثمانية، ومن ثَمَّ مرحلة تأسيس الجمهورية، والتباينات التي طرأت على مواقفها مع مرور الزمن.

تاسعاً: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت النظام السياسي التركي وحزب العدالة والتنمية في تركيا:

١ ـ **دراسة البرصان**[٥] بعنوان «**الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**»، يناقش الباحث كيفية وصول الإسلام السياسي في تركيا إلى السلطة بعد سبعة عقود ونيف من إعلان كمال أتاتورك الجمهورية عام ١٩٢٣، وما رافق ذلك من تغريب المجتمع التركي والابتعاد عن القيم الإسلامية، من خلال التدرج في تناول جذور العلمانية في تركيا، منذ عهد الدولة العثمانية، ودور اليهود في نشر الفكر الغربي فيها.

يركز الباحث أيضاً على دور الحركات الصوفية في المحافظة على القيم الإسلامية، على الرغم من الاضطهاد والقمع والقتل لأبرز رموزها الشيخ سعيد بيرن، ونجاح الحركات النقشبندية والسليمانية والنورسية في الحصول على التأييد الشعبي، ما أدى إلى حاجة السياسيين إلى إرضاء تلك الحركات للحصول على دعمهم في الانتخابات.

واستفاد حزب العدالة والتنمية من التجارب الإسلامية السياسية المتعاقبة في التعديل من خطابه وتوجهاته، حتى لا يصطدم بالتيارات العلمانية المتطرفة والمؤسسة العسكرية، فضلاً عن تحقيقه نجاحات اقتصادية وإصلاحات سياسية داخلية وخارجية، حافظت على تقدمه وفوزه للمرة الثالثة على التوالي في الانتخابات النيابية.

٢ ـ **دراسة النعيمي**[٦] بعنوان «**النظام السياسي في تركيا**»، يتناول الباحث النظام السياسي في تركيا من خلال دراسة الحياة السياسية والأحزاب السياسية ووصولها إلى السلطة ابتداءً من نظام الحزب الواحد، الذي تم تطبيقه منذ إعلان الجمهورية من العام ١٩٢٣ ـ ١٩٤٥، ومن ثَمَّ، ظاهرة التعددية الحزبية بعد هذه المرحلة.

كما ركز الباحث في دراسته النظام السياسي التركي على:

• دراسة الدساتير التركية منذ عهد الدولة العثمانية ابتداءً من دستور عام ١٨٧٦ ودور القوى الأجنبية والحضارة الغربية وتأثيرها في الدولة العثمانية، وما ترتب على ذلك من إلغاء الخلافة الإسلامية وتجاه تركيا نحو العلمانية.

---

(٥) أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).
(٦) أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

• دراسة الانقلابات العسكرية، وموقفها من الإسلام، وما تمخضت عنه من إقرار دستور عام ١٩٦١، ودستور عام ١٩٨٢.

• دراسة الأحزاب الإسلامية (حزب الرفاه، حزب الفضيلة، حزب العدالة والتنمية)، ونتائج الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا.

٣ ـ دراسة بوراك(٧)، بعنوان «**دور الجيش في السياسة التركية: لحراسة من ومن ماذا؟**» تحاول هذه الدراسة كشف محددات دور المؤسسة العسكرية التركية في المجال السياسي، من خلال تسليط الضوء على دور الدولة القومية العلمانية بعامة، والفكر الكمالي بخاصة، وعلى السياقات القانونية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية التي تمكن الجيش من القيام بدور بارز في السياسة التركية، أدت إلى قيامه بعدة انقلابات عسكرية **أولها** عام ١٩٦٠، و**آخرها** عام ١٩٩٧على حكومات مدنية منتخبة، أسفرت عن إقرار دستور جديد، عقب كل انقلاب تقريباً يؤكد وصاية الجيش على الدولة التركية ويعززه.

يرجع الباحث المكانة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في تركيا، إلى الدور الرئيس الذي قامت به المؤسسة العسكرية التركية في عملية بناء الدولة التركية، ونظرة النخب العسكرية، في أن الجيش هو الضامن والحارس الوحيد للدولة التركية من «الأعداء في الداخل»، ويبين أن المقصود بأعداء الداخل هم الإسلام السياسي والحركة الكردية. ويخلص الباحث إلى أن شعور المؤسسة العسكرية بالوصاية على الدولة التركية لحمايتها من الأمة التركية، يعوق تعزيز الديمقراطية، ويصعّب تطبيق مبدأ سيادة المدنية على الدولة التركية.

٤ ـ دراسة ورغي(٨) بعنوان: **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، يتناول الباحث في هذه الدراسة العلمانية التركية وخصوصيتها وصرامتها في التحكم في الدين، إضافة إلى مسيرة الإسلام السياسي ودور التعددية الحزبية الذي اتسم بها النظام السياسي التركي بعد عام ١٩٤٥ في الصعود الإسلامي، عارضاً حزب الرفاه الإسلامي ودوره في المرحلة الحاسمة لصعود الإسلاميين إلى السلطة، بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، مركزاً على اختلاف حزب العدالة والتنمية من سائر الأحزاب الإسلامية، بتبنيه برنامجاً تنموياً إصلاحياً بعيداً من الجدل الأيديولوجي، والتحرك في الإطار العلماني والتحرر الاقتصادي، وعلاقة حزب العدالة والتنمية بالعسكر في إطار الديمقراطية التركية، على الرغم من تنافي استراتيجية كل منهما، وتضارب مصالحهما، وصولاً إلى تطور السياسة

---

(٧) انظر: Begüm Burak, «The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What?,» *European Journal of Economic and Political Studies,* vol. 4, no. 1 (2011).

(٨) جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

الخارجية التركية وتحولها من الانكماش إلى الدبلوماسية النشطة، مما أكسب الحزب رصيداً إضافياً لدى الناخب التركي.

٥ ـ **دراسة ميغدالوفتز**[٩] بعنوان «**تركيا: سياسات الهوية والسلطة**»، يتناول الباحث في هذه الدراسة مكانة تركيا وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، كحليف مهم في الناتو وشريك استراتيجي في المنطقة، إضافة إلى كونها دولة ديمقراطية علمانية، يمكن أن تكون مصدر إلهام لغيرها من البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

كما يركز الباحث على الجدل الدائر حول السلطة والهوية في تركيا، بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، مؤكداً أن الصراع الدائر على السلطة في تركيا بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسات العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، سيحدد هوية تركيا المستقبلية.

إن هذا الأمر سيكون له عواقب وخيمة على صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ترقب مستمر بسبب تغيرات السياسة الخارجية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، الذي يعمل على تحجيم دور العسكر في الحياة السياسية التركية، والذي يعتبر حامي العلمانية التي يراها الغرب أهم مبدأ تأسست عليه الجمهورية التركية الحديثة.

٦ ـ **دراسة سامبر**[١٠] بعنوان «**التحول الكبير للإسلام السياسي في تركيا: حالة حزب العدالة والتنمية وأردوغان**»، يعرض الباحث العلاقة بين الإسلام والسياسة، وأن الإسلام ظاهرة متعددة الأبعاد، تتضمن الفلسفة والأخلاق والقانون والروحانية جنباً إلى جنب مع السياسة، ويعرض نماذج الإسلام السياسي والمتمثلة بتنظيم القاعدة والثورة الإسلامية في إيران والإسلام السياسي في تركيا والإسلام السياسي في مصر، مؤكداً خصوصية كل نموذج منها وتمايزه من الآخر، على الرغم من اشتراكها (حركات إسلام سياسي) في الهوية.

ثم يفرد الباحث مساحة واسعة لدراسة حالة حزب العدالة والتنمية، كحالة خاصة تميزت من سائر حركات الإسلام السياسي، بابتعادها عن العنف (حركة طالبان والقاعدة) والثورة (الحالة الإيرانية) مفصِّلاً العوائق التي حالت دون وصول الإسلاميين إلى السلطة قبل حزب العدالة والتنمية القائمة على مبادئ القومية التركية والعلمانية للنظام الكمالي الذي يهدف إلى الحد من الحرية الدينية وتصوير الإسلام على أنه تهديد للحرية والإصلاحات، وأن العدالة والتنمية غيّر فهم الطبقة المتدنية في تركيا الدين والسياسة، فضلاً عن أن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً، بل حزب ديمقراطي محافظ، وهو وسيلة للتغيير والتحول في تركيا، يدافع

---

(٩) انظر: Carol Migdalovitz, *Turkey: Politics of Identity and Power* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2010).

(١٠) انظر: Bilal Sambur, «The Great Transformation of Political Islam in Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan,» *European Journal of Economic and Political Studies*, vol. 2, no. 2 (2009).

عن التغيير والإصلاح والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وسيادة القانون في مواجهة النخب الكمالية.

٧ ـ **دراسة حبيب**[١١] بعنوان: «**الإسلاميون الأتراك .. من الهامش إلى المركز**»، تتناول هذه الدراسة الظاهرة الإسلامية في علاقتها بالحياة السياسية. وهذا وجه واحد لظاهرة أوسع وأشمل لها تعبيرات متعددة، وغير قاصرة على المجال السياسي وحده. يقسّم الكاتب دراسته إلى عدة أقسام:

أولاً: الظاهرة الإسلامية من الهامش إلى المركز.

ثانياً: الإسلاميون في المركز... حالة العدالة والتنمية.

يحاول الباحث في **القسم الثاني** من الدراسة أن يجمل أهم الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى فوز حزب العدالة والتنمية في الحكم، إضافة إلى إدراج أهم المواقف التي اصطدم فيها الحزب مع الجيش، وانتصر فيها.

٨ ـ **دراسة محفوض**[١٢] بعنوان «**جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**»، يسعى الباحث إلى مقاربة جدليات التكوين الاجتماعي والدولة والعلاقة بين الجيش والسياسة وبيان التطور التاريخي لدور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة في تركيا، وموقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي، من خلال البحث في الأسس التاريخية للدولة التركية، وأنماط القيم الحاكمة لها وللمجتمع. كذلك يسعى إلى التعرف إلى طبيعة الدولة التركية، ودور المؤسسة العسكرية في صياغة النظام السياسي والاجتماعي، وتكوين نمط قيم سياسي عن الهوية والحداثة والتاريخ والقومية والأسلحة والتغريب، انطلاقاً من اعتبار الجيش قوةً اجتماعيةً وسياسيةً واقتصاديةً، تهتم بالشأن العام ولديها برنامج تعمل من أجله، مركزاً على سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية بهدف الحصول على معارف وثيقة الصلة بموضوعها ومصدرها، ومن ثَمَّ إزالة الغموض حول الجيش التركي والشؤون التركية.

٩ ـ **دراسة نور الدين**[١٣] بعنوان «الدين والسياسة في تركيا»، تشير هذه الدراسة إلى الفكر الإسلامي الجهادي الذي تأسست عليه الدولة العثمانية عام ١٢٩٩، وأثّر في توسعها غرباً وشرقاً، غير أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي شهد تراجع القوة العثمانية على الصعيد الأوروبي، ظهرت فيه آراء تعيد تخلف الدولة وأنظمتها إلى محاولات اتباع الأنظمة الغربية وتقليدها، والابتعاد عن الإسلام كخلق أساسي للقيم الاجتماعية. من ثَمَّ يورد الكاتب أهم المراحل التي مرت بها الحياة السياسية والدينية في تركيا ويجملها بعدة نقاط هي:

---

(١١) كمال السعيد حبيب، «الإسلاميون الأتراك من الهامش إلى المركز،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩).

(١٢) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

(١٣) محمد نور الدين، «الدين والسياسة في تركيا،» مجلة **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١١٨ (ربيع ٢٠٠٥).

• الاستئصال الديني ١٩٢٣ ـ ١٩٣٨.
• الاستغلال السياسي للدين في الداخل والخارج ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠.
• ظهور الإسلام السياسي عام ١٩٧٠.
• الدين في خدمة العسكر عام ١٩٨٠.
• مرحلة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ التي تم فيها الانقلاب على حكومة نجم الدين أربكان.
• مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ومقولة الإسلام المعتدل، انتهاءً بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، عام ٢٠٠٢.

١٠ ـ **دراسة الطيار**(١٤) بعنوان «**الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا**»، يتناول الباحث مفهوم العلمانية وتطبيقاتها في تركيا والمعاني والأدوار التي مرت بها منذ عهد الدولة العثمانية التي اعتبرت العلمانية استعادة الدولة للأنظمة والقوانين الوضعية الأوروبية، بهدف إعادة إصلاح الدولة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والتعليمية، ليصبح معناها في العهد الكمالي (عهد الجمهورية)، فصل الدين عن الدولة، وإلغاء السلطنة والخلافة، ومحاربة المظاهر الإسلامية، ونشر المظاهر الغربية في الدولة والمجتمع.

كما عرض الباحث العلمانية في المراحل التي تلت العهد الكمالي، في عهد التعدد الحزبي (١٩٤٦ ـ ١٩٦٠)، والعلمانية في ظل الانقلابات العسكرية والتعددية الحزبية القلقة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)، ومن ثم تطور الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣) منتهياً إلى أن الصراع بين العلمانية والإسلام يتركز حول هوية البلاد وتوجهاتها السياسية الداخلية والخارجية، ولهذا فإن الصراع في تركيا، سيستمر في المستقبل، وربما يتطور ليصبح عنيفاً.

١١ ـ **دراسة معوض**(١٥) بعنوان «**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**»، يدرس الباحث عملية صنع القرار السياسي في تركيا عبر دراسة الإطار القانوني والدستوري والبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي وتحليلها، فضلاً عن تتبع أثر القيادة والنخبة السياسية وخلفياتها الأيديولوجية والاجتماعية في عملية صنع القرار السياسي.

كما يركز الباحث على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التركية وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية، وبخاصة القضايا ذات الاهتمام المشترك (الأكراد والمياه) والتعاون التركي ـ الإسرائيلي، وأثره في العلاقات التركية ـ العربية.

---

(١٤) خليل إبراهيم الطيار، **الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا**، دراسات استراتيجية؛ العدد ٩٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

(١٥) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

١٢ ـ **دراسة الجهماني**[١٦] بعنوان «**حزب الرفاه ـ نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة**»، يشير الكاتب في هذه الدراسة إلى دور الإسلام في توحيد الشعوب التركية وتأهيلها، لتحكم شعوب الإسلام المتعددة، ومن ثَمَّ يتطرق إلى انهيار الخلافة الإسلامية وإقامة الجمهورية التركية، وسيطرة الحزب الواحد على الحكم في الجمهورية الوليدة، ثم يتابع سرد التطورات السياسية المتلاحقة التي مرت فيها الجمهورية التركية، ووصولاً إلى تشكيل حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان، وظروف نشأة حزب الرفاه، وأبرز قياداته ونتائج الحزب في الانتخابات البلدية والتشريعية بالتفصيل، وإلى تولي أربكان رئاسة الحكومة، والانقلاب عليه عام ١٩٩٧.

عاشراً: ما تضيفه هذه الدراسة

تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها، في أن أغلب الدراسات التي تناولت النظام السياسي التركي، سواء التركية أو الأجنبية أو العربية، ركزت على جانب واحد من جوانب هذا النظام السياسي التركي، ألا وهو المشاركة السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية التركية، ووصولها إلى السلطة والصراع بين العلمانيين والإسلاميين حول تحديد هوية تركيا. وذلك من دون الاهتمام ببنية النظام السياسي التركي ومؤسساته ووظائفه وهيكله الإداري وطبيعة تفاعلاته، وتأثيراتها المختلفة في الدولة والمجتمع والحركة الإسلامية ككل. وإن تم تناول ذلك، فيقتصر الأمر على دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من دون سواها من المؤسسات الأخرى.

كما أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين العسكر والإسلاميين بالبحث والدراسة، ركزت في الأغلب على الأحزاب التي كان ينتمي إليها نجم الدين أربكان (السلامة الوطني، النظام الوطني، الرفاه، الفضيلة، السعادة) وحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، مغفلة أهمية سائر الحركات الإسلامية الأخرى في نجاح تجربتَي أربكان وأردوغان.

لم تتعمق الدراسات السابقة في دراسة رؤية حزب العدالة والتنمية وفلسفته حول الدولة والمجتمع وأثر ذلك في طبيعة النظام السياسي التركي ووظائفه وشكله وتحولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فجلّ الدراسات اهتم بتناول رؤية أوغلو، المنظّر الرئيس للحزب لتركيا على الصعيد الخارجي فقط، كرؤية خاصة بعيداً من الرؤية الشاملة لحزب العدالة والتنمية، ومن دون التطرق إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أضف إلى ذلك، عدم دراسة البعد التاريخي للعلاقة بين الإسلاميين والعسكريين، منذ أواخر عهد الدولة العثمانية وبداية تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، حتى أن الأغلب يرى أن العسكر

(١٦) يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه ـ نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة** (دمشق: دار حوران للطباعة، ١٩٩٧).

علمانيين متشددين من دون التطرق إلى كون العسكر هم أول من استخدم الدين ورجاله للحصول على تأييد الشعب، ولتحقيق أهدافهم، إبان حشد أتاتورك لحرب الاستقلال التركية، وأثناء محاولة الجيش احتواء المد الشيوعي السوفياتي، منعاً من وصوله إلى أنقرة.

حادي عشر: مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

١ ـ النظام السياسي(١٧)

يقصد بالنظام السياسي مجموعة التفاعلات السياسية والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية.

كما يعرف في صورته الهيكلية أو المؤسسية أو التنظيمية، فهو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي، وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢ ـ حزب العدالة والتنمية(١٨)

هو حزب سياسي تركي، شكّله في ١٤ آب/أغسطس عام ٢٠٠١، النواب المنشقون عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صادر عن المحكمة الدستور التركية في ٢٢ حزيران/يونيو عام ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجدّدين في حزب الفضيلة. يعتبر حزب العدالة والتنمية الجناح الإسلامي البارز في تركيا، وهو يحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته العلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية. يتولى الحزب السلطة منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن.

٣ ـ العلمانية(١٩)

تعني اصطلاحاً فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وقد تعني أيضاً عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي أحد على اعتناق معتقد أو دين أو تقليد معين وتبنيه، لأسباب ذاتية غير موضوعية، كما تكفل الحق في عدم اعتناق دين معيّن، وعدم تبني دين معيّن كدين رسمي للدولة. وبالمعنى العام، فإن هذا المصطلح يشير إلى الرأي القائل إن الأنشطة البشرية والقرارات، وخصوصاً السياسية منها، يجب أن تكون غير خاضعة لتأثير المؤسسات الدينية.

---

(١٧) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٣٩.

(١٨) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣** (إسطنبول: حزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٢)، ص ٤ ـ ٦.

(١٩) عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٤٢٠ ـ ٤٥٠.

٤ ـ مجلس الأمن القومي التركي[٢٠]

أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة، للجيش، والبحرية، والجوية، والجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع، ويأخذ بالاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان، وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم، إذا ما دعت الحاجة.

وظيفة هذا المجلس أن يقدم قراراته إلى مجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية، التي من المفترض أنها تتعلق بأمن تركيا ووحدتها وسلامة أراضيها. يمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وقد تم إنشاؤه بناءً على دستور عام ١٩٨٢، بعدما قام العسكر بانقلاب على الحكومة.

(٢٠) انظر: Gencer Özcan, «National Security Council,» pp. 41-42 and 44 and 45, <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CBsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.dcaf.ch%2Fcontent%2Fdownload%2F36875%2F528967%2Ffile%2Fchapter3.pdf&ei=XR2iU6WOO9SI7AaulYCoBQ&usg=AFQjCNFV3h0ctfinG3f0RDWe8SrBO5aqRg>.

الفصل الثاني

النظام السياسي التركي
(جذوره وفلسفته)

تأسس النظام السياسي التركي الحديث على بقايا إرث الإمبراطورية العثمانية التي عانت في آخر عهدها الضعف والانقسامات الداخلية (حركة التغريب، بروز النزعة القومية لدى الشعوب العثمانية، والمؤامرات والمكائد الخارجية)، ولا يمكن مناقشة النظام السياسي التركي الحديث ودراسته من دون التطرق إلى الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي أفضت إلى إقامة الجمهورية التركية الحديثة وتأسيسها.

أثرت مفاهيم الثورة الفرنسية ومبادئها (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩) المتمثلة بـ (فصل السلطات، فصل الدين عن الدولة، المساواة، حرية التعبير) في النخب السياسية والعسكرية في الدولة العثمانية (المتأثرة بالحضارة والتعليم الغربي)، محاولين استدعائها وتطبيقها على أرض الواقع في الدولة العثمانية. كما استغلت النخب السياسية حالة الضعف والوهن التي يمر فيها السلاطين العثمانيون في تلك المرحلة، ومارسوا ضغوطاً كبيرة بداية على السلطان عبد المجيد لاستصدار قوانين وأنظمة جديدة في المجالات الإدارية والمدنية والعسكرية، تحاكي الأنظمة والقوانين الأوروبية بعامة، والفرنسية بخاصة، في ما عرف بعهد التنظيمات العثمانية «خط كلخانه» في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٨٣٩ والخط «الهمايوني» عام ١٨٥٦، واستمراراً للنهج الإصلاحي أصدر السلطان عبد الحميد الثاني القانون الأساسي (الدستور) في كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٧٦ الذي نص على وجود مجلسين: مجلس المبعوثان بالانتخاب ومجلس الأعيان بالتعيين. ركزت التنظيمات والقوانين العثمانية السابقة الذكر على (المساواة بين الطبقات والجماعات، ووجود مجالس إدارية منتخبة، وشرط الحصول على الجنسية العثمانية، ومفهوم المواطنة)[١].

---

(١) وجيه كوثراني، «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً،» مجلة **تبين** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد ٣ (شتاء ٢٠١٣)، ص ٧ ـ ١٠.

لم تنجح الإصلاحات العثمانية في تحسين أوضاع البلاد وتوحيد القوميات والأقليات الإثنية والثقافية واللغوية تحت الولاية العثمانية، في ضوء تزايد امتيازات الدول الأجنبية، وإثارة القلاقل والنزعة نحو الانفصال من قبل الأقليات المسيحية، وتماهي النخبة السياسية الحاكمة مع المصالح الغربية داخل الإمبراطورية العثمانية.

سمحت الإصلاحات العثمانية بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية التي كان أهمها جمعية **الاتحاد العثماني** عام ١٨٩٥ لتصبح في ما بعد جمعية **الاتحاد والترقي** التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٠٨ بعد عودة البرلمان وتغلغلها في الأوساط العسكرية والمدنية في مفاصل الدولة العثمانية كافة، فعزلت السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩، واتبعت سياسة التتريك القمعية التي أدت إلى مطالبة القوميات الأخرى بالاستقلال عن الدولة العثمانية[٢].

كان لسياسات حكومة الاتحاد والترقي الدور الأكبر في انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهايتها، وبخاصة بعد دخولها الحرب العالمية الأولى التي انتهت بهزيمتها ضمن دول المحور (الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمسوية المجرية، بلغاريا). شكلت إرهاصات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وتداعياتها اللاحقة عوامل مهمة في تأسيس الجمهورية التركية الحديثة؛ فمن أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى اقتطاع أجزاء واسعة من الإمبراطورية العثمانية وإعلان استقلالها أو وضعها تحت انتداب أو وصاية الدول المنتصرة (فرنسا وبريطانيا)، فضلاً عن إجبار الدولة العثمانية القبول باتفاقيات تقوّض وحدة الأراضي التركية وسلامتها. من هذه الاتفاقيات، اتفاقية هدنة مودروس في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ التي أنهت العمليات القتالية في الشرق الأوسط بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، الإمبرطورية الروسية) بقيادة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وفرضت هذه الاتفاقية شروطاً مذلة على الدولة العثمانية، مهدت الطريق أمام تفكك الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها، ومن أهم هذه الشروط[٣]:

• استسلام القوات العثمانية خارج الأناضول، وبخاصة في البلدان العربية (اليمن، العراق، سوريا، الحجاز).

• سيطرة الحلفاء على مضيقي البوسفور والدردنيل ومرور السفن التابعة للحلفاء من خلالهما.

• تسريح الجيش التركي، وخضوع الإذاعة والتلغراف والطرق الحديدية لرقابة الحلفاء.

• انسحاب القوات التركية من إيران، ومن الأجزاء المسيطرة عليها في ما وراء القوقاز.

• احتلال الحلفاء عدة أقاليم عثمانية، مع احتفاظهم بالحق في احتلال أية مواقع استراتيجية داخل تركيا ذاتها في حال تهديد أمنهم وسلامتهم.

---

(٢) علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط** (القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥)، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٨.

(٣) انظر: İhsan Şerif Kaymaz, «Mondros: Bir Ateşkesin Tahlili,» *Tarih incelemeleri*, vol. 21. (Ekim -Aralık 2008), ss. 248 - 249.

• إعادة الدولة العثمانية أسرى الحرب التابعين لدول الحلفاء من دون أية شروط، وإبقاء الأسرى الأتراك تحت تصرف الحلفاء.

أمعنت دول الحلفاء عبر هدنة مودروس بإذلال الإمبراطورية العثمانية واقتسام أراضيها ومناطق نفوذها (تركة الرجل المريض)، فقامت بفرض سيطرتها على أهم المنافذ البحرية والإستراتيجية التابعة للدولة العثمانية، مما ساعدها على تحقيق انتصار كبير في الحرب العالمية الأولى.

لم تحترم دول الحلفاء اتفاقية الهدنة ووقف الأعمال القتالية الموقّعة مع الإمبراطورية العثمانية، مطلقة العنان لأطماعها الاستعمارية التوسعية، لتتجاوز حد الاستيلاء على الأراضي التابعة للدولة العثمانية إلى الاستيلاء على أراضي الداخل التركي؛ فقام الفرنسيون باحتلال ولاية أضنا، والطليان ولاية قونية ولواء أنطاكيا، واليونان ولاية أزمير، واحتلال الإنكليز لسامسون ومرزيفون في الشمال، وتعاون الإنكليز والفرنسيين على احتلال ولايات ومناطق هي: مرعش وأورفة وغازي عنتاب في الجنوب(٤).

أدى احتلال الأراضي التركية إلى تشكيل مقاومة عسكرية وسياسية بقيادة القوميين الأتراك في ما عرف بـ **الحركة الوطنية التركية** عام ١٩١٩ للدفاع عن الأراضي التركية وتحريرها من احتلال قوات الحلفاء. وقد توجت الجهود التركية بتشكيل **الجمعية الوطنية الكبرى** في الأناضول برئاسة مصطفى كمال أتاتورك في ٢٤ نيسان/أبريل عام ١٩٢٠(٥).

حاولت قوات الحلفاء استغلال النجاح العسكري الذي حققته بعد هدنة مودروس باحتلالها أجزاء واسعة من الأراضي التركية وتدعيمه بإطار قانوني، من خلال إجبار الحكومة العثمانية على توقيع معاهدة سيفر في ١٠ آب/أغسطس عام ١٩٢٠ التي أهم بنودها(٦):

• تعديل الحدود التركية ـ اليونانية، حيث تنازلت الدولة العثمانية عن تراقيا إلى حدود تشاتاليا.

• تخلي تركيا عن جميع حقوقها في إيمبروس وتينيدوس، مبقية على مساحة صغيرة من القسطنطينية وجزر بحر مرمرة.

• وضع مضيق البوسفور تحت الإشراف الدولي.

• نقل حق ممارسة السيادة الوطنية على إزمير من تركيا إلى اليونان.

• حصول منطقة الحجاز على الاستقلال.

• حصول أرمينيا على الاستقلال.

• حصول كردستان على الاستقلال حسب بنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استناداً إلى البند (٦٢).

---

(٤) أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢)، ص ٤٢.

(٥) انظر: Mehmet Evsile, «Gizli Celse Zabıtlarına Göre Birinci Türkiye Büyük Millet Meclisinde Dış Politika Konusunda Yapılan Tartışmalar,» *History Studies: International Journal of History*, vol. 2, no. 3 (2010), s. 165.

(٦) انظر نص اتفاقية سيفر: UK Treaties Online, <http://treaties.fco.gov.uk/docs/pdf/1920/TS0011>.

• ضم بعض الأراضي الجنوبية الشرقية لسورية.

حاول الحلفاء بمعاهدة سيفر تقطيع أواصل الأراضي العثمانية وتقسيمها، التركية منها بخاصة، لضمان ضعفها وعدم قدرتها على النهوض مرة أخرى، كدولة قوية على الساحة الدولية، كما أنها حاولت انتزاع مصادر أهميتها الجيوسياسية، ووضعها تحت السيطرة اليونانية والغربية كما هي الحال بإخضاع أجزاء من القسطنطينية لليونان، وتدويل الإشراف على مضيق البوسفور، مما يعني إخراج الأتراك من أوروبا نهائياً، وقد شكل الوجود التركي داخل أوروبا مصدر قلق للدول الأوروبية حتى وقتنا الحاضر، ويتضح ذلك جلياً في مماطلة أوروبا في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى والقوات الموالية لها رفضها اتفاقية سيفر، وواصلت قتالها ضد قوات الحلفاء لتحقق نصراً حاسماً أدى إلى إعادة تحرير الأراضي التركية في ما يعرف بحرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٢)، بقيادة مصطفى كمال الذي ألغى السلطنة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٢[٧]، بعد تحقيقه نصراً كبيراً على القوات اليونانية. أكسبت حرب الاستقلال مصطفى كمال نفوذاً عسكرياً وسياسياً كبيراً، مكّنه من اتخاذ قرار مصيري بحجم إلغاء السلطنة التي استمرت أكثر من ستة قرون متواصلة، كما أنه بعث الطمأنينة في الدول الأوروبية، ومهد الطريق أمام توقيع معاهدة لوزان، بعد تيقّن دول الحلفاء من تخلي الأتراك عن الولاية العثمانية على الأقاليم، والمناطق غير التركية.

أدى تغيير موازين القوى على الأرض لصالح القوات التركية إلى عقد معاهدة سلام جديدة بين تركيا ودول الحلفاء، عرفت بمعاهدة لوزان في تموز/يوليو عام ١٩٢٣، ومن أهم بنودها[٨]:

• إعادة الأناضول وتراقيا الشرقية إلى ضمن الأراضي التركية.

• تحديد حدود تركيا مع كل من اليونان وبلغاريا والمشرق العربي.

• تنازلت تركيا عن مطالبها بجزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسورية، وتنازلت عن امتيازاتها في ليبيا.

الجدير بالذكر، أن وزير الخارجية ورئيس الوفد البريطاني ديفيد كروزون، قد اشترط عدة شروط على الوفد التركي برئاسة عصمت إينونو في لوزان للاعتراف باستقلال تركيا، هي[٩]:

• إلغاء الخلافة إلغاء تاماً.

• طرد الخليفة خارج البلاد.

• مصادرة أموال الخليفة.

---

(٧) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ١٢٢.

(٨) انظر نص اتفاقية لوزان من: *The Treaties of Peace, 1919-1923, Vol. II* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1924), <http://sam.baskent.edu.tr/belge/Lausanne_ENG.pdf>.

(٩) أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٧١.

• إعلان علمانية الدولة.

مهدت معاهدة لوزان لمرحلة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية يمكن إجمالها بما يأتي:

• اختزال الدولة العثمانية من دولة متعددة القوميات واللغات، إلى دولة قومية تعلي شأن العنصر التركي، معلنة نهاية عصر السلطنة، وبدء عصر الجمهورية.

• تقلصت مساحتها من دولة مترامية الأطراف إلى دولة محدودة جغرافيا.

• تحوّلها من إمبراطورية عظمى (خلافة دينية إسلامية) إلى دولة قومية (تركيا) علمانية.

• تراجعها كدولة فاعلة على الساحة الدولية إلى دولة منكفئة على ذاتها.

أولاً: نظام الحكم (نشأته ومبادئه)

على الرغم من أن النظام السياسي التركي الحديث، وريث الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه تبنى مبادئ وفلسفة وقيماً سياسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً جديدةً مغايرةً للقيم والمبادئ التي كانت تتبناها الدولة العثمانية.

أعلن مصطفى كمال من خلال المجلس الوطني الكبير، الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٢٣، ليكون أول رئيس لها[١٠]، مستنداً إلى الشرعية التي اكتسبها من انتصاره في حروب الاستقلال، ومن ثَمَّ، أعلن إعلاءه شأن القومية التركية، وتأكيده وحدة الأراضي التركية، منهياً مبدأ الشرعية الدينية التي كان يستند إليها سلاطين آل عثمان، لتحل محلها الشرعية العسكرية والقومية التركية في النظام السياسي التركي الحديث.

بناءً على ذلك، تمت صياغة دستور جديد للجمهورية التركية في ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩٢٤، يتماشى مع التطلعات والأهداف التركية الجديدة (نظام جمهوري برلماني)[١١].

اعتمد النظام السياسي التركي على عدة أسس وردت في منهاج حزب الشعب الجمهوري (مؤسسه ورئيسه مصطفى كمال) تم طرحها في مؤتمر الحزب الأول في ٥ تشرين الأول عام ١٩٢٧ (الجمهورية، الملية «القومية»، الشعبوية، العلمانية) ثم أضيف إليها (الدولتية، الثورية) عام ١٩٣١[١٢].

تم إدخال المبادئ الستة في الدستور التركي في ٥ شباط/فبراير عام ١٩٣٧، الذي أرسى قواعد العلمانية، لتعرّف الدولة التركية بأنها «جمهورية ملية شعبية دولتية علمانية ثورية»[١٣].

---

(١٠) انظر: İhsan Tayhani, «Türkiye Cumhuriyeti'nin Temeli: Laiklik,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, vol. 11, no. 43 (Bahar 2009), s. 522.

(١١) انظر: Temuçin F. Ertan, «Türkiye Cumhuriyeti Anayasalarında Laiklik,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, no. 39, (Mayıs 2007), s. 411.

(١٢) دهام محمود علي، «تركيا ما بعد العثمانية الجيش ومراكز القوى،» مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ٩٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٣.

(١٣) انظر: Semih Yalçin, «Atatürk İlkeleri Ve Atatürkçü Çağdaş Düşünce Yapisi,» *Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi*, vol. 14, no. 41 (Temmuz 1998), s. 576.

للتعرّف إلى طبيعة التطورات والتغيرات التي أحدثها النظام السياسي التركي الحديث، لا بد من التطرق إلى المبادئ الكمالية بالشرح والتفصيل، لما لها من أثر بالغ في الحياة السياسية التركية حتى وقتنا الحاضر، حيث أصبحت منذ دستور عام ١٩٣٧، مبادئ للنظام السياسي التركي، ويمكن تعريف الكمالية: «أنها فلسفة التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك للانتقال بالأمة التركية من إرث الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية الحديثة، مستنداً إلى ستة مبادئ رئيسة، مثلت أيديولوجيته وعقيدته السياسية، هي: الجمهورية، الملية (القومية)، الشعبوية، العلمانية، الدولتية، الثورية.هذا ما يمكّن من تفسير سلوك النظام السياسي التركي الحديث بعد إعلان الجمهورية، وما ترتب عليها من قرارات وقوانين طالت مفاصل الدولة وأركانها والمجتمع التركي كافة، في ضوء التزام النظام السياسي التركي الحديث بهذه المبادئ.

١ ـ مبادئ النظام السياسي التركي (الكمالية)

أ ـ الجمهورية (cumhuriyetçilik)

أسس مصطفى كمال أتاتورك نظاماً جمهورياً برلمانياً، يستند إلى الإرادة الوطنية في انتخاب البرلمان الذي يشكل الحكومة وينتخب رئيس الجمهورية، منهياً الجانب الوراثي في تولي السلطة الممتد لأكثر من ستة قرون في سلالة آل عثمان، لتنتقل السيادة إلى الأمة في اختيار حكامها ومن يمثّلها في إدارة الدولة، وذلك نابع من رؤية أتاتورك أن الجمهورية هي أفضل مسار لتنفيذ رغبات الشعب.

شكلت إمكانية عودة السلطنة أو الخلافة إلى تركيا هاجساً لمصطفى كمال أتاتورك، لذلك حاول بالوسائل كافة، منع حصول ذلك لتدعيم ركائز «مبدأ الجمهورية»، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قرار إلغاء الخلافة «القانون رقم ٤٣١» المصادق عليه في ٣ آذار/مارس عام ١٩٢٤ المتضمن عدة بنود، أهمها[١٤]:

المادة الأولى: تم خلع الخليفة، وإلغاء مقام الخلافة بعد دمج معناها ومفهومها من حيث الأساس في الحكومة والجمهورية.

المادة الثانية: يمنع على الخليفة المخلوع وعلى أفراد العائلة الحاكمة في السلطنة العثمانية وعلى أصهارهم رجالاً ونساءً، حق الإقامة داخل ممالك الجمهورية التركية أبدياً. ويسري حكم هذه المادة على كل من تلده النساء المنتسبات إلى تلك العائلة الحاكمة.

المادة الثالثة: على كل المذكورين في المادة الثانية ترك أراضي الجمهورية التركية ابتداءً من تاريخ إعلان هذا القانون، وفي مدة أقصاها عشرة أيام.

(١٤) انظر: 3 Mart 1340 (1924) Tarihli Ve 431 Sayili Kanunla Hazineye Kalan Taşinmaz Mallardan Bazilarinin Zilyedlerine Devri Hakkinda Kanun, <http://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.4071.pdf>.

المادة الرابعة: تسحب صفة المواطنة التركية عن كافة المذكورين في المادة الثانية، ويحرمون من الحقوق المترتبة عن تلك الصفة.

المادة الخامسة: من هنا فصاعداً، لا يحق للمذكورين في المادة الثانية التصرف في أموالهم غير المنقولة داخل الجمهورية التركية، ولقطع علاقاتهم بممتلكاتهم يمكنهم الاحتكام بالوكالة إلى محاكم الدولة خلال سنة واحدة. وبعد انقضاء هذه المدة لا يحق لهم مراجعة المحكمة.

المادة العاشرة: انتقلت إلى ملكية الأمة كافة الأموال المعروفة باسم الأملاك الخاقانية، مع الممتلكات التي تم نقلها من قبل إلى ذمة الأمة، وكذلك كافة الأملاك العائدة للسلطنة الملغاة، وأملاك الخزينة السلطانية السابقة والقصور والمباني والأراضي مع محتوياتها.

يتضح من خلال مضمون القرار السابق مدى حرص أتاتورك على الحفاظ على الجمهورية التركية، وقطع السبل كافة، أمام سلالة آل عثمان، والحيلولة دون عودتهم إلى السلطة حتى لو تطلب الأمر نزع الجنسية التركية عنهم، على الرغم من أنهم مواطنون أتراك، ما يخالف الدستور التركي والقوانين والأعراف الدولية والغربية تحديداً تلك التي تأثر بها أتاتورك، وحاكاها في إنشاء النظام السياسي، وبناء المؤسسات التركية، واستمد منها القوانين والقواعد الناظمة لسلوك النظام والأفراد في تركيا.

ب ـ الشعبية (halkçılık)

هي نقل السلطة السياسية إلى المواطنة الشعوبية؛ لقد أوضح مصطفى كمال أتاتورك مفهوم الشعبية في المؤتمر الاقتصادي في شباط/فبراير عام ١٩٢٣ في إزمير قائلاً: «إن صوت الشعب هو صوت الله، نحن شعبيون، والشعبية تعني القوة والسلطة والسيادة والإرادة، وهذه الأمور تعطى بصورة مباشرة للشعب وتحفظ في أيدي الشعب». كما أكد دستور عام ١٩٢٤ مفهوم الشعبية في ديباجته التي جاء فيها «تعود السيادة بدون قيد أو شرط إلى الشعب، إذ إن نظام الحكم يستند إلى مبدأ شخصية الشعب، ومحاولة الحفاظ على وحدته الحقيقية»[١٥]. حاول كمال أتاتورك من خلال مبدأ الشعبية تلافي أخطاء الدولة العثمانية، بأن يعلي قيمة الشعب والطبقات البسيطة وقدرتهم وسلطتهم، أمام النخب (السياسية والاقتصادية والعسكرية) كالتي كانت سائدة إبان عهد الدولة العثمانية، والتي ساهمت بصورة كبيرة في إضعاف الدولة العثمانية وتفككها وانهيارها.

كما يهدف مبدأ الشعبية التركية إلى القضاء على الانقسامات الطبقية التي تتعارض مع المجتمع وكرامة الإنسان من خلال شرطين هما: رفع المستوى الاقتصادي، وتوفير الثقافة والتعليم لأفراد الشعب التركي كافة[١٦].

---

(١٥) النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ص ٢٠٢.

(١٦) انظر: Zakir Avşar Ve Ayşe Elif Emre Kaya, «Cumhuriyet Türkiyesi'nin Halkçilik Uygulamalari: Soyadi Kanunu Örneği,» *Turkish Studies - International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic* (Ankara), vol. 8, no. 5 (Spring 2013), s. 76.

يمكن القول، إن الشعبية التركية تعني خلق نظام جديد ضد الامتيازات والفوارق الطبقية، أي لا يوجد فرد أو أسرة أو مؤسسة أو منظمة فوق الآخرين؛ فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون.

كما يمكن إدراج قانون إلغاء الألقاب[١٧] (باشا، بيك، أفندي، آغا) الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٤ ضمن القوانين الشعبية الهادفة إلى المساواة بين المواطنين الأتراك كافة، (من ذكور وإناث)، حيث تنص المادة الأولى من القانون على إلغاء الألقاب والرتب كافة، ومخاطبة المواطنين الأتراك بالاسم وحده من دون أية مقدمات أو مسميات أخرى، إلا أن هذه القوانين لا يمكن عزلها أيضا عن محاولات النظام السياسي التركي الجديد بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، القضاء على الموروث والتقاليد العثمانية في الذاكرة الرسمية والشعبية للمجتمع والدولة التركية الحديثة.

في ظل تأكيد استمرارية النظام السياسي التركي في تبني المبادئ والمنهج الكمالي، تضمن دستور عام ١٩٨٢ في ديباجته تأكيد مبدأ الشعبوية والإرادة الوطنية، وجاء فيها «إدراك الأولوية المطلقة لإرادة الأمة وكون السيادة منوطة بالأمة التركية تماماً ودون شرط وعدم خروج أي فرد يكون مخولاً سلطة ممارسة هذه السيادة باسم الأمة، أو أي هيئة تكون مخولة سلطة ممارسة هذه السيادة باسم الأمة، على الديمقراطية الحرة وعلى النظام القانوني الموضوع وفقاً لمتطلباتها» كما تنص المادة السادسة في الدستور على أن «السيادة منوطة بالأمة تماماً ودون شرط»[١٨].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم الاعتداء على سيادة الأمة وإرادتها الوطنية بإقالة الحكومات المدنية المنتخبة بالإرادة الشعبية من قبل واضعي الدساتير التركية «المؤسسة العسكرية» عبر القيام بانقلابات عسكرية في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠ و١٩٩٧، وهو ما سيتم توضيحه في الفصول القادمة.

ج ـ القومية (milliyetçilik)

تبنى مصطفى كمال أتاتورك أيديولوجية سياسية تروج للشعب التركي وتمجده دون سائر القوميات؛ فقد سعى أتاتورك إلى إنشاء دولة قومية (تركيا) من بقايا الإمبراطورية العثمانية المتعددة والمتنوعة الأعراق والأديان، ولطالما رأى كمال أتاتورك أن أحد أسباب ضعف الدولة العثمانية وتخلفها، هو تعدد أعراق شعوبها التي قامت بالتعاون مع دول الحلفاء ضد الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، فهو يشعر بأن الأعراق والقوميات غير التركية قامت بخيانة العنصر التركي

---

(١٧) انظر: «Efendi, Bey, Paşa Gibi Lakap Ve Unvanlarin Kaldirilmasina Dair Kanun,» s.1, <http://www.nvi.gov.tr/Files/File/Mevzuat/Nufus_Mevzuati/Kanun/pdf/EFEND%C4%B0%20BEY-PA%C5%9EA%20G%C4%B0B%C4%B0%20LAKAP%20VE%20UNVANLARIN%20KALDIRILDI%C4%9EINA%20DA%C4%B0R.pdf>.

(١٨) انظر دستور الجمهورية التركية (Constitution of the Republic of Turkey).

لتحقيق مصالحها، لذلك يجب على الأتراك إنشاء وطن قومي لهم يحافظ على مصالحهم وعرقهم ويحمي حدودهم وأراضيهم، من دون الالتفات إلى الأعراق والشعوب العثمانية الأخرى.

احتلت القومية التركية مكانة بارزة في الأيديولوجية السياسية للنظام السياسي التركي الحديث، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، متخذها ركيزة أساسية لحشد التأييد الشعبي وإضفاء الشرعية السياسية على النظام السياسي الحديث.

لم يقتصر مبدأ القومية لدى أتاتورك على سيادة العنصر التركي وتمجيده داخل الجمهورية الوليدة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى بلورة رؤية متكاملة قائمة على تصور أتاتورك للدولة التركية بأنها كلٌّ لا يتجزأ، تضم أراضيها وشعبها، وفي سبيل تحقيق ذلك، اتخذت عدة إجراءات أهمها:

• نقل العاصمة من القسطنطينية (إسطنبول) إلى أنقرة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من العام **١٩٢٣**[١٩].

إن لهذا القرار رمزيةً كبيرةً في ظل صدوره قبل إعلان الجمهورية التركية في (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٢٣) ليتم نقل العاصمة إلى أنقرة في قلب الأناضول، الوطن التاريخي للشعب التركي، كدلالة على أن هذه العاصمة خاصة بالشعب والعنصر التركيين، على العكس من إسطنبول التي طالما كانت عاصمة للبيزنطيين، ثم عاصمة عالمية لدولة الخلافة الإسلامية (الإمبراطورية العثمانية) تخص مسلمي العالم كافة.

الجدير بالذكر، أن الدستور التركي ينص على عدم إمكانية تغيير العاصمة، وفقاً للمادة الرابعة في الدستور التركي لعام ١٩٨٢ لا يعدل ولا يقترح تعديل المادة الثالثة التي من ضمنها أن العاصمة هي أنقرة[٢٠].

• اتفاقية التبادل السكاني بين تركيا واليونان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر من العام **١٩٢٣**[٢١].

تعتبر هذه الاتفاقية اتفاقية تبادل سكاني على أساس ديني في المقام **الأول**، وتبادل عرقي في المقام **الثاني** حيث تم نقل ما يقارب مليوناً ونصف مليون شخص مسيحي ويوناني من تركيا إلى اليونان، ونقل ما يقارب نصف مليون مسلم وتركي من اليونان إلى تركيا.

ساهم أتاتورك بهذه الاتفاقية رغم مخالفتها مبادئ حقوق الإنسان بالحفاظ على وحدة الشعب التركي وترابطه، عرقياً وعقائدياً، وقضى على الاحتمالات المستقبلية بمطالبة الأقليات اليونانية أو المسيحية بالاستقلال أو الحكم الذاتي، مجنباً تركيا الاضطرابات والقلاقل والتدخلات الخارجية.

---

(١٩) انظر: Oğuz Aytepe, «Ankara'nın Merkez ve Başkent Olması,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, nos. 33-34, (Mayıs-Kasım 2004), s. 22.

(٢٠) انظر: دستور الجمهورية التركية، المادة ٤.

(٢١) انظر: Gökçe Bayindir Goularas, «1923 Türk-Yunan Nüfus Mübadelesi Ve Günümüzde Mübadil Kimlik Ve Kültürlerinin Yaşatilmasi,» *Alternatif Politika*, vol. 4, no. 2 (Temmuz 2012), ss. 130-131.

• تكريس سيادة العنصر التركي ورفعته في أغلبية خطابات أتاتورك الذي كان يفتتح أغلب خطاباته بمقولة «سعيد من قال أنا تركي» التي باتت تُعرف كشعار له[٢٢].

• تركيز أتاتورك على وحدة الأمة التركية ووحدة الوطن التركي المشتركة، بغض النظر عن اللغة والدين والعرق.

ومن أهم الخطابات التي تناول فيها أتاتورك آراءه وفلسفته الأيديولوجية والسياسية وطبيعة الأحداث والظروف السياسية التي مرت بها تركيا منذ حرب الاستقلال عام ١٩١٩ إلى تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، هو خطاب «نطق» الذي ألقاه من ١٥ ـ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧ بمعدل ست ساعات يومياً في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري[٢٣].

يظهر جلياً أن رؤية أتاتورك للقومية التركية تؤكد وحدة الجمهورية التركية أرضاً وشعباً ومؤسسات، ما يعني عدم السماح لأي أقلية دينية أو عرقية بحق الحكم الذاتي أو الانفصال عن الوطن التركي أو الأمة التركية؛ فهو يرى أن المبادئ الكمالية وأهمها (الجمهورية والشعبوية) قد حققت لأفراد الشعب التركي كافة، المساواة في الحقوق والواجبات، وكفلت له من خلال الديمقراطية حقه في انتخاب ممثليه في الإطار القانوني والدستوري للدولة والأمة التركية.

لذلك، يجب على الأقليات كافة، المحافظة على وحدة الأراضي والأمة التركية كما هي الحال في الدول الغربية التي تضم أعراقاً ومذهبيات مختلفة، تنصهر في بوتقة واحدة تحت مفهوم واحد هو «المواطنة» التي تكفل للمواطن حقوقه وتلزمه بأداء واجباته تجاه دولته، إلا أن هناك فرقاً في المواءمة ما بين الفلسفة والأيديولوجية للنظام السياسي التركي، وبين ما هو مطبق على أرض الواقع. في الدول الغربية، لا يحرم المواطن من تعلم لغته الأم، أو يفرض عليه لباس معين أو يمنع من ارتداء ما يريده؛ ففي أعتى ديمقراطيات العالم الغربي العلماني يرتدي الشخص كيفما شاء، ويمارس شعائره كيفما شاء.

• استبدال الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية في اللغة التركية.

بادر أتاتورك إلى تشكيل لجنة اللغة لاستبدال الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨، وتنقية اللغة التركية من المفردات العربية والفارسية[٢٤]. يدل هذا، على سعي أتاتورك إلى إيجاد لغة خاصة بالشعب التركي، تقطع صلته بالماضي العثماني، وتظهر ترفعه عن الشعوب الأخرى، بقراره تنقية اللغة التركية من مفردات الشعوب الأخرى.

• تضمين الدساتير التركية كافةً مبدأ القومية التركية، وتأكيدها وحدة الشعب والوطن.

---

(٢٢) انظر: Ali Kuşat, «Bir Değerler Sistemi Olarak «Kimlik» Duygusu Ve Atatürk,» *Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı*, 15 Yıl (2003/2), s. 47.

(٢٣) انظر خطاب مصطفى كمال عام ١٩٢٧: <https://archive.org/details/Nutuk-MustafaKemal Tarafindan 1927>.

(٢٤) انظر: Neriman Tongul, «Türk Harf İnkılâbı,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, nos. 33-34 (Mayıs-Kasını 2004), s. 116.

تنص ديباجة دستور ١٩٨٢[٢٥]، آخر الدساتير التركية، على أن «يجسد هذا الدستور، الذي يؤكد وجود الأمة التركية ووطن الأسلاف التركي ووحدة الدولة التركية التي لا تنفصم، ما يلي:

إدراك عدم جواز منح أي حماية لأي نشاط يتعارض مع المصالح القومية التركية، ومبدأ عدم تجزؤ وجود تركيا بدولتها وأراضيها... والإقرار بأن من حق كل مواطن تركي بحكم مولده أن يحيا حياة كريمة وأن ينمّي ما لديه من ذخر مادي وروحي في ظل الثقافة الوطنية والحضارة وسيادة القانون...

إدراك أن جميع المواطنين الأتراك متحدون تحت راية الشرف والفخار الوطنيين، وفي الغبطة والأسى الوطنيين، وفي حقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالوجود الوطني».

تنص المادة الثانية في الدستور على الولاء للقومية التي نادى بها أتاتورك، وتستند إلى الركائز الأساسية المبينة في الديباجة.

وتنص المادة الثالثة على أن الدولة التركية بأراضيها وأمتها، هي كيان غير قابل للتجزؤ ولغتها هي اللغة التركية.

تؤكد المادة الرابعة (الأحكام التي لا رجعة فيها) أنه لا يعدل ولا يقترح تعديل أحكام المواد (١، ٢، ٣) وهي المواد المتعلقة بالولاء للقومية، والوحدة، ومكان العاصمة.

كما تنص المادة الخامسة على أن الأهداف والواجبات الأساسية للدولة هي: صون استقلال ووحدة الأمة التركية، وعدم قابلية البلد والجمهورية والديمقراطية للتجزؤ...

شكلت القومية التركية ووحدة الأمة والأراضي التركية هاجساً لمصطفى كمال أتاتورك ولصنّاع القرار السياسي من بعده، حيث تم تكرار تأكيد القومية التركية، وعدم جواز تجزئة الأراضي والأمة التركية في ديباجة الدستور والمواد الخمسة الأولى التي تليها، لأهمية الوحدة التركية في وجدان الساسة والمجتمع التركي، وبخاصة في ضوء أنشطة بعض الجماعات الكردية (حزب العمال الكردستاني) والعلوية (الجبهة الشعبية لتحرير لواء الإسكندرون) التي تطالب بالاستقلال والانفصال عن تركيا.

- فرض عقوبات قاسية على كل من يسيء إلى القومية التركية.

لا يزال تأثير مبدأ القومية حاضراً بقوة في مؤسسات النظام السياسي التركي وسلوكه؛ فقد تم إقرار المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي في ١ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥، التي تعاقب كل شخص يهين تركيا أو القومية التركية أو مؤسسات الحكومة التركية بالسجن لمدة ستة أشهر[٢٦]، إلا أنه تم تعديل هذه المادة في ٣٠ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ لتصبح إهانة الشعب التركي بدلاً من إهانة

---

(٢٥) انظر: دستور الجمهورية التركية.

(٢٦) انظر: Hasan T. Fendoğlu, «Türk Ceza Kanununun 301: Maddesinin Analizi Ve Değişiklik Teklifi,» *Hukuk Gündemi Dergisi* (Ankara), no. 4 (Mart-Mayıs 2006), s. 26.

القومية التركية والهوية التركية والمشاعر التركية[٢٧]. وذلك في محاولة من الحكومة التركية شَمْلَ أفراد الشعب التركي كافة (الأتراك، الأكراد، العرب، الأرمن وغيرهم)، بدلاً من قصرها على العرق التركي، وبخاصة في ظل سعي تركيا إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي الذي يرى في مثل هذه القوانين تقييداً لحرية التعبير.

إن المغالاة في توظيف العامل القومي في الدولة التركية، أدت إلى ظهور أزمة إثنية في الديمغرافية التركية؛ فإن اختزال أعراق الشعب التركي المختلفة كافة بالعنصر التركي فقط، وتجاهل الأعراق الأخرى (الأتراك، الأرمن، العرب) ومحاولة السلطات التركية صهرهم في بوتقة القومية التركية عبر الأطر القانونية والدستورية من دون الالتفات إلى مطالبهم وخصائصهم الاجتماعية والإثنية، خلق حالة من الاحتقان الشعبي، التي كادت تتحول إلى حرب أهلية شاملة في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وهددت أمن النظام السياسي والمجتمعي واستقراره.

د ـ العلمانية (laiklik)

عرف الأتراك العلمانية، تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، منذ عهد التنظيمات العثمانية، من خلال الأتراك والنخبة العثمانية التي درست في الدول الغربية، وبخاصة فرنسا، إلا أن النظام السياسي لم يتبناها ولم يطالب بها النخبة أو الشعب التركي؛ فجلّ المطالب النخبوية كانت تركز على الإصلاحات والتغريب بمعنى الحداثة ومواكبة التطور، وليس فصل الدين عن الدولة.

بعد قيام الجمهورية التركية، برئاسة مصطفى كمال أتاتورك في العام ١٩٢٣، تبنى النظام السياسي العلمانية، وأدرجت في الأطر القانونية والدستورية للدولة التركية، بل تعدت ذلك بمحاولات فرضها المتكررة على المجتمع والأمة في تركيا، أي فرض مظاهر العلمانية وجوهرها على طبيعة الحياة والممارسات والسلوكيات اليومية للمجتمع التركي.

تصنف العلمانية على عدة أوجه: هناك العلمانية الصلبة «السائدة في أوروبا» التي تعني علمنة المجتمع وانحسار التدين وتآكل سيادة الثقافة الدينية وممارساتها وتعبيراتها، والوجه الآخر العلمانية الناعمة «السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية»، التي تختلف في نشأتها وواقعها عن العلمانية السائدة في أوروبا والتي بدأت بكنيسة تحتكر المجال الديني والثقافي وتشارك في السياسي، بينما في أمريكا تم السماح بتعددية الكنائس والتزام الدولة الحياد، وعدم التدخل في الشؤون الدينية، مقدمة نموذجاً متميزاً لبقاء الدين والتدين وتطورهما في المجتمع، في النطاقين العام والخاص، من دون تدخل الدين في الاختصاصات العلمية والمهنية والاقتصادية والسياسية[٢٨].

---

(٢٧) انظر: Bülent Algan, «The Brand New Version of Article 301 of Turkish Penal Code and the Future of Freedom of Expression Cases in Turkey,» *German Law Journal*, vol. 9, no. 12 (2008), p. 2243.

(٢٨) عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٤٤٠.

إذاً، تعني العلمانية فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وعدم تدخل الدولة أو السلطة السياسية في الشؤون الدينية، أي عدم تأثر أو تأثير أي منهما في الآخر، مما يعني كفالة الدولة لحقوق الأفراد في حرية اعتناق ديانتهم وممارسة شعائرهم، وعدم تدخلها في حياتهم اليومية وطقوسهم الدينية.

اختار أتاتورك السير على خطى العلمانية الصلبة، لإعادة تشكيل توجهات النظام السياسي التركي الجديد، وصهر الهوية الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع التركي، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع مبادئ النظام السياسي الحديث.

لا يعود تبني النظام الكمالي العلمانية، كسمة رئيسة للنظام السياسي الحديث لغايات التقدم والتطور، ناشداً استقلال الفكر والمؤسسات من هيمنة السلطة الدينية وإدارة الدولة من خلال القوانين المعاصرة وسيادة المنهج العلمي على التفكير، بعيداً من الضغوط الدينية فحسب، بل يعود أيضا إلى نظر النظام الكمالي الجديد إلى الثقافة الإسلامية باعتبارها مصدراً لتخلف تركيا وضعفها، وأن الثقافة الغربية هي السبيل الوحيد لنهوض تركيا الجديدة والمستنيرة[٢٩] .

شكلت تصورات أتاتورك وأيديولوجيته الفكرية والسياسية الجديدة، حجر أساس لإعادة تشكيل الهوية الثقافية والحضارية للأمة التركية وجمهوريتها الحديثة القائمة على انتزاع الثقافة والحضارة الإسلامية من الذاكرة الذهنية التاريخية للمجتمع التركي، واستبدالها بالحضارة والثقافة الغربيتين، من دون مراعاة ظروف المجتمع التركي وخصائصه المختلفة والمتعارضة مع خصائص المجتمع الغربي ومسلماته. انطلاقاً من التصور الكمالي ولتنفيذ الرؤية الجديدة على أرض الواقع، شرع النظام السياسي التركي الحديث بقيادة أتاتورك باتخاذ خطوات عملية في سبيل تحقيق ذلك الأمر الذي اعتُبر حرباً على الإسلام، ومن أهم القرارات[٣٠]:

• **إلغاء السلطنة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٢**[٣١] . يعني هذا القرار تخلي تركيا عن الوحدة والسيادة المشتركة مع سائر الأقطار الإسلامية التي كانت منضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية كدولة وأمة واحدة «انسلاخ تركيا عن الحاضنة العثمانية».

• **إلغاء الخلافة الإسلامية ووزارة الشرعية والأوقاف في ٣ آذار/مارس من العام ١٩٢٤**: أدى هذا القرار إلى القضاء على رمز رئيس في الوجدان الإسلامي امتد على مدى أكثر من ١٣٠٠ عام بعد وفاة الرسول محمد (ﷺ)، وبذلك تم تدمير آخر رباط روحي سياسي يجمع بين المسلمين من

(٢٩) جراهام فوللر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، سلسلة دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٤٧.

(٣٠) انظر: Turgut Sönmez, «1925-1961 Yillari Arasinda Türkiye’de Giyim-Kuşam İle İlgili Düzenlemeler Ve Tepkiler,» (Yüksek Lisans Tezi, Ankara Üniversitesi, 2006), ss. 23, 36, 53, 72, 74 and 80.

(٣١) انظر: Kemal Çelik, «Atatürk’te Yasallık (Meşrûiyyet) Anlayış,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, no. 39 (Mayıs 2007), s. 406.

مختلف أقطاب الأرض، وتم الاستعاضة عن وزارة الأوقاف برئاسة الشؤون الدينية كمؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء.

• **توحيد التعليم في ٣ آذار/مارس عام ١٩٢٤**[٣٢] . ويعني إلغاء التعليم الرسمي الديني المنتشر في فترة الحكم العثماني للبلاد، والتوجه نحو حشد جهود الدولة للتعليم على النهج العلماني الغربي، حيث اقتصر التعليم الديني على الجهود الفردية والأهلية من دون أي مشاركة من الدولة.

• **قانون عطلة نهاية الأسبوع في العام ١٩٢٤.** تم تغيير عطلة نهاية الأسبوع لتصبح يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة الذي يعد عيداً للمسلمين وأفضل أيام الأسبوع لديهم، وأصبح أسبوع العمل من الاثنين إلى الجمعة.

• **اعتماد التوقيت والتقويم الغربي عام ١٩٢٥**: اعتمد النظام الجديد على التقويم الميلادي في التأريخ بدلاً من التقويم الهجري المعتمد في العهد العثماني، واعتماد التوقيت الأوروبي.

• **تغيير طبيعة الزي الخارجي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥**، حيث تم إصدار قانون يقضي باستبدال غطاء الرأس (الطربوش، العمامة، القلنسوة، الطاقية) بالقبعة الغربية وفرض الزي الغربي (البدلة) على الرجال، فضلاً عن دعوات أتاتورك المتكررة للمرأة التركية بخلع النقاب والحجاب والخروج للعمل وعدم البقاء في المنزل ومطالبتها بمخالطة الرجال والمشاركة في الحفلات والدعوات الموسيقية ومحاكاة الحياة اليومية للمرأة الغربية.

• **إغلاق الزوايا والتكايا وحظر الطرق الصوفية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٢٥.** وهو ما اعتُبر حرباً على الإسلام ودعاته وتضييقاً للخناق على العمل الدعوي والخيري الإسلامي.

• **إقرار قانون العقوبات التركي على غرار قانون العقوبات الإيطالي في ١ آذار/مارس ١٩٢٦ وإقرار القانون المدني على غرار القانون المدني السويسري في ٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٢٦.** وهذا يعني إقرار المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث والسماح للمرأة المسلمة بالزواج من غير المسلم، ومنع تعدد الزوجات للرجال، وهي أمور مخالفة تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وإلغاء الأحكام المستمدة من القرآن الكريم.

• **إلغاء المادة الثانية من دستور عام ١٩٢٤ التي تنص على أن الإسلام الدين الرسمي للدولة التركية في نيسان/أبريل عام ١٩٢٨**[٣٣].

---

(٣٢) انظر: Yaşar Özüçetin ve Senem Nadar, «Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Dersinin Üniversiteler Düzeyinde Okutulmaya Başlanması ve Gelinen Süreç,» *Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi*, vol. 3, no. 11 (Spring 2010), s. 469.

(٣٣) انظر: Atatürk Kronoloji, «1928 Yılı, Atatürk ve Türkiye Cumhuriyeti,» <http://www.ataturk.net/kronoloji/1928.html>.

• **إنشاء الجمعية التاريخية التركية لبحث التاريخ التركي في نيسان/أبريل عام ١٩٣١**[٣٤]. حاول أتاتورك من خلال هذه الخطوة إحياء التاريخ التركي في وجدان الشعب التركي من خلال البحث في تاريخ الأتراك قبل الإسلام وإظهار بطولاتهم وانتصاراتهم، كأمة عريقة ضاربة جذورها في عمق التاريخ، وأن رفعة الأمة التركية وعلوها غير مرتبطين بدخولهما في الإسلام، كما أنه محاولة منه إيجاد نماذج لقادة ملهمين وقدوة جديدة للشعب التركي من تاريخ الأتراك القدماء، بدلاً من أبطال التاريخ الإسلامي والعثماني، إضافة إلى تخليد بطولات أتاتورك وتاريخه، وتوثيقها، كزعيم تركي عظيم ومنقذ للأمة التركية في التاريخ الحديث.

هـ ـ الدولتية (devletçilik)

يقصد بها تركيز السلطة والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة التركية، بغرض تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وعبر تشجيع الصناعات الوطنية ذات رأس المال المحلي. في هذا السياق، أكد رئيس الوزراء التركي في تلك المرحلة، سراج أوغلو «أن النظام التركي يقترب من النموذج الاشتراكي»[٣٥].

كان لمبدأ الدولتية جدوى اقتصادية كبيرة في بداية نشأة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، للنهوض بالاقتصاد الوطني، العمود الفقري للنظام السياسي والدولة التركية في ظل الامتيازات الأجنبية الممنوحة في عهد الإمبراطورية العثمانية وآثارها السيئة في البنية الصناعية والاقتصادية في تركيا، وما رافقها من احتكار الأقليات الدينية والقومية لأهم موارد الدخل القومي، ولا سيّما في حالة الاقتصاد التركي الخارج حديثاً من حروب كبيرة (الحرب العالمية الأولى «١٩١٤ ـ ١٩١٨»، حروب الاستقلال ١٩١٩ ـ ١٩٢٢)، أنهكت قواه وشتتت بنيانه وأضعفت أركانه، وهو اقتصاد بدائي وتقليدي بالمفهوم الحديث، يفتقر إلى الصناعات التحويلية والثقيلة، ويعتمد بصورة أساسية على الزراعة وتسويق المواد الخام.

في هذا المضمار، قامت الدولة التركية باتخاذ قرارات وإصدار قوانين وإنشاء عدة مؤسسات اقتصادية وصناعية وزراعية، ساهمت في توجيه الاقتصاد التركي ونهوضه، أهمها:

• مؤتمر إزمير الاقتصادي (١٧ شباط/فبراير ـ ٤ آذار/مارس) عام ١٩٢٣ الذي تم فيه إعلان البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة[٣٦].

• إلغاء النظام العشري المفروض على المزارعين في ١٧ شباط/فبراير عام ١٩٢٥. يعد هذا القرار بداية السياسة الضريبية في عهد أتاتورك، حيث إنه انطلاقة لعملية الإصلاح الضريبي في

---

(٣٤) انظر: Mesut Çapa, «Cumhuriyet'in İlk Yıllarında Tarih Öğretimi,» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*, nos. 29-30 (Mayıs-Kasım 2002), s. 49.

(٣٥) النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٣٦) انظر: Ali Coşkun, «Cumhuriyetin İlk Yıllarında Türkiye Ekonomisi,» *Atatürkçü Düşünce Dergisi*, no. 4 (Kasım 2003), s. 73.

الدولة، بإلغاء الضريبة العشرية المفروضة على المزارعين في عهد الدولة العثمانية للتخفيف عن المزارعين، وتشجيعهم على توسيع الرقعة الزراعية[٣٧].

• إنشاء البنك المركزي التركي في حزيران/يونيو عام ١٩٣٠ أوكلت له مهمة إقرار السياسة النقدية للدولة عبر توجيه النظام المصرفي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي[٣٨].

• تأسيس مصانع الحديد والصلب والسكر والغزل والنسيج ومصانع طائرات ذات المحرك الواحد وثنائية المحركات (التربونية) في المدة الممتدة من ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨ في مختلف الأراضي التركية، حيث تعد هذه المرحلة مرحلة التصنيع والبناء السريع[٣٩].

• إنشاء خط السكك الحديدية التركية في عام ١٩٢٧[٤٠]. لقد ركز مبدأ الدولتية على الأنشطة الاقتصادية لتحديث تركيا عبر امتلاك الدولة الصناعات الرئيسة في البلاد، لتصبح الدولة هي مصدر التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، والملاحظ من القرارات المتخذة في المدة الممتدة من (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨)، أن الدولة ارتكزت في بناء الاقتصاد على:

أ ـ تحديث البنية التحتية للبلاد وتطويرها (إنشاء الطرق وسكك الحديد).

ب ـ توسع الدولة في إقامة الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق البلاد، بما فيها المدن البعيدة (الغنية بالمواد الخام) التي يعزف القطاع الخاص عن العمل بها.

ج ـ تطوير المجتمع والاقتصاد التركي عبر تحويله من الطابع الريفي الزراعي، إلى مجتمع مدني صناعي.

و ـ الثورية «الاصلاحية» (devrimcilik)

تعني إدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود، آخذين بعين الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي[٤١]. اعتمد مبدأ الثورية على استبدال المؤسسات والمفاهيم التقليدية، بمفاهيم ومؤسسات حديثة لتمكين تركيا من الوصول إلى مستوى الحضارة الغربية من دون الأخذ بالاعتبار اختلاف

---

(٣٧) انظر: Dilek Göze Kaya ve Ayşe Durgun, «1923–1938 Dönemi Atatürk'ün Maliye Politikaları: Bütçe ve Vergi Uygulamaları,» *SDÜ Fen Edebiyat Fakültesi Sosyal Bilimler Dergisi*, no. 19 (Mayıs 2009), s. 241.

(٣٨) انظر: Harun Ünal, «Merkez Bankasi Bağimsizliği'nin Enflasyon İle İlişkisi ve Türkiye Üzerine Bir Uygulama,» (Yüksek Lisans Tezi, Atatürk Ün İvers Ites İ, Erzurum, 2008), ss. 6-7.

(٣٩) انظر: Muhteşem Kaynak, «Atatürk Döneminde Büyüme ve Beşeri Sermayenin Geliştirilmesine Yönelik Girişimler ve Günümüz İçin Kisa Bir Değerlendirme,» (Gazi Üniversitesi, İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi, 2013), ss. 2-3, <http://www.muhtesemkaynak.com/59.pdf>.

(٤٠) انظر: Programlı Kalkınma Projeleri, «1923 - 1940 Dönemi Demiryolları,» *TMH - Turkiye Muhendislik Haberleri*, vol. 2-3, nos. 442-443 (2006), s. 25, <http://www.imo.org.tr/resimler/dosya_ekler/56b65cfe728a8aa_ek.pdf?dergi=154>.

(٤١) النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ص ٢٠٢.

نمط التفكير وقيم المجتمع التركي المغايرة للحضارة الغربية في الكثير من الجوانب، حتى من دون تمهيد الطريق وتوفير الظروف الملائمة لذلك (تغيير فوري وسريع)، إلا أنه كان لهذا المبدأ جوانب مضيئة، أسهمت في تقدم تركيا وتطورها في قضايا ضرورية وملحة، لتقدم الدول النامية (التعليم والمرأة).

في هذا المجال، تم اعتماد عدة قرارات ساهمت في التغيير على الطريقة الغربية، أهمها:

• **المرأة:** يقول أتاتورك في خطاب له عام ١٩٢٣ «إن المرأة شريك للرجل... يجب أن تكون ذات تعليم جيد قادرة على كسب الاحترام في المجتمع». لذلك أعطاها حقوقاً متساوية مع الرجل عام ١٩٢٦، إضافة إلى منحها الحقوق السياسية الكاملة بالتصويت والترشح (الانتخابات البلدية عام ١٩٣٠، والأحياء «المخاتير» عام ١٩٣٣ والانتخابات العامة «البرلمانية» عام ١٩٣٤)، ليتم إدخال المرأة التركية مضامير العمل كافة في البلاد، وأبرزها (المؤسسة القضائية والمؤسسة العسكرية) وتكون ابنة أتاتورك بالتبني «صبيحة جوشن» أول امرأة في وظيفة طيار مقاتل في العالم[٤٢].

يعد منح المرأة التركية حق المشاركة السياسية الكاملة عام ١٩٣٤ قانوناً تقدمياً، تقدمت فيه تركيا عن كثير من الدول الغربية، وبخاصة فرنسا التي كانت ملهمة أتاتورك في الكثير من قيمها وقوانينها التي لم تمنح المرأة حق المشاركة السياسية إلا عام ١٩٤٤.

• **التعليم**: أحدث أتاتورك ثورة في التعليم على مستوى الجمهورية لإدراكه أهمية التعليم ومكانته، في تقدم الأمم ورقيها. عند تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ١٠ بالمئة من السكان منهم، ٣ بالمئة من النساء، من إجمالي عدد السكان البالغ ١٢ مليوناً آنذاك، فعمد إلى زيادة عدد المدارس في مختلف أنحاء الجمهورية وإلغاء التمييز بين الجنسين في التعليم وفرض التعليم الإلزامي على النمط الغربي بوسائل تربوية معاصرة، ولا سيما إدخال الابتكار في مجال التعليم وتدريس اللغة الأجنبية. وكان من أهم قراراته في هذا المجال (افتتاح المدارس الوطنية عام ١٩٢٨، تنظيم التعليم الجامعي عام ١٩٣٣)[٤٣].

تجدر الإشارة إلى أن أغلب قرارات أتاتورك التي تندرج في إطار المبادئ الكمالية، كان لها أهداف وتأثيرات مزدوجة «ثنائية» تهدف إلى اكتساب التأييد الشعبي والالتحاق بالحضارة الغربية، وتهدف في الوقت ذاته إلى القضاء على إرث الدولة العثمانية، وطمس الهوية الإسلامية في وجدان المجتمع والدولة التركية.

---

(٤٢) انظر: Aynur Uluatam Sumer, «Ataturk's Reforms Empowered Turkish Women and Set Example for the Developing World: A Look at the Remarkable Transformation of a Nation,» paper presented at: Pioneer of the Millennium Development Goals: Atatürk Two-day International Conference at Stevens Institute of Technology, Hoboken, NJ 20 April 2013, p. 7.

(٤٣) انظر: Bahattin Demirtaş, «Atatürk Döneminde Eğitim Alanında Yaşanan Gelişmeler,» *Akademik Bakış*, vol. 1, no. 2 (Yaz 2008), ss. 156, 159-161 and 164.

تم توضيح المبادئ الكمالية الستة ومناقشة أثرها في سلوك النظام السياسي التركي على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الخارجي، فسيتم عرض أهم شعارات مصطفى كمال أتاتورك «السلام في الوطن والسلام في العالم» وتوضيح أثرها في سلوك النظام السياسي، على الساحتين الإقليمية والدولية.

أ ـ **«السلام في الوطن والسلام في العالم»:** ظهرت هذه المقولة لأول مرة إلى حيز الوجود، عندما قالها مصطفى كمال أتاتورك في ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩٣١، وأضحت شعاراً للسياسة الخارجية التركية بعد ذلك. وبناءً عليه، أقام علاقات جيدة قائمة على حسن الجوار مع أعداء تركيا السابقين كاليونان والدول التي كانت خاضعة لحكم تركيا سابقاً كالبلقان وغيرها وسائر دول الجوار التركي، كإيران منهياً عداءً تاريخياً استمر طويلاً بين الإمبراطوريتين الفارسية (إيران) والعثمانية (تركيا)[٤٤] .

أدرك أتاتورك أهمية السلام كركيزة أساسية لتحقيق الرفاه والتقدم للحضارة الإنسانية، فعكف على التخلي عن العداوات مع دول الجوار للتفرغ لنهضة الجمهورية التركية الحديثة ورفعتها، وسط منطقة مشتعلة بالاضطرابات السياسية من الاتجاهات كافة.

أدى مبدأ «السلام في الوطن والسلام في العالم» القائم على سياسة الحياد، وإنهاء الخلافات، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول الجوار والقوى العظمى، والانسجام مع السياسة الغربية، إضافة إلى العامل الداخلي، وحشد الجهود لإعادة بناء الدولة التركية من الداخل، إلى عزلة تركيا عن محيطها الإقليمي وانكفائها على ذاتها، وانعدام تأثيرها في الساحتين الإقليمية والدولية.

ب ـ **كمال أتاتورك في الميزان:** يعتبر مصطفى كمال أتاتورك أكثر شخصية دار حولها جدل في التاريخ التركي الحديث؛ فهناك الكثير من الاختلاف والاتفاق حول شخصية أتاتورك: فبينما يراه العلمانيون والقوميون الأتراك منقذ تركيا الحديثة ومؤسسها ومجدد أمجادها، يراه بعض الإسلاميون طاغيةً شن حرباً بلا هوادة على الإسلام، وأدى إلى فساد تركيا، في حين تراه القوميات والأقليات الأخرى عنصرياً مستبداً، همّش أعراقهم واضطهدهم.

إلا أن أتاتورك ربط وجوده وساوى نفسه بتركيا ذاتها، حيث قال في خطاب له في إزمير عام ١٩٢٦ بعد ظهور محاولة لاغتياله: «عليكم أن تفهموا مرة واحدة وأخيرة: تركيا هي أنا، فكل محاولة لتدميري إنما هي محاولة لتدمير تركيا، أنا رئتها التي تتنفس بها وهي سبب وجودي وحياتي»[٤٥].

يبقى أتاتورك رجل دولة أخطأ وأصاب في قراراته، ولا يزال يحظى بمكانة وتقدير كبيرين لدى مؤسسات الدولة والشعب التركي، ومن جوانب هذا الامتنان:

---

(٤٤) انظر: Muzaffer Erendi, «Atatürk: Dünya Barişindan Yana BIR Asker,» ss. 167 and 169-171, <http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/45/806/10265.pdf>.

(٤٥) هدى درويش، **الإسلاميون وتركيا: العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٨)، ص ١٤٠.

• **إطلاق لقب أتاتورك على مصطفى كمال في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٣٤ بقرار من الجمعية الوطنية الكبرى**(٤٦).

• **قسم المسؤولين الأتراك:** ينص القسم الوارد في الدستور التركي عام ١٩٨٢، والملزم لأعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، بأدائه لدى توليهم مناصبهم على ما يلي: «أقسم بشرفي ونزاهتي، أمام الأمة التركية العظمى، بأن أصون وجود الدولة واستقلالها، ووحدة البلد والأمة غير القابلة للتجزؤ، وسيادة الأمة المطلق»؛ وبأن أظل مخلصاً لسيادة القانون، وللجمهورية الديمقراطية العلمانية، ولمبادئ أتاتورك وإصلاحاته؛ وبألا أحيد عن مبدأ حق كل فرد في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل الوئام والازدهار في المجتمع، والتضامن والعدل الوطنيين، والولاء للدستور»(٤٧).

• **ذكر أتاتورك في القسم المدرسي منذ عام ١٩٣٣:** وهو نشيد يتلوه طلبة المدارس التركية يومياً بعد النشيد الوطني التركي، وهو: «أنا تركي، أنا صادق، أنا مجتهد، مبدئي احترام الكبير والعطف على الصغير، وحب وطني وشعبي أكثر من ذاتي، قدوتي السمو والتقدم، يا أتاتورك الكبير، نقسم بأن نسير على الدرب الذي سرت عليه، والمضي نحو الهدف الذي رسمته، فليكن وجودي هدية للأمة التركية، ما أسعد من قال أنا تركي»(٤٨).

• **تخليد ذكر مصطفى كمال أتاتورك في الدستور التركي لعام ١٩٨٢ وتأكيد السير على مبادئه:** يرد في بداية ديباجة الدستور: «تماشياً مع مفهوم القومية والإصلاحات والمبادئ التي أدخلها أتاتورك، مؤسس جمهورية تركيا وقائدها الخالد وبطلها الذي لا منازع له» وأيضا «إدراك عدم جواز منح أي حماية لأي نشاط يتعارض مع المصالح القومية التركية، ومبدأ عدم تجزؤ وجود تركيا بدولتها وأراضيها، والقيم التاريخية والأخلاقية التركية أو القومية وما نادى به أتاتورك من مبادئ وإصلاحات».

و«إدراك أن جميع المواطنين الأتراك متحدون تحت راية الشرف والفخار الوطنيين... وأن لهم الحق في المطالبة بحياة سلمية استناداً إلى الاحترام المطلق لحقوق وحريات كل منهم... والرغبة في «السلام في الداخل، والسلام في العالم» والإيمان بذلك»(٤٩).

يلاحظ هنا، أنه تمت المساواة بين القيم التاريخية والأخلاقية للشعب التركي، وبين ما نادى به أتاتورك من مبادئ وإصلاحات كفرد من أفراد الشعب والأمة التركية، وفرض الإيمان المطلق بمبادئ أتاتورك على أفراد الأمة التركية، على الرغم من اختلافاتهم وتناقض انتماءاتهم السياسية.

---

(٤٦) انظر: «Kemal Öz Adli Cumhurreisimize Verilen Soy Adi Hakkinda Kanun,» <http://www.nvi.gov.tr/Files/File/Mevzuat/Nufus_Mevzuati/Kanun/pdf/kemal_oz_kanun.pdf>.

(٤٧) انظر: دستور الجمهورية التركية.

(٤٨) انظر: «Hazırlayan: İsmail Coşkun, Andımızın Yazarı Kimdir? Öğrenci Andi,» ss. 1-2, <http://guzelturkcemiz.org/belgeler/AndimizinYazari.pdf>.

(٤٩) انظر: دستور الجمهورية التركية.

• **وضع قوانين لحماية أتاتورك من النقد والإهانة:** وكان أولها في تموز/يوليو عام ١٩٥١، حيث اعتبر أن مهاجمة تماثيل أتاتورك أو الاعتداء عليها إهانة يعاقب عليها القانون[٥٠]. وصدر قرار آخر في آذار/مارس من العام ٢٠٠٧ يسمح لتركيا بمنع المواقع الإلكترونية التي تعتبر مهينة لأتاتورك وحجبها[٥١].

يؤخذ على النظام السياسي التركي اختزال الجمهورية التركية الحديثة بمؤسساتها واتجاهاتها وقيمها بالأيديولوجية الفكرية والسياسية كافة، بمصطفى كمال أتاتورك، ويذكر أنه تقلد رئاسة أهم مؤسساتها السياسية (أول رئيس جمهورية، أول رئيس للوزراء، رئيس حزب الشعب الجمهوري الحاكم).

في حين تم تهميش دور رجال النظام السياسي ومؤسساته، وأركان الدولة التركية المعاصرين له، ونسب الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، إلى شخص مصطفى كمال أتاتورك، الفرد والإنسان، وليس المسؤول والرئيس، بل تعدى الأمر ذلك، ليبلغ تمجيد أتاتورك وتعظيمه، حد القداسة لدى بعض شرائح الشعب التركي وفئاته، وبعض قادتها، واتهام كل من ينتقد الكمالية بالخيانة، وحظر نشاطه السياسي في ظل عجزهم عن تطوير الفكر والمبادئ الكمالية، بما يتواكب مع تطورات العصر، والتكيف مع الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية الجديدة.

على الصعيد الخارجي، قطع أتاتورك علاقات تركيا الوثيقة مع كل الدول التي كانت منضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية، مضيعاً فرصة كبيرة أمام تركيا للاضطلاع بدور فاعل إقليمياً ودولياً كدولة إقليمية كبرى، ليحوّل علاقاتها مع تلك الدول إلى علاقات دبلوماسية تقليدية وجامدة في كثير من الأحيان، على النقيض من سياسات سائر الإمبراطوريات الكبرى كبريطانيا وفرنسا ـ دولتين استعماريتين ـ اللتين حاولتا الحفاظ على علاقات جيدة ومستمرة مع مستعمراتها السابقة، وإيجاد رابطة للتفاهم والتعاون حول مصالحهما المشتركة، كرابطة الكومونولث، ورابطة الدول الفرنكوفونية.

٢ ـ طبيعة تفاعلات النظام السياسي (مؤسسات الحكم)

ينظم دستور عام ١٩٨٢ الإطار الدستوري والقانوني لطبيعة التفاعلات والعلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة في النظام السياسي التركي، عبر مجموعة من القواعد والقوانين، التي تبين وتوضح أهداف السلطات العامة للدولة (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية)، واختصاصاتها وواجباتها، والعلاقات في ما بينها، في ظل سيادة القانون.

---

(٥٠) انظر: Barış Ertem, «Atatürk'ü Koruma Kanunu» Nun Türkiye Büyük Millet Meclisi'nde Tarti şilmasi,» *Turkish Studies: International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic* (Ankara), vol. 8, no. 5 (Spring 2013), p. 262,

(٥١) انظر: «Turkey Pulls Plug on YouTube over Ataturk «Insults»,» *The Guardian*, 7/3/2007, <http://www.theguardian.com/world/2007/mar/07/turkey>.

أكد دستور عام ١٩٨٢ في ديباجته «مبدأ الفصل بين السلطات، الذي لا ينطوي ضمناً على ترتيب للأسبقية في ما بين أجهزة الدولة، بل يشير فقط إلى ممارسة سلطات معينة خاصة بالدولة وأداء واجبات، تقتصر على التعاون وتقسيم المهام»[٥٢].

خضع دستور عام ١٩٨٢ لعدة تغيرات جوهرية، لم تفرضها الظروف السياسية والبيئة الداخلية المتغيرة للدولة التركية فقط، بل تأثرت أيضاً بالتزامات تركيا الدولية في ضوء توجهاتها الغربية وسعيها المستمر إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ما يتعلق بالحريات العامة والمشاركة والحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

وفقاً لأحكام دستور عام ١٩٨٢، والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً، تقسم السلطات العامة للدولة كما يلي:

أ ـ السلطة التشريعية[٥٣]

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو «الجمعية الوطنية الكبرى التركية» التي تتكون من خمسمئة وخمسين نائباً ينتخبون بواسطة الاقتراع العام، يجري انتخابهم كل أربع سنوات، يمثلون فيها الأمة التركية ككل، وليس دوائرهم الانتخابية أو أفراد دوائرهم فقط.

مهام الجمعية الوطنية الكبرى التركية وصلاحياتها

- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.
- الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء.
- الترخيص لمجلس الوزراء بإصدار مراسيم حكومية لها قوة القانون بشأن أمور معينة.
- مناقشة مشروع الميزانية ومشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية واعتمادهما.
- اتخاذ القرارات بشأن طبع العملة، وإعلان الحرب، والترخيص باستخدام القوات المسلحة.
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- ممارسة الصلاحيات وأداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الأخرى.

الجدير بالذكر، أنه يتم عقد جلسات الجمعية الوطنية الكبرى في اليوم الأول من شهر تشرين الأول من كل عام، ويجوز أن تحصل الجمعية الوطنية الكبرى التركية على عطلة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر في السنة التشريعية. وأثناء عدم انعقادها أو عطلتها، يجوز لرئيس الجمهورية أن يدعوها إلى

---

(٥٢) انظر: دستور الجمهورية التركية.

(٥٣) انظر: «Editörler: İrfan Neziroğlu, Habip Kocaman Ve Semra Gökçimen, Türkiye Büyük Millet Meclisi, Yasama El Kitabi, Baski Tbmm Basımevi,» Ankara (Eylül 2011), ss. 16 and 24-26.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

الانعقاد بناءً على مبادرة منه، أو بناءً على طلب مجلس الوزراء، ويجوز أيضا لرئيس الجمعية أن يدعوها إلى الانعقاد؛ إما مبادرة منه وإما بناءً على طلب خطي من خمسة أعضاء.

إذا دعيت الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الانعقاد أثناء عطلتها أو أثناء مدة فض جلساتها، يتوجب عليها ألا تفض جلساتها أو تحصل على عطلة مرة أخرى، قبل أن تنظر على سبيل الأولوية في المسألة التي اقتضت دعوتها إلى الانعقاد.

تعقد الجمعية الوطنية الكبرى التركية، بحسب تعديل عام ٢٠٠٧ جلساتها بحضور ثلث أعضائها على الأقل لممارسة شؤونها، بما يشمل الاقتراع، ما لم ينص على خلاف ذلك في الدستور، وتتخذ قراراتها بأغلبية مطلقة من أصوات أعضائها الحاضرين، على أن لا يقل النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات تحت أي ظرف عن الربع + ١ من جميع أعضائها.

يجوز لأعضاء مجلس الوزراء، تفويض وزير للتصويت نيابة عنهم في جلسات الجمعية الوطنية الكبرى التركية التي لا يستطيعون حضورها. وليس للوزير أن يدلي بأكثر من صوتين اثنين، بما يشمل صوته.

تحظى الجمعية الوطنية الكبرى بصلاحيات واختصاصات واسعة، كون نظام الحكم في الدولة التركية «جمهورياً برلمانياً».

ب ـ السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية في الجمهورية التركية من:

(١) رئيس الجمهورية[٥٤]**:** يتم انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لتعديل عام ٢٠٠٧ من الشعب، من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة، ويكونون قد أكملوا تعليماً عالياً، أو من بين المواطنين الأتراك العاديين الذين يستوفون هذه الشروط، ويحق لهم أن يكونوا نواباً، وينتخب الشخص الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة رئيساً للجمهورية.

يشغل رئيس الجمهورية منصبه مدة خمس سنوات، ومن الممكن إعادة انتخابه فترة رئاسية ثانية فقط.

تقتضي تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، أو من خارج الجمعية من طريق تقديم اقتراح خطي من ٢٠ عضواً من أعضاء الجمعية، وباستطاعة

---

(٥٤) انظر: Yurdanur Ural, «Türk Anayasal Sisteminde Cumhurbaşkaninin Konumu ve Yetkilerine İlişkin Tartişma ve Öneriler Üzerine Bir İnceleme,» (Yüksek Lisans Tezi, Süleyman Demirel Üniversitesi, Isparta, 2008), ss. 68, 72, 76-77 and 79-80.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

الأحزاب السياسية التي حصلت على أكثر من ١٠ بالمئة من الأصوات في آخر انتخابات برلمانية، أن ترشح مرشحاً مشتركاً.

يشترط على الشخص المنتخب رئيساً للجمهورية، أن يقطع علاقته بحزبه، وتتوقف عضويته في الجمعية الوطنية.

يجب الإشارة إلى أن تعديلات عام ٢٠٠٧ التي تضمنت انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بدلاً من الجمعية الوطنية الكبرى، قد تفتح الآفاق مستقبلاً أمام إدخال تعديلات جذرية على نظام الحكم في تركيا ليصبح جمهورياً رئاسياً ليمنح الرئيس التركي سلطات واسعة تتلاءم مع شرعيته التي يستمدها من الشعب التركي.

واجبات رئيس الجمهورية وسلطاته: يمثل الرئيس الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، وعليه أن يكفل تنفيذ الدستور، وأداء أجهزة الدولة عملها بطريقة منتظمة ومتسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكون الواجبات التي يؤديها، والسلطات التي يمارسها، هي:

(أ) السلطات المتعلقة بالسلطة التشريعية:

• إلقاء الخطاب الافتتاحي في الجمعية الوطنية الكبرى التركية في اليوم الأول من السنة التشريعية، إذا رأى ضرورة ذلك.

• دعوة الجمعية الوطنية الكبرى التركية إلى الانعقاد عند الضرورة.

• إصدار القوانين.

• إعادة القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى التركية لكي يعاد النظر فيها.

• الدعوة إلى إجراء استفتاء على التشريعات المتعلقة بتعديل الدستور (إذا رأى ضرورة لذلك).

• دعوة المحكمة الدستورية إلى إلغاء القوانين والمراسيم التي لها مفعول القانون، أو من القواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى التركية، جزئياً أو كلياً، على أساس أنها غير دستورية شكلاً أو موضوعاً.

• الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة لعضوية الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

(ب) السلطات المتعلقة بالسلطة التنفيذية:

• تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته.

• تعيين الوزراء وإقالتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

• ترؤس مجلس الوزراء أو دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع تحت رئاسته متى رأى ضرورة لذلك.

• قبول أوراق اعتماد ممثلي الدولة التركية لدى الدول الأجنبية، واستقبال ممثلي الدول الأجنبية المعيّنين لدى الجمهورية التركية.

• التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.

• تمثيل القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

• اتخاذ قرار بتعبئة القوات المسلحة التركية.
• تعيين رئيس الأركان العامة.
• دعوة مجلس الأمن القومي إلى الاجتماع.
• ترؤس مجلس الأمن القومي.
• إعلان الأحكام العرفية أو حال الطوارئ.
• التوقيع على المراسيم.
• تعيين أعضاء المجلس الإشرافي للدولة وتعيين رئيسه.
• تعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى.
• تعيين رؤساء الجامعات.

(ج) السلطات المتعلقة بالسلطة القضائية:

• تعيين أعضاء المحكمة الدستورية وربع أعضاء مجلس الدولة.

• تعيين المدعي العام ونائب المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العليا العسكرية، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدَّعين العامين.

(٢) ـ مجلس الـوزراء(٥٥): يتكون مجلس الـوزراء من رئيس الـوزراء والـوزراء، ويعين رئيسُ الجمهورية رئيسَ الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية، ويسمي رئيسُ الوزراء الـوزراءَ، وتعينهم الجمعية الوطنية الكبرى التركية، أو يُختارون من المؤهلين للانتخاب كنواب، ومن الممكن أن يقيلهم رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء، عندما يرى ضرورة لذلك.

سلطات ومهام مجلس الوزراء

• يكفل رئيس الـوزراء باعتباره رئيساً لمجلس الـوزراء، التعاون في ما بين الـوزراء، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للحكومة (الداخلية والخارجية)، ولأعضاء مجلس الـوزراء مسؤولية مشتركة عن تنفيذ هذه السياسة، وكل وزير مسؤول أمام رئيس الـوزراء، وباعتباره مسؤولاً عن تصريف شؤون مجلس الـوزراء المندرجة ضمن اختصاصه، وعن أفعال الموظفين التابعين له وأنشطتهم.

---

(٥٥) انظر: Halil Asilbay, «Parlamenter Sistem ve Türkiye Açisindan Bir Değerlendirme,» *TBB Dergisi*, no. 104 (2013), ss. 252 and 254-256.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

• يكفل رئيس الوزراء ممارسة الوزراء مهامهم وفقاً للدستور والقوانين، ويتخذ تدابير تصحيحية تحقيقاً لهذه الغاية.

• يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر لوائح تحكم طريقة تنفيذ القوانين، أو تحدد المسائل التي يأمر بها القانون، شرط ألا تكون تلك اللوائح متعارضة مع القوانين القائمة، وأن يدرسها مجلس الدولة. تحمل اللوائح توقيع رئيس الجمهورية، وتصدر بالطريقة نفسها التي تصدر بها القوانين.

• اقتراح رئيس هيئة الأركان العامة ليتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.

(٣) ـ مجلس الأمن القومي[٥٦]**:** يتكون مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، ونواب رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع الوطني والشؤون الخارجية، وقادة الجيش والسلاح البحري والسلاح الجوي، والقائد العام للدرك، تحت رئاسة رئيس الجمهورية. ويجوز دعوة الوزراء، وغيرهم من الأشخاص المعنيين، إلى اجتماعات مجلس الأمن القومي والاستماع إلى آرائهم.

يعرض مجلس الأمن القومي على مجلس الوزراء آراءه بشأن القرارات الاستشارية التي تتخذ ويكفل توافر الشروط الضرورية المتعلقة بتشكيل سياسة الأمن القومي الخاصة بالدولة، ووضع تلك السياسة وتنفيذها ويجري مجلس الوزراء تقييماً لقرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها، ووحدة البلد وعدم قابليته للتجزؤ، وسلام المجتمع وأمنه. ويضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي آخذاً في الاعتبار مقترحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.

(٤) الإدارة[٥٧]**:** يستند تنظيم الإدارة ومهامها إلى مبادئ المركزية والإدارة المحلية. وتعرّف الإدارة المركزية: بأنها هي الهيئة الرائدة أو الرئيسة، وتمثل أعلى مستوى إداري يشرف على جميع أقسام المؤسسة الأقل منه من الناحية الإدارية، وتعد الإدارة المركزية جزءاً رئيساً من الخدمة العامة. لا تنشأ هيئات اعتبارية عامة إلا بموجب القانون، أو بمقتضى السلطة التي تُمنح صراحة بموجب القانون.

---

(٥٦) انظر: Gencer Özcan, «National Security Council,» pp. 41-42 and 44-45, <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CBsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.dcaf.ch%2Fcontent%2Fdownload%2F36875%2F528967%2Ffile%2Fchapter3.pdf&ei=XR2iU6WOO9SI7AaulYCoBQ&usg=AFQjCNFV3h0ctfinG3f0RDWe8SrBO5aqRg>.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

(٥٧) انظر: Abdulkadir Mahmutoğlu, «Türkiye’de Merkezi Yönetim- Yerel Yönetimler- Mülki İdare İlişkisinin Geleceği,» *Türk İdare Dergisi*, nos. 471- 472 (Haziran - Eylül 2011), ss. 146 and 148-149.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

صلاحيات ومهام الهيئات الاعتبارية: يجوز لرئيس الوزراء والوزراء والهيئات الاعتبارية العامة إصدار لوائح داخلية لكفالة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بميادين أعمالهم على وجه الخصوص، شرط ألا تكون هذه اللوائح الداخلية متعارضة مع هذه القوانين والأنظمة.

وتم تنظيم الإدارة عبر:

(١) الإدارة المركزية: بناءً عليها، تم تقسيم تركيا من حيث إدارتها المركزية إلى مقاطعات على أساس الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ومتطلبات الخدمات العامة، وتقسم المقاطعات إلى مستويات إدارية أدنى، وتستند إدارة المقاطعات إلى مبدأ تفويض السلطات على نطاق أوسع.

(٢) الإدارات المحلية: وهي كيانات اعتبارية عامة تنشأ لتلبية الاحتياجات المحلية المشتركة لسكان المقاطعات والمناطق البلدية والقرى، ينتخب الناخبون أجهزة صناعة القرارات فيها على النحو الموصوف في القانون، ويحدد القانون مبادئ هيكلها.

للإدارة المركزية سلطة الوصاية الإدارية على أجهزة الحكم المحلي في إطار المبادئ والإجراءات التي ينص عليها القانون وذلك بهدف كفالة أداء الخدمات المحلية طبقاً لمبدأ الوحدة العضوية للإدارة وضمان خدمة عامة موحدة، والحفاظ على الصالح العام، وتلبية الاحتياجات المحلية بطريقة مناسبة.

يبرز اختيار الحكومة التركية نهج الإدارة المركزية في الخدمة العامة، على الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للدولة التركية، وبُعد الأقاليم الأخرى من العاصمة، مخاوف السلطات التركية من المطالب الكردية بالانفصال أو الحكم الذاتي، حيث تحاول حصر الوظيفة الإدارية في أيدي السلطة التنفيذية وحدها في العاصمة من دون وجود سلطات إدارية أخرى مستقلة عنها، في حين ترتبط الإدارة اللامركزية ارتباطاً وثيقاً، بمسألة الحرية الإدارية لإدارة المناطق وتعزيز الديمقراطية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من المشاركة الحقيقية في إدارة المصالح المحلية، وهي الأسلوب الإداري الأفضل والأنجع في إدارة البلاد المترامية الأطراف، كالدولة التركية.

ج ـ السلطة القضائية[٥٨]

أكد الدستور التركي استقلال القضاء في أداء واجباته وإصداره أحكامه وفقاً للدستور والقانون وقناعات القضاة الشخصية المطابقة للقانون، ولا يجوز لأي جهاز أو سلطة إصدار أوامر أو تعليمات إلى المحاكم والقضاة، في ما يتعلق بممارسة السلطة القضائية.

قسّمت المحاكم حسب الدستور عدة أقسام أهمها:

---

(٥٨) انظر: Yusuf Şevki Hakyemez, «2010 Anayasa Değişiklikleri ve Demokratik Hukuk Devleti,» *Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi*, vol. 14, no. 2 (2010), ss. 388 and 397-398.

وللمزيد من المعلومات، انظر: دستور الجمهورية التركية.

١ ـ **المحاكم العسكرية** (القضاء العسكري) ولها اختصاص محاكمة العسكريين وغير العسكريين في حال ارتكابهم جرائم عسكرية محددة في القانون الخاص.

٢ ـ **المحكمة الدستورية** «أعلى هيئة قانونية لمراجعة الدستور»: تتكون المحكمة من ١٧ عضواً يعين رئيس الجمهورية ١٤ منهم ويعين البرلمان الثلاثة الباقين.

تحدد عضوية المحكمة الدستورية العليا بحد أقصى ١٢ عاماً، بغض النظر عن السن، وتكون قراراتها نهائية ولا يجوز الإعلان عن قراراتها في إبطال القوانين والقرارات، من دون أن تكون مشفوعة ببيان خطي للأسباب.

مهام وصلاحيات المحكمة الدستورية

• تدرس المحكمة الدستورية دستورية القوانين، والمراسيم التي لها قوة القانون، والقواعد الإجرائية للجمعية الوطنية الكبرى، وذلك من حيث الشكل والمضمون على حد سواء، ولا تدرس التعديلات الدستورية ويجري التحقق من صحتها، إلا في ما يتعلق بشكلها فقط.

• محاكمة كبار مسؤولي الدولة في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بوظائفهم.

• الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناءً على دعوى مكتب المدعي العام.

• النظر في التماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية.

تنشر قرارات المحكمة الدستورية فوراً في الجريدة الرسمية، وتكون ملزمة للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وملزمة للسلطات الإدارية، وملزمة للأشخاص والهيئات الاعتبارية.

تثير قرارات المحكمة الدستورية العليا جدلاً واسعاً على الساحة السياسية التركية، لما لها من تأثير مباشر وقطعي في استمرارية عمل الأحزاب السياسية، ولا سيما في ظل سلطتها بإلغاء قرارات نفسها الحكومة نفسها.

٣ ـ **محكمة الاستئناف العليا**: هي محكمة الدرجة الأخيرة لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم القضائية، والتي لا تحال على سلطة قضائية أخرى بموجب القانون. وتكون أيضاً محكمة الدرجة الأولى والدرجة الأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون.

٤ ـ **مجلس الدولة**(٥٩): هو الهيئة الأخيرة لمراجعة القرارات والأحكام التي تصدر عن المحاكم الإدارية والتي لا تحال بموجب القانون على محاكم إدارية أخرى، ويكون المجلس أيضاً هو الهيئة الأولى والأخيرة للنظر في قضايا محددة ينص عليها القانون.

يتولى مجلس الدولة المحاكمة في القضايا الإدارية، ويبدي رأيه في غضون شهرين بشأن مشاريع التشريعات والشروط والعقود التي يعرضها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وتمنح امتيازات

(٥٩) انظر: دستور الجمهورية التركية.

بموجبها في ما يتعلق بالخدمات العامة، ويدرس المجلس مشاريع الأنظمة، ويتولى تسوية النزاعات الإدارية.

يعين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامّين ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الدولة، بينما يعين رئيس الجمهورية الربع المتبقي من بين مسؤولين يستوفون المتطلبات التي يحددها القانون.

الجدير بالذكر، أن رئيس الجمهورية التركي يحظى بنفوذ واسع في دوائر القضاء العسكري والمدني، لما له من سلطة في تعيين أعضاء في المحاكم التركية كافة، بشقيها المدني والعسكري، والتي لها دور كبير في إقرار المشاريع والقوانين الحكومية أو رفضها.

ثانياً: القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي التركي

سيتم في ما يأتي دراسة الفاعلين الرئيسين في جوهر العملية السياسية للنظام السياسي التركي، والتي تكسب النظام ديناميته وحيويته، وتُكوّن العلاقة بين الشعب والحكومة في الدولة التركية، وتحدّد مسارها واتجاهها.

إن تركيا كدولة حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية لم تنضج فيها عملية التنمية السياسية وبناء النظام السياسي بمؤسساته المختلفة وقدرته على القيام بوظائفه وواجباته كافة، على الوجه الأكمل والأشمل، وتكتمل، كما هي الحال في الدول الغربية، حيث هناك عدد كبير من الأحزاب والمنظمات وجماعات المصالح، التي ليس لها تأثير وثقل سياسي واجتماعي حقيقي على أرض الواقع، يمنحها حق المشاركة الحيوية والتمثيل الفاعل داخل وحدات النظام السياسي التركي، وبناءً عليه سيتم التركيز فقط على التيارات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني، التي تمتلك التأثير في مدخلات النظام السياسي التركي ومخرجاته، ولها قدرة وفاعلية في تجميع مصالح الأفراد والمؤسسات والمنظمات المؤيدة لها، ولتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها.

١ ـ الأحزاب السياسية

أ ـ حزب الشعب الجمهوري (CHP) برئاسة كمال قليشتدار أوغلو: أسسه مصطفى كمال أتاتورك، في ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٣، تحت اسم «حزب الشعب»، ليتم تغييره في عام ١٩٢٤ إلى الاسم المتعارف عليه إلى الآن «حزب الشعب الجمهوري». وشعار الحزب عبارة عن ستة أسهم على خلفية حمراء تمثل المبادئ الكمالية وهي (الجمهورية، الشعبوية، القومية، العلمانية، الدولتية، الثورية «الإصلاحية»)[٦٠].

---

(٦٠) انظر: Cumhuriyet Halk Partisi (CHP), Tarihi, s.1, <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.chp.org.tr%2F%3Fpage_id%3D67%26output%3Dpdf&ei=xHKjU5ycFYrQ7AaGoYCICw&usg=AFQjCNFKATtMrZgS5jah-SY7CAP1vJvQfg&bvm=bv.69411363,d.bGE>.

يلاحظ هنا أن الحزب تأسس قبل تأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، وأنه تم فرض مبادئ الحزب وبرنامجه على النظام السياسي التركي، ويكون بذلك أول حزب في تاريخ الجمهورية التركية.

يُعرف عن الحزب أنه ديمقراطي اجتماعي سياسي، يتبنى اتجاهاً فكرياً سياسياً، يسعى إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع عبر النظام الجمهوري والعلمانية، كما يتبنى أفكار الديمقراطية الاشتراكية التي ترفض الاضطهاد والفقر وتفاوت الثروات، من خلال إصلاح النظام الرأسمالي عبر دمج عناصر اشتراكية بعناصر رأسمالية لضمان العدالة الاجتماعية وبناء دولة الرفاهية، إضافة إلى تبنّيه أفكار الليبرالية الاجتماعية التي تدعو الدولة إلى توفير فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم، واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والحقوق المدنية والحرية والتعددية التي تنادي بها الديمقراطية الليبرالية(٦١).

عند النظر إلى برنامج الحزب ومبادئه، يتضح أنه لم يستطع ترجمة أفكاره إلى سياسات وقرارات على أرض الواقع، تحقق أهدافه القائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في ضوء المشكلات التي لا تزال تعانيها تركيا حتى الآن، من صراع عرقي وديمقراطية غير كاملة وحقوق وحريات منقوصة. كما أنه يتبنى أفكاراً وسياسات متناقضة نوعاً ما بين النظامين الاشتراكي والليبرالي الرأسمالي.

اعتمد الحزب في نجاحاته واستمراره في تولي السلطة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٠ على شخصية أتاتورك وسيطرته على مؤسسات الدولة كافة، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وليس على برنامج واقعي يلبي احتياجات الجماهير التركية ومطالبها. ومع بدء عهد التعددية السياسية في تركيا، سقط حزب الشعب أمام الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس في انتخابات عام ١٩٥٠.

كما تشير خريطة الانتخابات العامة في تركيا، فإنه منذ عام ١٩٥٠ لم يستطع حزب الشعب الجمهوري تحقيق نصر انتخابي كبير، يسمح له بتشكيل الحكومة في تركيا بمفرده، واعتمد في وصوله إلى السلطة على الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، بل إنه لم يستطع في انتخابات عام ١٩٩٩ تخطي حاجز الـ ١٠ بالمئة المطلوبة للدخول في الجمعية الوطنية الكبرى «البرلمان» وحصل على نسبة ٨,٧ بالمئة فقط من أصوات الشعب التركي(٦٢).

---

(٦١) انظر: «Özgürlüğün ve umudun ülkesi: Herkesin Türkiye'si,» Cumhuriyet Halk Partisi (CHP) Seçim Bildirgesi (2011), ss. 7-8, <http://www.chp.org.tr/wp-content/uploads/Se%C3%A7im_Bildirgesi-.pdf>.

انظر أيضاً: Aydin Cingi, «CHP: A Party on the Road to Social Democracy,» International Policy Analysis (Friedrich Ebert Stiftung) (June 2011), pp. 5-6, <http://library.fes.de/pdf-files/id/ipa/08193.pdf>.

(٦٢) انظر: Sinan Ciddi, «The Republican People's Party and the 2007 General Elections: Politics of Perpetual Decline?,» *Turkish Studies*, vol. 9, no. 3 (September 2008), pp. 443-444.

يعد حزب الشعب الجمهوري من أبرز الأحزاب التركية ذات العقيدة الكمالية العلمانية، فهو لا يزال متمسكاً بمبادئ أتاتورك وسياساته ومدافعاً عنها، كما أنه أكبر المؤسسات العلمانية غير الرسمية في البلاد. يمارس الحزب نشاطاته ويروّج أفكاره من موقع المعارضة بصورة متواصلة، منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، وحصل حزب الشعب الجمهوري في آخر ثلاثة انتخابات نيابية على أصوات بنسبة (١٩ بالمئة من الأصوات، ١٧٨ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠٠٢، و(٢١ بالمئة من الأصوات، ١١٢ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠٠٧، و(٢٦ بالمئة من الأصوات، ١٣٥ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠١١[٦٣].

ب ـ **حزب الحركة القومية (MHP) بقيادة دولت بهجلي**: أسسه عام ١٩٦٥ السياسي القومي «ألب أرسلان توركيش» ـ أحد أعضاء انقلاب عام ١٩٦٠ ـ تحت اسم «حزب الأمة»، وتم تغيير اسم الحزب إلى «الحركة القومية التركية» عام ١٩٦٩. شعار الحزب عبارة عن «ثلاثة أهلّة» على خلفية حمراء، ولم يستطع منذ تأسيسه أن يصل إلى الحكم منفرداً، وشارك في تشكيل بعض الحكومات عبر التحالف مع أحزاب أخرى في فترة السبعينيات[٦٤].

يعرّف الحزب بأنه حزب قومي تركي، يرفض التفاهم السياسي مع حزب العمال الكردستاني لحل القضية الكردية، وحديثاً ـ يميز الأكراد من حزب العمال الكردستاني ـ ويدعو إلى قمع أي حركة أو حزب يهدد وحدة الأراضي التركية والأمة التركية وسلامتهما، كما أنه يدعو إلى إعادة تنفيذ حكم الإعدام لمواجهة الإرهاب في الدولة التركية، ويرفض انصياع تركيا إلى شروط الاتحاد الأوروبي ومعاييره، ومن الجدير بالذكر أن أحد النواب عن الحزب ضمن المتهمين في قضية أرجنكون (المطرقة) التي حاولت القيام بانقلاب ضد حكومة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٦[٦٥].

بيد أن الحزب بقيادة دولت بهجلي الحالية، أصبح أقل تشدداً وأكثر واقعيةً في توسعه بالنسبة إلى موضوع الأمة التركية الكبرى، التي كان يراها القائد السابق ألب أرسلان، تشمل جميع دول العالم التركي والأقليات التركية المنتشرة في القوقاز والتركمان وفي مختلف أنحاء العالم.

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ القومية الذي يلتزم به الحزب هو أحد المبادئ الستة لحزب الشعب الجمهوري، أي أن هنالك تقاطعاً في بعض المصالح بين الحزبين في عدد من القضايا السياسية المشتركة، كما أنه أحد مبادئ الكمالية المنسوبة إلى أتاتورك. ويعدّ حزب الحركة القومية ثاني أكبر أحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية الكبرى التركية، حيث حاز أصوات بنسبة (١٤ بالمئة من

(٦٣) انظر: Aliye Pekin Çelik and Laura Elizabeth Çelik, *Turkey: Current and Future Political, Economic and Security Trends* (Calgary, AB: Canadian Defense and Foreign Affairs Institute, 2012), p. 2.

(٦٤) انظر: Gamze Avcı, «The Nationalist Movement Party's Euroscepticism: Party Ideology Meets Strategy,» *South European Society and Politics*, vol. 16, no. 3 (September 2011), pp. 437 and 439.

(٦٥) انظر: Hüseyin Kocabiyik, «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Milliyetçi Hareket Partisi (MHP),» *Seta Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfi*, no. 39 (Mayıs 2011), s. 6 and 11-12.

الأصوات، ٧٠ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠٠٧، ونسبة (١٣ بالمئة من الأصوات، ٥٣ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠١١[٦٦].

ج ـ **حزب العدالة والتنمية (AKP) بقيادة أحمد داوود أوغلو**: أسس الحزبَ رجب طيب أردوغان وعددٌ من رفاقه أبرزهم (عبد الله غول وبولنت أرنيتش) في ١٤ آب/أغسطس عام ٢٠٠١. يُعرّف الحزب نفسه أنه حزب محافظ ـ ديمقراطي، وشعاره عبارة عن مصباح كهربائي يتشكل باللونين الأصفر والأسود[٦٧]. يدافع عن السلطة المحدودة ضد جميع أنواع الاستبدادية، ويفسح في المجال للدينامية الاجتماعية للتغيير، ويؤكد حمله مفهوم الحرية وحقوق الإنسان. تقوم سياسته على عدة ركائز، أهمها[٦٨]:

• ثقافة التسوية القائمة على التنوع الثقافي والاجتماعي والمشاركة الديمقراطية التي ترى أن الاستبداد والشمولية، ما هي إلا عدو للديمقراطية.

• أهمية دولة القانون التي تقوم على قوانين وقواعد موضوعية مستمدة من القيم العالمية لجميع المؤسسات والسلطة السياسية.

• سياسة الإصلاح: أرضية السياسة الديمقراطية هي أرضية قادرة على تحويل جميع أنواع المشاكل، وعكس جميع متطلبات المجتمع، وتعديل الأخطاء بعد اختبار صحتها وخطئها.

• تطبيع النظام من خلال إعادة تعريف المصطلحات التي جلبت مشكلات للدولة التركية (الدين ـ السياسة، التقاليد ـ المعاصرة، الدين ـ الدولة، المجتمع ـ الفردية) والمواءمة بينها.

• سياسة الوحدة الحاضنة التي لا تفرق بين أفراد الشعب التركي على أساس المذهب أو العرق، وتسعى إلى حل المشاكل الأساسية في إطار الديمقراطية العامة.

• تبني مبادئ الاقتصاد الليبرالي الحر، بما يحقق المصالح الوطنية للدولة التركية.

على الرغم من أن الحزب ذو توجه إسلامي، إلا أنه لم يستخدم الشعارات الدينية في برنامجه السياسي؛ فهو امتداد غير تقليدي (إصلاحي) للأحزاب التي خرجت من رحم حركة «مللي جوروش» أحزاب (نجم الدين أربكان)، على العكس من سائر الأحزاب المنبثقة من حركة نجم الدين أربكان، والتي تم حظرها جميعاً.

مع ذلك، لم يسلم حزب العدالة والتنمية من محاولات حظره في بداية تأسيسه؛ ففي عام ٢٠٠٨ رفع المدعي العام التركي قضية لدى المحكمة الدستورية لحظر الحزب الحاكم بحجة تهديده

---

(٦٦) انظر: Çelik and Çelik, *Turkey: Current and Future Political, Economic and Security Trends*, p. 2.

(٦٧) انظر: AK Parti Tuzuğu (2002), s. 15, <http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/200804954%20AK%20PARTI%20TUZUGU/200804954%20AK%20PARTI%20TUZUGU.pdf>.

(٦٨) انظر: «Muhafazakâr Demokrat Siyasi Kimlik, AK Parti 2023 Siyasi Vizyonu,» (30 Eylül 2012), ss. 4-10, <http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuturkce.pdf>.

علمانية الدولة، غير أن المحكمة الدستورية رفضت إغلاقه بفارق صوت واحد فقط، وقررت حرمانه نصف مخصصاته المالية التي تقدمها الدولة للحزب، كسائر الأحزاب التركية[٦٩].

يلاحظ من خلال برنامج الحزب وأطروحاته، أنه على تناقض مع الأحزاب الأخرى (الحزب الجمهوري، حزب الحركة القومية) فهو يتبنى العلمانية التي تقوم على عدم تدخل الدين بالسياسة وعدم تدخل السياسة بالدين والأفراد، ويحتضن القوميات كافة على الأرض التركية، من دون تفضيل إحداها على الأخرى، كما أنه من أشد داعمي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والساعين إلى ذلك، ويتبنى تسوية القضية الكردية بالوسائل السلمية.

نتيجة سياسات الحزب الإصلاحية القائمة على المساواة وحقوق الإنسان والتطور الاقتصادي وإطلاق الحريات العامة، نال الحزب تأييداً شعبياً واسعاً أهّله للوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة منفرداً منذ انتخابات عام ٢٠٠٢ مع تزايد ملحوظ في نسبة تأييده؛ إذ حصل على نسبة (٣٤ بالمئة من الأصوات، ٣٦٣ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠٠٢، ونسبة (٤٧ بالمئة من الأصوات، ٣٤١ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠٠٧، ونسبة (٥٠ بالمئة من الأصوات، ٣٢٧ مقعداً) في انتخابات عام ٢٠١١[٧٠]. تبرز نجاحات حزب العدالة والتنمية في مدى قدرته على التعبير عن مصالح الشعب التركي، وتحويلها إلى سياسات عامة انعكست على صناديق الاقتراع، ما أسفر عن انتخابه في ثلاثة انتخابات عامة على التوالي.

د ـ حزب الشعوب الديمقراطية (HDP) برئاسة صلاح الدين ديمرطاش بالمشاركة مع فيغان يوكسيك داغ[٧١]: تأسس في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢، وقدم نفسه بوصفه حزباً لكل مكونات المجتمع التركي وأطيافه، مؤكداً أنه لا يمثل هويةً أو عرقاً بعينه، وينفي أن يكون حزباً كردياً. هو امتداد للأحزاب الكردية السابقة وأبرزها حزب السلام والديمقراطية الناشط في الأوساط والمناطق ذات الأغلبية الكردية، ويعد كل منهما مكملاً للآخر، وتم تنظيم صفوف الحزبين بعد الانتخابات على شكل هيكل مشترك، حيث انضمت كتلة نواب حزب السلام والديمقراطية في البرلمان التركي إلى حزب ديمقراطية الشعوب؛ **الأول** ينشط في المناطق الكردية، و**الثاني** في عموم تركيا. شعار الحزب عبارة عن شجرة على خلفية بيضاء.

يُمثَّل الحزب في البرلمان التركي من طريق ترشح أعضائه مستقلين، وبعد انتخابهم يقومون بتشكيل كتلة برلمانية لتمثيل حزبهم، حيث لم تستطع الأحزاب الكردية تجاوز نسبة الـ ١٠

(٦٩) انظر: Bülent Algan, «Dissolution of Political Parties by the Constitutional Court in Turkey: An Everlasting Conflict between the Court and the Parliament?,» *Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi (AUHFD)*, vol. 60, no. 4 (2011), p. 825.

(٧٠) انظر: Çelik and Çelik, *Turkey: Current and Future Political, Economic and Security Trends*, p. 2.

(٧١) وسيمة بن صالح، «حزب ديمقراطية الشعوب،» موقع الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٠/١٢، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8>.

بالمئة(*) اللازمة لدخول البرلمان، وتتراوح كتلته التصويتية ما بين ٤ ـ ٦ بالمئة من نسبة الأصوات، ويعدّ الحزب الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني الانفصالي المحظور في تركيا، وذي الأيديولوجية الماركسية اللينينية[٧٢].

بحسب نص قانونه الداخلي، فإن «الحزب يمثل المضطهدين والمهمشين بالدرجة الأولى وكل مكونات المجتمع التركي على اختلاف معتقداتها الدينية وتوجهاتها السياسية والثقافية، وكذلك الأقليات». ويهدف إلى «محاربة الاستغلال والتمييز وتوفير حياة كريمة ومساواة للجميع»، كما يسعى «إلى تسليم سلطة الديمقراطية إلى الشعب وتغيير النظام» الذي يعتبره غير ديمقراطي، بقيادة حزب العدالة والتنمية.

يدعو الحزب الدولة إلى الاعتراف بالهوية الكردية وحقوق الأكراد القومية السياسية والاجتماعية والثقافية، ويودي دوراً مهماً في عملية التسوية السياسية السلمية التي تجريها حكومة حزب العدالة والتنمية مع حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان المعتقل في تركيا، كما يدعو الحزب إلى إعطاء الأكراد حق تقرير مصيرهم عبر الحكم الذاتي للمناطق الكردية، أو من خلال الديمقراطية الفدرالية.

٢ ـ سمات الحياة الحزبية التركية

حين التطرق إلى تغيرات وتطورات الحياة الحزبية التركية يتبين ما يلي:

أ ـ انقسام الأحزاب التركية وانشقاقها في مراحل زمنية مختلفة، ومرد ذلك إلى:

• قيام الأحزاب التركية على فكرة الزعيم الملهم، وبمجرد وفاته أو غيابه عن الحزب، تظهر الاختلافات الجوهرية بين أعضائه، ما يؤدي إلى انقسامها وتفككها ـ كانشقاق عدنان مندريس وجلال بايار ـ عن حزب الشعب الجمهوري.

• وجود اختلافات أيديولوجية وفكرية بين أعضاء الحزب الواحد الناجمة عن انضمام بعض الشخصيات إلى حزب معين في مرحلة زمنية أو ظرف معين، وينتهي ارتباطه بالحزب بانتهاء تلك المرحلة أو ذاك الظرف، ما يؤدي إلى انشقاقه عن الحزب، وتشكيل حزب آخر يتبنى أفكاراً وطرحاً مغايراً عن الحزب السابق. تبنى الحزب الديمقراطي بقيادة مندريس سياسات أقل تشدداً حيال المظاهر الدينية في البلاد من سياسة حزب الشعب الجمهوري العلماني الذي اتخذ القرارات والسياسات المناهضة للدين كافة.

ب ـ غلب تشكيل الحكومات الائتلافية على الحياة الحزبية السياسة التركية.

(*) تمكن حزب الشعوب الديمقراطي من الحصول على ١٠,٦ بالمئة من الأصوات في انتخابات شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ تخوله البقاء في البرلمان (المحرر).

(٧٢) انظر: Ruşen Çakir, «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Bariş Ve Demokrasi Partisi (BDP),» *SETA Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı,* no. 38 (Mayıs 2011), ss. 4, 10, 12-13 and 17.

وللمزيد انظر: «Peace and Democracy Party,» *International E-Bulletin* (8 July 2012), <http://peaceandemocracy.org/bdp-bulletin-july-2012.pdf>.

ج ـ غياب الأحزاب التاريخية والتقليدية عن الساحة السياسية في بعض المراحل الزمنية.

د ـ سطوة المحكمة الدستورية على الحياة الحزبية من خلال حقها في حظر الأحزاب.

هـ ـ سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة الحزبية السياسية في بعض المراحل الزمنية عبر حظرها الأحزاب في مرحلة الانقلابات العسكرية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠).

٣ ـ جماعات المصالح

تسعى جماعات المصالح التركية، كما هي حال سائر جماعات المصالح في العالم إلى تحقيق مصالح أفرادها من دون تحمل مسؤولية الحكم بصورة مباشرة، من خلال التأثير في صانع القرار السياسي التركي، ومن أهم هذه الجماعات:

أ ـ جمعية توسياد[٧٣]

هي جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، تم تأسيسها عام ١٩٧١ على يد عدد من رجال الأعمال الأتراك، أشهرهم عائلتا (كوتش وصابانجي) اللتان تمتلكان شركات كبيرة ومتعددة في تركيا.

مبادئ جمعية توسياد:

- المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.
- حرية الأفكار والمعتقدات.
- سيادة القانون العلماني.
- الديمقراطية التشاركية.
- الاقتصاد الليبرالي.
- اقتصاد السوق والقواعد التنافسية.

تشدد توسياد على التمسك بمبادئ أتاتورك والمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والاقتصاد والتعليم، ولها تأثير واسع داخل الدولة التركية، وتمتلك مركز أبحاث يصدر تقارير وتوصيات إلى الجمعية الوطنية الكبرى والحكومة التركية، وبعض الدول الأخرى والمنظمات الدولية والرأي العام من خلال وسائل الإعلام، وغيرها من الوسائل.

يعود التأثير الكبير لجمعية توسياد في صنّاع القرار السياسي التركي لما تمتلكه من إمكانات اقتصادية كبيرة؛ حيث إنها تسيطر على ٨٠ بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية لتركيا، وتمثل أكثر من ٣٥٠٠ شركة كبرى أعضاء فيها، توظف شركاتها أكثر من ٥٠ بالمئة من حجم القوى العاملة في

---

(٧٣) انظر: *Çalışma Raporu 2013: Rapor Koordinasyonu ve Yayıma Hazırlık* (Ankara: TÜSİAD, 2013), ss. 4, 5, 8, 12, 16, 36 and 40.

تركيا، ولها استثمارات في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والصناعية والتجارية، ويتجاوز عدد أعضائها ٤٥٠ ألف عضو.

هذا كلّه، يجعلها صاحبة كتلة تصويتية كبيرة بالنظر إلى عدد أعضائها أو العاملين لديها، ويمكنها توجيههم باتجاه سياسي معين، على الرغم من أنها جمعية تعنى بالشأن الاقتصادي والصناعي، إلا أنه لها اتجاهات ومبادئ سياسية، مما يعني أنها تدعم اتجاهاً سياسياً يتفق مع أيديولوجيتها السياسية والاقتصادية من دون غيره من التيارات السياسية، الأمر الذي قد يجعلها عقبة في طريق وصول التيارات السياسية المخالفة لأيديولوجيتها إلى السلطة والاستمرار فيها، وبخاصة إذا كانت الحكومة الجديدة تنتهج سياسة مغايرة لمصالحها الاقتصادية، كما هي الحال بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية.

ب ـ جمعية موسياد[٧٤]

هي جمعية رجال الأعمال المستقلين الأتراك، تأسست عام ١٩٩٥، وتنضوي رؤيتها على التنمية الاقتصادية الوطنية والعالمية في ضوء القيم الأخلاقية، ورفع مستوى المعيشة في المجتمع التركي، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال المعرفة الاجتماعية والثقافية للعمل، وتعد من أبرز الجمعيات التي تضم رجال أعمال من فئة الشباب.

كما أنها تهدف إلى اعتماد نهج الإدارة الحديثة القائم على روح المبادرة والتكنولوجيا والعمل الجماعي الذي يؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على العمل، بما يبشر بظهور مؤسسات راسخة قادرة على مواجهة التحديات.

يأمل رجال الأعمال في الموسياد بتركيا ذات احترام في العالم وفاعلة في منطقتها، مكتملة في بنيانها، تعتمد فيها القيم العالمية والمحلية المتعارف عليها في المجتمع والتاريخ وتُحمى، وتؤمن فيها السعادة والرفاهية والأمن والسلام والعدالة والمساواة والحق والحقوق.

تضمّ الموسياد الآن ٧,٥٠٠ رجل أعمال تركي، و٣٥ ألف شركة، و١,٥ مليون عامل. ولها ٧٦ مكتباً تمثيلياً في جميع أنحاء تركيا، و١٤٩ نقطة تواصل في ٥٦ دولة حول العالم، وتُساهم جمعية الموسياد بنسبة ١٨ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لتركيا، أي ما يُعادل ١٤٧,٦ مليار دولار عام ٢٠١٣، حيث وصل الناتج القومي الإجمالي التركي إلى ٨٢٠,٢ مليار دولار[٧٥]، وتجدر الإشارة إلى أن من أعضائها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس التركي السابق عبد الله غول، وتعرّف نفسها أنها جمعية غير ربحية.

---

(٧٤) انظر: Dilek Yankaya, «The Europeanization of MÜSİAD: Political opportunism, Economic Europeanization, Islamic Euroscepticism,» *European Journal of Turkish Studies*, vol. 9 (2009), pp. 6 and 12.
وللمزيد من المعلومات انظر: <http://www.musiad.org.tr/tr-tr>.

(٧٥) «جمعية الموسياد.. شبكة الأعمال العالمية التركية،» موقع ترك برس (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://turkpress.co/node/3352>.

تعد موسياد تجمعاً كبيراً لأصحاب رؤوس الأموال المتوسطة أو الصغيرة والإسلامية، بينما تعتبر توسياد تجمعاً لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والعلمانية. من أهم ميزات موسياد، أنها تنتشر في أنحاء تركيا كافة، على العكس من توسياد التي تتركز في المدن والمناطق ذات الثقل الاقتصادي والصناعي.

ج ـ اتحاد الغرف والبورصات التركية(٧٦)

هو الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال الخاص في تركيا، تأسس عام ١٩٥٠، وينتشر في المحافظات التركية كافة، ويمارس تأثيراً كبيراً في صنع القرارات الاقتصادية المتعلقة بأسعار الفائدة ومكافحة التضخم والسياسة النقدية وسعر صرف العملة. يضم في عضويته ٣٦٥ عضواً في شكل غرف التجارة المحلية والصناعة والتجارة وتبادل السلع والتجارة البحرية. من أهم الشخصيات التي دخلت عالم السياسة من أعضاء الاتحاد: نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي السابق، ومحمد يازارا وزير الدفاع الأسبق في الأعوام (١٩٨٩ ـ ١٩٩١).

٤ ـ منظمات المجتمع المدني

تهدف هذه المنظمات إلى التأثير في صنع القرار السياسي لتحقيق مصالح أفرادها، أو نصرة قضايا عامة من دون أهداف ربحية، على العكس من جماعات المصالح.

أ ـ اتحاد النقابات العمالية التركية(٧٧)

تأسس عام ١٩٥٢ يضم في عضويته ٣٥ نقابة عمالية، يقارب عدد أعضائها مليوني عضو. مهمته الدفاع عن الحقوق العمالية، والتأثير في صنع القرار السياسي، لإقرار قوانين تحسّن أوضاع العمال بالوسائل التفاوضية كافة، أو عبر الإضرابات والمظاهرات.

ب ـ اتحاد النقابات التقدمية(٧٨)

تأسس الاتحاد عام ١٩٦٧، بعد انشقاق عدد من النقابات عن اتحاد النقابات العمالية، يضم الآن ١٧ نقابة بعدد أفراد يتجاوز ٤٠٠ ألف عضو، يهدف إلى تحسين الحقوق الاقتصادية والديمقراطية للعمال في القطاعين (الصناعي والزراعي) بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل أو اللغة الأم أو المنطقة.

---

(٧٦) انظر: Türkiye Odalar ve Borsalar Birliği, <http://www.tobb.org.tr/Sayfalar/AnaSayfa.php>.

(٧٧) انظر: Türkiye İşçi Sendikaları Konfederasyonu, <http://www.turkis.org.tr>.

(٧٨) انظر: Türkiye İşçi Sendikaları Konfederasyonu, <http://www.disk.org.tr/2009/02/42-years-in-the-struggle>.

ج ـ اتحاد نقابات المحامين الأتراك(٧٩)

تأسس في إزمير عام ١٩٣٤، ويهدف إلى حماية حقوق المحامين، وبفضل جهودها تم الاعتراف في ٥ نيسان/أبريل عام ١٩٥٨ بيوم المحامين من كل عام، ومن ثَمَّ، تم تشكيل اتحاد نقابات المحامين التركية عام ١٩٦٩. يهتم الاتحاد إضافة إلى تطوير مهنة المحامين وحفظ حقوقهم، بتعزيز مفاهيم سيادة القانون وحقوق الإنسان وحمايتها.

تعدّ نقابة المحامين من أكثر النقابات المهنية وفاءً وتمسكاً بمبادئ أتاتورك وبالعلمانية، كما أنها من مؤيدي الأحزاب العلمانية وداعميه، في مواجهة حكومة حزب العدالة والتنمية.

من أحد ملامح الخلاف السياسي بين حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، ورئيس اتحاد نقابات المحامين الأتراك «متين فيض أوغلو»، أثناء إلقاء الأخير خطاباً في احتفال إحياء الذكرى السنوية الـ ١٤٦ لتأسيس المحكمة الإدارية العليا التركية في أيار/مايو عام ٢٠١٤، في حضور كبار المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم الرئيس التركي السابق عبد الله غول، باعتراض أردوغان على تجاوز أوغلو البروتوكول؛ إذ تجاوز الوقت المخصص لخطابه بثلاثة أضعاف، والذي تضمّن محتوى سياسياً ينتقد فيه سياسات الحكومة، ومواضيع إدارية وقضائية ليست من اختصاصه، ما دفع كبار المسؤولين إلى مغادرة الحفل قبل انتهائه(٨٠).

د ـ مجلس الصحافة التركي(٨١)

تأسس عام ١٩٨٦. يهتم بتطوير مهنة الصحافة التركية والحفاظ على مبادئ المهنة الصحفية، ويطالب بالحريات الصحفية الكاملة على غرار الديمقراطيات الغربية. كما أنه يناهض القيود المفروضة على الديمقراطية ووسائل الإعلام، ويدعو إلى عدم فرض عقوبات أو محاكمة الصحفيين في قضايا النشر. يتمتع مجلس الصحافة بتأثير كبير في صنع القرار سلباً أو إيجاباً، بسبب قدرته على تحريك الرأي العام من خلال تحكمه بوسائل الإعلام المختلفة.

تعبّر طبيعة النقابات المهنية في تركيا عن حال الصراع والتقاطعات السياسية التي يعيشها المجتمع التركي؛ فأغلب المهن في تركيا لا تعبر عنها نقابة واحدة، بل عدة نقابات، وتقسم بحسب اتجاهات منتسبيها، وتياراتهم السياسية والفكرية والقومية.

إن هناك جمعيات ونقابات، تدين بالولاء إلى النظام العلماني الكمالي ـ القواعد الجماهيرية والشعبية للأحزاب والمؤسسات العلمانية والطبقة البرجوازية ـ وتعمل على عرقلة جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاح، وفقا لرؤية الحزب في القطاعات والمجالات التي تنتمي إليها؛

---

(٧٩) انظر: Union of Turkish Bar Associations, <http://www.barobirlik.org.tr/dty7146.en>.

(٨٠) سلمى بيقلي آداباش، «"الإداريـة العليا": كلمة رئيس نقابة المحامين تضمنت محتوى سياسياً،» وكالة أنباء الأناضول (١٠ أيار/مايو ٢٠١٤)، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/326045>.

(٨١) انظر: Türk Basın Konseyi, <http://www.basinkonseyi.org.tr/tarihce>.

فهي ترى في الحزب وبرامجه وقواعده الشعبية المؤيدة له، مصدر تهديد لها ولمصالحها، ولقيمها العلمانية والرأسمالية التي تستمد منها قوتها، وتعزز مكانتها كطبقة نخبة في المجتمع، ودورها في عملية صنع القرار السياسي.

إن الجمعيات والنقابات صاحبة التوجه المحافظ، أو ذات الجذور الإسلامية والأناضولية، التي تعبر عن طموحات الطبقة الوسطى والفقيرة وآمالها ـ القواعد الجماهيرية والشعبية لحزب العدالة والتنمية ـ تقوم بدعم إصلاحات الحزب في قطاعاتها التي تنتمي إليها، وبدعمه وتأييده في الانتخابات المحلية والنيابية، بهدف تحقيق طموحاتها، ورفع مستوى معيشتها وتحسينه، وإشراكها في عملية صنع القرار، وصياغة السياسات العامة للدولة.

يمكن القول، إن سمات النظام السياسي العلماني، قبل عهد حزب العدالة والتنمية، هي:

(١) محاكاة النموذج الغربي في بنية النظام السياسي وطبيعته:

• ساد نظام حكم الحزب الواحد منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٤٥، على غرار الأحزاب الشمولية في روسيا وإيطاليا وألمانيا، ولوجود الزعيم الملهم كمال أتاتورك الذي توفي عام ١٩٣٨.

• الاتجاه نحو التعددية الحزبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

(٢) تغريب السياسة الخارجية التركية، في الحقبة العلمانية؛ إذ تم توجيه السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، (الانضمام إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢، الاعتراف بإسرائيل عام ١٩٤٩، طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية عام ١٩٥٥، المشاركة في القتال في كوريا عام ١٩٥٠).

(٣) محاربة المظاهر الإسلامية التي يتبناها المجتمع التركي، وفرض القيم العلمانية على شكل النظام السياسي والمجتمع، بإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤.

(٤) فرض وصاية المؤسسة العسكرية على الدولة والمجتمع.

(٥) اختزال مصادر تهديد الأمن القومي التركي الداخلية، بالحركات الإسلامية وبالقومية الكردية.

الفصل الثالث

الحركات الإسلامية في تركيا

رافق ضعف الإمبراطورية العثمانية وانهيارها، بداية ظهور الحركات الإسلامية بالمفهوم الحديث؛ فكان المنعطف الأول مسبباً للمنعطف التاريخي الثاني «نشأة الحركات الإسلامية»، إلا أن نشأة الحركات الإسلامية لم تكن نتيجة اختلالات بنيوية وظيفية في المنظومة الدينية، بل جاءت لمواجهة معضلات سياسية واقتصادية واجتماعية، أثرت في واقع الدولة الإسلامية ومكانتها وعلاقاتها ودورها ووظائفها، داخلياً وخارجياً، ووحدتها وسلامة أراضيها.

انسجاماً مع التدرج في مناقشة الحركات الإسلامية في تركيا وتحليلها، سيتم عرض العوامل والدوافع التي مهدت الطريق، وساهمت في إنشاء هذه الحركات واستدعت بروزها على الساحة السياسية كلاعب مهم ومستقل يسعى إلى تعديل طبيعة النظام السياسي ودوره ووظائفه وبنيته، من خلال تتبع العوامل والدوافع، علاوة على فكرهم ومناهجهم وأساليبهم في الوصول إلى السلطة، لتكوين صورة واضحة ومتكاملة عن الحركات الإسلامية بعيداً من الصورة النمطية السائدة، وللابتعاد عن السطحية وعدم الموضوعية التي شابت النظرة إلى هذه الحركات، والتجرد في تناول الحركات الإسلامية التركية.

يمكن حصر أسباب نشأة الحركات الإسلامية في تركيا والعالم الإسلامي، وظهورها ككيانات منظمة مستقلة تنافس الأنظمة السياسية في الدول التي نشأت فيها، بعاملين رئيسين:

أولاً: ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، رافقت ضعف سلطة الإمبراطورية العثمانية، وانحسار تأثيرها الحضاري والثقافي، في ما يسمى حركة التغريب التي طاولت دوائر الإمبراطورية العثمانية وأنظمتها كافة، وحاول السلطان عبد الحميد الثاني مواجهة العوامل السابقة من خلال طرح مشروع الجامعة الإسلامية.

ثانياً: ظهور الحركات كرد فعل على سياسات مصطفى كمال أتاتورك، التي كان أهمها إلغاء الخلافة، وإلغاء الإسلام كدين للدولة وإعلان العلمانية وفرضها على الحياة العامة والخاصة في

تركيا، ما دفع فاعليات المجتمع التركي إلى مواجهتها من خلال حركات دينية مختلفة، تدعو إلى الالتزام بالإسلام، كإطار مرجعي للنظام السياسي والمجتمع والدولة.

أولاً: نشأة وتطور الحركات الإسلامية

لاحت بوادر تغريب الدولة العثمانية في الأفق قبل سقوط الخلافة بعدة عقود، وإذا تم التسليم بأن أحد أسباب ظهور الحركات الإسلامية في تركيا، هو مواجهة سياسات تغريب الدولة، فلا بد إذاً من العودة إلى تلك المرحلة، والتعرف إلى طبيعتها.

ظهرت فكرة التغريب في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول عام ١٨٣٩، في ما عُرف بعهد التنظيمات، وكان الهدف منها إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية مستمدة من الحضارة الغربية.

كانت الأوضاع في الدولة العثمانية متدهورة في المجالات كافة، عند تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم عام ١٨٧٦، بفعل الامتيازات التي تم منحها للدول الأوروبية، والتي سمحت للأخيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية؛ إذ تم اختراق نظام الملة العثماني والتسبب في تفكيك التماسك الاجتماعي والديني والعرقي الذي تكون منه المجتمع العثماني، كما تدهورت قطاعات الإنتاج التقليدية لصالح الجيوب الاقتصادية الأجنبية، وهيمنة رأس المال الغربي على البلاد[1].

لمواجهة التشرذم والأخطار التي أحاطت بالأمة الإسلامية في تلك المرحلة، قام السلطان عبد الحميد الثاني بالدعوة إلى تحقيق مشروع الجامعة الإسلامية، لحماية البلدان الإسلامية من الأخطار التي تحيط بها، وإنقاذها من حال التفسخ والركود التي تغلغلت بين أفرادها، فدعا إلى جامعة إسلامية، تجمع بين المسلمين مهما اختلفت لغاتهم وبلادهم[2].

كان السلطان عبد الحميد من أوائل من حاولوا التصدي لحركة التغريب، بحركة إسلامية جامعة توحد أطياف الشعب العثماني وأعراقه كافة، تحت مظلة الإسلام، إلا أن محاولات السلطان باءت بالفشل نتيجة نمو الروح القومية لدى كل أعراق الدولة العثمانية، ومحاولة كل منهم تشكيل جمعيات خاصة به، تدعو إلى سيادة عرقه، وتفضيله على سائر الأعراق الأخرى.

في ما يلي العوامل التي أدت إلى طرح مشروع الجامعة الإسلامية التي تعتبر الأساس أو الأصل الذي تفرعت منه سائر الحركات الإسلامية الحديثة:

---

(١) عبد الرؤوف سنو، «السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية،» **حوار العرب** (مؤسسة الفكر العربي)، العدد ٤ (٢٠٠٥)، ص ١.

(٢) عبد المنعم إبراهيم الجميعي، «دور الدين في التوجه السياسي للدولة العثمانية،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الدين والدولة في العالم العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣)، ص ٤٠.

١ ـ العوامل السياسية

• خوض الدولة العثمانية عدة حروب مع الدول الغربية (روسيا، النمسا، فرنسا، بريطانيا) خلال الأعوام (١٧٩٨ ـ ١٨٩٨)، خرجت منها مهزومة، وأدت إلى فقدان الدولة العثمانية أقاليم واسعة من أراضيها واحتلالها من قبل الغرب، فضلاً عن استقلال أقاليم وتمتع أخرى بالحكم الذاتي بدعم غربي[٣]، مما زاد الأعباء الاقتصادية على خزينة الدولة، ورفع حدة الاستياء الشعبي ضد الدولة وكبار موظفيها المدنيين والعسكريين.

• ضعف السلاطين العثمانيين في نهاية عهد الدولة العثمانية، وهو ما سمح بظهور الصراعات والدسائس والفساد بين أجنحة الدولة والأجهزة البيروقراطية المختلفة، وامتلاك النخبة العثمانية المتعلمة في الغرب زمام المبادرة لتوجيه الإصلاحات العثمانية نحو التغريب.

• تعاظم نفوذ الوزراء وكبار المسؤولين، وتنامي دور القادة العسكريين في الحكم.

• تراجع القوة العسكرية العثمانية أمام القوة العسكرية الأوروبية بفضل التقدم العلمي في الغرب، ولا سيَّما في ظل تنامي دور الإنكشارية[٤] في الحكم، ومعارضتهم أي تطوير وتحديث يشمل أنظمتهم[٥].

• تآكل السلطة المركزية واستقلال بعض الولايات المهمة (مصر) وتحالف الولايات الأخرى مع الدول الغربية (الولايات المسيحية في أوروبا، والولايات العربية).

• استغلال الدول الأوروبية الامتيازات الممنوحة لها من الدولة العثمانية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة ودعم الأقليات للتمرد والاستقلال من الدولة العثمانية[٦]، وظهور ما بات يُعرف بالمسألة الشرقية[٧].

• ظهور الحركات القومية: هي حركات ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تدعو إلى استقلال الشعوب التي تشترك في العرق أو اللغة في دولة مستقلة عن سائر الأعراق

---

(٣) محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي، ج ٨: العهد العثماني**، ط ٤ (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠)، ص ١٦٤ ـ ١٩٥.

(٤) الإنكشارية: فرقة عسكرية تم إنشاؤها في عهد السلطان أورخان الأول، تتكون من أسرى الحروب من الشباب، يتم تربيتهم تربية إسلامية وتدريبهم عسكرياً على أن يكون السلطان العثماني والدهم الروحي، وأن تكون مهمتهم الوحيدة الحرب ولهم نظامهم ورتبهم وامتيازاتهم الخاصة المستقلة عن كافة فرق الجيش الأخرى، ولقد كانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرهم نفوذاً. للمزيد انظر: إيرينا بيتروسيان، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية** (دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٦).

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط ٢ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ١٨٤ ـ ١٩٠.

(٦) نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦)، ص ١٧٥ ـ ١٧٩.

(٧) المسألة الشرقية: هي سعي الدول الأوروبية إلى إخراج الإمبراطورية العثمانية المسلمة من القارة الأوروبية، وحماية المصالح الأوروبية من التهديد العثماني، من خلال تصفية أملاك الرجل المريض في البلقان وسائر المناطق الأوروبية الخاضعة لنفوذه. للمزيد انظر: حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية** (القاهرة: مجلة الهلال، ١٩٢١).

الأخرى، الأمر الذي أدى إلى مطالبة الشعوب المنضوية تحت الحكم العثماني إلى الانفصال والاستقلال عن الدولة وفقاً لعنصر القومية.

٢ ـ العوامل الاقتصادية

• تمتعت الدول الأوروبية بنفوذ وامتيازات اقتصادية وتجارية وثقافية داخل الإمبراطورية العثمانية، أخذت في التطور والاتساع كلما ضعفت السلطة العثمانية منذ القرن الثامن عشر وحتى إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣(٨)، وقد عمدت خلاله إلى تكثيف حملاتها التبشيرية لربط الأقليات المسيحية بالمصالح الغربية وزيادة عددهم وجعلهم يدينون لها بالولاء.

• سمح التغلغل الاقتصادي الأوروبي في أركان الدولة العثمانية بإنشاء علاقات وثيقة بين الدول الأوروبية والأقليات العثمانية (المسيحيين، اليهود، الأرمن) المسيطرة على المجالات التجارية، والتي تمتلك القوة الاقتصادية في البلاد، مما مهد إلى استقواء تلك الأقليات في ما بعد على الدولة العثمانية بالدول الأوروبية للمطالبة بالحكم الذاتي، ومن ثَمَّ الاستقلال والالتحاق بالدول الأوروبية(٩).

قام السلطان عبد الحميد بمواجهة التحديات التي فرضتها العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية على الدولة العثمانية من خلال اتخاذ عدة خطوات أهمها(١٠):

• إشراك الإثنيات القومية والدينية بالعملية السياسية من خلال تعيينهم في مناصب الدولة المختلفة، سواء كان ذلك في العاصمة أو سائر الولايات العثمانية، عبر تعيين أبناء المناطق البعيدة والأقليات الدينية كولاة ومساعدين وسكرتاريا للسلطان ووزراء في الدولة العثمانية، وإعادة إحياء اللغة العربية في مؤسسات الدولة الرسمية(١١).

• إزالة أسباب المشكلات التي أثارت نقمة القوميات والأقليات وامتعاضها، من خلال تحسين البنية التحتية في سائر الولايات العثمانية.

• العمل على نشر الوعي والثقافة والعلوم في مكونات الشعب العثماني كافة، عبر إنشاء عدد كبير من المدارس والمعاهد المتخصصة في مختلف الولايات العثمانية.

• إقامة علاقات وروابط قوية بين مؤسسة الخلافة ممثلة بالسلطان عبد الحميد، وأغلب رجال الدين في الولايات العثمانية كافة، والعربية منها بخاصة.

---

(٨) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

(١٠) انظر: Rashed Chowdhury, «Pan-Islamism and Modernisation during the Reign of Sultan Abdülhamid II, 1876-1909,» (McGill University, Montreal, PhD Thesis, 2011), pp. 111, 116, 218, 270 and 306.

(١١) سنو، «السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية،» ص ٥ ـ ١٠. للمزيد من المعلومات، انظر: Aytek Sever, «A Pan-Islamist In Istanbul: Jamal Ad-Din Afghani and Hamidian Islamism, 1892-1897,» (Thesis of Master, Middle East Technical University, Istanbul, 2010), pp. 39-53.

• دعم الطرائق والحركات الصوفية، وتفعيل دورها اجتماعياً واقتصادياً وتعزيزه، في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

• إنشاء خط سكة الحديد الحجازي لتعزيز سيطرة الدولة العثمانية على سائر أقاليمها المترامية الأطراف (المركزية)، وحمايتها من هيمنة النفوذ البريطاني وتغلغله، فضلاً عن تسهيل حركة الحجاج من بلاد الشام إلى المدن المقدسة.

• إيجاد رابطة مشتركة تلتف حولها أغلب القوميات والعرقيات الإثنية في الدولة العثمانية، بالاعتماد على الدين كعامل لتوحيد الشعوب العثمانية وتوجيه الدعوى إلى العناصر الإسلامية كافة، للاضطلاع بدور الترويج لضرورة الوحدة الإسلامية، والالتفاف حول الخلافة لمواجهة الأخطار الغربية، من أمثال جمال الدين الأفغاني، وأبو الهدى الصيادي الرفاعي.

طرح السلطان عبد الحميد مشروع الجامعة الإسلامية لمواجهة تحديين رئيسين:

ـ التصدي للمطالب المتصاعدة المنادية للتغريب والإصلاح على النهج الغربي.

ـ مواجهة وتحجيم الفكر والأيديولوجيا القومية (العربية، الكردية، التركية).

كان هدف السلطان عبد الحميد الثاني من خلال طرحه السياسي إنشاء الجامعة الإسلامية، إيجاد رابطة سياسية إسلامية تؤهلها لأن تكون قوة عالمية فاعلة في مواجهة الغزو الثقافي والفكري السياسي الروسي ـ الأوروبي[١٢].

يقول السلطان عبد الحميد في **مذكراته**: «إن الدولة العثمانية تضم أجناساً متعددة من أتراك وعرب وألبان وبلغار ويونانيين وزنوج وعناصر أخرى، ورغم هذا، فوحدة الإسلام تجعلنا أسرة واحدة»، لقد رأى السلطان عبد الحميد الإسلام المخرج الوحيد لتشرذم الشعوب العثمانية والرابطة الأسمى والأقوى من أجل لمّ شملها وتوحيدها ورص صفوفها في مواجهة الأطماع الغربية، «إنجلترا تهدف من نشر الفكر القومي في البلاد الإسلامية إلى هز عرشي...إن إنجلترا تعمل لهدفين: إضعاف تأثير الإسلام وتقوية نفوذها»؛ «يجب تقوية روابطنا ببقية المسلمين في كل مكان، يجب أن نقترب من بعضنا البعض أكثر وأكثر، فلا أمل في المستقبل إلا بهذه الوحدة»؛ «المهم هو إتمام خط سكة الحديد بين دمشق ومكة في أسرع وقت... ففي هذا تقوية للرابطة بين المسلمين، كما فيه أيضا اتخاذ هذه الرابطة ـ بعد تقويتها ـ صخرة صلبة تتحطم عليها الخيانات والخدع الإنجليزية»[١٣].

يمكن القول، إن مشروع الجامعة الإسلامية أول حركة سياسية إسلامية تتبنى الإسلام كأيديولوجيا سياسية، وليس كعقيدة دينية لمواجهة المشاريع السياسية الغربية التي تهدف إلى السيطرة على العالم الإسلامي المتمثل بالإمبراطورية العثمانية مترامية الأطراف، كما يشكل الحاضنة الأولى لكل

---

(١٢) أحمد إبراهيم أبو شوك، «خط سكة حديد الحجاز: المسوغات والآثار والنتائج، ماليزيا،» **مجلة الإسلام في آسيا** (الجامعة الإسلامية العالمية)، السنة ٦، العدد ١ (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، ص ٤.

(١٣) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تقديم وترجمة محمد حرب، ط ٣ (دمشق: دار القلم، ١٩٩١).

الحركات السياسية الإسلامية التي خرجت في ما بعد، تدعو إلى تبني برنامج سياسي إسلامي كحل للمشكلات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الشعوب الإسلامية.

لم يكن مشروع الجامعة الإسلامية منفذاً لحل مشكلات الدولة العثمانية من وجهة نظر السلطان عبد الحميد الثاني فقط، بل كان أيضاً من وجهة نظر الغرب أيضاً، حيث يقول المؤرخ والموظف السابق في وزارة الخارجية البريطانية أرنولد تونيبي[١٤]: «إن السلطان عبد الحميد كان يهدف من سياساته الإسلامية، تجميع مسلمي العالم تحت راية واحدة، وهذا لا يعني إلا هجمة مضادة، يقوم بها المسلمون ضد هجمة العالم الغربي التي استهدفت عالم المسلمين[١٥].

لم يكتفِ السلطان عبد الحميد بطرح مشروع الجامعة الإسلامية سياسياً للحفاظ على وحدة وسلامة الأمة والأراضي العثمانية، بل سعى أيضاً إلى تلافي المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة العثمانية، من خلال معالجة المشاكل، وإيجاد حلول للقضايا المادية والروحانية (الوجدانية) للشعب العثماني. ثم ظهرت الجمعيات التي فتنت بأوروبا وبدأت تهاجم عبد الحميد، ومن أشهرها، **جمعية تركيا الفتاة** التي تأسست في باريس، وكانت تدعو إلى تقليد الغرب، فنمت بينهم الروح القومية بشكل طاغٍ، حتى إنهم استعملوا كلمة تركي بدلاً من كلمة عثماني[١٦].

وظهرت مجموعة من الضباط، كوّنوا جناحاً عسكرياً عرف باسم «الاتحاد والترقي»، وكان أعضاؤه بعيدين من معرفة الإسلام، واتهموا العثمانيين بالحكم المطلق وعارضوا أن يكون القرآن الكريم هو دستور الأمة، ودعوا إلى أن يكون دستورها وضعياً[١٧]. واستمر الاتحاديون في هجومهم على الحكم حتى أنهم طالبوا بتدخل الدول الأوروبية لإنهاء حكم عبد الحميد[١٨]. ثم قرروا تنحية السلطان عبد الحميد، ونفيه إلى سالونيك[١٩].

بعد خلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩، أصبح كل شيء بيد الاتحاديين، ولم يكن للخلفاء الثلاثة (محمد رشاد، وحيد الدين محمد السادس، عبد المجيد الثاني) الذين تولوا بعد عبد الحميد الثاني أي مشورة ورأي، ثم اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ودخلت فيها الدولة العثمانية بقيادة الاتحاد والترقي إلى جانب دول المركز التي انهزمت أمام الحلفاء، وكان أبرز نتائج الحرب تفكيك الدولة العثمانية وتجزئتها.

في عام ١٩١٩ ظهرت حركة التحرير الوطني بقيادة مصطفى كمال الذي استطاع طرد قوات الحلفاء من تركيا، وتحرير أراضيها في ما عرف بحرب الاستقلال، الأمر الذي أكسبه حباً وتأييداً

---

(١٤) سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزارة البريطانية أربع مرات.

(١٥) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني: آخر السلاطين العثمانيين الكبار، ١٨٤٢ ـ ١٩١٨**، أعلام المسلمين؛ ٣٠ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٠)، ص ١٦٩.

(١٦) شاكر، **التاريخ الإسلامي، ج ٨: العهد العثماني**، ص ١٨٣ ـ ١٩٠.

(١٧) أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده** (الكويت: دار الوثائق، ١٩٨٦)، ص ٢٧٤.

(١٨) محمد حرب، **موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي: الدولة العثمانية** (القاهرة: شركة سفير، ١٩٩٦)، مج ٨، ص ٧٥.

(١٩) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٢٧٣.

شعبياً واسعاً تقديراً لكفاحه ونضاله ضد دول الحلفاء المحتلة، وما أن استقر الأمر لمصطفى كمال، حتى بدأ في محاربة الإسلام، وكل مظاهر الحضور الديني في الدولة والقوانين والمجتمع.

اتبع أتاتورك خطة من شقين في هذا المجال[٢٠]:

أ ـ ضرب البنية الفوقية للنظام العثماني الديني من خلال إصدار سلسلة قوانين علمانية، تلغي الثوابت التي كانت سائدة.

ب ـ ضرب البنية التحتية الشعبية للدين الإسلامي المتمثلة أساساً بالطرائق والحركات الدينية، مستعيضاً عنها بعلماء دين (موظفين) في مؤسسة أنشأها عام ١٩٢٤ باسم (رئاسة الشؤون الدينية).

يعود قرار أتاتورك إلغاء الطرائق الصوفية والزوايا لكسر شوكتهم وإضعاف تأثيرهم في المجتمع، بسبب ولائهم للخلافة وتمسكهم بالشرعية الدينية للحاكم، وتأكيدهم الوحدة والجامعة الإسلامية في ضوء دعم عبد الحميد الثاني ورعايته لهم، فضلاً عن رؤيته لها كأحد مصادر تهديد الجمهورية التركية، كونها إحدى أدوات نشر الإسلام والتدين، في ضوء توجهه إلى فرض العلمانية على المجتمع والدولة.

يقول أتاتورك: «إن غلطة آل عثمان وآل سلجوق من قبلهم، كانت نسيانهم تركيتهم لانتمائهم للجامعة الإسلامية ونسيانهم جنسيتهم، فكانت النتيجة أنها (تركيا) ارتضت الذل والأسر وتدحرجت إلى هدف حقير جعلها مستعبدة في سبيل الله»[٢١]. كما قال: «إن الجامعة الإسلامية والجهاد الديني يوقظان عداوة الغرب وتعصبه.... سأعيش ويعيش الأتراك لتركيا فحسب... صداقة الغرب لا بد منها... مجاراة الغرب في مدنيته واختراعاته وعلومه ديننا... أما الإسلام دين الله، فسوف أمحو من معالمه الدنيوية ما يثير الغرب وعداوته... الدين بيني وبين ربي، أما الدنيا فبيني وبين الغرب، ولأفصلن بين ديني ودنياي ما دمت حياً... تلك رسالتي للعالم، وللشرق خاصة»[٢٢].

في خطاب آخر لأتاتورك تعليقاً على إقرار القانون المدني، قال: «لقد تغيرت الرابطة العامة التي تربط بين أفراد الأمة في الشكل والجوهر، فبعد أن كانت الرابطة ذات طبيعة دينية ومذهبية، أصبحت الآن رابطة القومية التركية»[٢٣].

أدت سياسات أتاتورك وممارساته العدائية تجاه الإسلام إلى ظهور رد فعل ضد هذه الممارسات تمثّل بظهور الحركات والطرائق الإسلامية التي حاولت تعزيز الحضور الديني والمظاهر الإسلامية،

---

(٢٠) محمد نور الدين، «الدين والسياسة في تركيا،» مجلة **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١١٨ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢١) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٨٦.

(٢٢) خليل إبراهيم الطيار، **الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا**، دراسات استراتيجية؛ العدد ٩٩ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢٣) سليم الصويص، **أتاتورك: منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة** (عمّان: مطبعة شنلر، ١٩٧٠)، ص ٢٤٢.

وترسيخها في وجدان المواطنين الأتراك، للمحافظة على الهوية الإسلامية للشعب التركي ومنع اندثارها، تحت ضغط القوانين العلمانية وتأثيرها.

ساهم استياء الشعب التركي عامةً، والحركات الدينية والصوفية خاصةً، من سياسات حزب الشعب الجمهوري، إلى إنشاء أحزاب سياسية تنادي باحترام الدين في مواجهة السياسات المعادية له في عهد أتاتورك. لقد تم تأسيس عدة أحزاب حاولت منافسة حزب الشعب الجمهوري، الذي قمعها بقوة بتعليمات مباشرة من أتاتورك، ولا سيما بعد حيازتها على دعم اتباع الحركات الدينية، وهي[٢٤]:

• **حزب التقدم الجمهوري**: تأسس في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٤ على يد كبار قادة حرب الاستقلال، وطيف من قيادات الجيش والشخصيات الوطنية أبرزهم (كاظم قره بكر، علي فؤاد باشا، رأفت باشا، حسين رؤوف بيك)، وطالب الحزب بـ «احترام حرية الفكر والدين»، وندد بـ «تطرف مصطفى كمال الانقلابي في نظام الحكم والشؤون الاجتماعية المتصلة بمظاهر الدين والعرف»، إلا أنه تم قمع هذه التحركات بمزيد من القوانين العلمانية التي تحظر الجمعيات الدينية؛ فأغلق حزب التقدم الجمهوري، ولوحق قادته، وتم الحكم بإعدام أغلب قادته من النواب والمشايخ، وسجن كبار قادة الاستقلال «كاظم قره بكر ورفاقه».

• **الحزب الجمهوري الليبرالي**: تأسس في آب/أغسطس عام ١٩٣٠ على يد الصديق المقرب لأتاتورك «فتحي أوكيار» للتنفيس عن الغضب الشعبي من السياسات المعادية للدين، إلا أن الحماس الكبير للحزب من قبل معظم شرائح الشعب التركي، وعقد آمالهم على الحزب الجديد، ووصفه بأنه «قائد جاء لينقذ الإسلام من مخالب الجمهورية الملحدة» أدى إلى إغلاق الحزب في تشرين الثاني من العام ذاته، وكان لإغلاقه أحداث دموية، سقط فيها عدد من الضحايا، انتهت بتبني حزب الشعب الجمهوري، مبدأ العلمانية في أيار/مايو عام ١٩٣١ معرفها بما يلي: «الدين هو شأن يخص المشاعر، وأن الحزب يرى إبعاد الأفكار الدينية عن الشؤون الدنيوية، وشؤون الدولة والسياسة، كعامل رئيس للنجاح في التقدم الحديث لشعبنا».

ثانياً: رؤى الحركات الإسلامية وتوجهاتها

يتميز تصنيف الحركات الإسلامية في تركيا بطابع خاص، لاختلاف ظروفها وبنيتها القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية من سائر دول العالم الإسلامي، مما أدى إلى اختلاف توجهات وأدوات ووسائل الحركات الإسلامية التركية عمّن سواها في العالم الإسلامي.

على الرغم من كثرة القواسم المشتركة، والترابط المصيري بين الحركات الإسلامية التركية، إلا أنه كان لكل منها مكونات وصفات تميزها من الأخرى. تنقسم الحركة الإسلامية في تركيا إلى صنفين من حيث الهدف والغاية والوسيلة والأبعاد التي يتم التركيز عليها في جذب المؤيدين لأتباعها.

---

(٢٤) الطيار، المصدر نفسه، ص ٢٢ و٢٤.

١ ـ تصنيف الحركات الإسلامية التركية من حيث الأهداف والأبعاد

أ ـ حركات دينية

حاولت الحركات الإسلامية غرس مبادئ الإسلام وقواعده في نفوس المواطنين الأتراك، خوفاً من اندثارها بفعل الممارسات العلمانية الكمالية المعادية للدين، ولكل حركة أسلوبها وأدواتها ومريدوها التابعون لها؛ فهي لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة، وإنما تدعو إلى إعادة الاعتبار إلى الدين واحترامه ليكون مرجعاً في مختلف نواحي الحياة في الدولة، عبر السماح بتدريسه في مختلف المراحل الدراسية، ورفع سلطة الدولة وسطوتها عن المؤسسات والمعاهد والمدارس الدينية، وتتمثل هذه الحركات بالطرائق الصوفية، ومن أهمها: النقشبندية، النورسية، السليمانية، التيجانية.

• **الحركة النقشبندية**(٢٥): هي أكبر الطرائق الصوفية من حيث عدد المنتسبين، يندرج تحت لوائها عدد كبير من الجماعات، ولها ثقل اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي، نشط منها:

ـ **جماعة إسكندر باشا**: شيخها محمد زاهد كوتكو، أدّى دوراً مهماً في تأسيس حركة الإسلام السياسي برئاسة أربكان، وفي مواجهة النفوذ العلماني في تركيا.

ـ **جماعة أرانكواي**: تمارس أنشطتها الإسلامية عبر التوجيه والوعظ، متجنبة العمل السياسي المباشر، وبخاصة بعد أحداث مانمان عام ١٩٣٠ التي أذاقت فيها الدولة المتصوفين شتى أنواع الظلم والتعذيب.

ـ **جماعة المنزل**: نسبة إلى قرية شيخها محمد رأشد أرول الذي حرص على عدم الخوض في السياسية، وصب جل اهتمامه على محاربة العادات السيئة كالقمار والخمر، محققاً نجاحاً كبيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلا أن سلطات انقلاب عام ١٩٨٠ شددت الخناق على حركته، وقامت بنفيه.

ـ **جماعة إسماعيل آغا**: نسبة إلى مسجد إسماعيل آغا في إسطنبول. يعتبرها العلمانيون من أشد أعداء العلمانية لأنه يُطلب من أتباعها، أن يرتدوا العمائم والجيب والسراويل بالنسبة إلى الرجال، والعباءات بالنسبة إلى النساء.

• **الحركة النورسية**(٢٦): بدأت على يد الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي (١٨٧٣ ـ ١٩٦٠)، عاصر النورسي ثلاثة أنظمة حاكمة خلال حياته؛ فقد عاصر السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، وعاصر مرحلة الاتحاد والترقي (١٩٠٩ ـ ١٩٢٢)، وعايش مرحلة الجمهورية عام ١٩٢٣، وحتى وفاته عام ١٩٦٠.

---

(٢٥) محمد باتوك، «الطرق الصوفية في تركيا حماية الدين ومواجهة العلمانية،» في: لقاء مكي، محرر، **ملفات خاصة: تركيا صراع الهوية** (الدوحة: الجزيرة للبحوث والدراسات، ٢٠٠٦)، ص ٥٩.

(٢٦) عبد الوهاب بكر، «الدعوة والسلطة في مصر وتركيا في النصف الأول من القرن العشرين دراسة حالة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الدين والدولة في العالم العربي**، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٧.

من الأسباب التي دعت النورسي إلى الخوض في غمار الحركة الإسلامية للدفاع عن الدين والتصدي لتفسير القرآن، قراءته في إحدى الصحف المحلية عن خطاب وزير المستعمرات البريطاني «وليم غلادستون»، وهو ممسك القرآن بيده في مجلس العموم البريطاني قائلاً: «ما دام هذا القرآن بيد المسلمين فلن نستطيع أن نحكمهم، فلا مناص لنا من أن نزيله من الوجود، أو نقطع صلة المسلمين به» فقال النورسي: «لأبرهن للعالم أن القرآن شمس معنوية، لا يخبو سناها، ولا يمكن إطفاء نورها»[٢٧]. إلا أن انخراطه في شؤون الدعوة دفعه إلى اتخاذ مواقف سياسية من السلطة الحاكمة، فانتقد النورسي مؤسسة الخلافة وضعفها في تسيير شؤون العباد والبلاد ومن ذلك قوله: «إن مقام الخلافة لا ينحصر في إقامة شعائر صلاة الجمعة، فكما أن للخلافة قدرة وقوة معنوية؛ يجب أن تكون لها القدرة المادية التي تكفل مصالح الأمة المحمدية في أقطار الأرض جميعاً»[٢٨].

كما عارض العضو البارز في جمعية الاتحاد والترقي، والصحافي حسين جاهد يالجين، حين قال: «آن الوقت لأن نفكر جدياً في اقتباس العلمانية، فالغرب لم يتقدم إلا عندما مزق سيطرة الكنيسة وسيطرة رجال الدين المسيحيين»، فرد عليه النورسي قائلاً: «ليس في الإسلام طبقة رهبان... إن الإسلام نظام كامل للحياة؛ فشريعتنا لم تدع وظائفنا التعبدية شيئاً نظرياً وأمراً منفصلاً عن الحياة، بل أدمجتها ضمن هذه الحياة وضمن نظامها، فإن انفصلت عقائدنا تماماً عن قلب الحياة، فلا يبقى في أيدينا سوى شيء نظري»، وحاول أن يوضح مفهوم الحرية ومعناها، وفقاً للإسلام وحضارته المغاير لمفهوم الانحلال لدى الاتحاد والترقي بقوله: «بني وطني لا تسيئوا فهم الحرية كي لا تذهب من أيديكم... إن الحرية لا تنمو إلا بتطبيق أحكام الشريعة ومراعاة آدابها»[٢٩].

هنا، تتضح معارضة النورسي العلمانية في النظام السياسي، على الرغم من تحفظه على بعض سلبيات السلطنة، وتأييده الاتحاد والترقي في بادئ الأمر لاتفاق رؤيتهم في الدعوة إلى محاربة الاستبداد، وإنما كان يدعو إلى الحرية والشورى والديمقراطية في إطار مبادئ الإسلام وحضارته، وليس على غرار الحضارة الغربية.

خلال مرحلة احتلال القوات المتحالفة إسطنبول وبعض أجزاء من تركيا، انهمك النورسي في الدعوة إلى مقاومة القوات الأجنبية، وعندما ظهر مصطفى كمال في أنقرة، يقاوم الاحتلال الأجنبي والسلطان الخاضع لنفوذ هذا الاحتلال، دعاه (مصطفى كمال) عام ١٩٢٢، ليشارك في حركة المقاومة التي يقودها.

سرعان ما انقلب النظام السياسي الجديد على رفقاء السلاح والنضال من أمثال سعيد النورسي، وأراد أن يقتلع الإسلام من قلوب الشعب التركي المؤمن ووجدانه، بإقراره القوانين الكمالية. كان

---

(٢٧) إحسان قاسم الصالحي، **بديع الزمان سعيد النورسي: نظرة عامة عن حياته وآثاره** (إسطنبول: دار سوزلر للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٥.

(٢٨) أورخان محمد علي، **سعيد النورسي: رجل القدر في حياة أمة** (إسطنبول: شركة النسل، ١٩٩٥)، ص ٣٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

مصطفى كمال يعتقد أن الروح الإسلامية تعوق التقدم، ومن ثَمَّ، فقد عوّل على القضاء على أي أثر له، الأمر الذي أدى إلى اصطدام النورسي بالسلطة الجديدة دفاعاً عن الشريعة الإسلامية، والهوية الإسلامية التركية.

رفضت الحركة قرارات أتاتورك المتمثلة باجتثاث الإسلام، وفرض العلمانية على الدولة والمجتمع، كما رفض النورسي كل الوظائف التي عرضت عليه من النظام السياسي آنذاك، قائلاً عن أتاتورك: «اقتنعت بأن من المستحيل التفاهم مع هذا الشخص، أو التعامل معه، أو الوقوف أمامه، فنبذت أمور السياسة والحياة الاجتماعية وحصرت وقتي في سبيل إنقاذ الإيمان فقط»، والتزم بمقولته الشهيرة: «أعوذ بالله من الشيطان والسياسة»، كما أنه رفض رفضاً قاطعاً عرض سعيد بيران الانضمام إلى ثورته المسلحة ضد النظام السياسي التركي[٣٠].

أدرك النورسيون صعوبة التفاهم مع النظام السياسي التركي في تلك المرحلة، فآثروا الابتعاد عن السياسة والتوجه لإعادة بناء المجتمع وتحصينه من آثار علمانية الدولة، مبتعدين عن المواجهة المباشرة أو الصلبة مع النظام السياسي، واتجهوا نحو القوة الناعمة من خلال التأثير المعنوي في الأفراد وإقناعهم بسلامة منهجهم القائم على العودة إلى الإيمان والإسلام كأساس لمشروعهم الإصلاحي.

اتّبع سعيد النورسي، وأتباعه من بعده، منهجاً واضحاً حول معارضة الدولة سياسياً واستخدامهم للقوة في مواجهة الدولة إذ يقول: «إذا دخلت ضمن المعارضة أو السياسة المخالفة للدولة فلا بد أن أتدخل إما من طريق الفكر وإما من طريق القوة. فإن كان التدخل فكرياً فليس هناك حاجة إليّ أيضاً، لأن الأمور واضحة جداً، والجميع يعرفون المسائل مثلي، فلا داعي إلى الثرثرة. وإن كان التدخل بالقوة، أي بأن أظهر المعارضة بإحداث المشاكل لأجل الوصول إلى هدف مشكوك فيه. فهناك احتمال الولوج في الآلاف من الآثام والأوزار، حيث يبتلي الكثيرون بجريرة شخص واحد»[٣١].

هنا، يتضح المنهج الفكري والمسار السلوكي اللذين بنت عليهما أغلب الحركات الإسلامية توجهاتها في تركيا، وتبنيها بإرادتها واختيارها المنهج السلمي في معارضة السلطة والابتعاد عن العنف، وعدم استخدام القوة لإصلاح النظام وتغييره، أو لتحقيق مطالب وغايات سياسية.

على الرغم من ذلك، كانت الحكومات التركية العلمانية المتعاقبة توجه التهم السياسية والجنائية دائماً، إلى أتباع الحركة النورسية، وتقع جميعها في إطار مخالفة الدستور ومبادئ الكمالية، التي يلتزم بها النظام السياسي للجمهورية التركية:

---

(٣٠) مراد قمومية، «منهج بديع الزمان النورسي في بيان إعجاز القرآن الكريم من خلال رسائل النور،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥)، ص ٣١ ـ ٣٢ و٤٠.

(٣١) بديع الزمان سعيد النورسي، **كليات رسائل النور: المكتوبات**، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، ط ٣ (القاهرة: دار سوزلر للنشر، ٢٠٠١)، ص ٧٦.

ـ تأليف جمعية سرية.

ـ العمل على هدم الثورة الكمالية.

ـ تشكيل طريقة صوفية.

ـ إثارة روح التدين.

يعتبر عام ١٩٥٦ هو عام نجاح الحركة النورسية؛ فقد سمحت الدولة بنشر رسائل النور بشكل علني، بعد إقرار التعددية السياسية في النظام السياسي التركي، وخروج مؤسسات الدولة التركية من قبضة حزب الشعب الجمهوري العلماني، ووصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم عام ١٩٥٠، وهو الحزب الذي أعاد جزءاً من الاعتبار إلى الممارسات الدينية، إلا أن السلطات عادت لتعتقل عام ١٩٥٨ كل من ينشر رسائل النور وقدمته إلى المحاكمة.

لقد اتبع النورسي نهجاً واضحاً طوال مرحلة نضاله، يتلخص بمقولته التالية: «ضياء القلوب هو العلوم الدينية ونور العقل هو العلوم الحديثة، فبامتزاجهما تتجلى الحقيقة، فتتربى همة الطالب، وتعلو بكلا الجناحين، وبافتراقهما يتولد التعصب في الأولى والحيل والشبهات في الثانية». تعد هذه الكلمات الواردة في رسائل النور مسار النورسي الوحيد في تعاطيه مع الإجراءات والقوانين العلمانية، فقد عرف عنه اهتمامه بالعلم الشرعي والعلوم الحديثة، الأمر الذي ساعد على انتشار حركته لمواءمتها تطورات العصر.

تباينت مواقف الحركة النورسية في التعامل مع السلطة الحاكمة في الأنظمة السياسية التي حكمت البلاد؛ ففي أثناء حكم الدولة العثمانية، انخرطت في العمل السياسي والعسكري وانتقدت السلطة الحاكمة ووجهت لها النصائح، وطالبتها بالإصلاح والتحديث والحرية، وعارضت الاستبداد والظلم. وبعد إقرار المبادئ الكمالية في الحكم الجمهوري، التزمت الحياد والعمل السري، وعدم الانخراط مباشرة في العمل السياسي، إلا أن لها دوراً كبيراً ومؤثراً عبر كتلته التصويتية الكبيرة، وانتشار أتباعها في أنحاء الدولة كافة.

انقسم تلاميذ سعيد النورسي وأتباعه، إلى عدة جماعات بعد وفاته، ما زالت فاعلة حتى الآن، هي[٣٢]:

• **جماعة الكتاب:** هم الذين يقولون إن نشر «رسائل النور» لا تكون إلا بالحروف العثمانية.

• **جماعة جريدة آسيا الجديدة:** يرأسها الكاتب والمفكر التركي الإسلامي «محمد قوطولار» رئيس تحرير آسيا الجديدة، حيث كان النورسي يستخدم مصطلح آسيا ليعبر عن العالم الإسلامي، وهذه الطائفة تهتم بالإصدارات العلمية امتثالاً لاهتمام النورسي بالعلوم الجديدة، ويقولون إن النورسي كان رجل حياة وسياسة، الاثنين معاً.

---

(٣٢) سهيل صابان، **الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ١٨٣٩ ـ ١٩٩٠**، تحرير ومراجعة عثمان علي (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠)، ص ٤٤٤ ـ ٤٥٠.

• **جماعة (مد زهرا):** اتخذت اسمها من محاولات النورسي المتكررة إنشاء جامعة دينية في تركيا لخدمة آسيا على غرار الأزهر في إفريقيا، وتهتم بالعلوم العصرية وتسمى زهرا «جامعة الزهراء».

• **جماعة فتح الله غولن**: وتعتمد على الانتشار بواسطة الإعلام والنفوذ السياسي في أوساط الحكومات المختلفة والسيطرة المالية، وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وكان أتباعها من معارضي الأحزاب الإسلامية بقيادة نجم الدين أربكان، وهي الجماعة الوحيدة من أتباع الحركة النورسية الموالية للجيش والحكومة الرسمية، وبخاصة في فترة الانقلاب على أربكان عام ١٩٩٧.

• **جماعة فارس قايا**: هو أستاذ جامعي يعتمد في نشر رسالة النورسي على العلم والدراسات العلمية الأكاديمية بعيداً من السياسة والدعاية.

كان للحركة النورسية أثر كبير في مواجهة السلطات العلمانية التركية، مما عرّضها للقمع الشديد من قبل السلطات وملاحقة أتباعها عدة عقود، الأمر الذي أكسبها تعاطفاً وتأييداً شعبياً كبيراً، يظهر جلياً في حضور أتباعها وتأثيرهم البالغ والمتميز في المشهدين الاجتماعي والسياسي، داخل تركيا.

• **الحركة السليمانية: الإمام سليمان حلمي طونا خان**[٣٣]: تعد دعوة الإمام سليمان حلمي ـ يعتبرها بعضهم فرعاً من فروع النقشبندية ـ، من أقوى الحركات الإسلامية في تركيا بعد الحركة النقشبندية والنورسية. امتازت دعوة الإمام بالبساطة والمقاومة العاقلة؛ فمقاومة التيار العلماني الرسمي الدولة، لم تكن مقاومة عنيفة، لأنّ العنف في نظر الإمام، لا يولد إلا العنف كما أن العنف في رأيه، لا ينشر للإسلام دعوة.

يعد الإمام سليمان حلمي من أبرز الدعاة في التاريخ التركي، وهو خريج المدارس العثمانية الإسلامية (تعليم ديني شرعي). حاول مواجهة القوانين الكمالية من طريق القيام بما يلي:

ـ العمل على إحياء القرآن الكريم بين الناس، وذلك من طريق تحفيظ القرآن الكريم واستتبع هذا إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن، ومدارس لتعليم الإسلام في سرية تامة، غير معلنة خوفاً من العقاب؛ حيث إن قانون الجزاءات الذي كان سارياً في ذلك الحين، يحرم التعامل مع القرآن الكريم.

ـ نشر اللغة العربية بين الأتراك والهدف من ذلك تعليم الفرد التركي اللغة العربية، فيبقى على صلة بالقرآن الكريم (اتصال مباشر)، وبذلك يكون قد اجتاز عائق الحروف اللاتينية التي فرضها أتاتورك على الناس والمدارس والصحف والحياة التركية.

ـ نشر العلوم الإسلامية من فقه وتفسير وحديث، وذلك لحفظ التراث العقدي الإسلامي، وتسهيل رجوع الأمة إليه، ولذلك كانت برامج المدارس التي وضعها الإمام تعنى بدراسة أمهات كتب اللغة العربية والفقه والحديث والتفسير والعلوم الإسلامية.

---

(٣٣) هدى درويش، **الإسلاميون وتركيا: العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي** (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٨)، ص ٦ ـ ١١.

كانت إرادة الإمام قوية، ولم يمنعه الاعتقال والتعذيب والظلم من المضي فيها قدماً على الرغم من الشدائد التي واجهته، وبخاصة في الأعوام (١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٤)، فضلاً عن حرق المصاحف والكتب الدينية، كما قامت الشرطة التركية في الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية عام ١٩٣٣ بحمل المصاحف وبعض الكتب الدينية على إبل تتجه نحو الجزيرة العربية، والمكتوب عليها عبارات «جاءت من الصحراء وتعود إليها» وأخرى «جاءت من العرب فلتذهب إلى العرب». إلا أن الإمام سليمان واجه هذه المواقف بإصرار على استكمال الدعوة، وكان يشجع تلامذته على الذهاب إلى المدن والقرى ليقوموا بفتح المدارس لتحفيظ القرآن وتعليم الدين، فقد كان يقول: «المهم أن تنجح دعوتنا ولا نهتم بالمناصب، ونقبل أن نكون عند أحذية المسجد».

استمر عمل الحركة بسرية تامة حتى عام ١٩٤٥، وهو العام الذي بدأت تظهر فيه مظاهر الديمقراطية في تركيا، لتخرج الحركة إلى العلن، وتنشر فكرها في ما يتعلق بالاهتمام باللغة العربية والعلوم الإسلامية في كل أرجاء تركيا. مستكملاً الطريق نفسه، حتى وفاته، ثم أكمل الطريق تلامذته من بعده على المنهاج نفسه، لتتوسع المدارس السليمانية وصولاً إلى آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان، وتعد هذه الجماعة من أقوى جماعات الدعوة الإسلامية في تركيا وأكثرها نفوذاً شعبياً وسياسياً.

من أبرز ما يميز هذه الحركة من غيرها من الحركات التركية أنها ترفض الكتابة عن الحركة أو الدعاية لها إلا في ما ندر، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة عرض ما جاء في تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر عام ١٩٩٠، والذي ذكر أن أهم وأكثر التيارات الإسلامية تأثيراً في الشعب التركي، هي على التوالي[٣٤]:

أ ـ حركة الطريقة النقشبندية بكل فروعها، وهي التي أوجدت التيار السياسي الإسلامي، وعلى رأسه التيار الإسلامي من طريق إنشاء القنوات التلفزيونية الإسلامية الخاصة بديلاً من قنوات التلفزيون الحكومية العلمانية والقنوات اليسارية.

ب ـ تلامذة الإمام سليمان حلمي، وهؤلاء يبتعدون عن السياسة والدعاية والإعلان والإعلام بشتى مظاهره، لكنهم ينتشرون في أرجاء البلاد؛ إذ جعل أتباع الإمام سليمان حلمي الأساس في نشر الدعوة الإسلامية في القرى أولاً، فالمراكز، ثم المدن، من طريق نشر العناية بتحفيظ القرآن الكريم، ونشر اللغة العربية، لكي يسهل على الأتراك الوصول مباشرةً إلى المنبع، ثم نشر العلوم الإسلامية تالياً. لذلك، تأتي أهميتهم في أن المواطن التركي في الأناضول، يؤمن برسالة جماعة الإمام سليمان حلمي، ويؤيدهم للأسباب المذكورة.

لم يشارك أعضاء الحركة السليمانية أو أتباعها في العمل السياسي بصورة مباشرة، إنما كانوا يدلون بأصواتهم في الانتخابات للأحزاب التي يعتقدون أنها الأكثر خدمة للإسلام والمسلمين،

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٦١.

كالحزب الديمقراطي ثم أحزاب (الأمة، العدالة، الوطن الأم، حزب العدالة والتنمية)، الأمر الذي دفع الأحزاب السياسية إلى خطب ودّهم، وطلب دعمهم، ما شجع أقطاب الحركة ورموزها على المشاركة في العمل السياسي مباشرة؛ فيترشحون على قائمة الأحزاب السياسية، ويحققون فوزاً عن أهم المدن التركية كإسطنبول[٣٥].

• **الحركة التيجانية ١٩٥٠**[٣٦]: التيجانية طريقة صوفية أسسها أبو العباس التيجاني ١٧٣٧ ـ ١٨١٥ في الجزائر، انتقلت إلى تركيا في عهد الدولة العثمانية، ويشير المؤرخون إلى أن السلاطين العثمانيين شجعوا على انتشارها، وتركزت في أنقرة والأناضول الأوسط، وكان لشيخها كمال بيلاف أوغلو ـ رجل الأعمال التركي ـ الضليع في القانون دور كبير في تقوية مراكز التيجانية في تركيا.

في آذار/مارس عام ١٩٥١، وزعت التيجانية منشوراً في أنقرة تضمن برنامجها السياسي، ودعت فيه إلى وضع دستور جديد يقوم على أساس الشريعة الإسلامية، وانتقدت ما أسمته (عبادة الأصنام) ونددت بأتاتورك وعدته مسؤولاً عن انتشار هذه العبادة.

عمد التيجانيون في نشر مبادئهم إلى إقامة الاحتفالات الدينية الكبرى التي تستمر عدة أيام، يتم فيها إلقاء الخطب التي تنشر أفكارهم وآراءهم السياسية، كما أنهم استخدموا العنف المادي، كطريقة للتعبير عن آرائهم، حيث إنهم هم وراء عمليات تحطيم ومهاجمة تماثيل أتاتورك، واتهامه بالإلحاد.

بعد فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات العامة عام ١٩٥٠، دعا زعيم الحركة التيجانية في تركيا «كمال بيلاف أوغلو» إلى إلغاء الأتاتوركية والعودة إلى الإسلام، إلا أن حكومة الحزب الديمقراطي، قدمته إلى المحاكمة، ولكنها اضطرت إلى تأجيل محاكمته بسبب التظاهرات العنيفة التي قام بها أنصاره ومؤيدوه ـ معظمهم من الشباب ـ أمام المحكمة في أنقرة.

أقدمت الحكومة على سن قانون، منعت في بعض نصوصه الطعن أو الإساءة إلى مصطفى كمال أتاتورك باعتباره مؤسساً للجمهورية التركية. وقد جاء إصدار هذا القانون بعد أن وقع أكثر من (٧٠) اعتداءً على تماثيل أتاتورك في أنحاء مختلفة من تركيا، وبموجب هذا القانون، حكم على زعيم التيجانية في تركيا بالسجن، إلا أن التيجانيين استمروا في نشاطهم، وقد شكلت حكومة الحزب الديمقراطي في خمسينيات القرن الماضي، لجنة لدراسة الحركة، وخلصت إلى وجود علاقات مباشرة بين الحركة التيجانية، وبين كل من **جماعة الإخوان المسلمين** في مصر وحركة **فدائي إسلام** في إيران.

---

(٣٥) عصمت برهان الدين عبد القادر، «الطريقة السليمانية (سليمانجيلر) في تركيا المعاصرة،» مجلة **دراسات إقليمية** (مركز الدراسات الإقليمية، الموصل)، السنة ٥، العدد ١١ (٢٠٠٨)، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

(٣٦) إبراهيم خليل العلاف، «خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة،» **دنيا الوطن**، ٢٠٠٦/١/٩، <http:// pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/09/34756.html>.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحركات تعتمد على البعد الديني في أنشطتها وممارساتها، من طريق فتح التكايا والزوايا الدينية، وإنشاء المدارس والمعاهد الدينية لتعليم القرآن والفقه واللغة العربية. تكمن أهمية الحركات الدينية في بناء الشخصية الإسلامية للفرد التركي، أي أنها الأساس الذي يستند إليه لاحقاً، في سلوكه الاجتماعي والسياسي، لذلك سعى النظام السياسي التركي قبل عهد حزب العدالة والتنمية إلى محاربتها والحد من نشاطاتها وتأثيرها في المجتمع. هنا، تجدر الإشارة إلى أن أغلب السياسيين الأتراك ذوي التوجهات الإسلامية، هم من أتباع هذه الحركات أو مريديها، وعلى رأسهم (نجم الدين أربكان، رجب طيب أردوغان، عبد الله غول، فتح الله غولن).

تعارضت توجهات وآراء أغلب الحركات الإسلامية التركية مع المبادئ الكمالية للنظام السياسي الجمهوري (العلمانية، القومية)

ـ **اتخاذ موقف معادٍ من العلمانية:** كان للنورسية وجهة نظر مخالفة، ورؤية متناقضة من مبادئ النظام السياسي في عهد الجمهورية: إذ دب الخلاف بين النورسي وكمال أتاتورك منذ أول لقاء بينهما، عندما تمت دعوته إلى البرلمان في أنقرة أثناء حرب الاستقلال تقديراً لجهوده الكبيرة في مقاومة الإنكليز. استهل النورسي خطبته بقوله: «أيها المبعوثون... إنكم لمبعوثون ليوم عظيم»، وأتبعها بكلمات تحض النواب على الالتزام بالصلاة، فعاتبه مصطفى كمال أتاتورك «لا ريب أننا بحاجة إلى أستاذ قدير مثلك، لقد دعوناك إلى هنا للاستفادة من آرائك المهمة، ولكن أول عمل قمت به هو الحديث عن الصلاة، فكان أول جهودكم هنا هو بث الفرقة بين أهل هذا المجلس»، فأجابه بديع الزمان في حدة: «باشا... باشا... إن أعظم حقيقة بعد الإيمان هي الصلاة، وإن الذي لا يصلي خائن، وحكم الخائن مردود»[٣٧].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحركة السليمانية التي ترى أن: «الدين هو الأصل، والدنيا والسياسة فروع ثانوية، ويمكن أن تكون السياسة والدنيا آلة بيد الدين، لكن الدين لا يمكن أن يكون آلة بيد الدنيا والسياسة»[٣٨].

ـ **معارضة الحركات الاسلامية الإعلاء من شأن القومية على الرغم من إقرارها واعترافها بها.** تقر النورسية بانتشار الفكر القومي وترسخه في هذا العصر، مؤكدة أن الأوروبيين أثاروا هذا الفكر سلباً بين المسلمين، بهدف تشتيت وحدتهم، للسيطرة عليهم، حيث يقسم القومية قسمين[٣٩]:

القومية السلبية: هي التي تنمو وتكبر على حساب غيرها؛ إذ تعادي الآخرين وتسعى إلى ابتلاعهم، ما يؤدي إلى الخصومة والنزاع. وهي قومية حذّرت منها النورسية، مؤكدةً أن عناصر المجتمع هي أحوج ما تكون بعضها لبعضها الآخر، نظراً إلى وحدة المعاناة وسيطرة الأجانب

---

(٣٧) الصالحي، **بديع الزمان سعيد النورسي: نظرة عامة عن حياته وآثاره**، ص ٥٢.
(٣٨) عبد القادر، «الطريقة السليمانية (سليمانجيلر) في تركيا المعاصرة،» ص ١١٤.
(٣٩) النورسي، **كليات رسائل النور: المكتوبات**، ص ٤١٤ ـ ٤٢٠.

عليهم. وهذا هو النموذج الذي فرضه النظام السياسي على مختلف مكونات الشعب التركي، ومن أبرزها القومية الكردية.

القومية الإيجابية: التي تكون خادمة للإسلام لا بديلاً منه، لأن الأخوّة التي يمنحها الإسلام تتضمن آلاف الروابط الخالدة، لتغدو الأخوّة القومية ستاراً من أستار الأخوّة الإسلامية، نابعة من حاجة داخلية إلى الحياة الاجتماعية، وهي سبب للتعاون والتساند، وبها تتحقق القوة النافعة للمجتمع. والجدير بالذكر، أن هذا النموذج، هو الذي يروج له حزب العدالة والتنمية لحل المسألة الكردية، والمشكلة العلوية في البلاد.

كما دعا سليمان توناهان أتباعه في وصاياه إلى عدم التفرقة بين أبناء الأمة الإسلامية قائلاً «يا أبنائي إياكم والتفرقة والخلاف» ويقول: «وصيتي: لا تفكروا في التفرقة، ولا تعيروا للقومية أهميةً... إن الوحدة والتعاون ضروريتان في كل مكان... لأن نصرة الله ومساعدته المادية والمعنوية، تكون للجماعة المتحدة»[٤٠].

ساهمت الإجراءات القمعية للنظام السياسي التركي، والضرب بيد من حديد، في إحداث تحوّل جذري في مواقف الحركات الإسلامية الدينية بالاتجاه إلى العمل الدعوي واعتزال العمل السياسي؛ فقد التزمت تلك الحركات الحياد، بعد القمع الوحشي لثورة سعيد بيران، وإدراكها إصرار مؤسسات الدولة على تطبيق المبادئ الكمالية (فرض العلمانية والتغريب) بالقوة على المجتمع والدولة، فوجهت جهودها كافةً إلى العمل الدعوي، واكتساب المؤيدين والمريدين لتكوين كتلة تصويتية كبيرة تؤثر في صانع القرار السياسي.

ب ـ حركات سياسية

تهدف الوصول إلى السلطة لتحقيق إصلاحات تدريجية في النظام العلماني ليتفق مع طبيعة ووجدان الشعب التركي المسلم من خلال الوسائل الديمقراطية التي نص عليها الدستور. هذه الحركات، ينتقد بعضها العلمانية علناً، ما يعرِّضه للحظر أكثر من مرة وهي: حركة نجم الدين أربكان متمثلة بالأحزاب التي شكلها: (النظام الوطني، السلامة الوطني، الفضيلة، الرفاه والسعادة)، وبعضها الآخر يندمج في العملية السياسية، وفق المبادئ العلمانية، ويوظفها في سبيل تحقيق أهدافه، كحزب العدالة والتنمية، بقيادة أردوغان.

• **أحزاب حركة «مللي جورش» نجم الدين أربكان (أبو الإسلام السياسي)**[٤١]: يُعتبر أربكان أبا الإسلام السياسي في تركيا لمساهمته في انتقال أتباع الحركات الدينية التركية من العمل الفكري والاجتماعي والاقتصادي إلى العمل السياسي، عبر تأسيس أحزاب سياسية تتبنى أفكارهم ومبادئهم

---

(٤٠) عبد القادر، المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٤١) منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٢)، ص ٦٠ ـ ٣٠٠.

وتسعى إلى تحقيق أهدافهم، بما ينسجم مع توجهاتهم الإسلامية وجذورهم الدينية، وكان باكورة هذه الأحزاب التي تحمل فكر أربكان ورفاقه، حزب النظام الوطني الذي تأسس في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٠، بدعم من الطريقة النقشبندية، وشيخها محمد زاهد كوتكو.

يصف أربكان الأيديولوجية السياسية لحزبه التي تميزه عن الأحزاب الأخرى ودوافعه لإنشاء هذا الحزب قائلاً في خطاب له في ولاية بوياباط عام ١٩٧٠: «في تركيا ثمانية أحزاب وإن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري يخدعون الأمة بأنهم يختلفون عن اليمين واليسار، وإن الحزب الذي شكلناه يختلف عن كل هذه الأحزاب، لقد شعرنا بالحاجة إلى حزب مسلم وانطلاقاً من هذه الحاجة، تشكّل حزب النظام الوطني»، إلا أنه تم حظر الحزب بعد ما سمي انقلاب المذكرة في عام ١٩٧١، بعد توجيه المؤسسة العسكرية مذكرة إلى الحكومة التركية المنتخبة برئاسة سليمان ديميرل، بضرورة تقديم استقالتها، إن لم تكن قادرة على إدارة شؤون البلاد، وإفساح المجال أمام تشكيل حكومة أخرى، قادرة على ذلك، وهو ما تم بالفعل، وقدمت حكومة ديميرل استقالتها[٤٢].

أدى عداء المؤسسة العسكرية للأحزاب الإسلامية والأحزاب المؤيدة للحريات الدينية إلى القيام بانقلابات عسكرية يليها تعديلات دستورية، تحظر تلك الأحزاب وتضيّق الخناق عليها وتضع العراقيل التي تحول دون عودتها إلى الساحة السياسية.

عند تقديم أربكان طلب تأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠، تم عرض الأمر على عصمت إينونو، فقال: «اسمحوا لهم»، فرد عليه المسؤولون: «إن هؤلاء إسلاميون، كيف تسمح لهم؟»، فأجاب إينونو قائلاً: «لم يبقَ في البلاد إسلام، فقد انتهى أمره منذ زمن طويل، اسمحوا لهم لتتأكدوا من ذلك، حسبنا أن أسسوا حزباً، فلنعلم كم سقطت نسبتهم بعد خمسين سنة، لنرى»[٤٣].

بعد عودة الحياة السياسية إلى البلاد، قام رفاق أربكان بتأسيس حزب السلامة الوطني في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٢ بإيعاز منه، ففاز الحزب بـ ٤٨ مقعداً في الانتخابات العامة في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٣ بنسبة ١١,٨ بالمئة من أصوات الناخبين.

التف الإسلاميون على القوانين العلمانية لتركيز دعايتهم على المعاني والمصطلحات الرمزية، كالأخلاق والعدل والمساواة والحق، وهي مبادئ أساسية في الإسلام والدولة المدنية على حد سواء.

يشير د. محمد حرب، الخبير في الشؤون التركية، في حديثه عن حزب السلامة الوطني أنه: حزب يسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة وأمم متحدة إسلامية ونظام دفاعي إسلامي، تشكل من عناصر وتيارات كثيرة، أبرزها[٤٤]:

---

(٤٢) محمد رضا فودة، «الدور السياسي للعسكريين في تركيا،» **مجلة الدفاع** (القاهرة)، العدد ١٣٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٥٨.

(٤٣) الصالح، المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٤٤) العلاف، «خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة».

• تيار التكنولوجيين الإسلاميين من مهندسين وأساتذة جامعات، وهم أتباع الطريقة النقشبندية.

• تيار الأنصار من الطلاب الأتراك الذين عاشوا حياتهم الدراسية في أوروبا.

• تيار أتباع سعيد النورسي.

على ذلك، كانت التيارات الفكرية في حزب السلامة الوطني تتألف من:

• تيار المتصوفة الذي كان يقنع بالمحافظة على الإسلام في وجدان الناس وعباداتهم.

• تيار النورسيين الذين كانوا يؤكدون أهمية المحافظة على إيمان الناس بالله، وتعميق ذلك باستمرار.

• تيار الطلاب العائدين من أوروبا، بما يحملونه من فكر حركي إسلامي.

شارك الحزب في الحكومات المتعاقبة في السبعينيات من خلال الائتلاف مع بعض الأحزاب والحكومات، وهي:

• حزب السلامة الوطني ـ حزب الشعب الجمهوري ـ برئاسة بولند أجاويد (كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٤)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومة هي من اتخذت قرار التدخل في جزيرة قبرص وإنزال القوات التركية فيها في تموز/يوليو عام ١٩٧٤.

• حزب السلامة الوطني ـ حزب العدالة ـ حزب الحركة القومية (آذار/مارس عام ١٩٧٥ ـ حزيران/يونيو عام ١٩٧٧).

• حزب السلامة الوطني ـ حزب العدالة ـ حزب الحركة القومية (تموز/يوليو عام ١٩٧٧ ـ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٧).

استغل الجيش التركي ضعف الأحزاب والحكومات المتعاقبة في السبعينيات فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وقام بانقلاب أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠، وسيطر على الحياة السياسية في تركيا، وحظر كل الأحزاب النشطة والعاملة في تلك المرحلة، وعلى رأسها حزب السلامة الوطني. قال قائد الانقلاب العسكري «كنعان ايفرين» في تصريح له لوكالة رويترز للأنباء إن «الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد، وإن ما حدث في قونيا يوم القدس، وما حصل في جنة قلعة يعدان دليلاً على هذا التعصب الإسلامي»، أي أن الانقلاب جاء كرد فعل على المؤتمرات الجماهيرية التي عقدها حزب السلام الوطني وتدعو إلى عودة الإسلام وتحرير القدس.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الانقلاب لقي تأييداً وترحيباً من الولايات المتحدة، الحليفة الرئيسة لإسرائيل في المنطقة بخاصة، في ظل تخوفها من تمدد الإسلام السياسي إلى تركيا، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، مما يعني تقويض نفوذها، وتهديد أمن حلفائها في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل، لذلك وجب القضاء على التيار الإسلامي في تركيا، ورأس حربته أربكان، فتم القبض عليه ومحاكمته أمام المحاكم العسكرية، لتتم محاكمته عدة مرات بعد ذلك، بالتهمة نفسها، وهي تقويض مبادئ العلمانية والدعوة إلى تأسيس دولة إسلامية.

لم ييأس أربكان من ممارسة العمل السياسي؛ فتم تأسيس حزب الرفاه في تموز/يوليو عام ١٩٨٣، وحصل في انتخابات عام ١٩٩١ على ١٦,٩ بالمئة من مجموع الأصوات، ومثل في البرلمان بـ ٦٢ مقعداً، وعلى نسبة ١٩ بالمئة من الأصوات في انتخابات البلدية عام ١٩٩٤، وسيطر على رئاسة ٢٩ بلدية في عموم تركيا، آنذاك.

جاءت المفاجأة المدوية بعد الانتخابات العامة عام ١٩٩٥، بفوز حزب أربكان وتحقيقه انتصاراً كبيراً بحصوله على ١٥٨ مقعداً، بنسبة أصوات تقدر بـ ٢١,٣ بالمئة، إلا أن الأحزاب الممثلة في البرلمان (أحزاب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر، وحزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز) رفضت الائتلاف مع حزب الرفاه لتشكيل الحكومة، مدعومةً بالمؤسسة العسكرية، ثم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة يلماز ـ تشيللر. لم تنجح الحكومة في تسيير شؤون البلاد، وطال أعضاءها ورئيستها تشيللر شبهاتُ فساد كثيرة، وحصلت خلافات كثيرة بين قطبي الائتلاف، علاوةً على إقرار المحكمة الدستورية عدم شرعيتها، لعدم حصولها على الأصوات اللازمة لمنح الثقة.

شكل أربكان بالتحالف مع حزب الطريق القويم حكومة جديدة في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦، ليكون أول رئيس وزراء من التيار الإسلامي في عهد الجمهورية التركية، وتوالت نجاحات حزب الرفاه في الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦، محققاً ما نسبته ٣٣,٦ بالمئة من الأصوات.

إلا أن هذا النجاح لم يرقْ للمؤسسة العسكرية، فوضعت العراقيل والمعوقات كافة أمام حكومة أربكان، وطالبه مجلس الأمن القومي بعد ٧ أشهر من قيادته الحكومة، في شباط/فبراير عام ١٩٩٧، باتخاذ عدة إجراءات، أبرزها الإقرار بعلمانية الدولة، والتضييق على الحركات الصوفية، وسيطرة الدولة على التعليم ومراكز تحفيظ القرآن، وإغلاق المدارس الدينية[٤٥].

توالت ضغوط المؤسسة العسكرية على أربكان مع التلويح بالقيام بانقلاب عسكري ضده، إضافة إلى هشاشة الائتلاف الحكومي، فقدم أربكان استقالته في ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩٩٧، لتجنيب البلاد حال التوتر والاستقطاب التي كانت تعيشها.

تجدر الإشارة إلى أن مطالب مجلس الأمن القومي لم تكن سوى مناورة من الجيش لإحراج أربكان أمام قواعده الشعبية، تمهيداً لإسقاط حكومته.

واجه أربكان كل هذه الصعوبات في تحدٍ وإصرار، فكلما تم حظر أحد أحزابه، كان يقوم بإنشاء حزب آخر، لم يكن آخرها حزب الفضيلة الذي تأسس في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨، وتم حظره عام ٢٠٠١ بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكماً

(٤٥) طارق عبد الجليل، «الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩).

في ٢٢ حزيران/يونيو عام ٢٠٠١ يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه بعد اتهامه بانتهاك الدستور[٤٦].

بعد حظر الفضيلة، قام أربكان بتأسيس حزب السعادة في تموز/يوليو عام ٢٠٠١، لكنه لم يترأسه بسبب الحظر المفروض عليه بمنعه من مزاولة النشاط السياسي، ليعود ويترأسه بعد انتهاء الحظر في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠[٤٧]. إلا أن هذين الحزبين لم يحصلا على نسبة ١٠ بالمئة التي تؤهلهما لدخول البرلمان في أي من الانتخابات التشريعية التي خاضاها، ويعود ذلك إلى استحواذ حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان على أصوات الإسلاميين في تركيا، التي كانت تحصل عليها أحزاب أربكان سابقاً.

سعت أحزاب «مللي جورش» إلى تحقيق عدة أهداف عامة أهمها ما يلي:

ـ إصلاح النظام التعليمي في الدولة، وزيادة مساحة التعليم الديني.

ـ إنشاء صناعات وطنية تركية ودعمها والسعي إلى تطويرها.

ـ دعم صغار رجال الأعمال والمزارعين وحمايتهم من النظام الرأسمالي والضريبي.

ـ احترام حقوق المرأة كافة، ومنها الحجاب، ويذكر أن حزب الرفاه كان يضم في عضويته ما يقارب مليون امرأة[٤٨].

ـ السماح بالحريات الشخصية والدينية والدعوة إلى الأخلاق والفضيلة.

ـ إعادة الاعتبار إلى التاريخ التركي العريق ووقف محاولات تشويهه.

ـ عودة تركيا إلى محيطها العربي والإسلامي.

ـ الابتعاد عن التبعية للغرب (أوروبا والولايات المتحدة).

حاولت هذه الحركات التركيز على البعد السياسي في دعوتها إلى تحقيق أهدافها وغاياتها، فقامت بتشكيل أحزاب سياسية لصقل خبرة الشباب، وتمكينهم من المشاركة السياسية بما يخدم أهدافهم وتوجهاتهم، وهي: حركة نجم الدين أربكان الذي يعد أبا الإسلام السياسي، متمثلة بالأحزاب التي شكلها (النظام الوطني، السلامة الوطني، الفضيلة، الرفاه والسعادة)، وحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٣)، الذي يرأسه حالياً أحمد داوود أوغلو.

---

(٤٦) مقابلة مع رجائي كوتان ـ رئيس حزب الفضيلة التركي: إغلاق حزب الفضيلة وأثره على الاستقرار السياسي في تركيا، برنامج «بلا حدود»، قناة الجزيرة، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١.

(٤٧) «أربكان يعود إلى الساحة بتزعمه حزب السعادة ـ لندن،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٠/١٠/١٨.

(٤٨) يسيم آرات، **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا: النساء الإسلاميات في معترك السياسة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣)، ص ٢٤.

ج ـ حركات اجتماعية

توظف هذه الحركات الجانب الاجتماعي في تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال إنشاء الجمعيات الخيرية والمراكز الصحية والمدارس التعليمية والمعاهد والجامعات العلمية وامتلاك وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، لإعداد جيل إسلامي يعتز بقيم الإسلام، وينتمي إليها، ويواكب تطورات العصر في مختلف مناحي الحياة. كما تشجع مؤيديها على الالتحاق بالمؤسسات الحكومية التي يسيطر عليها العلمانيون (المؤسسة العسكرية، القوات الأمنية، المؤسسات القضائية)، وأهم هذه الحركات التي اشتهرت في هذا المجال حركة غولن التي يعد زعيمها محمد فتح الله غولن أبا الإسلام الاجتماعي؛ ليس في تركيا وحسب، بل امتد تأثيره إلى خارجها، في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا.

• **حركة فتح الله غولن (أبو الاجتماع السياسي)**: ازدهرت حركة فتح الله غولن في إطار انتعاش الحركات والطرائق الدينية في ثمانينيات القرن الماضي. خرجت هذه الحركة من طريقة النور التي أسسها سعيد النورسي، وتأثرت بها بصورة كبيرة، وجوهر فلسفتها إيجاد مجتمع إسلامي ملتزم ومتلهف للمعرفة والتكنولوجيا الحديثة، لإنهاء تقدم العالم الغربي على العالم الإسلامي؛ فغولن يحاول مع مؤيديه تأسيس حركة دينية سياسية اجتماعية حديثة، تمزج بين الحداثة والتدين والقومية والتسامح والديمقراطية. تمتلك الحركة مئات المدارس في تركيا، ومئات المدارس الدينية خارجها، بدءاً بجمهوريات أسيا الوسطى وروسيا وحتى المغرب وكينيا وأوغندا، مروراً بالبلقان والقوقاز، كما تملك صحفاً ومجلات وقنوات تلفزيونية خاصة وشركات وأعمالاً تجارية ومؤسسات خيرية، ولها مراكز ثقافية في عدد كبير من دول العالم، وتعمل على إقامة مؤتمرات سنوية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا بالتعاون مع كبريات الجامعات العالمية من أجل دراسة الحركة وتأثيرها وجذورها الثقافية والاجتماعية[٤٩].

تتميز حركة غولن من باقي الحركات الإسلامية في المنطقة والعالم، في أنها تلقى ترحيباً كبيراً من الغرب؛ إذ تعتبر هي «النموذج» الذي ينبغي أن يحتذى به بسبب انفتاحها على العالم وخطابها الفكري، المتمثل بـ«الحوار والتفاهم بين الأديان وبينالأفكار الأخرى متسمة بالمرونة والبعد من التعصب والتشنج»، وجدت هذه الحركة صداها في تركيا، ثم خارجها، ووصلت إلى ذروتها في الاجتماع الذي تم عقده في الفاتيكان عام ١٩٩٨، بين الشيخ فتح الله وبابا الفاتيكان، إثر دعوة الأخير له؛ ففتح الله يعتقد بأن العالم أصبح ـ بعد تقدم وسائل الاتصالات ـ قرية عالمية، لذا فإن أيحركة قائمة على الخصومة والعداء، لن تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية، وأنه يجب الانفتاح على العالم بأسره، وإبلاغ العالم كله بأن الإسلام ليس قائماً على الإرهاب ـ كما يصوره أعداؤه ـ وأن هناك مجالات واسعة للتعاون بين الإسلام وبين الأديان الأخرى»، كما أن غولن يرى أن أمريكا

(٤٩) محمد نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ١٨٥ ـ ١٩٠.

والغرب قوى عالمية لا بد من التعاون معها، لكن المؤسسات العلمانية التركية ترى أن حركة غولن هي الخطر الحقيقي على العلمانية، وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية عبر التغلغل في المجتمع التركي[(٥٠)].

في الآونة الأخيرة، احتدم صراع علني بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحركة غولن، تم خلاله تبادل الاتهامات بين الطرفين؛ اذ تتهم الحكومة الحركة بالسعي إلى التوغل في مفاصل الدولة، والتحكم بالقرار السياسي في البلاد، عبر أتباعها المنتشرين في سلكي القضاء والمؤسسات الأمنية، لاصطدام مصالح الحركة الاقتصادية والسياسية بالسياسات والقرارات الحكومية للجمهورية التركية، بينما تتهم الحركة الحكومة بالاستبداد والتفرد في القرار السياسي، ومن أهم ملامح هذا النزاع بين الطرفين قيام الحركة بدعم المظاهرات ضد الحكومة، في ما عُرف بأحداث «غيزي بارك» عام ٢٠١٣، وبشن وسائل الإعلام التابعة للحركة حملة منظمة ضد رجب طيب أردوغان وأسرته ووزرائه، واتهامهم بالاضطلاع بدور كبير في ملفات الفساد في البلاد.

٢ ـ تصنيف الحركات الإسلامية التركية من حيث الأسلوب والوسيلة

أ ـ حركات إصلاحية

تدعو هذه الحركات إلى استخدام الوسائل السلمية في مواجهة العلمانية من خلال الوسائل الديمقراطية التي نص عليها الدستور، لتحقيق إصلاحات تدريجية تعيد الإسلام إلى مكانته الحقيقية في الدستور والقوانين والقيم المجتمعية التركية، من الأمثلة عليها: الحركة النورسية، الحركة السليمانية، حركة نجم الدين أربكان متمثلة بالأحزاب التي شكلها (النظام الوطني، السلامة الوطني، الفضيلة، الرفاه والسعادة)، حركة محمد فتح الله غولن، حزب العدالة والتنمية.

ب ـ حركات ثورية

تدعو إلى حمل السلاح واستخدام العنف في مواجهة السياسات العلمانية الكمالية، لإعادة الاعتبار إلى الشريعة والخلافة الإسلامية، مثل: حركة سعيد بيران عام ١٩٢٥.

• **ثورة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥**: قامت حركة الشيخ سعيد بيران ـ أحد شيوخ الطريقة النقشبندية ـ على المناداة بالعودة إلى الإسلام وأحكامه، ومناهضة القوانين العلمانية التي شرعها أتاتورك وحزبه، واتخذت هذه الحركة نهجاً مسلحاً في مقاومتها سياسات أتاتورك، واستطاعت أن تسيطر على عدة مدن، شرق تركيا، ذات الأغلبية الكردية. جابه أتاتورك هذه الحركة بأقسى درجات العنف بإرسال الجيش إلى تلك المناطق، ما أدى إلى سحق الثورة واعتقال الشيخ وعدد كبير من

---

(٥٠) انظر: Dogan Koc, «Strategic Defamation of Fethullah Gülen: English vs. Turkish,» *European Journal of Economic and Political Studies*, vol. 4, no. 1 (2011), pp. 189-244, esp. pp. 191-195.

رفاقه وتدمير قرى بالكامل. أعدم أتاتورك الشيخ سعيد بيران وعدداً كبيراً من أتباعه عام ١٩٢٥، ونفى آخرين إلى خارج البلاد، لينجح في إخماد أول ثورة تعارض سياساته التغريبية علانية[٥١]، مستخدماً الشعور القومي في خدمة أهدافه؛ حيث تم تصوير ثورة سعيد بيران، على أنها ثورة كردية، تطالب بانفصال المناطق الكردية عن الدولة التركية.

تعد ثورة سعيد بيران الشرارة التي أدت إلى اندلاع الأزمة الكردية وظهورها على الساحة السياسية التركية، وعاملاً لتهديد استقرار النظام السياسي ووحدة الأراضي التركية وسلامتها؛ ففي بدايتها كانت ثورة دينية ضد قرارت أتاتورك المعادية للدين، لكنها سرعان ما تحولت إلى مشكلة قومية، بعد تضمين المبادئ الكمالية كمبادئ أساسية في الدستور التركي منذ عام ١٩٣٧ وإلى غاية الآن، وهو ما يحاول حزب العدالة والتنمية معالجته، عبر إطلاق عملية السلام الداخلي مع المنظمات الكردية المسلحة، بالتوازي مع تعديل القوانين واللوائح التي تضطهد حقوق المكون الكردي وتهضمها، ولا سيَّما في ظل محاولات حزب العدالة والتنمية صياغة دستور جديد للجمهورية التركية، يتواءم مع مفهوم المواطنة، ويراعي حقوق الأقليات العرقية والدينية، ويساوي بين جميع مواطني الدولة التركية.

يمكن القول إن العلمانية التركية تحولت من نموذج المعاداة للمؤسسة الدينية إلى نوع من المشروع السلطوي لهندسة المجتمع أو تشكيله. في سبيل ذلك، تم استهداف الدور الاجتماعي للدين، وليس الدين في حد ذاته، ومن ذلك إقصاء الرموز الدينية عن الحياة العامة، وإخضاع مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا المعاصرة للدولة[٥٢]. من آثار إخضاع الدين للدولة واستهداف دوره الاجتماعي: قانون حظر الجمعيات والحركات الدينية والصوفية وإغلاق التكايا والزوايا، لضمان هيمنة الدولة وسيطرتها على الخطاب الديني الاجتماعي، والقضاء على أي نفوذ خارج هيمنتها، في ضوء معارضة الحركات الدينية سياسات الجمهورية الحديثة العلمانية، أي نزع الشرعية عن الخطاب الديني للحركات الإسلامية، في مقابل إضفاء الشرعية على سياسات النظام السياسي التركي، بما فيها قوانين العداء للدين، وفرض العلمانية والقومية.

يمكن إجمال سمات الحركة الإسلامية في تركيا بما يلي:

- التزام السلمية ونبذ الحركات الإسلامية العنف السياسي المسلح، إلا في حالات نادرة.
- تأكيد أغلب الحركات الإسلامية على أهمية العلوم الشرعية والعلوم الحديثة على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى إنشاء جيل إسلامي لديه وعي وإدراك سياسي، ووفّر للأحزاب الإسلامية كوادر متميزة، مكنتها من قيادة شؤون البلاد وإدارتها كافة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية).

---

(٥١) راغب السرجاني، «الحركة الإسلاميّة في تركيا.. من النورسي إلى أربكان وأردوغان،» أخبار العالم التركية، ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=21045>.

(٥٢) عمر تاشبينار، «أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي،» مجلة **شرق نامة** (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة)، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٧.

• تكيّف الحركات الإسلامية مع القوانين العلمانية: التزمت الحركات الإسلامية بالقوانين العلمانية، الأمر الذي ساهم باعتدال خطابها الديني والسياسي، كما أنها التزمت بذلك في نهجها للوصول إلى السلطة، بعيداً من الطرائق الثورية، أو العمل العسكري المسلح.

• قدرة الحركات الإسلامية على المحافظة على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، على الرغم من حدة القمع الأمني؛ فقد دأبت على العمل السري تارة، والعلني تارة أخرى للحفاظ على القيم الإسلامية عبر التمسك بتعلم القرآن الكريم، وسائر العلوم الدينية الأخرى من حديث وفقه وعبادات. كما أن مدارس الأئمة والخطباء التي افتتحت في عهد حكومة الحزب الديمقراطي، وتدعمها الحركات الإسلامية، كان لها دور بارز في هذا المجال، ورجب طيب أردوغان أحد خريجيها.

• استخدام الحركات الإسلامية مصطلحات رمزية لا تدل على جذورها الإسلامية صراحة، بل مصطلحات إنسانية عالمية مدنية تتفق مع مبادئ الإسلام، حيث تركز على القيم المشتركة بين الإسلام والدولة المدنية، مثل الديمقراطية، العدل، المساواة، الحرية وحقوق الإنسان.

لم تكن رؤية حزب العدالة والتنمية، التي مهدت له الوصول إلى السلطة، وأهّلته للاستمرار في الحكم لثلاث دورات انتخابية متتالية (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٥) وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكم تجارب الحركات الإسلامية وخبراتها في التعامل مع النظام السياسي التركي، منذ عهد تأسيس الجمهورية (١٩٢٣ ـ ٢٠٠٢)؛ إذ ساهمت تلك التجارب والأساليب القمعية المستخدمة من قبل النظام عبر القانون والقوة في إعادة صياغة أهداف الإسلاميين وبرنامجهم ورؤيتهم في البلاد، وبلورتها في الصورة التي ظهر عليها حزب العدالة والتنمية.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحشد أنصار معظم الحركات الإسلامية وأتباعها، خلف رؤيته وبرنامجه السياسي، عبر إزالة العوائق والقيود المفروضة على ممارساتهم وسلوكياتهم الدينية بالتدرج، من دون الدخول في مواجهة مباشرة مع مؤسسات الدولة العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، بل إن أغلب أتباع هذه الحركات، أعضاء فاعلون في حزب العدالة والتنمية الذي يتجاوز عدد أعضائه تسعة ملايين عضو، ويعد ذلك نقلة نوعية في طبيعة العمل السياسي للحركات الإسلامية التركية، التي لم تزاول العمل السياسي بطريقة مباشرة منذ عقود، حيث تم تحويل الأتباع والمريدين إلى أعضاء في حزب سياسي يتولى الحكم، أو مؤيدين له.

يتجاوز الأمر كون حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً؛ ففي هذا السياق، قال رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو، أثناء توليه وزارة الخارجية في اجتماع لفرع حزب العدالة والتنمية في مدينة قونيا في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤: «إن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزب سياسي، بل حركة تاريخية تمثل بصدق رغبات الشعب التركي وتطلعاته»[٥٣].

---

(٥٣) داوود أوغلو: ««العدالة والتنمية» ليس مجرد حزب.. بل حركة تاريخية،» وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٤/٤/٢١، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/316396>.

ثالثاً: العنف السياسي في تركيا

يعتبر العنف السياسي مؤشراً على حال عدم الاستقرار الاجتماعي التي تسبب المعاناة والتوتر لبعض الجماعات في المجتمع، التي تعيش على هامش النظام وتخضع لأنظمته، فتحاول جاهدة لإطاحة آليات سيطرة النظام السياسي وقهره، من خلال ممارسة العنف الجماعي نحو النظام السياسي وممثليه، تعبيراً عن مطالب سياسية أو معارضة سياسات غير مرغوب فيها.

شهدت تركيا قيام عدة حركات مسلحة ضد النظام السياسي التركي، تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية، لم تستطع تحقيقها ضمن منظومة العمل السياسي لعدة أسباب هي:

• ضعف الجماعات السياسية وعدم قدرتها على التعبير عن مصالحها، وتالياً عدم حصولها على التأييد الشعبي الذي يؤهلها للمشاركة في العملية السياسية.

• رفض السلطات الحاكمة انخراطها في العمل السياسي من خلال تكبيلها بمجموعة من القوانين التي تمنعها من الحضور على الساحة السياسية، أو بحظرها قانونياً.

• عدم مشروعية مطالبها، أو استحالة تطبيقها لاصطدامها بمصالح الغالبية العظمى من الشعب وأهدافها، أو بمؤسسات وجماعات أقوى منها وأوسع نفوذاً.

لكن، شأنها شأن سائر الفاعلين في الحياة السياسية التركية؛ فبعضها اندثر وبعضها الآخر لا يزال فاعلاً حتى الآن. ويعود اندثارها إلى ضعفها وانقسامها واعتمادها على فكرة الزعيم والقائد الملهم، فضلاً عن قوة شكيمة المؤسسة الأمنية والعسكرية التركية في مكافحتها ومحاربتها.

كان العسكريون والسياسيون العلمانيون يرون أن أهم المصادر الداخلية التي تهدد النظام العلماني للدولة هي[٥٤]:

• **الحركة الكردية**: تهدد النظام العلماني للدولة من خلال ممارستها العمل المسلح ضد السلطات التركية، ومطالبتها بانفصال المدن الكردية في دولة مستقلة، ما يهدد سلامة الأراضي التركية ووحدتها.

• **الحركة الإسلامية**: ترى المؤسسات العلمانية أن الحركة الإسلامية، حركة رجعية متخلفة ستعود بتركيا إلى العصور المظلمة، وتعوق تقدمها وتتطورها، مما يقوض الدولة والمجتمع اللذين أقامهما أتاتورك، مؤسس الجمهورية، استناداً إلى المبادئ الكمالية (العلمانية والقومية).

لذلك، اتخذ العسكر الاحتجاجات وأعمال العنف التي سببتها المنظمات المختلفة ذريعة للقيام بالانقلابات العسكرية على الحكومات المدنية المنتخبة في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وتعطيل الحياة السياسية، فتنامت الهيمنة العسكرية على مكونات صنع القرار السياسي ودوائره،

---

(٥٤) يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه ـ نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة** (دمشق: دار حوران للطباعة، ١٩٩٧)، ص ١٤ ـ ١٥٠.

لحماية أيديولوجية النظام السياسي والدولة العلمانية. ولطالما نظرت المؤسسات العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية إلى الحركات الإسلامية على أنها عامل خطر على المجتمع ووحدة وسلامة الأراضي، وتهديد له، إلا أن هذه الحركات لم تستخدم الأساليب العسكرية أو العمل المسلح، ضد الدولة التركية، إلا في حالات نادرة وبدائية، وهي ليست منظمة أو ممنهجة.

المنظمات المسلحة

في هذا السياق، سيتم تناول أهم هذه المنظمات التي انتهجت العمل المسلح لتحقيق أهداف سياسية، وهي:

• **منظمة دولة الخلافة:** أسسها جمال الدين قبلان، رئيس «اتحاد الجماعات والجمعيات الإسلامية» من مقر إقامته في ألمانيا، وتدعو إلى إقامة دولة إسلامية في تركيا. وقد توسعت فكرة اتحاد الجمعيات الإسلامية عام ١٩٧٨ إلى تأسيس ما يعرف بدولة الأناضول الإسلامية الفدرالية، ونصّب نفسه خليفة لهذه الدولة، الأمر الذي دفع السلطات التركية إلى سحب الجنسية التركية منه عام ١٩٨٤، ولقد أقر قبلان عدة مراحل لتحقيق نموذجه الإسلامي في الحكم وهي(٥٥):

ـ مرحلة المدرسة لتعليم الدين.

ـ مرحلة الكلية للتهذيب والتعود على شظف الحياة.

ـ مرحلة الثكنة للتدريب على استخدام السلاح.

كما أنه كان يعارض الوسائل الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ويعتبرها نتاجاً للماسونية. قام بتكفير السياسيين الأتراك كافة، وعلى رأسهم الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان الذي كان أحد أعضاء حزبيه السلامة الوطني والرفاه. كما أصدر عدة فتاوىً بقتل بعض الأدباء والمفكرين الأتراك. خلفه في قيادة المنظمة بعد وفاته عام ١٩٩٥ ابنه متين مفتي الذي انتشر في عهده النشاط المسلح من خلال إرسال أتباعه إلى مدينة قم الإيرانية، وإلى سورية لتلقي تدريباتهم العسكرية، ومن ثم القيام بأعمال عدائية داخل تركيا، إلا أن ضعف استجابة الداخل التركي لهذه الدعوات، ساهم في خمول نشاط المنظمة، وبخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

• **جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي العظيم**(٥٦): تأسست على يد صالح ميرزا بك أوغلو بعد انشقاقه عن حزب الرفاه عام ١٩٨٤، وتقوم على العمل السري المسلح، لإقامة دولة إسلامية موحدة في تركيا، ومن أهم أفكار زعيمها رفضه الديمقراطية والحرية المطلقة، ودعوته إلى تحكيم القرآن الكريم والسنة النبوية في النظام السياسي التركي فضلاً عن نقده شعار «سلام في الداخل، سلام

---

(٥٥) عصمت برهان الدين عبد القادر، «منظمة دولة الخلافة في تركيا (١٩٨٥ ـ ٢٠٠١)،» مجلة **دراسات إقليمية**، السنة ٣، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٥٧ ـ ٧٠.

(٥٦) عصمت برهان الدين عبد القادر، «جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي العظيم في تركيا (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٨)،» مجلة **آداب الرافدين** (جامعة الموصل، كلية الآداب)، العدد ٥٥ (٢٠٠٩)، ص ٢٥٢ ـ ٢٨٩.

في الخارج»، ورفضه الهيمنة الأمريكية ومعارضته انضمام تركيا إلى الناتو ومحاولاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما أعلنت الجبهة أنها ستقاتل النظام العلماني في تركيا والإمبريالية الأمريكية وأوروبا والنصرانية واليهودية، واعتبرت «العلمانية في تركيا إهانة للإسلام».

ترتكز الجبهة في عملها على نشر أفكارها وتوجهات زعيمها من خلال نشر الكتب والمنشورات، وامتلاك المجلات التي تروّج أفكارها ومشاريعها والجدير بالذكر أن للجبهة علاقات تعاون وتواصل مع عدة منظمات تركية تتبنى العمل المسلح ضد النظام السياسي التركي أهمها: منظمة الخلافة برئاسة جمال قبلان؛ حزب العمال الكردستاني؛ جبهة حزب تحرير الثوريين اليساري؛ منظمة أصالة الأرمنية. إلا أن نشاط أغلب هذه الحركات خاملاً نوعاً ما، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، لإطلاقه عمليات مصالحة وانفتاح واسعة مع الأقليات الدينية والعرقية في تركيا، إضافة إلى تخفيف حدة القوانين العلمانية التي تقيد الحريات الدينية الإسلامية.

يتضح أن الجبهة تتجاوز في سبيل معاداتها النظام السياسي التركي، أفكارها ومبادئها لتحقيق أهدافها؛ فهي تتعاون مع الماركسي الشيوعي ـ المسيحي الأرمني، المتعارض مع أهدافها وتوجهاتها في سبيل تغيير النظام السياسي، كما يتلقى أعضاء الجبهة تدريباتهم ضمن تشكيلات جيش القدس، الذراع العسكري للحرس الثوري في إيران، إضافة إلى معسكرات التدريب والجهاد في أفغانستان، في نهاية الألفية الثانية.

من أهم الأعمال العدائية التي قامت بها الجبهة: هدم التماثيل النصفية لأتاتورك، إحراق وتدمير أماكن بيع التبغ وتناول الخمور، مهاجمة أماكن عبادة ومقابر غير المسلمين، اغتيال عدد محدد من العلماء والصحفيين الأتراك واغتيال الدبلوماسي الإسرائيلي في آذار/مارس عام ١٩٩٢ في إسطنبول.

نتيجة لذلك، تم اعتقال زعيمها وعدد من أنصاره عام ١٩٩٨ ومحاكمته، وصدر بحقه حكم بالإعدام عام ٢٠٠١، وخفف في ما بعد بالسجن لمدة عشرين عاماً في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢.

• **منظمة «الذئاب الرمادية»**(٥٧): منظمة شبابية يمينية متطرفة، تأسست عام ١٩٦٩. تعد الجناح المسلح لحزب الحركة القومية، لها ارتباطات مع بعض أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية. قامت بتنفيذ الكثير من الاغتيالات ضد المثقفين والأكاديميين اليساريين والأكراد في تركيا، وتعذيب الكثير من أنصار اليساريين والمتعاطفين معهم في الجامعات والمدارس وقتلهم، ومهاجمة الأقليات والتعدي على ممتلكاتهم. بلغ نشاطها ذروته في السبعينيات والثمانينيات، اللذين شهدا اضطرابات وفوضى واسعة في تركيا. تعتبر هذه المنظمة مسؤولةً عما يقارب ٧٠٠ جريمة اغتيال في عموم

---

(٥٧) انظر: Grey Wolves, Terrorism Research and Analysis Consortium (TRAC), 2014, <http://www.trackingterrorism.org/group/grey-wolves>.

تركيا، وهي الفرع الشبابي لحزب الحركة القومية المعارض، إلا أن نشاطها متوقف حالياً، وقد يعود ذلك إلى حال الاستقرار السياسي التي تشهدها البلاد منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢، وتراجع حال التوتر بين معسكري اليسار واليمين.

• **عصابة الكونترا اليمينية**(٥٨): هي جماعة كانت ممولة من الجيش لمواجهة أي انقلاب شيوعي، وبدعم من وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، تأسست عام ١٩٥٩، وشاركت في قمع التظاهرات والأنشطة الشيوعية اليسارية المعارضة للنظام السياسي التركي والإمبريالية الغربية في فترة الستينيات والسبعينيات. ويعدّ تأسيس المنظمة ودعمها من السلطات، من أكبر الأدلة على تورط النظام العلماني ومؤسساته العسكرية، في إثارة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، لإيجاد تبريرات تستدعي القيام بالانقلابات العسكرية، ووصاية المؤسسات الأمنية على السلطات المدنية المنتخبة، فضلاً عن تصفية الخصوم السياسيين.

• **منظمة جبهة الحزب الشيوعي لتحرير الشعب التركي**(٥٩): أسّسها ماهر جايان عام ١٩٧٢، وتهدف إلى إقامة دولة تركية شيوعية. قامت هذه المنظمة بعمليات مسلحة أهمها:

ـ الأحداث المسلحة التي وقعت في جنوب وجنوب شرق الأناضول.

ـ اغتيال عدد من المسؤولين في مختلف الحركات السياسية في تركيا.

ـ تنفيذ عمليات مسلحة في محافظة هاتاي (الإسكندرونة) وبورصا والمناطق المجاورة لها.

• **حزب جبهة التحرر الشعبي الثوري**(٦٠): أسسه دورسون كاراتاس عام ١٩٧٨. يتبنى هذا الحزب الأفكار والأيديولوجية اللينينية الماركسية الثورية، ويدعو إلى مناهضة الولايات المتحدة وحلف الناتو، ويرى أن الحكومة التركية خاضعة لسيطرة الامبريالية الغربية، ويهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني وبناء الاشتراكية بالوسائل المسلحة عبر استهداف المصالح الغربية في تركيا. من أهم العمليات التي تبناها: الهجوم الانتحاري الذي وقع في إسطنبول في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢ وراح ضحيته ضابط شرطة، والهجوم الانتحاري الذي استهدف مقر السفارة الأمريكية في أنقرة في ١ شباط/فبراير عام ٢٠١٣ وأسفر عن مقتل حارس أمن وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. يعتمد في تمويله على التبرعات التي يجمعها المتعاطفون مع فكره في تركيا وأوروبا.

---

(٥٨) انظر: Bulent Gokay, *Soviet Eastern Policy and Turkey, 1920-1991* (New York: Taylor and Francis e-Library, 2006), pp. 70-90.

(٥٩) أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٦٠) انظر: Devrimci Halk Kurtuluş Partisi-Cephesi (DHKP/C), Terrorism Research and Analysis Consortium (TRAC), 2014, <http://www.trackingterrorism.org/group/devrimci-halk-kurtulus-cephesi-dhkpc>.

• **الحزب العلوي العربي الكردي التركي «أرطال»**[61]: هو حزب ثوري يسعى إلى إحداث تغيير على غرار ثورة الخميني في إيران. دعمت إيران الحركة العلوية، ودربت الآلاف من العلويين في معسكراتها بأصفهان وتبريز وطهران.

• **منظمة الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا**[62]: هي منظمة قتالية أرمنية مسلحة، تأسست في بيروت على يد هاكوب هاكوبيان، شعارها: «الكفاح المسلح مع العمل السياسي هما الطريقان إلى أرمينيا». عملت منذ عام ١٩٧٥ وحتى بداية التسعينيات. قامت المنظمة بالكثير من العمليات ضد شخصيات وأهداف تركية. تهدف بالدرجة الأولى إلى تعريف العالم بالقضية الأرمنية، وإجبار الحكومات التركية المتعاقبة على الإقرار بواقع الإبادة الأرمنية، وتحرير الأراضي التاريخية لأرمينيا الغربية من الاحتلال التركي، وإعادة توحيد أرمينيا لتشمل الأجزاء الشرقية مما يعرف اليوم بشرق تركيا، وتوحيدها مع أرمينيا وأراضي جمهورية آرتساخ الأرمنية.

• **حزب العمال الكردستاني**[63]: يحمل هذا الحزب الأفكار اللينينية الماركسية. أسسه عبد الله أوجلان رسمياً في شباط/فبراير من عام ١٩٧٩، واختزل نشاطاته على الجانب العسكري المسلح (الكفاح المسلح) عام ١٩٨٤. كان يهدف إلى إقامة دولة كردية موحدة على أراضي كردستان الموزعة بين تركيا والعراق وسورية وإيران وأرمينيا، متلقياً دعماً مالياً وعسكرياً خارجياً من دول الجوار (أرمينيا، اليونان، روسيا، ايران، العراق، سورية)[64]، يصعد ويهبط، وفقاً لتذبذب مستوى علاقتها مع الحكومة التركية. إلا أنه تراجع عن هذا الهدف، وأعلن في مؤتمر صحفي في روما في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨ قبوله بأي حل سلمي وديمقراطي، مقترِحاً إقامة فدرالية تركية ـ كردية.

تبلغ ميزانيته ما يقارب مئة مليون دولار، يتم جمعها من تبرعات الأكراد في مختلف دول العالم وبخاصة في أوروبا، علاوة على ضلوعه في نشاطات تجارة المخدرات. قام بمئات الهجمات المسلحة على الأهداف العسكرية والمدنية، أسفر عنها ضحايا بالمئات، فضلاً عن الخسائر المادية الفادحة، ويعد الحزب من أخطر الأحزاب تهديداً لاستقرار تركيا. تم اعتقال زعيمه أوجلان في نيروبي عام ١٩٩٩ ومحاكمته، فصدر حكم بإعدامه، خُفض لاحقاً إلى المؤبد.

---

(٦١) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢١٨.

(٦٢) «الحلقة الثامنة من كتاب باتريك سيل، «أبو نضال: بندقية للإيجار،» مجلة **الوسط**، العدد ٨ (٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٣٤ ـ ٣٩.

(٦٣) نوال عبد الجبار الطائي، «المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦،» مجلة **دراسات إقليمية**، السنة ٤، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٥ ـ ٧.

(٦٤) انظر: «Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement,» *Europe Report* (International Crisis Group), no. 219 (11 September 2012), p. 7, <http://www.crisisgroup.org/en/regions/europe/turkey-cyprus/turkey/219-turkey-the-pkk-and-a-kurdish-settlement.aspx>.

ولسبر أغوار العنف السياسي في تركيا، لا بد من معرفة الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عنه، والوقوف على أهم أسبابه وتداعياته، بعد التعرف إلى فاعليه الرئيسيين. لذلك، تم تصميم الجدول الرقم (٣ ـ ١) الذي يمكن من خلاله معرفة ما تم الإشارة إليه سابقاً:

بعد دراسة الجدول (٣ ـ ١) وتحليله، يتبين ما يلي:

١ ـ أغلب أحداث العنف التي راح ضحيتها عدد كبير من الأرواح نفذتها قوات الأمن والجيش منفردة أو بالتعاون مع منظمات يمينية متطرفة، أي النظام السياسي بمؤسساته موجه إلى العنف وليس مكافحاً له.

٢ ـ كان للمبادئ الكمالية (القومية والعلمانية) دور كبير في بروز حالَي الاغتراب السياسي والاجتماعي اللتين عانتهما المكونات التي اتخذت سبيل العنف طريقة التعبير عن مصالحها وأهدافها.

٣ ـ محدودية العنف الصادر من الإسلاميين على عكس ما يروّجه النظام السياسي والمؤسسة العسكرية؛ فأغلب الفاعلين الرئيسين في العنف السياسي، هم من تيارات اليمين المتطرف واليسار.

٤ ـ أدت علاقات تركيا الخارجية، وتحالفها مع الغرب إلى اضطهاد النظام السياسي التيار اليساري في البلاد.

٥ ـ شيوع ظاهرة العنف السياسي، تنم عن عجز مؤسسات النظام السياسي وضعفها في أداء واجباتها الأساسية باحتواء فئات الشعب كافة، واحتضانها وتحقيق مطالبها ضمن الأطر القانونية المشروعة، بما يتواءم مع احترام مبادئ العدالة والتعددية وحقوق الإنسان.

٦ ـ لا تزال المجازر التي وقعت منذ عشرات السنين تقف حاجزاً أمام عملية استقرار النظام السياسي التركي، وانسجام مكونات المجتمع التركي كافةً في بوتقة المواطنة والدولة الواحدة. من أشهر هذه المجازر، مجزرة درسيم، التي اعتذر رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو لأهالي الضحايا عن وقوعها في زيارته المدينة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤[٦٥]، الأمر الذي أحدث جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية؛ ففي حين ثمّن العلويون ذلك واعتبروا بداية حل المشكلة العلوية الاعتراف بهذه المجزرة، انتقد حزب الحركة القومية الاعتذار الحكومي. أما حزب الشعب الجمهوري، فانقسم بين مؤيد له، ومعارض[٦٦].

---

(٦٥) محمود أوفور، «بيان للعلويين،» جريدة **الصباح** التركية، مترجم على موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٤ <http://turkpress.co/node/3407>.

انظر أيضاً: «الطائفة العلوية تشكر داوود أوغلو وتدين بهشتلي،» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٣، <http://turkpress.co/node/3355>.

(٦٦) «تصريحات متضاربة حول اعتذار نائب حزب الشعب الجمهوري عن مجزرة درسيم،» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٤، <http://turkpress.co/node/3397>.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

أحداث العنف السياسي في عهد الجمهورية التركية ١٩٢٣ ـ ٢٠١١

الاسم	التاريخ	المكان	عدد الضحايا	الجهة المسؤولة	هوية الضحايا	ملاحظات
مجزرة زيلان[أ]	تموز/يوليو ١٩٣٠	مقاطعة فان	٤,٥٠٠ ـ ٤٧,٠٠٠[*]	قوات الأمن التركية	السنّة الأكراد	
مجزرة درسيم[ب]	١٩٣٧ ـ ١٩٣٨	مقاطعة تونغلي	١٤,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠[*]	قوات الأمن التركية	أكراد الزازا (علويون)	
أعمال شغب[ج]	٦ ـ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥	إسطنبول، إزمير	١٣ ـ ٣٠	الحكومة التركية	اليونان، الأرمن	تمت هذه الأحداث بعد شيوع أنباء عن قصف القوات اليونانية منزل كمال أتاتورك والقنصلية التركية في اليونان، ما سبب في القيام بأعمال عدائية ضد القوات الأرمنية واليونانية وإحراق كنائسهم.
أحداث ميدان تقسيم[د]	١ أيار/مايو ١٩٧٧ في عيد العمال	إسطنبول	٣٤ ـ ٤٢ قتيلاً، ومئات الجرحى	قوات الأمن التركية	متظاهرون يساريون	وقعت هذه المجزرة بعد إصرار اتحاد نقابات العمال الثورية اليساري على إقامة احتفال يوم العمال في ميدان تقسيم في تحدٍ واضح للحكومة التي حذرت من الإقدام على ذلك.
أحداث جامعة بيازيد[هـ]	١٦ آذار/مارس ١٩٧٨	إسطنبول	٧ طلاب	قوات الأمن التركية وجماعة الذئب الرمادي	طلبة يساريون	
أحداث جامعة باكير كوي	٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨	أنقرة	٧	جماعة الذئب الرمادي	طلبة يساريون	

يتبع

تابع

مذبحة كهرمان ماراس(و)	١٩ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	مقاطعة كهرمان ماراس	١٠٩	جماعة الذئب الرمادي	علويون أكراد	
أحداث عنف كوروم	أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٨٠	مدينة كوروم	٥٧	جماعة الذئب الرمادي	علويون أتراك	
أحداث عنف سيواس	٢ تموز/يوليو ١٩٩٣	مدينة سيواس	٣٧	إسلاميون	علويون	وقعت الأحداث بعد قيام إسلاميين بإشعال النار في فندق يضم مؤتمراً لمثقفين يساريين علويين من بينهم عزيز نيسين الذي ترجم رواية **آيات شيطانية** لسلمان رشدي.
أعمال عدائية وإرهابية	١٩٨٤ ـ ٢٠١٣	في مختلف المدن التركية	بما يقدر بـ ٣٠,٠٠٠	حزب العمال الكردستاني والقوات الأمنية	أتراك أكراد	سقط جراء العنف المتبادل بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية آلاف الضحايا علاوة على مليارات الدولارات من خسائر اقتصادية لا يمكن حصرها.

(*) الفارق الكبير في عدد الضحايا يعود إلى تضارب المعلومات بين الجهات الرسمية والجهات الأهلية.

(أ) Mehmet Orhan, «Kurdish Rebellions and Conflict Groups in Turkey during the 1920s and 1930s,» *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 32, no. 3 (2012), pp. 348-355.

(ب) Bedriye Poyraz, «Cesaret Et Hatirla!»: Dersim 1938 Tertelesi,» *SBF Dergisi* (Ankara Üniversitesi), vol. 68, no. 3 (2013), pp. 74-76.

(ج) Dilek Güven, «6-7 Eylül Olayları (1),» Radikal Internet Baskisi, 6/9/2005, <http://www.radikal.com.tr/haber.php?haberno=163380>.

(د) Ertuğrul Mavioğlu ve Ruhi Sanyer, «30 yıl sonra kanlı 1 Mayıs (3),» Radikal Internet Baskisi, 1/5/2007, <http://www.radikal.com.tr/haber.php?haberno=219999>.

(هـ) «16 Mart katliamı davası düştü,» Radikal, 20/10/2008, <http://www.radikal.com.tr/turkiye/16_mart_katliami_davasi_dustu-904309>.

(و) «Maraş Katliami (24 Aralik 1978),» 5 Şubat 2013, <http://www.maraskatliami.net/root/index.php?option=com_content&view=article&id=33&Itemid=27>.

المصدر: Türkiye Büyük Millet Meclisi İnsan Haklarini İnceleme Komisyonu, «Terör ve Şiddet Olaylari Kapsaminda Yaşam Hakki İhlallerini İnceleme Raporu,» (24 Dönem 3 Yasama Yılı 2013), ss. 60, 66 and 98-125.

يمكن القول، إن النظام السياسي التركي ساهم ـ بوجه أو بآخر ـ في زيادة حدة العنف والاحتقان السياسي في فترة السبعينيات، بتخليه عن دوره في تمثيل فئات الشعب التركي كافةً، والتعبير عن مصالحه وتحقيق أهدافه، عدا عن مساندته طرفاً ضد الآخر وتأليبه عليه، الأمر الذي جعله طرفاً في النزاع، ليتحول الصراع الفكري والأيديولوجي بين التيارات السياسية (اليمين ـ اليسار) إلى صراع بين اليسار والنظام السياسي، فيتحول النظام السياسي إلى جزء من المشكلة، وليس جزءاً من الحل، الأمر الذي أدى إلى استهداف الدولة التركية التي يجب أن تكون حاضنةً للجميع، وتسمو فوق الخلافات الداخلية.

على الرغم من أن العنف السياسي لم يكن سببَه الإسلاميون بقدر ما كان ناجماً عن سلوكيات النظام السياسي التركي المنافح عن المبادئ الكمالية (القومية، العلمانية) وتطبيقها بأشد وأغلظ صورها من دون مراعاة تنوع المجتمع التركي وتعدده، الأمر الذي كاد أن يتحول حرباً أهلية، إلا أن هذه الانقلابات دائماً ما كان أبرز ضحاياها الحركات الإسلامية وأتباعها، في ظل عجز العلمانية الأتاتوركية عن إنشاء مظلة سياسية موحدة ينضوي تحتها مختلف العرقيات والأيديولوجيات السياسية التركية، وبخاصة بعد نزع الكمالية أحد أهم عوامل وحدة المجتمع التركي وانسجامه، المتمثلة بالرابطة الإسلامية.

قامت الحركة الإسلامية السياسية بدور مهم وبارز في إعادة صياغة وعي المجتمع التركي ووجدانه، الذي أرهقته القوانين العلمانية الكمالية، محاولة قطع الصلة بين المجتمع والدين في مناحي الحياة كافة، كما أن ازدهار الحركات الإسلامية وانتشارها، منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، يدل على عجز تلك القوانين في مواجهة الإرث التاريخي والروحي والمعنوي الإسلامي في الوجدان التركي، فكما كان للحركة الإسلامية دور في إعادة إحياء الدين وترسيخه وتعزيزه في المجتمع التركي، كان للمجتمع التركي دور كبير في حماية الحركة الإسلامية وازدهارها وتأييدها؛ فالتأثير بينهما كان متبادلاً.

استطاعت الحركة الإسلامية في تركيا أن تبني إرثاً حضارياً وسياسياً واقتصادياً كبيراً، دفعت ثمنه غالياً في سبيل مشروعها الإسلامي ـ الحضاري القائم على الربط بين تاريخها التليد وحاضرها ومستقبلها الجديد، وقد شكل هذا الإرث ركيزة أساسية استند إليها حزب العدالة والتنمية في وصوله إلى السلطة لتحقيق أهدافه وغاياته، مكنته من بناء قواعد حزبية جماهيرية ثابتة ودائمة على مدى عقد من الزمن تؤهله لأن يكون حزباً جماهيرياً راسخاً في العملية السياسية، كالأحزاب الغربية الكبرى (الديمقراطي، الجمهوري، العمال، المحافظين) وليس حزباً موقتاً، يشكّل ظاهرة لمرحلة معينة، ثم تزول وتندثر.

إن أهم ما يميز الحركة الإسلامية في تركيا من غيرها في دول العالم الإسلامي، الطرائق الدينية المنظمة والحديثة، التي لها آراؤها الخاصة في القضايا السياسية الداخلية والعالمية، وتجاوز تأثيرها الحدود حدود تركيا إلى مناطق كثيرة في العالم (وسط آسيا، القوقاز، الشرق الأوسط، أجزاء في

أوروبا). هناك تنظيمات تتبع الطرائق الدينية تعمل بطريقة عابرة للحدود؛ فالطرائق الدينية لها حضور سياسي في أوساط السلطة، وكانت إحدى أهم دعائم انتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، واستمراره في السلطة للدعم والتأييد الواسع الذي يتلقاه منها.

كما ساهمت رؤية حزب العدالة والتنمية، الهادفة إلى احتواء أطياف الشعب التركي وفئاته كافة، متجاوزة خلافات الماضي، إلى إطلاق الحريات العامة وحقوق الإنسان، في تراجع مستوى العمليات الإرهابية في البلاد، عبر إزالة الأسباب والعوامل التي كانت تتخذها المنظمات الإرهابية ذرائع لشن عملياتها الإرهابية في تركيا، فضلاً عن إبراز أهمية العمل السياسي السلمي الذي أدى في نهاية المطاف إلى وصول حزب ذي جذور إسلامية إلى السلطة من خلال الوسائل السلمية والمشروعة.

الفصل الرابع

طبيعة الصراعات السياسية في تركيا

لا يمكن الحديث عن طبيعة ومؤشرات التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي، من دون الرجوع إلى طبيعة المجتمع والدولة التركية وهويتهما، وتناقضات التيارات الفكرية المكونة لوعي المجتمع والقوى الفكرية والأيديولوجية الموجهة للرأي العام التركي واختلافاتها، وأثرها ودورها في دفع عجلة التغيير، أو تراجعها.

فرضت التناقضات الكبيرة والاختلافات الجوهرية بين مبادئ النظام السياسي التركي منذ عام ١٩٢٣، وبين الموروث التاريخي والثقافي للشعب التركي من مبادئ ومعتقدات وقيم وتكوين ذهني ووعي الشعب التركي، حال اغتراب سياسي واجتماعي نجم عنها جدل وصراع في المجتمع والدولة التركية، يظهر إلى العلن، عبر صراع أيديولوجي بين مؤسسات الدولة المختلفة (القضاء والمؤسسة العسكرية والإعلام)، وبين التيارات الفكرية والسياسية النشطة في المجتمع التركي، كما أنها نزعت الانسجام الاجتماعي والسلام الثقافي والاستقرار السياسي عن المجتمع التركي.

أولاً: الصراع العقائدي ـ الأيديولوجي (الإسلامي ـ العلماني)

يشمل هذا الصراع عدة محاور أو صراعات ثانوية تنضوي تحته، وهي صراع الهوية (الشرق ـ الغرب)، والصراع المدني ـ العسكري، ومردّ ذلك إلى التحالف، والعلاقة الوثيقة بين المؤسسات المدنية العلمانية والمؤسسة العسكرية، ورؤيتهم المشتركة لمكانة تركيا ومستقبلها، كجزء من الحضارة الغربية واتفاقهم على النأي بتركيا عن الحضارة الإسلامية ومحيطها الشرقي.

لذلك، سيتم التركيز على دور المؤسسة العسكرية كرأس حربة للقوى العلمانية في الدولة العلمانية، مع التطرق إلى دور المؤسسات المتحالفة معها (السلطات القضائية، الإعلام، الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني العلمانية) من ناحية، والحركة الإسلامية بقيادة حزب العدالة والتنمية، من ناحية أخرى.

١ ـ طبيعة الصراع العسكري ـ المدني في تركيا

بغية فهم طبيعة الصراع العسكري ـ المدني في تركيا، ومدى فاعلية المؤسسة العسكرية في الشأن المدني والسياسات العامة للدولة، لا بد من فهم عدة أمور هي:

أ ـ الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي هيأت دوراً فاعلاً للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وضمنت استمراريته

• **العوامل الداخلية:**

ـ انهيار الدولة العثمانية وانهزامها في الحرب العالمية الأولى.

ـ دور المؤسسة العسكرية في قيادة أتاتورك حربَ الاستقلال، وتأسيس الجمهورية.

ـ تمكين النظام السياسي الجمهوري الجديد المؤسسةَ العسكرية من السيطرة على مفاصل الدولة كافة.

ـ ضعف الأحزاب والتيارات السياسية في مواجهة المؤسسة العسكرية.

ـ التنازع والتنافر بين مختلف مكونات المجتمع وتياراته: الانقسام الداخلي بين مكونات المجتمع (الأكراد والعلويين)، وظهور بعض نزعات التمرد والانفصال لدى هذه المكونات، أدى إلى حشد مقدرات الدولة كافة، وأخضع المؤسسات المختلفة لهيمنة المؤسسة العسكرية، ابتغاء فرض الأمن والاستقرار، والحفاظ على سلامة الأراضي التركية ووحدتها.

ـ تردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار العنف السياسي، كمقدمة للانقلابات العسكرية.

ـ وجود غطاء مدني ـ علماني ـ قضائي ـ إعلامي موالٍ للمؤسسة العسكرية في مؤسسات الدولة كافة، يعمل على استدعائها، وإضفاء الشرعية على تدخلاتها حين اللزوم.

• **العوامل الخارجية:**

ـ الخطر الخارجي: وقوع تركيا منذ تأسيسها في مخاطر عسكرية، حتمت هيمنة الجيش وسيطرته على مقاليد الحكم (العداء التركي ـ السوفياتي سابقاً، الخلاف التركي ـ اليوناني، الخلاف التركي ـ الأرمني).

ـ انضمام تركيا إلى حلف الناتو العسكري، الذي أعطى الأولوية للمؤسسة العسكرية في الهيمنة على السياسة الخارجية للدولة، انسجاماً مع مقتضيات التحالف مع الغرب.

ـ دعم الدول الغربية الانقلابات العسكرية في مواجهة القوى السياسية التركية المدنية المتعارضة معها أيديولوجياً.

ب ـ مكانة المؤسسة العسكرية في المجتمع والدولة في تركيا

تحتل المؤسسة العسكرية مكانة مهمة، وبخاصة في طليعة الموروث الثقافي والعقائدي للمجتمع التركي والتكوين النفسي والاجتماعي للشخصية التركية منذ بداية استقلالها، وظهورها على مسرح الأحداث في عهد الدولة العباسية، كما أنها تحظى باحترام وتقدير واسع لدى المجتمع التركي، ومرد ذلك إلى مكانتها في الموروث الثقافي ـ الاجتماعي السائد منذ عهد الدولة العثمانية، ودورها الرئيس في حرب الاستقلال، وإنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.

هذا كله، دفع الجيش التركي إلى المبادرة في العمل على تأسيس الدولة التركية القومية، في ضوء انهزام الدولة العثمانية وتفككها، الأمر الذي منحه الريادة في إعادة صياغة ملامح الشخصية التركية والمجتمع والدولة، وخط الدولة ومسارها ودورها ونظامها ووظيفتها، داخل تركيا وخارجها.

حاول أتاتورك في بداية عهد الجمهورية، بسط سيطرته وهيمنته على المؤسسة العسكرية، في ضوء وجود خصوم له داخلها، فأصدرت الجمعية الوطنية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٤ قانوناً يلزم الضباط الذين يرغبون في المشاركة السياسية أن يستقيلوا من الجيش[1].

يأتي هذا القانون، بعد استقرار الأمر لنظام أتاتورك السياسي، من خلال الجيش، وفي إطار رغبة أتاتورك تصفيةَ معارضيه، وتكريس زعامته، وتجريد معارضي سلطته المطلقة في الشؤون السياسية والعسكرية وخصومه السياسيين من القوة في مواجهته؛ فلا نفوذ ولا سلطة ولا شرعية تعلو فوق شرعية أتاتورك. نجم عن هذا، تحييد الجيش وعدم تدخله في السياسة، وإدخاله في دائرة نفوذ أتاتورك وهيمنته وحده، إلا أنه بعد أتاتورك، بات الجيش المرجعية الأولى للسياسة التركية، داخلياً وخارجياً.

بعد استقرار النظام، استخدم أتاتورك الجيش، كإحدى أدواته الرئيسة لتنفيذ رؤيته وسياساته الحديثة والغريبة على المجتمع التركي؛ فقد أكد دور المؤسسة العسكرية، كقوة محركة للتغيير والتحديث في تركيا، في خطاب له في ٢٢ شباط/فبراير عام ١٩٣١ قائلاً: «متى أرادت الأمة التركية أن تتخذ خطوة إلى الأمام، فإنها تنظر دائماً إلى الجيش... كقائد للحركات لتحقيق المثل القومية... الأمة التركية تعتبر جيشها حارساً لمثلها»[2].

الملاحظ هنا، أن المؤسسة العسكرية باتت تؤدي دوراً بارزاً في السياسة العامة للدولة، بعد أتاتورك وخلفه عصمت إينونو؛ فقد عملا على تحجيمها، وهما من أبناء المؤسسة العسكرية، وصاحبا نفوذ واسع وكبير داخلها. كانت بداية التذمر باعتبار العسكريين القرار الصادر عام ١٩٤٩،

---

(١) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

والقاضي بتبعية رئاسة الأركان إلى وزارة الدفاع، فقداناً لاستقلاليتهم، وخضوعاً للسلطة المدنية، حيث كانت سابقاً تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة[٣].

ينظر إلى المؤسسة العسكرية على أنها «مدخل إلى السياسة العامة وعامل مؤثر ومتأثر بها... وأنها جزء تكويني وجوهري في الدولة، وهي الحارس والحامي للدولة والمجتمع، بحسب ما تراه ووفق ما يحدده الدستور، وهكذا تشارك المؤسسة العسكرية، بصورة فعالة، في تخطيط وبناء وتنفيذ السياسة، ولكنها لا تحتكر العملية السياسية»، وبناءً عليه يلاحظ أن المؤسسة العسكرية التركية هي[٤]:

• أداة لتنفيذ السياسة العامة، والضامن الشرعي للسياسة لامتلاكها القوة الشرعية.

• مشارِكة في صنع قرارات السياسة العامة.

• جماعة ضغط تعمل على تهيئة البيئة الموائمة لاختيار بدائل محددة، تكون أساساً بقرارات السياسة العامة.

• الصانع الرئيس للسياسة العامة في حالات الأزمات والتوتر العام والتهديدات المباشرة للدولة، كما أنها صانع مباشر للسياسة العامة في حالات الانقلاب العسكري.

عملت المؤسسة العسكرية على إحكام السيطرة على المفاصل المدنية للدولة التركية عبر دستور عام ١٩٦١ بإنشاء عدة مؤسسات موالية للمؤسسة العسكرية، هي[٥]: (المحكمة الدستورية، مجلس الأعيان، المجلس الأعلى للقضاء، مجلس الأمن القومي «حكومة الظل»، مجلس التعليم العالي له مستشار عسكري، المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون لمراقبة وسائل الإعلام، أحد أعضائه عسكري).

أدركت المؤسسة العسكرية مبكراً الركائز الأساسية لقيام الدولة المدنية (القضاء والتعليم والإعلام)، فأنشأت مجالس عليا تعنى بشؤونها، وتخضع للنفوذ العسكري، ليضع الخطط والقواعد الناظمة لسياسات العمل، بما يضمن إحكام سيطرة المؤسسة العسكرية عليها. كما سعت الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية إلى فرض وصايتها وسيطرتها على المؤسسات والمدارس الدينية لعدة أسباب هي[٦]:

• وضع الدين تحت رقابة الدولة.

---

(٣) طارق عبد الجليل، «الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٦٨.

(٤) محفوض، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٥) انظر: Abdulvahap Akinci, «Türkiye'nin Darbe Geleneği: 1960 ve 1971 Müdahaleleri,» *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İibf Dergisi*, vol. 9, no. 1 (Nisan 2014), ss. 62, esp. ss. 55- 72.

(٦) أحمد ت. كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا**، ترجمة ندى السيد (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

• إقامة مؤسسات تعمل على حصر الإسلام في إطار الفردية في ضمير كل شخص، وراء جدران المنازل، لضمان عدم تأثيره في المحيط العام.

• الحد من تأثير المؤسسات الدينية في المجتمع، وتقييد نفوذها.

وصف الخبراء الأتراك في التسعينيات «الجيش حزباً سياسياً»، وذلك لشدة توغل المؤسسة العسكرية التركية في السياسات العامة للدولة، معللين ذلك بـ «أن الجيش يتصرف في بعض مواقفه ومبادراته، في إطار حسابات تتعلق بوضعه الخاص وأهدافه ومصالحه الخاصة، ضد طرف آخر داخل المجتمع والدولة، مبتعداً بذلك عن كونه جهازاً من أجهزة الدولة... وأصبح أقرب ما يكون إلى حزب سياسي يمارس السياسة بواسطة منظمات مدنية شرعية وأخرى شبه عسكرية غير شرعية، تعمل في خدمة أهدافه واستراتيجياته»، ويمكن حصر المنظمات الشرعية بـ (جمعية الدفاع عن الفكر الأتاتوركي، جمعية التضامن من أجل الحياة العصرية، منظمات الشباب وأسر الشهداء، المنظمات شبه العسكرية: شبكة أرجنكون) وغيرها من المنظمات التي تسعى إلى تمهيد الأرضية أمام الانقلابات العسكرية عبر إثارة الفوضى وعدم الاستقرار، لتكوين رأي عام مؤيد لتدخل المؤسسة العسكرية لفرض الأمن في البلاد[٧].

الجدير بالذكر، أن المؤسسة العسكرية التركية، لا تزال تحظى حتى الآن بثقة أغلبية الشعب التركي وتأييده. وقد أظهرت استطلاعات الرأي المتعاقبة، أنها أكثر مؤسسات تركيا نيلاً للثقة[٨]؛ فالصراع يدار بصورة أساسية بين المؤسسة العسكرية بأذرعها وأدواتها المدنية والقانونية المختلفة من جهة، وبين الإسلاميين بطرائقهم وجمعياتهم وأحزابهم، من جهة أخرى.

اتجهت المؤسسة العسكرية منذ نشأة حزب العدالة والتنمية، حرصاً منها على ترسيخ مكانتها في الصورة الذهنية للشعب التركي كحارس وحيد للأمة والدولة والمجتمع، نحو التشكيك في الخطاب السياسي المعتدل للحزب، وأنه غطاء للالتفاف على الدستور والقوانين في البلاد؛ فهاجمت السلطات القضائية بإيعاز من المؤسسة العسكرية، رجب طيب أردوغان زعيم الحزب آنذاك عام ٢٠٠٢، فوصف مدعي عام الجمهورية «صباح الدين قناد أوغلو» أردوغان بأنه مثل هتلر، واتهمه بأنه يحاول استغلال الديمقراطية لينقض على السلطة ويقيم نظاماً نازياً رجعياً[٩].

---

(٧) عمر لاجينر، «الجيش حزباً سياسياً،» ترجمة بكر صدقي، مجلة **الآداب** (بيروت)، السنة ٥٨، العددان ١١ ـ ١٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، ص ٥٧.

(٨) إرسل أيدينلي، نيهات علي أوزكان ودوغان أكياز، «مسيرة العسكريين الأتراك نحو الاتحاد الأوروبي،» ترجمة حمدي أبو كيلة، في ملف العدد: «تركيا... حراك الداخل والخارج،» مجلة **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٢٦، العدد ١٤٧ (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

(٩) محمد نور الدين، «تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ١٧.

ج ـ تصور المؤسسة العسكرية ومنظورها لدورها ووظيفتها في الدولة التركية وإطارها القانوني

تمتلك المؤسسة العسكرية شرعية تاريخية ووظيفية(١٠)، تتميز بها من سائر المؤسسات في الدولة، أهّلتها لتأدية دور فاعل وحاسم على امتداد التاريخ التركي، وفي مناحي الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة كافة، وقد استغل الجيش ذلك، وقام بالسيطرة على مفاصل الدولة عبر القيام بعدة انقلابات، أصّلت لإطار قانوني يمنحه الحق في التدخل بالشؤون السياسية للبلاد.

٢ ـ طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة

حول دور العلاقة بين الجيش والسياسة وطبيعتها، يطرح خبراء السياسة رأيين في هذا الاتجاه(١١):

الأول، نظرية صمويل هنتنغتون التي أوردها في كتابه **العسكري والدولة** عام ١٩٥٧، والتي تؤكد ضرورة إبعاد الجيوش من السياسة، والإبقاء على مهنيتها وحرفيتها حماية للديمقراطية، وصوناً لكفاءة الجيوش، وهذا هو النموذج السائد في الدول الغربية الديمقراطية.

الثاني، رؤية خاصة بالدول النامية طرحها صمويل فينر، تقوم على استثناء الدول النامية وغير الديمقراطية من طرح هنتنغتون على خلفية خصوصية أوضاع الجيوش وأدوارها فيها على الصعيدين: التنموي والسياسي. وأكدها من بعده الباحث الأمريكي أوزيان فارول، في مؤتمر كلية نيويورك للقانون، مطلع عام ٢٠١٣، ولفت إلى أن الجيوش الوطنية المتماسكة والموحدة التي تؤمن قياداتها بالديمقراطية، يمكن أن تضطلع بدور الحارس لعملية الانتقال الديمقراطي والضامن لها، في الدول التي تعاني فيها النخب المدنية الوهن، وهي عاجزة عن التوافق وتحقيق الديمقراطية في بلدانها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة العسكرية التركية، لطالما اعتمدت على الرؤية الثانية في إضفاء الشرعية السياسية والحصول على التأييد الغربي لتوليها دوراً مركزياً في السياسة العامة للدولة التركية، إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ونجاحه في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه زمام المبادرة داخلياً وخارجياً، أفقد الجيش مبرراً مهماً للقيام بأي تحرك ضده لجذوره الإسلامية، ومخالفته توجهات الجيش المتشددة في إدارة البلاد، ما يعني عدم توافر التأييد الشعبي التركي والقبول الغربي.

---

(١٠) انظر: Tanel Demirel, «2000'li Yillarda Asker ve Siyaset: Kontrollü Değişim Ile Statüko Arasinda Türk Ordusu,» *Seta Analiz, Seta Siyaset Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı* (Şubat 2010), s. 4.

(١١) بشير عبد الفتاح، «مصر بين أوهام الثورة وهواجس الانقلاب،» مقالات رأي، الجزيرة نت، ٢٦/٧/٢٠١٣، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/26/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8>.

أطاح انقلاب ٢٧ أيار/مايو عام ١٩٦٠ العسكري، بحكومة الحزب الديمقراطي المنتخبة برئاسة عدنان مندريس، بحجة العمل على تحويل تركيا إلى دولة دينية والخضوع للنفوذ الغربي، لسماح مندريس ببعض الحريات الدينية المتمثلة ببناء مساجد جديدة، ورفع الأذان باللغة العربية، ورفع القيود عن ممارسة الشعائر الدينية[١٢].

الجدير بالذكر، أن العسكر والحكومات المتعاقبة بعد انقلاب عام ١٩٦٠ حافظت على استمرارية النفوذ الغربي على تركيا، وهي إحدى التهم التي بررت بها انقلابها على حكومة مندريس، وفي الوقت ذاته، قامت بتقييد الحريات الدينية والتضييق على الحركات الإسلامية ومحاربة المشاعر الدينية للمجتمع التركي.

عرّف أحد قادة الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ أورهان إركانلي في حوار له مع جريدة **جمهوريت** في ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٦٠، الأمن القومي، بأنه يشمل «من سعر الأرز إلى الطرق والمواقع السياحية، لا توجد أية مشكلة في هذا البلد لم تكن لها علاقة بالأمن القومي. وإذا كنت من المفكرين، فإن هذا أيضاً موضوع له علاقة بالأمن القومي»[١٣].

هذا مفهوم شامل متشابك مع قطاعات الدولة السياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والاقتصادية كافة، وحتى البنية التحتية، أي سيطرة العسكر على مفاصل الدولة وشؤون الحياة اليومية للمجتمع والدولة التركية كافة.

من آثار الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠، إقرار الدستور بدور قانوني للجيش التركي من خلال تأسيس مجلس الأمن القومي عام ١٩٦٢، الذي له الحق في تقديم المشورة والنصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية، ويتكون المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس الأركان، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والجندرمة.

لم يكن تشكيل مجلس الأمن القومي في دستور عام ١٩٦١ وليد مرحلة وظروف خاصة، تمر بها الدولة، بل هو امتداد في العقيدة العسكرية التركية للسيطرة والمشاركة في إدارة شؤون المجتمع والدولة كافة؛ فقد تم تأسيس «مجلس الدفاع الأعلى» في نيسان/أبريل عام ١٩٣٣، ومهمته تخصيص المهام التي ستكلف بها الوزارات كافة، بشأن التعبئة الوطنية وإعداد الأسس اللازمة لها، ويضم في عضويته رئيس الوزراء (رئيساً) ورئيس الأركان، وأعضاء مجلس الوزراء، ولرئيس الجمهورية أن يتولى رئاسته عند رغبته في ذلك، كما أن مجلس الأمن القومي يذكر على موقعه الإلكتروني أن «مجلس الدفاع الأعلى» النواة الأولى لتأسيسه[١٤].

---

(١٢) بشير موسى نافع، **الإسلاميون** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٢٦١.

(١٣) فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سلمان الواسطي وحمد الدوري (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ٢٩٢.

(١٤) طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٢)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

منح القانون رئاسة الأركان التركية صلاحية الاتصال المباشر مع وزارات الدولة المدنية كافة، وإعطائها التعليمات والأوامر اللازمة بمعزل عن الرقابة النيابية، ما يعني تمدد سيطرة المؤسسة العسكرية خارج الشؤون العسكرية لتشمل الشؤون المدنية أيضاً، وانطلاقاً من هذه الأهمية بفرض وصاية المؤسسة العسكرية على شؤون الدولة والإدارة المدنية، أقر العسكريون بعد انقلاب عام ١٩٦٠ مجلس الأمن القومي في الدستور التركي، كهيئة تنفيذية ووسعوا عدد أعضائه عبر كثافة المكوِّن العسكري على حساب المكوِّن المدني. ذلك، ليتم بناءً على التخويل الدستوري، سابق الذكر، انقلاب آذار/مارس عام ١٩٧١ على حكومة رئيس الوزراء سليمان ديميرل عبر توجيه الجيش مذكرة لديميرل للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه (الدستوري)، ويتسلم مقاليد الحكم ليعرف في ما بعد باسم انقلاب المذكرة[١٥].

أعلن الجيش عدة أسباب لانقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠[١٦]:

- عجز السياسيين المدنيين عن حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني.
- عدم قدرة السياسيين على انتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية.
- تصاعد التطرف في الشارع التركي:

ـ وقد يقصد الجيش بالتطرف الإسلاميين؛ إذ جاء الانقلاب العسكري بعد ستة أيام من عقد حزب السلامة الوطني برئاسة نجم الدين أربكان مهرجان «تحرير القدس» في ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ بمشاركة ١٠٠ ألف شخص، دعوا فيه إلى هدم النظام العلماني، وإقامة دولة إسلامية على أنقاضه.

ـ وقد يقصد الجيش أيضاً، اليساريين الماركسيين الذين كان لهم حراك فاعل ومهم في تلك المرحلة، وقد ساندت الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية اليمين التركي القومي في مواجهتهم، كما أنها وظفت الدين الذي طالما حاربته، ضد توجهاتهم الاشتراكية الماركسية.

خضعت الإدارة المدنية بشتى أنواعها، بما فيها الإدارات المنتخبة من قبل الإرادة الجماهيرية، وعلى رأسها رئاسة الوزراء إلى الرقابة بموجب قانون سلطات انقلاب عام ١٩٨٠ بإنشاء «مجلس الدولة الرقابي» عام ١٩٨١، بموجب قانون أصدرته هيئة الأمن الوطني المنبثقة من قادة الانقلاب، وتم تضمينه في دستور عام ١٩٨٢، لتخضع لرقابته جميع أجهزة الدولة الإدارية وهيئاتها العامة، ومختلف الهيئات التي تشارك الدولة بأكثر من نصف رأس مالها، والهيئات المهنية ذات الصفة العامة والأوقاف والجمعيات ذات النفع العام، وجرى استثناء القوات المسلحة والأجهزة القضائية. ويتم تعيين أعضاء المجلس ورئيسه من قبل رئيس الجمهورية، ويتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية[١٧].

---

(١٥) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١١٨ و١٢٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٧) عبد الجليل، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

يعد إنشاء المجلس محاكاةً للمؤسسات التي أنشئت بعد انقلاب عام ١٩٦٠، لإحكام سيطرة المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية واستمرارية تأثير العسكر غير المباشر في طبيعة الإدارة المدنية بعد عودة الحياة الدستورية، وانسحاب العسكر من العمل السياسي المباشر. من الجدير بالذكر، أن رئيسي الجمهورية بعد انقلابي عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ هما «جمال جورسيل، كنعان فرين»، رئيسا الأركان للجيش التركي، أي أن المؤسسات المستحدثة تخضع لسلطتهم المباشرة، وتمنحهم الهيمنة على المؤسسات التي انتخبها الشعب.

افتتح بيان انقلاب عام ١٩٨٠ الأول بـ «أن دولة الجمهورية التركية التي استودعها أتاتورك العظيم أمانةً لدينا بشقيها الدولة والأمة، تتعرض منذ السنوات الأخيرة بفعل تحريضات الأعداء داخلياً وخارجياً إلى هجمات خائنة فكرياً ومادياً، موجهة نحو كيان الدولة ونظامها واستقلاليتها»[١٨]. كما استغل العلمانيون بقيادة المؤسسة العسكرية الدين في الترويج لأفكارهم، وحشد التأييد الشعبي لسياساتهم. على الرغم من إعلان الساسة الأتراك العلمانية، إلا أنهم استغلوا الدين في كثير من الأحيان لتحقيق مصالحهم، والحصول على التأييد والدعم الشعبيين لتحقيق أهدافهم.

لم تتوانَ المؤسسات العسكرية التركية الحديثة منذ نشأتها عن استخدام الدين لحشد الجماهير خلف قراراتها، ويتضح ذلك جلياً في توظيفه الدين لحشد الإرادة الشعبية المطالبة بالتغيير لعزل السلطان عبد الحميد الثاني، ومن ثم سار على دربهم أتاتورك في مرحلة عصيان السلطان، وإنشاء سلطة تقابل سلطته في حرب الاستقلال، وهو النهج الذي اتبعته المؤسسة العسكرية التركية في مختلف انقلاباتها العسكرية منذ عام ١٩٦٠، باستغلال الغضب الشعبي ضد الحكومة، وتغليف انقلاباتهم بالمشاعر الدينية؛ فما أن استقرت الأوضاع، حتى قاموا بإقرار دساتير علمانية أكثر تشدداً من التي سبقتها.

استدعى العسكريون الأتراك الدين في حملاتهم السياسية، كلما اقتضت الحاجة، لتحقيق مآربهم السياسية، تبنت المؤسسة العسكرية التركية خطاباً دينياً تحديثياً «تركياً» بعد انقلاب عام ١٩٦٠ لاستقطاب أنصار الحزب الديمقراطي المتدينين، عبر تشجيع ما يسمى الإسلام التركي أو تتريك الإسلام من خلال تكييف الإسلام مع مطالب الدولة وأيديولوجيتها العلمانية، لقد قال قائد الانقلاب «جمال جورسيل» لجماهير مدينة آرضوم بعد الانقلاب: «إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسؤولية تخلفنا مخطئون. كلا، إن سبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدموا لنا ديناً بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر ديانات العالم قدسيةً وبناءً وحيويةً وقوةً وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام، بيد أن الإسلام ظل يشرح لنا على مدى قرون بصورة سلبية وغير صحيحة. وهذا هو سبب تخلفنا»، وأضاف في جولة أخرى «إن الإسلام يأمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال»[١٩].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٩) منال لطفي، «تركيا من أتاتورك إلى أردوغـان ـ الرجل الذي يحبه أتـراك... ويخافه أتـراك،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٧/١٠/٢٥، ص ٤١.

أراد العسكريون الأتراك تطويع الدين الإسلامي، بما يتناسب ويتوافق مع متطلبات المراحل السياسية لإنشاء الدولة التركية وتطورها، أي هو دين بمقاييس المؤسسة العسكرية؛ ففي حين يتم منع الأحزاب السياسية من استغلال الدين لغايات سياسية وحظرها، تستخدم المؤسسة العسكرية الدين لخدمة أهدافها السياسية وتحقيقها، والحصول على التأييد الشعبي.

لكن، يحسب للمؤسسة العسكرية التركية، إعادةُ الحياة السياسية لمجراها الطبيعي بعد كل انقلاب عسكري، وعدم إطالتها أمد الحكم العسكري المباشر، معوضة ذلك بإنشاء مؤسسات مدنية بإشراف عسكري، تعمل على تحقيق برامجها وأجندتها في إدارة البلاد.

لا يعود تدخل المؤسسة العسكرية التركية في السياسة العامة للدولة، إلى دورها ومكانتها في الدستور فقط، بل تجاوزت بأهدافها ومصالحها، السياسة والأمن الوطني إلى الاقتصاد، حيث يسعى العسكر إلى حماية مصالحهم الاقتصادية من خلال إيجاد حكومات تحافظ عليها، وتولي أهمية كبيرة في نموها واستمرارها على الشكل المرجو منها، ومن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تخدم مصالح منتسبي المؤسسة العسكرية، آوياك: وهي مؤسسة مرتبطة بوزارة الدفاع أنشئت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦١ بهدف حماية كبار العسكريين من تقلبات اقتصاد البلاد ومواجهة الأزمات. وتسيطر على عدد كبير من المنشآت الصناعية أهمها: (هازمستر انترناشونال للآلات، شركة رينو للسيارات، كودبير للإطارات)[٢٠].

تعد المؤسسة العسكرية جزءاً من السياسات الاقتصادية القديمة السائدة في تركيا، التي تشكل عائقاً أمام حكومة حزب العدالة والتنمية علاوةً على رجال الأعمال والبنوك العلمانية المستفيدة من الوضع القائم والمتضررة من سياسات الحزب الاقتصادية، والذين يصفهم أردوغان بلوبي الفوائد.

٣ ـ محاولات انقلابية ضد حزب العدالة والتنمية

قادت المؤسسة العسكرية التركية أربع محاولات انقلابية ضد حزب العدالة والتنمية:

أ ـ منظمة أرجنكون

هي جمعية سرية تأسست في تسعينيات القرن الماضي، تضم شخصيات ذات نفوذ كبير (جنرالات متقاعدين، صحفيين، علماء وأساتذة جامعات، مثقفين) يعتبرون أنفسهم أصحاب الفكر الكمالي والمخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية والنهج الأتاتوركي، وهم ملتزمون بالحفاظ على الأيديولوجية العلمانية للدولة والنظام السياسي في تركيا، عبر القيام بعدة عمليات ارهابية ضد الأكراد والإسلاميين واليساريين، تم خلالها خرق أبسط مبادئ حقوق الانسان لمعارضي النظام السياسي القائم. بعد تولي حزب العدالة والتنمية، تزايد نشاط المنظمة بالتخطيط لعدة عمليات

(٢٠) منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٢)، ص ٦٠.

تؤدي إلى إسقاط الحكومة المدنية المنتخبة وإعلان حال الطوارئ في البلاد، تم الكشف عنها وإلقاء القبض على عدد كبير من أعضائها عام ٢٠٠٧، بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ضد «حكومة حزب العدالة والتنمية» عام ٢٠٠٣، وتنفيذ عمليات إرهابية تزعزع أمن البلاد واستقرارها[٢١].

كشف بعض المحللين عن طلب ضباط منظمة أرجنكون الانقلابية المباركة الأمريكية للانقلاب على حزب العدالة والتنمية، ملمحين إلى رفض أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان السماح للولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام الأراضي والأجواء التركية في بداية العمليات الأمريكية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، إلا أن انقسام الإدارة الأمريكية حال دون حصول المنظمة على التأييد الأمريكي؛ ففي حين أيد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الانقلاب، ترددت وزارة الدفاع في الموافقة، فحسمت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الموقف برفضها الانقلاب، معتبرةً أن النموذج الديمقراطي ـ الإسلامي في تركيا، يعتبر النموذج الأمثل الذي يجب أن يحتذى به في الشرق الأوسط، محذرةً من أن الانقلاب لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة[٢٢].

ب ـ المطرقة

هي منظمة تم الكشف عنها عام ٢٠١٠، ويُنظر في قضيتها أمام القضاء، ويتهم فيها ٣٦١ شخصاً، منهم عدد من كبار جنرالات الجيش بتهمة محاولة الانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية، وتتضمن ملابسات القضية اجتماع عدد من كبار الضباط في قيادة الجيش، وذلك في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، بهدف وضع خطة لإطاحة الحكومة، عبر تفجير أهم المساجد المكتظة في إسطنبول «مسجد الفاتح»، مما يجبر الحكومة على إعلان حال الطوارئ، ومن بعدها إسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية، ما يؤلب الرأي العام الداخلي ضد الحكومة[٢٣].

ج ـ محاولة حظر حزب العدالة والتنمية

لم ييأس العلمانيون من محاولاتهم التضييق على حزب العدالة والتنمية، على الرغم من الدعم الشعبي الواسع له؛ فقد قام المدعي العام التركي برفع قضية لحظر حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، وحظر النشاط السياسي لرجب طيب أردوغان لدى المحكمة الدستورية في آذار/مارس

---

(٢١) انظر: Gülçin Avşar [et al.], *Ergenekon'un Öteki Yüzü: Faili Meçhuller ve Kayıplar Ergenekon Dosyaları İncelemesi* (İstanbul: TESEV Türkiye Ekonomik ve Sosyal Etüdler Vakf Demokratikleşme Program, 2013), s. 11.

انظر أيضاً: ملف خاص منظمة «أرجنكون» السرية في تركيا، **تركيا بوست**، ٢٠١٤/١١/١٣، <http://turkey-post.net/c-4926>.

(٢٢) شموئيل رونز، «حصان تركي،» **معاريف**، ٢٠١٠/٦/١٢، مترجم في: صحيفة **القدس العربي**، ٢٠١٠/٦/٢٢، ص ٩.

(٢٣) انظر: Mehmet Ozdemir, «Original Sledgehammer,» <http://www.aksiyon.com.tr/kapak/orijinal-balyoz_528467>.

عام ٢٠٠٨ متهمه بارتكاب أنشطة تتعارض مع العلمانية، إلا أن المحكمة الدستورية برئاسة هاشم كيليتش رفضت طلب الحظر بعد ثلاثة أيام من المداولات في تموز/يوليو عام ٢٠٠٨ ورفضت طلب منع ٧١ من أعضاء الحزب من النشاط السياسي، إلا أن المحكمة قررت حرمان حزب العدالة والتنمية جزءاً من تمويله العام[٢٤]. يعد هذا أول طلب لحظر حزب سياسي لا يزال في السلطة، كرد فعل على نجاح الحزب الساحق في انتخابات عام ٢٠٠٧.

د ـ الاستقالة الجماعية لقيادة الأركان

حاول قادة المؤسسة العسكرية في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١ الضغط على الحكومة التركية عبر تقديم استقالة جماعية من قبل رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال أسيسك كوشانير وقادة القوات البرية والبحرية والجوية التركية احتجاجاً على اعتقال عدد من الضباط وطلب الحكومة في اجتماع مجلس الامن القومي إقالة الضباط المتهمين في قضية أرجنكون، حيث قال الجنرال كوشانير في رسالة للضباط المسجونين: «إنه استقال لأنه لم يعد قادراً على الدفاع عن حقوقهم، إضافة إلى أن التحقيقات والاعتقالات وكذلك الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضد ضباط الجيش لا تستند إلى أدلة ملموسة»[٢٥]. تنم الاستقالة عن حال الوهن التي مرت بها القيادة العسكرية، في مواجهة الحكومة المدعومة شعبياً.

سعت المؤسسة العسكرية في هذه الخطوة إلى إيجاد فراغ سلطوي في القيادة العسكرية يثير الرأي العام وأفراد المؤسسة العسكرية على حكومة حزب العدالة والتنمية لترضخ لمطالب القادة المستقيلين وإظهارهم بمظهر المدافع عن حقوق العسكريين في مواجهة ظلم الحكومة، على الرغم من أن القضية تنظر في القضاء، ولا يجب على الحكومة أن تتدخل في إجراءات القضاء ومهامه.

بيد أن الحكومة التركية بقيادة أردوغان آنذاك استطاعت أن تستغل خطوة الاستقالة الجماعية لمصلحتها، فقبل أردوغان استقالة القادة الأربعة، وقام بتعيين قادة جدد للقوات المسلحة، وعلى رأسهم نجدت أوزال رئيساً للهيئة العامة للأركان.

كانت الاستقالة الجماعية للقادة العسكريين عام ٢٠١١، آخر محاولات المؤسسة العسكرية التدخل في الشأن السياسي؛ فقد حاولت بعض وسائل الإعلام التركية استدعاء التدخل العسكري إبان قضية الفساد في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، فأصدرت رئاسة أركان الجيش بياناً تؤكد فيه التزامها بأداء مهامها المنصوص عليها في الدستور بعيداً من أي توجه سياسي، وتمسكها بمبادئ دولة القانون،

(٢٤) انظر: Bülent Algan, «Dissolution of Political Parties by the Constitutional Court in Turkey: An Everlasting Conflict between the Court and the Parliament?,» *Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi (AUHFD)*, vol. 60, no. 4 (2011), ss. 809-836, esp. s. 825.

(٢٥) انظر: Niran Cansever ve Hakan Mehmet Kiriş, «Türkiye'de Ordu-Siyaset İlişkileri Çerçevesinde Ak Parti-Tsk Etkileşimine Bakiş,» *Süleyman Demirel Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*, vol. 20, no. 3 (2015), ss. 361-384, esp. 379.

وسيادة القانون ومتطلبات المجتمع الديمقراطي، إضافة إلى حرصها على التحرك في إطار احترام القانون واستقلال القضاء خلال عملية التحقيق الجارية بشأن بعض الأفراد العاملين والمتقاعدين بالجيش، ومراعاة عدم تأثر هوية المؤسسة العسكرية سلباً، بما يجري في المقام الأول[٢٦].

واجه الحزب الجيش والمؤسسات العلمانية من خلال:

• تعزيز نجاحاته الداخلية القائمة على تعزيز الحريات العامة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والانفتاح على القوميات والأقليات في البلاد.

• تعديل الدستور والقوانين لتحجيم دور المؤسسة العسكرية السياسي، وطرحها الاستفتاء العام عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢، شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني وتطور نسبي، في ما يتعلق بالحريات، وتفهماً أكبر في ما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية، وقد تصادمت حكومة حزب العدالة والتنمية في عدة قضايا مع الجيش والمحكمة الدستورية بشأن الحجاب، ومدارس الأئمة والخطباء[٢٧]. إلا أن الحزب استطاع تجاوز الأزمات كافة، مع المؤسسات العلمانية بفضل البراغماتية العالية التي يتمتع بها، إضافة إلى التأييد الشعبي الواسع له الذي أهّله للفوز في الانتخابات التشريعية المتتالية، وتشكيل الحكومة منفرداً منذ عام ٢٠٠٢، وحتى الوقت الحاضر.

ثانياً: الصراع القومي (التركي ـ الكردي)

أدت المغالاة في توظيف العامل القومي في الداخل التركي، منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ إلى ظهور أزمة إثنية في الديمغرافية التركية.

١ ـ أبعاد المسألة الكردية وجذورها في تركيا

نشأت المسألة الكردية في تركيا، نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري الأكراد، كأحد المكونات الرئيسة للشعب التركي، وإقراره مبدأ القومية الذي يقوم على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية، حيث لا يعترف الدستور التركي إلا بالقومية التركية، وتطلق السلطات التركية على الأكراد تعبير «أتراك الجبل»[٢٨].

---

(٢٦) «الجيش التركي ينأى بنفسه بعيداً عن الجدل السياسي،» موقع أخبار العالم التركي باللغة العربية، ٢٠١٣/١٢/٢٧، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68403>.

(٢٧) محمد ثلجي، «أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة،» في: عبد العاطي، محرر، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٨) رواء زكي يونس، «التركيب القومي والديني: دراسة تحليلية،» **دراسات اجتماعية** (بغداد)، السنة ٢، العدد ٥ (٢٠٠٠)، ص ٨٣.

إن الصراع التركي ـ الكردي صراع قديم حديث متجدد، يخبو ويثور وفقاً لظروف داخلية وخارجية؛ فقد بدأت ثورة الأكراد ضد الحكومة التركية منذ تأسيس الجمهورية، منها ١٨ مرة في عهد أتاتورك (١٩٢٤ ـ ١٩٣٨)، الذي قام بقمعهم بقوة السلاح، بعد تحالفه معهم إبان حرب الاستقلال(٢٩).

تقدر مساحة المناطق ذات الكثافة الكردية في تركيا بـ ١٩٤ ألف كم٢ من مساحة تركيا الإجمالية التي تبلغ ٧٨٠ ألف كم٢، أي ما يقدر بربع مساحة الدولة التركية، وتشمل هذه المناطق التي في شرق تركيا وجنوبها الشرقي، الولايات التالية: أرزنجان ـ أرضوم ـ قارص ـ ملاطية ـ تونجالي ـ ألازيع ـ بينجول ـ موش آغري (قرا كوسه) ـ باطمان ـ آدي يمان ـ ديار بكر ـ سيرت ـ بيتليس ـ وان ـ أورفا ـ ماردين ـ هكاري ـ شرناخ(٣٠).

يمكن فهم مدى الحساسية التي يتمتع بها الملف الكردي لدى الأتراك؛ إذ إنّ قيام كيان كردي منفصل عن البلاد، يعني اقتطاع ١٩ ولاية من إجمالي ولايات تركيا البالغ عددها ٨١ ولاية، ما يؤدي إلى فقدانها عمقاً استراتيجياً مهماً لأمنها القومي، إضافة إلى الموارد المائية والمواد الخام التي تحتويها تلك المناطق، كما يحجز تركيا عن دول جوارها الجغرافي التي لها معها علاقات اقتصادية وتجارية متميزة، ويحد من حضورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

تشكل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية. بدأ العمل الكردي المقاوم للسلطات التركية الحديثة عام ١٩٢٥ بقيادة شيخ الطريقة النقشبندية، الشيخ سعيد بيران الذي ثار مطالباً بعودة السلطنة والخلافة، إلا أن الرد العنيف من قبل السلطات التركية على الحركة، وسقوط عدد كبير من الضحايا، أعطاها بُعداً قومياً كردياً تبعه إصدار عدد من القوانين التعسفية التي تسمح بترحيلهم من مناطقهم، وحظر تداول اللغة الكردية، وتغيير أسماء القرى الكردية واستبدالها بأسماء تركية وفرض الأحكام العرفية في المناطق الكردية عام ١٩٣٦، وتقديمهم لمحاكمات عسكرية جائرة، وحرمانهم حقوقهم المدنية(٣١).

بلغ الأمر ذروته في تصريح قائد الانقلاب جمال جورسيل لصحيفة **إسوجبه** في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٠: **«إذا لم يركن أكراد الجبال المنحرفون إلى الهدوء، فإن الجيش لن يتردد في قصف مدنهم وقراهم وتدميرها، وسيكون عندها حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبلادهم»**(٣٢).

---

(٢٩) انظر: Ayşe Hür, «Osmanli'dan Bugüne Kürtler ve Devlet, Kürt milliyetçiliğinin «geç» doğumu,» *Taraf Gazetesi* (Istanbul) (19 October 2008), <http://www.taraf.com.tr>.

(٣٠) رنا الخماش، **العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، دراسات؛ ٥٨ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٥٨.

(٣١) انظر: Welat Zeydanlıoğlu, ««The White Turkish Man's Burden»: Orientalism, Kemalism and the Kurds in Turkey,» in: Guido Rings and Anne Ife, eds., *Neo-colonial Mentalities in Contemporary Europe?: Language and Discourse in the Construction of Identities* (Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2008), pp. 155-174, esp. pp. 161-165.

(٣٢) أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية ـ التركية: الواقع والمستقبل** (عمّان: دار زهران للنشر، ٢٠١٣)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

■ **مبادئ السياسات الأمنية والدفاعية التركية**(٣٣)

• حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

• اتخاذ التدابير لمنع النزاعات والصراعات الداخلية والمعارضة المسلحة.

• احتواء مصادر التهديد الداخلية، في أبعادها الأيديولوجية والقومية والدينية.

• احتواء الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية.

• تفعيل سياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقيات العسكرية مع الدول الأخرى في المنطقة، والأقاليم المحيطة.

تنطوي أغلب المبادئ الأمنية على تلميح مبطن تارة، وتصريح مباشر تارة أخرى، للمسألة الكردية واعتبارها مصدر التهديد الأول للأمن القومي ووحدة الأراضي التركية وسلامتها، وتسعى المبادئ إلى اتخاذ التدابير الداخلية والخارجية كافة، واستنفار مقومات القوة التركية في سبيل احتواء هذا التهديد، والقضاء عليه.

دفع الشعب التركي متمثلاً بالقوميتين الكردية والتركية ثمناً باهظاً، جراء اختيار المسار العسكري لحل المسألة الكردية؛ فقد أودى العنف المسلح المتبادل بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية بحياة ما يقارب ٥٠ ألف شخص، وكلّف البلاد قرابة ٥٠٠ مليار دولار، ودمر أكثر من أربعة آلاف بلدة وقرية(٣٤).

٢ ـ المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية

انتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة في حل المسألة الكردية، بإحلال عملية السلام الداخلي بدلاً من الحل الأمني الذي أثبت فشله، وأدى إلى اتساع دائرة الصراع وأطرافه، بدلاً من إنهائه.

طرح حزب العدالة والتنمية رؤيته لحل المسألة الكردية «مبتعداً عن المسار العسكري الأمني» عبر مسارين:

أ ـ المسار الأول: التسوية السياسية: بدأ تطرُّق حزب العدالة والتنمية إلى المسألة الكردية علانية، عام ٢٠٠٥ أثناء زيارة رئيس الوزراء السابق أردوغان إلى مدينة ديار بكر، قائلاً: إن المسألة الكردية مشكلته وإن «تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى»، مؤكداً أنهم عازمون على حلها عبر الديمقراطية، وحقوق المواطنة والمزيد من الرفاهية الاقتصادية، لتتصاعد جهود الحزب في هذه المسألة عام ٢٠٠٩، بإطلاق مبادرة «الانفتاح الديمقراطي» الساعية إلى حل المسألة الكردية

(٣٣) محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣٤) خورشيد دلي، «السلام التركي الكردي في الامتحان الصعب،» **العربي الجديد**، ٢٠١٤/١١/٢٤، <http://www.alaraby.co.uk/opinion/c5adafab-f820-4ad3-82aa-e532af9ba082>.

سلمياً، لتكون هذه المرحلة إيذاناً بحراك سياسي واجتماعي على المستويين الرسمي والأهلي، لتسوية المسألة الكردية في تركيا، وتتكلل هذه الجهود بإجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبد الله أوجلان منذ شباط/فبراير عام ٢٠١٣، عبر أعضاء جهاز الاستخبارات التركي، وأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي[٣٥].

يتفق حزب العدالة والتنمية ورئيسه السابق أردوغـان مع الحكومات التركية المتعاقبة على معارضة انفصال الأكراد واستقلالهم من الدولة التركية، كما أنه يعارض منحهم حكماً ذاتياً، حيث صرح أردوغان عام ٢٠١٠ إبان رئاسته للوزراء: «إن مطلب الحكم الذاتي فخ قبيح وأن فتح مثل هذا النقاش لا يخدم، لا الديمقراطية ولا الحرية ولا السلام الاجتماعي ولا الأخـوة» وقـال: إنه يدافع عن القضية الكردية، لكنه ضد النزعة الكردية وضد النزعة التركية إذ «ليس في حضارتنا مكان للعرقية»[٣٦]. يخشى الحزب أن يكون الحكم الذاتي مقدمة لانفصال المناطق الكردية مستقبَلاً عن الدولة التركية، وبخاصة في ظل الظروف الدولية المتغيرة التي قد تساند المطالب الكردية في الانفصال وتدعمها، كما أنه برفضه الحكم الذاتي، يتماشى مع محرمات نسبة لا بأس بها من مؤيديه القوميين.

إلا أن حكومة الحزب تعترف بالأخطاء والظلم الذي وقع من الدولة تجاه مواطنيها الأكراد، إذ قدم أردوغان اعتذاراً لضحايا مجزرة درسيم التي وقعت عام ١٩٣٧، وذويهم باسم الدولة التركية في تشرين الثاني عام ٢٠١١[٣٧].

في تأكيد الحزب مسعاه إلى فصل الحل الأمني والعسكري من المسألة الكردية، وسعيه إلى ضم أطياف الشعب التركي وتمثيلها كافة، دعا أردوغان إبان رئاسته للوزراء في خطاب له في ولاية «سيرت» في أيار/مايو عام ٢٠١١ «أرجو منكم ألا تنسوا الفرق الكبير بين المسألة الكردية، ومشكلة تنظيم P.K.K الإرهابي»[٣٨].

انطلاقاً من هذا، فقد رشح الحزب الأكراد على قوائم حزبه في مختلف المدن التركية، اذ بلغ عدد النواب الأكراد الممثلين لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي ما يقارب ثمانين نائباً لعدة دورات انتخابية[٣٩].

(٣٥) يلماز أنصار أوغلو، «مسألة تركيا الكردية وعملية السلام،» مجلة **رؤية تركية** (إسطنبول)، السنة ٢، العدد ٣ (خريف ٢٠١٣)، ص ١٢ ـ ١٥.

(٣٦) محمد نور الدين، «أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتي،» **السفير** (بيروت)، ٢٠١٠/١٢/٢٩.

(٣٧) انظر: Bedriye Poyraz, ««Cesaret Et Hatirla!»: Dersim 1938 Tertelesi,» *Ankara Üniversitesi SBF Dergisi*, vol. 68, no. 3 (2013), ss. 63-93, esp. ss. 79 and 88.

(٣٨) «أردوغان يدعو إلى عدم الخلط بين المسألة الكردية وتنظيم PKK،» صحيفة **راديكال** التركية، ٢٠١١/٥/٢٠.

(٣٩) محمد زاهد جول، «الأكراد وأزمة السياسة التركية،» الجزيرة نت (١٧ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/14/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

(١) العراقيل التي تواجه التسوية السياسية للمسألة الكردية:

• معارضة الأوساط القومية عند الطرفين، التركي والكردي، لأي تسوية لا تحقق مكاسب كبيرة على حساب الطرف الآخر.

• تشدد الأوساط العسكرية والحكومية حيال المطالب الكردية المطالبة بالحكم الذاتي، واستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في البلاد.

• انقسام أجنحة حزب العمال الكردستاني بين مؤيد للتسوية ومعارض لها؛ حيث إن جناح الأكراد الرابض في جبال قنديل يفضل الخيار العسكري، بينما يدفع أوجلان القائد التاريخي لحزب العمال الكردستاني نحو التسوية السياسية.

• تأثر التسوية بعوامل خارجية لامتداد المكون الكردي في عدة دول (سورية، العراق، إيران)، فضلاً عن التأثير الدولي (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا).

أما **دوافع الجانب الكردي** إلى تحقيق المصالحة السياسية، فهي[٤٠]:

• تراجع القدرة على الحفاظ على الوهج الأيديولوجي الذي دفع الشباب الأكراد في الماضي إلى الانخراط في ساحات القتال ضد الجيش التركي.

• توجه شريحة واسعة نحو «النضال السلمي» المدني لتحقيق المطالب الكردية.

• معاناة حزب العمال الكردستاني مشكلاتٍ ماليةً بسبب قيود الاتحاد الأوروبي على منابع تمويله.

• تراجع الحضور القومي العنصري في الخطاب التركي العام، منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، الأمر الذي ساهم في تخفيف الدعم المادي من مناصري حزب العمال الكردستاني في تركيا وأوروبا، حيث يتصاعد دعمه ويخفت، وفقاً للعداء والصراع مع الحكومة التركية.

يمكن أن يضاف إلى ما سبق:

• انفتاح حزب العدالة والتنمية على الأكراد، وتوجهه إلى حل المسألة الكردية سلمياً بعيداً من الحل العسكري، وتعد هذه خطوة مهمة في إطار تحييد المؤسسة العسكرية، وكفّ يدها عن التخطيط للسياسات العامة في البلاد.

• توطد العلاقات التركية ـ إقليم شمال العراق في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، ما أفقد حزب العمال الكردستاني ظهيراً سياسياً وعسكرياً وعرقياً مهماً، وبخاصة في ظل عدم رغبة قيادة الإقليم في شن هجمات ضد تركيا انطلاقاً من أراضيها، وظهور بوادر للفرقة والاختلاف بين رئاسة الإقليم وحزب العمال الكردستاني على قيادة الأكراد في المنطقة، وبخاصة في ظل الأزمة السورية الدائرة منذ عام ٢٠١١.

---

(٤٠) رستم محمود، «احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه،» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/فبراير ٢٠١١)، ص ٧ ـ ٨.

• تنامي التيارات الإسلامية المحافظة في الأوساط الكردية، على حساب التيارات اليسارية التي تعد الرافد الأساسي لحزب العمال الكردستاني بالمال والرجال، ويظهر هذا جلياً في قدرة حزب العدالة والتنمية على منافسة الأحزاب الكردية على أصوات الناخبين في المدن ذات الأغلبية الكردية. دفع هذا الأمر الحزب إلى اختطاف الأطفال الأكراد من أجل المحافظة على زيادته العددية، وإنشاء جيل يؤمن بأيديولوجيته حيال المسألة الكردية. ويعد هذا عبئاً إضافياً على الحزب في تناقص مساحة دوائر نفوذه، واضطراره إلى ممارسة دور تلك التيارات.

• انشغال الأنظمة الإقليمية (إيران وسورية) الداعمة لحزب العمال في مواجهة تركيا بالأزمة السورية الدائرة منذ آذار/مارس عام ٢٠١١، وتوحيد جهودهم لمواجهة سقوط النظام السوري، ما أفقد الحزب جزءاً كبيراً من مصادر دعمه. وهذا لا يعني انقطاعها، إلا أنها بصورة أقل ومتقطعة، تتصاعد وتتراجع وفقاً لطبيعة العلاقة بين هذه الأنظمة وتركيا.

أما **دوافع الحكومة التركية** إلى تحقيق المصالحة السياسية، فهي[٤١]:

• وقف العنف يساهم في الاستفادة من الاستثمارات الهائلة في المناطق الجنوبية الشرقية.

• وقف نزيف ميزانية الدولة عبر توفير التكلفة الكبيرة للحرب على الأكراد، حيث يُقدر أن الدولة التركية تنفق من ميزانيتها من ٢٠ ـ ٤٠ مليار سنوياً لمواجهة حزب العمال الكردستاني منذ عام ١٩٨٥.

• استثمار القضية الكردية في المنطقة لتعزيز النفوذ السياسي للدولة التركية.

يمكن إلى ما سبق إضافة:

• رغبة حزب العدالة والتنمية في إحداث تغيير واسع وشامل في طبيعة النظام السياسي التركي يقوم على الأخوة والمساواة واحتواء القوميات والأديان كافة، تحت مفهوم المواطنة وفي نطاق نظام سياسي جديد قائم على الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان.

• إزالة إحدى أهم العقبات (المسألة الكردية) التي تتخذها أوروبا ذريعةً لعرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

• سحب ورقة المسألة الكردية من يد المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية، ما يعني الإنهاء الكامل والتام لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

• تعزيز استقلالية القرار والسيادة التركية عبر وقف اعتمادها على الولايات المتحدة وأوروبا استخباراتياً وعسكرياً ومالياً لمواجهة حزب العمال الكردستاني.

• تعزيز وحدة الجهة الداخلية وتماسكها، لمنع الدول الإقليمية المجاورة من استخدام الورقة الكردية في منافسة الدولة الكردية على النفوذ والصعود الإقليميين في الشرق الأوسط.

---

(٤١) المصدر نفسه.

نتيجة للأحداث الدائرة في سوريا وانغماس الأكراد فيها، وبخاصة في مدينة عين العرب (كوباني)، وما تلاها من مطالبات أكراد تركيا للحكومة التركية بالتدخل من أجل إنقاذ المدينة من السقوط بأيدي تنظيم داعش الإرهابي، وما رافق هذه المطالبات من القيام بأحداث شغب في المناطق الكردية داخل الأراضي التركية، عملت الحكومة التركية على تعجيل عملية السلام الداخلي، لتجنب التأثيرات الخارجية في الأوضاع الداخلية في البلاد، فقدمت خريطة طريق في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤.

يظهر تناقض توجهات أحزاب المعارضة التركية حيال الشأن السوري في عدة قضايا:

• مطالبة حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري التدخل لإنقاذ مدينة العرب ـ كوباني من هجوم داعش، وهي كانت قد عارضت، إضافة إلى حزب الحركة القومية، مشروع القانون الذي أقره البرلمان التركي في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢، القاضي بمنح الجيش تفويضاً لنشر قوات برية تركية خارج حدود البلاد[٤٢].

• رفض المعارضة استقبال الحكومة المزيد من اللاجئين السوريين، وتطالب بإعادتهم إلى بلادهم، وفي الوقت ذاته، ترفض اقتراح الحكومة إقامة المنطقة الآمنة، وتؤيد النظام السوري، المسبب الرئيس لنزوح الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين.

(٢) مبادرة تشرين الثاني/نوفمبر: تقوم مبادرة تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤ على النقاط التالية[٤٣]:

• مطالبة عبد الله أوجلان بوقف المحاكم والعمليات العسكرية التي تظهر ككيان موازٍ في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا، والتي تقوم بتجميع المقاتلين الأكراد من الشباب الصغار، طوعاً وكرهاً وخطفاً.

• عند اعتراف المسؤولين في جبال قنديل بالعملية السلمية وتطبيق المادة الأولى، فإن أوجلان سينقل من حجرته في السجن إلى حجرة أوسع، ليعمل على إحلال السلام، وتشكل له أمانة عامة أو سكريتاريا، لتعاونه في مباحثات السلام.

• من مهمات السكريتاريا أن تعلن إلى الأكراد نتائج المباحثات مع الحكومة التركية، فتكون لها صفة التواصل مع الأحزاب والقوى الكردية.

• تشكيل لجنة حكماء من ١٢ ـ ١٤ شخصاً، لمواصلة عملية السلام، ويسمى أعضاؤها «العين الثالثة» يسمح لها بأن تقابل أوجلان في سجنه، وبمقابلة الصحفيين لإطلاعهم على نتائج المباحثات مع الحكومة التركية.

---

(٤٢) عماد قدورة، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**، سلسلة تحليل سياسات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٧.

(٤٣) محمد زاهد جول، «خارطة الطريق التركية لحل المسألة الكردية،» موقع **أخبار تركيا**، ٢٠١٤/١١/٢١، <http://akhbarturkiya.com/?p=42005>.

• إذا دعم المسؤولون في جبال قنديل قرار أوجلان إنهاء العنف والعمليات الإرهابية، فإن الحكومة التركية تقوم بتعديل قوانين مكافحة الإرهاب، وتحولها إلى المجلس النيابي، وتبدأ المباحثات الرسمية بين قيادة قنديل وبين الحكومة التركية.

• بعد المرحلة الخامسة، يعلن حزب العمال الكردستاني إلقاء السلاح ومغادرة أعضائه البلاد وانتهاء العمليات المسلحة، فتبدأ عملية تعديل الدستور الذي وضعه العسكر بعد الانقلاب في عام ١٩٨٠، لتكون قوميات الشعب التركي كافة، متساوية أمام القانون والدستور.

أعلنت النائب عن حزب الشعوب الديمقراطية برفين بولدان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤ عن نية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان دعوة أنصاره إلى التخلي عن السلاح بحلول آذار/مارس، أو نيسان/أبريل من عام ٢٠١٥، بعد إقدام الطرفين، التركي والكردي، على اتخاذ خطوات جادة ومتبادلة لتسريع عملية المصالحة الوطنية[٤٤].

من أهم مظاهر سير التسوية السياسية بين الحكومة والأكراد إلى الأمام، موافقة أوجلان على دخول حزب الشعوب الديمقراطية في قائمة موحدة للانتخابات البرلمانية التركية في حزيران/يونيو عام ٢٠١٥ في خطوة هي الأولى من نوعها لحزب كردي، مؤكداً أن الحزب سيتجاوز عتبة ١٠ بالمئة اللازمة لدخول البرلمان[٤٥].

تعد نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح الكردي صلاح الدين ديمرطاش في الانتخابات الرئاسية والبالغة ١٠ بالمئة نصراً تاريخياً للحركة الكردية ولعملية المصالحة السياسية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية؛ إذ تعني إمكانية تخطي الحزب الكردي عتبة ١٠ بالمئة المقررة في الدستور، دخول نوابه البرلمان التركي جماعياً كحزب سياسي بدلاً من نواب مستقلين بصورة فردية. كما أنها تعني تغيراً في المفاهيم الجوهرية للنظام السياسي والحياة السياسية في تركيا القائمة على القومية والعداء المتبادل بين العرقين المكونين للدولة التركية عبر ترشح كردي لأعلى منصب سياسي في بادرة تعني تغليب الحل السياسي على الحل العسكري للمشكلة الكردية القائمة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، بل تعدى الأمر ذلك، وحصل على أصوات من المدن التركية كافة، (المحافظة والعلمانية)، ولا سيّما التيار اليساري التركي، الأمر الذي يعد إيذاناً ببدء فكر سياسي تركي جديد قائم على إعادة تكوين وعي المجتمع والدولة التركية ونمط توجهاتهما، من القاعدة الشعبية إلى قمة الهرم السياسي، سيلقي بظلاله على طبيعة النظام السياسي التركي الجديد الذي هو في طور التشكل في عهد حزب العدالة والتنمية.

---

(٤٤) «بولدان تعلن نية أوجلان بدعوة تنظيم PKK إلى ترك السلاح،» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٧، <http://turkpress.co/node/3459>.

(٤٥) باسم دباغ، «أوجلان يؤيد دخول «الشعوب الديمقراطي» بقائمة موحدة بالانتخابات التركية،» **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٢/٥، <http://www.alaraby.co.uk/politics/882df3e4-4ead-4a10-bc48-f35bea600213>.

ب ـ المسار الثاني: تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية في مناطق شرق البلاد ذات الأغلبية الكردية: أعلن أردوغان أثناء زيارته مدينة ديار بكر عام ٢٠٠٨ عن خطة حكومية لرفع مستوى التنمية في المناطق الكردية، تتضمن استثمار ١٢ مليار دولار خلال خمس سنوات في ٧٣ مشروعاً في تسع مدن كردية، إضافةً إلى تحويل مدينة ديار بكر إلى «مركز جذب» للشركات بالعمل في شروط قانونية وتشريعية وبنى تحتية أكثر كفاءة، واعداً بخلق ٣,٨ مليون فرصة عمل[٤٦].

تأتي هذه الخطوة في إطار محاولات حزب العدالة والتنمية تحسين الأوضاع المعيشية للأكراد للحد من نقمتهم على الحكومة في أنقرة، وتغييب أحد عوامل انضمامهم إلى حزب العمال الكردستاني الناجمة عن الفقر والبطالة وضيق الحالة الاقتصادية .

إن مقاربة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المعضلات التي تواجه تركيا، تختلف عن المقاربات التي كانت تستخدمها النخب العلمانية في مواجهة المعضلات ذاتها، وساهمت في تعميقها بدلاً من حلها.

يولي حزب العدالة والتنمية أهمية كبرى للقضية الكردية، لما لها من آثار داخلية تؤثر في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع وسلامة الأراضي التركية ووحدتها، فضلاً عن امتداداتها الخارجية المتأثرة بطبيعة العلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة (العراق، سورية، إيران، روسيا)، واستخدامها أوروبياً ذريعةً لإعاقة تقدم مسيرة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

تعرض الأكراد للاضطهاد والظلم من الدولة التركية العلمانية، وعلى الرغم من سعي حزب العدالة إلى حل المسألة الكردية عبر مبدأ الأخوة والمواطنة والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان بعيداً من العنف المسلح، إلا أن الطريق أمامه، لا يزال طويلاً لتحقيق المساواة بين الأكراد والأتراك في البلاد، ومع ما حققه الحزب من إنجازات في هذا السياق، بقيت حقوق الأكراد السياسية والثقافية منقوصةً مقارنةً بنظرائهم من العرق التركي.

تعد تسوية المسائل الداخلية في البلاد ضرورة ملحة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية لانطلاق سياسة خارجية تركية فاعلة، تمهد الطريق أمام تركيا كدولة قائدة على المستوى الإقليمي، ومؤثرة وفاعلة على المستوى الدولي، إذ لا يمكن تأدية دور دولي، والدولة مستنزفة اقتصادياً ومهددة أمنياً وعسكرياً. ولقد طرح حزب العدالة والتنمية رؤية مغايرة لدور تركيا ووظيفتها في الإقليم والعالم، لما سارت عليه الأحزاب العلمانية منذ تأسيس الجمهورية، حيث امتازت الأخيرة بالانكفاء على الذات والانشغال بالشأن الداخلي وتبني وجهة النظر الغربية حيال القضايا الإقليمية.

---

(٤٦) عقيل سعيد محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، سلسلة دراسات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٨٢.

ثالثاً: الصراع بين التيارات الإسلامية (العدالة والتنمية ـ حركة غولن)

نشأت حركة «الخدمة» التابعة لفتح الله غولن في منتصف ستينيات القرن الماضي، وكانت تعنى في بداياتها بالشأن الاجتماعي، إلا أنها مع مرور الزمن شهدت تحولاً في طبيعة أهدافها وسلوكياتها وتوسعاً في نشاطاتها؛ فهي تدير أكثر من ٥٠٠ مدرسة في ٩٢ بلداً، ومنظومةً إعلاميةً ضخمةً تشمل محطات تلفزيونية وصحفاً وإذاعات ومواقع إلكترونية ومؤسسات إغاثية وآلاف معاهد التقوية، ونفوذاً وحضوراً واسعين في جهازي القضاء والشرطة(٤٧).

تجاوزت نشاطات جماعة فتح الله غولن المعروفة بـ «الخدمة» نطاق المجال الاجتماعي إلى المجال الاقتصادي، وباتت تمتلك شركات كبرى كشركة «أشيك للتأمين» التي لها ارتباطات كبيرة مع البنوك والمصارف الإسلامية في تركيا، فضلاً عن امتلاكها عدة وسائل إعلامية أهمها، صحيفة **زمان** التي توزع مليون نسخة يومياً(٤٨).

في بداية عهد حزب العدالة والتنمية، نشأ حلف ضمني بين الحزب وحركة غولن، لجذورهما وتوجهاتهما الإسلامية المشتركة، في مواجهة القوى العلمانية المسيطرة على مقاليد الحكم ومفاصل الدولة الرئيسة، إلا أن هذا الحلف تحول إلى عداء صريح، يعد الأول من نوعه من حيث طبيعته وأدواته وعلانيته بين التيارات الإسلامية في تركيا.

منذ ظهور الخلافات بين حزب العدالة والتنمية التركي وجماعة غولن للعلن في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٣، بدأ أردوغان باتهام الجماعة بتشكيل دولة موازية داخل البلاد، وتهديد أمنها، وسلامتها(٤٩). واصطلح رسمياً على تسمية حركة الخدمة التابعة لكولن «التنظيم الموازي».

١ ـ مراحل توتر التحالف بين العدالة والتنمية ـ غولن(٥٠)

بدأ التوتر يدب في تحالف حكومة حزب العدالة والتنمية ـ جماعة فتح الله غولن، بعد بيان جماعة غولن الناقد لموقف الحكومة التركية برئاسة أردوغان، الذي وجه الاتهام إلى تل أبيب وحملها مسؤولية إراقة الدماء بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في أيار/مايو عام ٢٠١٠. وما تلاه من استدعاء رئيس الاستخبارات التركي هاكان فيدان في ٧ شباط/فبراير عام ٢٠١٢ من قبل وكيل نيابة ينتمي إلى الجماعة للتحقيق معه بتهمة التخابر مع حزب العمال الكردستاني، من دون

---

(٤٧) وحدة تحليل السياسات، «الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية،» تقدير موقف (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤)، ص ٢.

(٤٨) جراهام فوللر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، سلسلة دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٨.

(٤٩) مركز الجزيرة للدراسات، «الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات،» تقدير موقف، الدوحة، ١ أبريل/نيسان ٢٠١٤، ص ٣.

(٥٠) مركز الجزيرة للدراسات، «أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي،» تقدير موقف، الدوحة، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٢ ـ ٦.

إخطار رئيس الوزراء أردوغان بذلك، والذي تبين لاحقاً أنه حوار بين الاستخبارات وحزب العمال الكردستاني، تمهيداً لعملية السلام الداخلي في تركيا[٥١].

ردت الحكومة على مناوشات الجماعة واستفزازاتها، بإصدار قانون في عام ٢٠١٣، يقضي بتحويل المراكز الخصوصية ـ والتي تسيطر الجماعة على القطاع الأكبر منها ـ إلى مدارس خاصة، الأمر الذي عدته الجماعة موجهاً ضدها، في حين بررته الحكومة أنه لإعادة تنظيم شؤون التعليم وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل أولياء الأمور بتوفير بديل حكومي مجاني من تلك المراكز.

إلا أنه كشف في ما بعد بأن الجماعة كانت تحوك عدة مؤامرات ضد الحكومة قبل إصدار قانون المراكز التعليمية الخاصة، في محاولة منها لإخضاع الحكومة وابتزازها لتقديم تنازلات خدمة لأهداف الجماعة السياسية والدينية والاقتصادية وغاياتها، عبر تغلغل المنتمين إليها في مفاصل الدولة المهمة وهياكلها.

أبرز هذه الملفات تنصُّت الجماعة عبر نفوذها في النيابة العامة على مكالمات كبار مسؤولي الدولة، (الرئيس ـ رئيس الوزراء ـ الوزراء ـ النواب) واجتماعاتهم، وعلى عدد كبير من المثقفين وأساتذة الجامعات والصحافيين منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وإصدار مدَّعين عامين منتمين إلى الجماعة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ أوامر باعتقال أبناء وزراء ورجال أعمال مؤيدين للحكومة بتهمة الفساد، وظهور تسجيلات منسوبة إلى متنفذين في الجماعة في بداية عام ٢٠١٤ حول مخطط لإسقاط الحكومة والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة.

استخدمت الجماعة سلكَي الأمن والقضاء لتحقيق مصالحها الذاتية وضمان تفوقها، واستغلت نفوذ أتباعها في الدوائر الأمنية والقضائية لضرب منافسيها في العمل الدعوي والتعليمي والإعلامي؛ ففي عام ٢٠٠٩، اعتقلت الشرطة امرأة عمرها ٧٣ سنة بتهمة التبشير، كانت قد أنشأت مدارس تنافس مدارس غولن في تركيا. والجدير بالذكر أن أتباع غولن يسيطرون على «محاكم السلطات الخاصة» المسؤولة عن إدارة التحقيقات في مزاعم مؤامرات قلب نظام الحكم والإرهاب[٥٢].

تم الإطاحة (بجماعة الملا محمد) إحدى الجماعات الإسلامية، التي تنافس حركة غولن في الطريقة النورسية عام ٢٠٠٩ بتهمة التطرف والانتماء إلى تنظيم القاعدة، وتم اعتقال الملا محمد وعدد كبير من أنصاره، وزجَّهم في السجن، إضافة إلى اتهام مدير الأمن السابق «حنفي أفجي» ـ الذي ألّف كتاباً يتحدث فيه عن كيفية تغلغل الجماعة داخل مؤسسات الدولة ـ بقضايا إجرامية

---

(٥١) انظر: Günter Seufert, «Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself?: A Turkish Religious Community as a National and International Player,» (SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, Berlin, January 2014), ss. 17-18.

(٥٢) نيكولاس بيرش، «صوفية فتح الله كولن والكماليون الجدد،» **مجلة المجلة** (لندن)، العدد ١٥٧٣ (حزيران/يونيو ٢٠١٢)، ص ٢٢ ـ ٢٤.

وإصدار أحكام ضده عام ٢٠١٣ تقضي بسجنه ١٣ عاماً، لكن تمّ إثبات براءته من التهم المنسوبة إليه لاحقاً[٥٣].

دفعت انتقادات الجماعة الحكومةَ الى إعلان الأخيرة أن الجماعة ترغب في المشاركة في صنع القرار عبر إخضاع الحكومة لها ولأجنداتها الخاصة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من دون تحمل أي تبعات قانونية أو الخضوع للرقابة والمحاسبة الشعبية، لتوجه دعوة علنية إلى من يرغب منهم المشاركة في الحكم وإدارة البلاد، إلى خوض الانتخابات العامة، والعمل السياسي المباشر بعيداً من العمل في الكواليس والخفاء. أنكرت جماعة غولن رغبتها في خوض العمل السياسي، وشددت على تمسكها بالعمل التربوي والاجتماعي، مدعية بأن إجراءات أردوغان في إصلاح المراكز التعليمية، هدفها القضاء على الجماعة بسبب رفضها أسلوبه التسلطي.

بعد تتبع مراحل الصراع الإسلامي ـ الإسلامي بين حزب العدالة والتنمية، وحركة فتح الله غولن «الخدمة»، يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ لأول مرة، يظهر الخلاف الإسلامي ـ الإسلامي على السطح وبهذه الحدة في تاريخ تركيا؛ إذ بدأ الخلاف بين الحليفين الإسلاميين بالظهور بعد زوال خطر المؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية على التيار الإسلامي، فاشتدت المنافسة بين أبناء التيار ذاته لبسط النفوذ والسيطرة على مقاليد الحكم. وهنا ينتقد حزب العدالة والتنمية الجماعة بأنها تريد المشاركة في الحكم من دون تحمل أية تبعات أو مسؤوليات قانونية أو سياسية أمام الإرادة الشعبية.

ب ـ تعمدت حركة غولن شن حملة إعلامية وقانونية ضد حزب العدالة والتنمية، تتهمه بالفساد لضرب مصداقية الحزب لدى الشعب التركي. ولطالما كانت نظافة اليد لأعضاء الحزب أحد أهم عوامل نجاحه واستمراريته شعبياً؛ حيث إن نظافة اليد ومكافحة الفساد الركن الرئيس في زيادة التأييد الشعبي لحزب العدالة، ولا سيَّما في ضوء النجاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذلك، حاولت جماعة غولن توجيه ضربة قاضية للحزب من خلال ضرب أكبر مكامن قوته من خلال حملة ٢٠١٣/١٢/١٧ واتهامه بالفساد.

ج ـ اعتبرت الجماعة أن قانون إصلاح التعليم الذي أقرته الحكومة موجهاً ضد نفوذها، ويهدف إلى تجفيف منابع تمويلها المادي، وتحجيم نفوذها اجتماعياً بفصلها من العمل في محيط حواضنها الرئيسة في حقل التعليم.

الجدير بالذكر، أن كلاً من الحزب والجماعة استفاد من الآخر في أوج تحالفهما؛ فالحزب حظي بدعم واسع النطاق من وسائل الإعلام والكتّاب والمفكرين المنتمين إلى الجماعة، والجماعة تنامى نفوذها في الدوائر الرسمية في عهد حزب العدالة والتنمية عبر تولي المنتمين إليها مناصب حكومية رفيعة على مختلف المستويات، وبخاصة في سلكي الأمن والقضاء، فضلاً عن تنامي

---

(٥٣) هيثم الكحيلي، «الحكومة التركية تفتح ملفات جماعة غولن،» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٢/١٥، <http:// turkpress.co/node/4126>.

دور الجماعة ونفوذها، العائد إلى توقف السلطات عن ملاحقة أعضائها والتضييق عليهم، كما كان سائداً إبان عهد الحكومات العلمانية، قبل تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢.

د ـ انسجام انتقادات الجماعة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية مع التوجهات الغربية في:

• تحميل الحكومة مسؤولية الهجوم على أسطول الحرية لأنها لم تأخذ إذن إسرائيل.

• انتقادها سياسات الحكومة بتعزيز العلاقات التركية ـ الإيرانية إلى حد التحالف وانتهاج سياسة مغايرة لسياسات الدول الغربية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

يندرج هذا في إطار انسجام الجماعة مع السياسات الغربية التي يسعى حزب العدالة والتنمية إلى الاستقلال عنها حفاظاً على المصالح القومية التركية، ويعود موقف الجماعة المؤيد للسياسات الغربية إلى رغبتها في تعظيم نفوذها ونشاطها خارج تركيا، ولا سيَّما في ظل إقامة فتح الله غولن في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتباطه بشبكة علاقات واسعة مع منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وأوروبا.

شملت تحقيقات الفساد في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ «بنك خلق» الحكومي الذي تنتقده الولايات المتحدة الأمريكية، وتتهمه بخرق الحصار الاقتصادي المفروض على إيران، حيث يتولى البنك تسديد قيمة مشتريات تركيا من النفط والغاز الإيرانيين، مما دفع أردوغان إلى اتهام غولن بتدبير هذه المؤامرة لإسقاط حكومته بالتنسيق مع قوى خارجية معارضة لسياسات أنقرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيَّما في ظل دعم جماعة غولن للتظاهرات في ساحة تقسيم احتجاجاً على قطع الحكومة الأشجار في حزيران/يونيو عام ٢٠١٣[٥٤].

• مساهمة جماعة غولن بالترويج للادعاءات التي تتهم تركيا بدعم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في سورية؛ فهي استضافت أهم المروجين لهذه الفكرة، وهو المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية في عهد كل من كلينتون وبوش الابن وأوباما، رئيس قسم الحقوق والسلام في جامعة كولومبيا «ديفيد فيليبس» في مؤتمر «أزمة سوريا وتنظيم الدولة وكوباني» المنظم في مؤسسة جزر السلام التابعة لها في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤[٥٥]، فقد روج فيليبس في هذا المؤتمر أن تركيا تدعم داعش وتسمح بمرور مقاتليه من تركيا وإليها، تحت نظر الأجهزة الأمنية والعسكرية التركية.

• ساهم الصراع بين الطرفين في تراجع استقلالية القضاء ومستوى الحريات في البلاد: بدأت حكومة العدالة والتنمية بعد تطور الصراع بين الطرفين وظهوره إلى العلن حملة لإخلاء وزارة

---

(٥٤) وحدة تحليل السياسات، «كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وغولن في المشهد السياسي التركي؟،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ص ١ ـ ٤.

(٥٥) جيم كوتشوك، «العقل المدبر للحملة على تركيا،» صحيفة **يني شفق** التركية، ٢٠١٤/١٢/٥، <http://arabic.yenisafak.com/yazarlar/cem.kucuk-39359>.

الداخلية وسائر الدوائر الحكومية من أنصار الجماعة في كوادرها منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، فضلاً عن إجراء تعديلات في قانون مجلس القضاء ووكلاء النيابة في شباط/فبراير عام ٢٠١٤، يعطي لوزير العدل دوراً أكبر في أعمال المجلس.

٢ ـ محاولات جماعة «الخدمة» إطاحة حزب العدالة والتنمية

حاولت الجماعة إطاحة حزب العدالة والتنمية، بعد فشلها بذلك عبر سلكي الشرطة والقضاء، ويبدو ذلك جلياً في:

أ ـ التنصت على الحكومة ومحاولة إسقاطها جماهيرياً

أثبتت تحقيقات النيابة العامة التركية في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥ والمسؤولة عن التحقيق في عمليات التنصت غير المشروع على هواتف مسؤولين أتراك، والتي تمت عام ٢٠١٣، المتهم بها عناصر ينتمون إلى الكيان الموازي «أتباع حركة غولن» (عاملين في هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهيئة الأبحاث التقنية والعلمية «توبيتاك»)، أنه جرت ٥٥ عملية تنصت على هواتف أردوغان أثناء رئاسته للوزراء، و٢٦عملية على هاتف أحمد داود أوغلو وزير الخارجية آنذاك، و٢٨ عملية على هاتف رئيس هيئة الأركان نجدت أوزال، و٣١ عملية على هاتف نائب رئيس الوزراء علي باباجان، و٥ عمليات على هاتف بولنت أرينج الناطق الرسمي باسم الحكومة، و٦ عمليات على هاتف إفكان ألا، وزير الداخلية، و١٤ عملية على هاتف تانر يلوز وزير الطاقة والموارد الطبيعية، و٢٨ عملية تنصت على هاتف مدير الاستخبارات هاكان فيدان، و٥٥ عملية تنصت غير مشروع طاولت هواتف أردوغان[٥٦].

لم يقتصر اتهام عناصر الكيان الموازي بالتنصت على أعضاء حكومة حزب العدالة والتنمية فقط، بل تجاوزه إلى نشر كبرى الصحف العلمانية والمعارضة في البلاد **حرييت** في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، تقريراً بعنوان «الأذن ألفي أي بي» يشير إلى التنصت على ١٦٠ شخصية عسكرية ومدنية بناءً على طلبات من أتباع التنظيم في الشرطة والقضاء في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بحجة أنهم مشتبهون في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة[٥٧].

عند النظر إلى مستوى المسؤولين المدنيين العسكريين الذين طالتهم عملية التنصت، والهيئات والدوائر الحكومية المخترقة من قبل عناصر التنظيم الموازي، يتضح مدى تغلغله في الدوائر الحساسة والمهمة في الدولة التركية، ما يمكنه من تشكيل تهديد حقيقي لأي حكومة تركية، وللأمن القومي التركي بعامة في ضوء ارتباطاته الخارجية، ووجود رأس التنظيم في الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية)، ويجعله رقماً صعباً في معادلة الحكم والسلطة في تركيا.

---

(٥٦) موقع أخبار تركيا، ٢٠١٥/١/٢٠، <http://akhbarturkiya.com/?p=47482>.

(٥٧) إسماعيل ياشا، «اعتراف هام،» موقع أخبار تركيا، ٢٠١٤/١٢/٥، <http://akhbarturkiya.com/?p=43424>.

ب ـ الانتخابات المحلية ٢٠١٤

قامت الجماعة بتوجيه مؤيديها وأنصارها إلى التصويت ضد مرشحي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية في آذار/مارس عام ٢٠١٤، وشكلت تحالفاً غير معلن مع أحزاب المعارضة (الشعبي الجمهوري والحركة القومية) لإسقاط حزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات، التي حولتها المعارضة إلى استفتاء على مستقبل أردوغان وحزبه وسياسات تركيا الإقليمية والدولية، إلا أن الإرادة الشعبية اصطفت إلى جانب حزب العدالة والتنمية، الذي فاز بنسبة ٤٦ بالمئة من الناخبين الذين بلغت نسبة مشاركتهم أكثر من ٨٠ بالمئة، وهي المشاركة الأعلى في تاريخ البلاد[٥٨].

ج ـ الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤

ساهمت الجماعة باتفاق أحزاب المعارضة الرئيسة المكونة من حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية في ١٦ حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، بتسمية المستقل أكمل إحسان الدين أوغلو ذي الخلفية الأكاديمية الإسلامية، مرشحاً توافقياً لخوض الانتخابات الرئاسية التي عقدت في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، لمواجهة مرشح حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان[٥٩]، الذي حسم النتيجة لمصلحته من الجولة الأولى بحصوله على ٥٢ بالمئة من الأصوات.

دلالات ترشيح إحسان أوغلو من قبل أحزاب المعارضة:

• دليل على إفلاسها سياسياً وعدم قدرتها على اختيار مرشح يتوافق مع برامجها وتوجهاتها القومية والعلمانية.

• محاولة منها لاستقطاب أصوات الإسلاميين والمعتدلين المحافظين، وبخاصة من مؤيدي حزب السعادة.

• إزالة الحرج عن حركة فتح الله غولن المتحالفة مع المعارضة أمام مريديها وأتباعها من دعم مرشح علماني، وهي حركة إسلامية. لذلك تم التوافق على اختيار إحسان أوغلو لخلفيته الإسلامية.

• بروز التيارات اليمينية المحافظة، وتراجع التيارات اليسارية داخل أحزاب المعارضة.

• استغلال المعارضة البعد الديني لإطاحة حكم حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية.

• تطور نوعي في مواقف الأحزاب العلمانية حيال البعد الديني، وعودته كعامل مهم في الحياة السياسية التركية.

---

(٥٨) وحدة تحليل السياسات، «تركيا: انتخابات محلية برهانات إقليمية ودولية،» تقدير موقف، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤)، ص ١ ـ ٣.

(٥٩) علي حسين باكير، «أكمل الدين إحسان أوغلو: الطريق إلى الانتخابات الرئاسية التركية،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٤)، ص ٣.

بعد فشل الجماعة في التأثير في نتائج الانتخابات البلدية في آذار/مارس عام ٢٠١٤، والرئاسية في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، قام بعض المحسوبين على الجماعة بتأسيس أحزاب سياسية؛ فقد أعلن النائب «إدريس بال» الذي استقال من حزب العدالة والتنمية، عقب أحداث ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، التي شهدت خلافات كبيرة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن، عن تأسيس حزب سياسي في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤ سمّاه «حزب التقدم الديمقراطي» للمنافسة في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٥، ويعتبر المراقبون أن هذا الحزب يتبع لجماعة غولن[٦٠].

يأتي هذا التحول في سياسة الجماعة التي طالما حاولت عدم الخوض في العمل السياسي المباشر، لمنافسة حزب العدالة والتنمية على أصوات الإسلاميين والمحافظين في تركيا، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هزيمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٥، لكنه قد يؤثر في نسبة الأصوات التي سيحصل عليها تأثيراً ضعيفاً. يعد هذا تطوراً نوعياً في موقف زعيم الحركة فتح الله غولن الذي قال سابقاً: «لو أسس جبريل عليه السلام حزباً سياسياً لا أصوّت له»[٦١].

د ـ التعاون مع الخارج ضد الحكومة التركية

كتب غولن مقالاً في صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية في بداية شباط/فبراير عام ٢٠١٥، يدّعي فيه أن جميع الأكراد والأتراك والعلويين والسنَّة وغير المسلمين، مضطهدون في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية[٦٢]. وهاجم غولن حزب العدالة والتنمية في مقاله في الصحيفة المعنون بـ «الديمقراطية المتآكلة في تركيا» حيث وصفه بأنه حزب شمولي يقمع معارضيه، عارضاً إنجازات جماعته التي عرّفها بأنها منظمة مجتمع مدني ينتمي إليها ملايين الأتراك الذين يكرسون أنفسهم لدعم الحوار بين الأديان، والذين أسسوا أكثر من ألف مدرسة علمانية حديثة[٦٣].

تطرق غولن في مقاله إلى الأقليات المسيحية التي وصفها بالمضطهدة، وإلى حوار الأديان والعلمانية، ووصف جماعته بأنها منظمة مجتمع مدني، وتخليه عن كونها جماعة دينية، تجعله يبدو كمن يطرح جماعته بديلاً من حزب العدالة والتنمية وحليفاً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة أن قضايا العلمانية والأقليات وحوار الأديان لها، تلقى رواجاً وتأييداً في الغرب.

(٦٠) إسماعيل ياشا، «تحركات في الساحة السياسية التركية،» موقع عربي ٢١ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://t.arabi21.com/Story/790066>.

(٦١) إسماعيل ياشا، «حزب جماعة كولن،» صحيفة **العرب** القطرية، ٢٠١٤/١٠/٢٦.

(٦٢) محمد بارلاص، «ليت أن غولن أنشأ حزباً سياسياً بدل الجماعة الدينية،» صحيفة **صباح** التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس، ٢٠١٥/٢/٧، <http://turkpress.co/node/5498>.

(٦٣) هيثم الكحيلي، «فتح الله غولن لم يكتب عن الديمقراطية وإنما جماعته المتآكلة،» موقع ترك برس، ٢٠١٥/٢/٦، <http://turkpress.co/node/5471>.

كان الكونغرس الأمريكي قد أبدى دعمه حركة الخدمة بقيادة غولن، في رسالة وجهها ٨٩ نائباً إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في شباط/فبراير عام ٢٠١٥، عبروا فيها عن قلقهم من الحملة التي تشنها حكومة حزب العدالة والتنمية ضد مؤسسات غولن، طالبين من كيري التواصل مع أردوغان لحل هذه المسألة سلمياً[٦٤].

أعلنت الحكومة التركية على لسان أوغلو في شباط/فبراير عام ٢٠١٥ عن وجود تنسيق بين الكيان الموازي واللوبيات في الكونغرس الأمريكي (اللوبي الأرمني، اليهودي، الرومي «جنوب قبرص») لاستصدار قرارات أمريكية ضد تركيا في عدة قضايا، بالتعاون مع بعض وسائل الإعلام الأمريكية **نيويورك تايمز** وأحزاب المعارضة في الداخل، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري برئاسة كمال قيلشتدار أوغلو[٦٥].

الجدير بالذكر، أن اللوبيات سابقة الذكر، تضغط على الكونغرس لاستصدار قرارات ضد تركيا في قضايا (إبادة الأرمن، والعلاقات مع إسرائيل، والقضية القبرصية، والحريات والديمقراطية)، يسعى كل منها، إلى استخدام العلاقات مع واشنطن كورقة ضغط على أنقرة لتحقيق مصالحه.

ثبت أن الكيان الموازي قد قدم تبرعات تقدر بـ ٤٧١ ألف دولار أمريكي لأعضاء الكونغرس الموقعين على الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية جون كيري، حيث أعلنت لجنة الانتخابات الفدرالية الأمريكية بخصوص التبرعات، أن الجهات التابعة لجماعة غولن أو المقربة منه، تبرعت بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لدعم حملات ٢٢ نائباً ممن وقعوا على الرسالة، وتنظيم جولات لأعضاء الكونغرس ومساعديهم لزيارة تركيا بلغت تكلفتها ما يقارب بـ ١٧١ ألف دولار خلال العامين الماضيين، وينتمي عدد من الأعضاء الموقعين على الرسالة إلى جمعيات الصداقة الأمريكية ـ الإسرائيلية والأرمنية واليونانية والقبرصية؛ ٤٧ منهم للحزب الديمقراطي، و٤١ للحزب الجمهوري، «الكيان» الموازي الذي يحرض أعضاءَ الكونغرس الأمريكي ضد تركيا[٦٦].

يلاحظ أن الكيان الموازي بدأ بتقديم التبرعات إلى أعضاء الكونغرس عامي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ وهما العامان اللذان بدأ فيها صراع التنظيم مع الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية، وتعد محاولة من التنظيم للاستقواء بالخارج في صراعها مع الحكومة، إضافةً إلى أنها تحاول جذب اللوبيات المعادية أو المختلفة مع الحكومة التركية، بطرح نفسها بديلاً منها، يمكن الاعتماد عليه في إيجاد تسوية للقضايا المختلف عليها، وهو ما يؤكد اتهامات الحكومة التنظيم بارتباطه بدول وأجندات خارجية على حساب المصلحة القومية للدولة التركية.

---

(٦٤) باسم دباغ، «الكونغرس يبدي دعمه لحركة «الخدمة» التركية،» **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٢/٥، <http://www.alaraby.co.uk/flashnews/87f9f371-4f49-4a26-9149-b9224b5df53b>.

(٦٥) «داوود أوغلو: غولن يراهن على اللوبيات في الكونغرس الأمريكي،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٧، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/462266>.

(٦٦) ««الكيان الموازي» يحرض أعضاء في الكونغرس ضد تركيا،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/١٢، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/464537>.

ذكرت بعض التقارير أن مدارس غولن في أفغانستان كانت تتجسس على حركة طالبان لمصلحة وكالة الاستخبارات التركية عام ٢٠٠١، ما دفع طالبان إلى إغلاق مدارسها، ومطالبة مدرسيها مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة[٦٧].

إن ما يثير التساؤلات حول مدى عمق علاقة الكيان الموازي بالسلطات الأمريكية هو تجديد العقود مع المدارس التابعة للكيان الموازي، على الرغم من مطالبة نقابات المجتمع المدني ومؤسساته بولاية أوهايو بإغلاقها لعدم الكفاءة التعليمية، إضافة إلى تأكيد مكتب التحقيقات الفدرالي وسلطات الولاية في تحقيقاتهم حول تلك المدارس عام ٢٠١٤، انتهاكها القوانين وارتكاب جرائم أخلاقية، وشبهات أخرى بشأن شفافية تلك المدارس واحترافيتها، وارتكابها مخالفات بهدف الانتفاع من التمويل الحكومي الذي تتلقاه[٦٨].

٣ ـ رؤية حزب العدالة والتنمية في مواجهة جماعة الخدمة

أكد أردوغان ـ بعد مضي عام على محاولة الانقلاب التي قام بها الكيان الموازي ـ في خطابه في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، خلال حفل توزيع جوائز مؤسسة الأبحاث العلمية والتقنية، أن البلاد حققت النصر في حربها على الكيان الموازي، موضحاً أنه تغلغل خفيةً داخل هذه المؤسسة، وسيطر عليها خدمةً لغايات مختلفة قائلاً: «بينما ننتظر من المؤسسة أن تنتج العلم وتحث عليه، تحولت للأسف إلى قاعدة لمخطط خائن يخدم الاستخبارات الدولية في التنصت على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان والوزراء»، وأن العاملين في المؤسسة، قدموا إلى مسؤولي الدولة هواتف مشفرة من صنعهم، ثم تجسسوا على الهواتف، ونقلوا المعلومات إلى جهات أخرى[٦٩]. كما لمّح أردوغان أكثر من مرة إلى وجود تعاون بين الكيان الموازي والموساد الإسرائيلي، وأن أنشطة الكيان لا تستهدف أردوغان بشخصه أو حزب العدالة والتنمية، وإنما تستهدف الأمن القومي التركي والمسؤولين المدنيين والعسكريين كافة[٧٠]. هذا ما أكده الذراع الأيمن السابق لغولن «لطيف أردوغان»، فقد اعترف أمام النيابة العامة بوجود تعاون وثيق بين الموساد الإسرائيلي ووكالة الاستخبارات الأمريكية وبين فتح الله غولن وجماعته[٧١].

---

(٦٧) إبراهيم شان، «ضحية استخدمها الكيان الموازي لإنقاذ الاستخبارات الأميركية،» لقاء إبراهيم شان مع صحيفة **ستار** التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٢/٢٧، <http://turkpress.co/node/4413>

(٦٨) مصطفى تشاغليان، «أمريكا... مؤسسات ونقابات تطالب بإغلاق مدارس «الكيان الموازي»،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٨، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/462533>

(٦٩) غمزه غوهر راست غلدي، «أردوغان: تركيا انتصرت في حربها على الكيان الموازي،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٢/٢٤، <http://www.aa.com.tr/ar/news/440521>.

(٧٠) «أردوغان: قيادات الكيان الموازي «دمى» بيد أطراف أخرى،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٣١، <http://www.aa.com.tr/ar/news/458893>.

(٧١) «اعترافات أحد المقربين من «كولن» ... الجماعة يديرها الموساد والاستخبارات الأمريكية،» موقع أخبار تركيا، ٢٠١٤/١١/٢٧، <http://akhbarturkiya.com/?p=42531>.

عملت الحكومة التركية على محاربة الكيان الموازي على صعيدين: داخلي وخارجي، وهما المستويان اللذان ينشط عليهما التنظيم؛ حيث له أنشطة خدمية وتعليمية وإعلامية في الداخل التركي، وأنشطة إعلامية وتعليمية واستخباراتية وسياسية على المستوى الخارجي. ومما ساهم في تحجيم نفوذ جماعة غولن «الكيان الموازي»:

أ ـ استئصالهم من الوظائف الحكومية في الدولة.

ب ـ تجفيف مصادرهم المالية من خلال:

• قانون تحويل المراكز التعليمية.

• محاربتهم خارج البلاد: عملت الدولة التركية ممثلة برئاسة الجمهورية برئاسة أردوغان ورئيس الوزراء، على استخدام سياستها الخارجية الفاعلة والمتمددة لمحاصرة أنشطة الكيان الموازي، خارج الأراضي التركية، رافعةً غطاء الحكومة التركية عن أنشطته، طالبةً تعاون الخارج للحد من أنشطته في دولهم[٧٢].

قال رئيس الوزراء الإثيوبي «هايلي ماريام دسالين» أثناء زيارة أردوغان إثيوبيا في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، إن إثيوبيا لن تسمح للتنظيم الموازي بالتواجد على أراضيها أو إقامة أنشطة فيها[٧٣]. كما أن الرئيس المالي «أبو بكر كيتا» أثناء زيارته أنقرة في شباط/فبراير عام ٢٠١٥، أبلغ أردوغان بأن بلاده لن تسمح لجماعة غولن «الكيان الموازي» بالتحرك وفعل ما تريده في مالي[٧٤].

لسد الفراغ الذي يخلفه إغلاق مدارس غولن، ولتحفيز الدول الأخرى على اتخاذ قرارات بإغلاقها والاستغناء عن خدماتها، قامت الحكومة بإنشاء وقف «معارف» لإدارة المدارس الخارجية، وبخاصة بعد تزايد عدد الدول التي أخذت بنصائح الحكومة، وحظرت أنشطة مدارس غولن، ومنها غامبيا وأذربيجان[٧٥].

• تشديد الرقابة على مؤسساتهم الاقتصادية: فرضت هيئة التنظيم للقطاع المصرفي بتركيا في شباط/فبراير عام ٢٠١٥ سيطرتها على بنك آسيا الإسلامي التابع لجماعة فتح الله غولن لنقص الشفافية، معيِّنةً إدارةً جديدةً لتصويب أوضاع البنك الذي خسر ٧٠ بالمئة من قيمته السوقية منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣[٧٦].

---

(٧٢) انظر: Bayram Balci, «The AKP/Gülen Crisis in Turkey: Consequences for Central Asia and the Caucasus,» *Central Asia Policy Brief*, no. 16 (April 2014), s. 4.

(٧٣) «أردوغان: سنعيد المدارس التي تم إغلاقها في أثيوبيا،» موقع ترك برس، ٢٠١٥/١/٢٢، <http://turkpress.co/node/5082>.

(٧٤) «أردوغان: مالي لن تسمح للكيان الموازي بالتحرك داخلها،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٣، <http://www.aa.com.tr/ar/news/460479>.

(٧٥) قرباني غييك، «أنقرة تنشئ وقفاً لإدارة المدارس الخارجية بدلاً من إدارة «الكيان الموازي»،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٢، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/459911>.

(٧٦) «السلطات التركية تسيطر على بنك إسلامي لنقص الشفافية،» موقع الجزيرة نت، ٢٠١٥/٢/٤، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/2/4/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-% =

ج ـ ملاحقتهم قضائياً على الأعمال التي اقترفوها: بناءً على طلب مكتب التحقيق في الإرهاب والجريمة المنظمة في إسطنبول، أصدرت محكمة الصلح الجزائية في إسطنبول في كانون الأول عام ٢٠١٤، أمراً بإلقاء القبض على فتح الله غولن بتهمة «ضلوعه في تشكيل منظمة إرهابية وقيادتها»[٧٧]، فضلاً عن رفع قضايا على كل من أساء استخدام وظيفته من أعضائها.

د ـ تصنيفهم منظمة إرهابية: أعلن أردوغان في مؤتمر السفراء الأتراك المنعقد في إسطنبول في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، «أن محاولة الانقلاب التي نفذها الكيان الموازي في ١٧ ـ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، كلفت خزينة الدولة ١٢٠ مليار دولار على أقل تقدير، ولو انتهت هذه المحاولة كما خطط لها الذين يقفون وراءها، وأتوا برئيس وزراء يتبع لهم، فكونوا على ثقة أن خسائر تركيا المالية كانت ستبلغ أضعاف ذلك»[٧٨]. أدى هذا إلى استنزاف موارد البلاد المالية، وشكل تهديداً لأمنها الاقتصادي الذي هو أحد أوجه أمنها القومي.

دفع تهديد التنظيم الموازي إلى اتفاق كل من الحكومة ورئاسة الأركان التركية على خطر الكيان الموازي على الأمن القومي التركي، وتم إدراجه في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤ في الكتاب الأحمر **وثيقة الأمن القومي السياسي**، الذي يتضمن الدول والجهات التي تهدد الأمن القومي للبلاد، حيث سيتم معاملته، كحزب العمال الكردستاني، منظمةً إرهابيةً تمارس أعمالاً غير مشروعة تهدد الأمن القومي للبلاد. واصطلحت على تسميته منظمة بنسلفانيا (pö) في إشارة إلى مدينة بنسلفانيا الأمريكية التي يقيم فيها فتح الله غولن[٧٩].

بيد أن بناء إمبراطورية مالية ومصرفية وتعليمية وإعلامية، والسعي الحثيث إلى التغلغل في أهم دوائر الدولة الأمنية والقضائية والعسكرية، يثير التساؤلات حول طبيعة جماعة ودورها وغاياتها، تصف نفسها بأنها جماعة دعوية خدمية، ولا سيَّما في ضوء علاقاتها الخارجية وتوسعها في عدة قارات من العالم. إلا أن أتباع حركة الخدمة ينفون هذه التهم ويرجعوها إلى محاولات الحكومة وأردوغان التخلص من معارضي سياساتهم في الداخل، تمهيداً لإقامة حكم فردي، يسمح بسيطرة الحزب على مفاصل الدولة كافة.

= D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9>.

(٧٧) مصطفى تشاغليان، «الصمت يخيم على مقر «فتح الله غولن» في بنسلفانيا،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٢٩، <http://www.aa.com.tr/ar/world/457896>.

(٧٨) قادير قرة كوسش، «أردوغان: ١٢٠ مليار دولار خسائر محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٣،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٦، <http://www.aa.com.tr/ar/news/445928>.

(٧٩) «الاسم الرسمي الجديد للتنظيم الموازي بتركيا pö،» صحيفة **يني شفق** التركية باللغة العربية، ٢٠١٤/١١/٢٥، <http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/09.12.2014-31305>.

نخلص إلى القول إن الخلاف الفكري بين التيارات الإسلامية أدى إلى تحول الصراع من إسلامي ـ علماني إلى صراع إسلامي ـ إسلامي باستخدام أدوات وأساليب علمانية.

كما أنه يندرج في إطار التحزب والتحيز للزعيم الملهم المنقذ ـ كما تحزب الكماليون لأتاتورك ـ فلقد سعى الطرفان، حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن، كلٌ إلى شيطنة الطرف الآخر، واتهامه بالخيانة والعمالة وتتبُّع أخطائه، متجاهلَيْن إيجابيات كل طرف، وتاريخهما المشترك، والظروف الحرجة والاستثنائية التي تمر بها البلاد.

الفصل الخامس

التغيرات التي طرأت على النظام السياسي في عهد حزب العدالة والتنمية

لا يمكن سبر غور التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي في ضوء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ من دون عرض رؤية الحزب الشاملة للدولة التركية وتحليلها. في هذا السياق، سيتم التركيز على رؤية الحزب لتركيا في الحاضر والمستقبل، فضلاً عن رؤية المنظِّر الرئيس للسياسة الخارجية في الحزب أحمد داود أوغلو ـ الذي تدرج في المناصب السياسية داخل الحزب والحكومة وصولاً إلى قمة الهرم السياسي «رئاسة الوزراء» ـ لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها، داخلياً وإقليمياً وعالمياً.

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في البلاد منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية التركية بعامة والنظام السياسي التركي بخاصة، حيث يعدّ حدثاً، وحدّاً فاصلاً في مجرى الحياة السياسية التركية يقسم المتغيرات والثوابت والفاعلية في النظام السياسي ويصنفها في حقبتين مختلفتين في البلاد، ما قبل حزب العدالة والتنمية «تركيا القديمة»، وما بعد حزب العدالة والتنمية «تركيا الجديدة» أو «الجمهورية الثانية».

أولاً: رؤية حزب العدالة والتنمية وفلسفته لتركيا (الدولة والمجتمع)

تتمثل فلسفة حزب العدالة والتنمية برؤية مؤسسه وزعيمه لعدة سنوات، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لتركيا بأنها «عبر نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية، وموقعها في العالم الغربي، وإرثها وهويتها في العالم الشرقي، فإن تركيا ستكون رمزاً للتعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الواحد والعشرين، لن تحقق تركيا هذا النموذج من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما من خلال قدرتها على

المساهمة في هذه القيم المقبولة عالمياً، وتيسير عملية نشرها والتفاعل معها عبر أجزاء مختلفة من العالم»[1].

تعد هذه الرؤية النهج الذي سار عليه حزب العدالة والتنمية لتقدم تركيا ورفعتها عبر:

١ ـ تحقيق النجاح الاقتصادي.

٢ ـ تعزيز موقعها في النظام الغربي كشريك وحليف وليس كتابع.

٣ ـ تقوية روابطها وعلاقاتها مع الشرق وبخاصة «الدولة الإسلامية».

٤ ـ تدعيم قوتها العسكرية بتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في قطاع الصناعات الدفاعية.

٥ ـ الترويج للنموذج التركي وتفعيل دورها كنقطة التقاء للحضارات والعيش المشترك.

من أهم الأدوات التي استند إليها الحزب لتحقيق رؤيته تنمية أدوات القوة التركية الناعمة وتنشيطها، مما يؤهلها لتأدية دور فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في ما يلي رصد وتحليل لفلسفة الحزب ورؤيته المغايرة لأهم قطاعات الدولة والنظام السياسي في تركيا:

١ ـ الإصلاح السياسي

لتفسير التغيرات التي أدخلها الحزب على النظام السياسي التركي على الصعيد الداخلي وفهمها، لا بد من التطرق إلى خطة الحزب وبرنامجه. يستند البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية إلى عدة مبادئ أهمها[2]:

أ ـ تطبيع النظام السياسي: بقيت السياسة التركية تحت تأثير تجاذبات نابعة من مصطلحات مثل (الدين ـ السياسة، التقاليد ـ المعاصرة، الدين ـ الدولة، الدولة ـ المجتمع ـ الفردية)، حيث ساهمت هذه التجاذبات والصراعات في خلق الكثير من المشاكل السياسية، وتضييق المجال السياسي. لذلك، يعمل الحزب على إعادة تعريف هذه المصطلحات على أرضية سليمة، وإخراجها من نطاق الشد والتوتر السياسي.

ب ـ الوحدة الحاضنة: يركز الحزب على النقاط التي تجمع أفراد الشعب التركي من الخطوط السياسية المختلفة وتوحده، بعيداً من خلافات الدين والعرق والمذهب، مما يساهم في ضمان وحدة الجمهورية التركية.

---

(١) علي حسين باكير، «تركيا: الدولة والمجتمع... المقومات الجيو ـ سياسية والجيو ـ استراتيجية،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٢٦.

(٢) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣** (إسطنبول: حزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٢)، ص ٦ ـ ١٥.

ساهم هذا المبدأ في تدعيم مفهوم المواطنة القائم على العدالة والمساواة، وتهيئة الحزب للرأي العام التركي للانفتاح على الأقليات الدينية والقومية ومنحها حقوقها السياسية والدينية والثقافية.

أدت السياسة الجامعة للحزب إلى توحيد أغلبية أطياف الشعب التركي خلفه، ويظهر هذا جلياً في آخر تقرير صادر عن الحزب في ٢٨ آب/أغسطس عام ٢٠١٢، بأن عدد أعضاء الحزب ارتفع في الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٠ ـ ٢٠١١ ـ ٢٠١٢) بنسبة ١١٦ بالمئة، ليصل إلى ما يقارب ٨ ملايين عضو، ناهيك بأعداد المؤيدين والأنصار وذويهم، والعدد آخذ في التزايد مع مرور الأعوام، وهو رقم كبير إذا ما قورن بعدد من يحق لهم التصويت في الانتخابات التركية، وهو نحو ٥٠ مليوناً[٣].

أدت سياسة حزب العدالة والتنمية إلى توسع قواعده الشعبية أفقياً وعمودياً، فهو الحزب الوحيد الذي حقق فوزاً في الانتخابات المحلية في آذار/مارس عام ٢٠١٤، في كل المناطق الانتخابية التركية الخمس (الجنوب الشرقي، الأناضول، الشمال، ساحل إيجه، والغرب والجانب الأوروبي)، بينما انحصر تأييد الأحزاب الأخرى في منطقة أو منطقتين[٤].

ج ـ السياسة المتغيرة: قام الحزب بأكبر حملة للتغير والتحول في تاريخ الجمهورية التركية، وذلك بالتركيز على القيم الاجتماعية وإجراء الإصلاحات السياسية ضد الاستبدادية والشمولية في ما يعرف بـ «الثورة الهادئة» بوساطة مفهوم التغير التدريجي المرتكز على الدينامية الاجتماعية.

د ـ الديمقراطية: يرى الحزب في الديمقراطية أنها عملية يجب تطويرها باستمرار بواسطة أبعاد واسعة من الشعب، وقائمة على نظام التسامح والحوار والتفاوض، وقد قام الحزب بكسر مفهوم الوصاية جاعلاً إرادة الشعب هي الفيصل في إدارة السلطة والبلاد، كما أنه أضاف إلى الديمقراطية التركية مفهوم الديمقراطية المباشرة عبر تفعيل مؤسسة «الاستفتاء». عليه، أصبحت الإرادة الشعبية مرجعاً وملجأً للسلطة السياسية في جميع القضايا الشائكة والمهمة والمتنازع عليها بين السلطات في البلاد، وليس فقط من الانتخابات إلى الانتخابات التي تليها.

٢ ـ الاختلاف عن الكمالية

أ ـ العلمانية والدين

ينظر حزب العدالة والتنمية إلى الدين والعلمانية كما يلي[٥]:

---

(٣) «حزب أردوغان يحطم الأرقام القياسية،» موقع «أخبار العالم»، ٢٠١٢/٨/٣١، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=54179&tip>.

(٤) مركز الجزيرة للدراسات، «تحدي الصلاحيات: خيارات أردوغان في معركة الرئاسة،» (تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣ أيار/مايو ٢٠١٤)، ص ٤.

(٥) حزب العدالة والتنمية، **برنامج حزب العدالة والتنمية ١٤ أغسطس ٢٠٠١**، ترجمة طارق عبد الجليل (القاهرة: مركز القاهرة للدراسات التركية، ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ١١، <file:///C:/Users/salam/Downloads/parti_program_arabic.pdf>.

• اعتبار الدين أحد أهم المؤسسات الإنسانية، والعلمانية شرطاً للديمقراطية وضماناً لحرية الدين والوجدان. ويعارض الحزب تفسير العلمانية على أنها معاداة للدين.

• تعد العلمانية أساس الحرية والسلام الإجتماعي، حيث توفر لأتباع الدين والمعتقدات المختلفة حرية ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، والتعبير عن قناعاتهم الدينية، ومن ثم تنظم لهم حياتهم في هذا الإطار، كما تنظم أيضاً حياة أولئك الذين لا ينتمون إلى معتقد بعينه.

• يرفض الحزب استغلال القيم الدينية المقدسة والانتماءات العرقية في السياسة، ويعتبر أن كل ما يجرح مشاعر المتدينين من تصرفات وإجراءات ومعاملتهم بطريقة مختلفة بسبب تفضيلهم أنماط حياة دينية، أمر معارض للديمقراطية ومناف لحقوق الإنسان وحرياته. في المقابل، يرفض الحزب أي قمع ضد من يعيشون أو يفكرون بصورة ٍمختلفة، من خلال استغلال الدين لتحقيق مصالح دينية أو سياسية أو اقتصادية أو أي منافع أخرى.

تولي المؤسسة العسكرية أهمية كبيرة لمبدأ العلمانية في كيان الدولة التركية واستمراريتها، فيما يرى مجلس الأمن القومي العلمانية صمام الأمان للنظام السياسي والمجتمع في تركيا؛ ففي البيان الصحافي الصادر عن اجتماعه الشهري في شباط/فبراير عام ١٩٩٧، أكد أن «العلمانية في تركيا لا تمثل مصدر السلامة والأمن للنظام السياسي فحسب، إنما هي أيضاً أسلوب حياة»، وبناءً على هذا التفسير، تم تسريح ٩٠٠ ضابط من الجيش، وعدد كبير من الموظفين الحكوميين بسبب أساليب حياتهم الإسلامية، وفرض تحريم ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية كافة، ووضع شروط تعجيزية تمنع خريجي مدارس الأئمة والخطباء من دخول الجامعات التركية[٦].

يرى حزب العدالة والتنمية العلمانية شرطاً للديمقراطية وإحدى سمات النظام السياسي لتنظيم الحياة العامة، فيما يراها العلمانيون نمطَ حياةٍ إجبارياً لحياة الأفراد في المجالين العام والخاص، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث صدام بين الدولة ومؤسساتها من جهة، وبين مواطنيها والمنظمات والجمعيات الأهلية والخيرية من جهة أخرى، ما يدفع إلى انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

كما تضمن دستور عام ١٩٨٢، المادة ١٣٦ التي تنص على «أن مديرية الشؤون الدينية تقوم بأداء واجباتها وفقاً لقانونها الخاص، وطبقاً للمبادئ العلمانية على أن تخلو من أي أفكار وآراء سياسية تستهدف التضامن القومي والوحدة»[٧].

ويظهر هنا جلياً قدرة الدولة وإمكانية سيطرتها على الدين وتطويعه، وفقاً للأسس والمبادئ العلمانية، وإفراغه من محتواه ومضمونه الروحاني والمعنوي، وتحويله إلى أداة مادية تخدم الدولة

---

(٦) أحمد ت. كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا**، ترجمة ندى السيد (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٧) طالب كوجوكشان، «خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين،» مجلة **شرق نامة** (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة)، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٣٥.

ومبادئ نظامها السياسي العلماني، حيث تتعدى العلمانية التركية مفهوم فصل الدين عن الدولة إلى مفهوم سيطرة الدولة على الدين، وعلى الحياة العامة والخاصة لمؤسساتها وشعبها، وتوجيهها ورسمها وفقاً للمبادئ الكمالية.

يدعو حزب العدالة والتنمية إلى احترام الدين، وكفّ يد الدولة عن التدخل في نمط حياة الأفراد وأسلوب حياتهم، كما يدعو إلى الفصل بين الإسلام كهوية دينية للمسلم، وبين الأيديولوجية الإسلامية، أو ذات الخلفية والجذور الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية؛ فالإسلامية تعني «التعاطي مع الهوية الإسلامية والقيم الإسلامية كأساس لمنظومة اجتماعية وسياسية بديلة من تلك المتبناة من الدولة». هو مصطلح أو مفردة مسلم، ليست مرادفاً لمصطلح إسلامي؛ حيث تعبر الأولى عن هوية دينية في حين تتطلب الأخرى، استحقاقات سياسية وإجراءات اجتماعية[٨].

لم تعد مسألة التدين في تركيا ذات بعد سلوكي في ممارسات العبادات وكف يد الدولة عن تقييد حياة الأفراد، بل أصبحت مسألةً متعددة الأبعاد (بعد اقتصادي، بعد اجتماعي، بعد ثقافي ـ حضاري)، يعكس قيم الإسلام في الحياة العامة للمجتمع التركي، ويحاول ترجمتها إلى قرارات في السياسات العامة للدولة، بما يتلاءم مع المصالح الوطنية التركية في المقام الأول.

هناك تناقض واختلاف في تفسير كل من الكماليين والإسلاميين للعلمانية، على الرغم من اتفاقهم على مكانتها في الدولة التركية؛ ففي حين يرى الرئيس التركي الكمالي السابق أحمد سيزر خلال الأعوام (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) العلمانية أنها «فصل الشؤون الدينية عن شؤون هذا العالم»، وتالياً «يجب أن يبقى الدين في مكانه المقدس داخل ضمير كل فرد»، مع إمكانية تدخل الدولة في «إيمان الفرد وعبادته»، يرى أردوغان العلمانية ضمانة «لحرية الدين والضمير»، وأن العلمانية هي سمة من سمات الدولة وليست شكلاً من أشكال الديانات التي يتسم بها الأفراد، فهي إحدى خصائص الدولة، وليست من خصائص الأفراد[٩].

إذاً، الخلاف ليس على العلمانية كمبدأ، بل على مفهوم كل منها ووعيه مصطلح العلمانية، ودرجة تأثيرها في الدولة والمجتمع؛ فيرى الكماليون أن العلمانية تعني سيطرة الدولة على الدين ونمط حياة الأفراد، بينما يدعو الإسلاميون بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى فصل الدولة عن الدين، ورفع يد الدولة عن المؤسسات الدينية، وحرية الأفراد في اختيار نمط حياتهم.

ب ـ مصادر تهديد الأمن القومي

أعلن مكتب رئيس الأركان عام ١٩٩٧ عقب «الانقلاب ما بعد الحداثي» على حكومة نجم الدين أربكان «أن الأخطار الداخلية على السيادة الإقليمية للبلاد وعلى المبادئ المؤسسة

---

(٨) نيلوفر جول، «العلمانية والإسلامية في تركيا،» ترجمة جمال عزت، مجلة **الأمة**، السنة ١، العدد ٤ (١٩٩٧)، ص ٣٩.

(٩) كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا**، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

للجمهورية أصبحت أشد وطأة من الأخطار الخارجية»[١٠]. لطالما نظرت المؤسسة العسكرية إلى الأحزاب والحركات الإسلامية والمكون الكردي بفصائله السياسية والمسلحة، كتهديد رئيس لوحدة الدولة وسيادتها، وهذا ينبع من التشدد العلماني في تطبيق المبادئ الكمالية (العلمانية، والقوية)، بينما حاول حزب العدالة والتنمية تلافي الخطأ العلماني، باحتواء المكوِّنين ضمن الدولة والمجتمع في تركيا، عبر إعادة تفسير المبادئ الكمالية وتأصيل مبدأ المواطنة ومفهومها، وتقديم العمل السياسي البراغماتي على الحلول الإقصائية والأمنية والعسكرية.

ج ـ هوية الدولة

تختلف طبيعة الدور التركي إقليمياً وعالمياً باختلاف النظام السياسي ورؤيته طبيعة تركيا ومكانتها، وفقاً لأيديولوجيته السياسية وهويته الثقافية؛ ففي حين يراها الكماليون والعسكر، دولة علمانية ذات هوية غربية ينحصر دورها الإقليمي في أنها جزء من الحلف الغربي «قاعدة عسكرية وأمنية» تراعي مصالحه وتدافع عنها، كما هي الحال أثناء حلف بغداد والحرب الباردة والحرب الكورية وحرب الخليج الثانية، فيصبح دورها عبارة عن أداة تنفيذ مصالح الآخرين، مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية في ظل مظلة أمنية «الناتو» أي هي خط دفاع متقدم عن الغرب، وأوروبا تحديداً.

يرى حزب العدالة والتنمية وحلفاؤه في تركيا، دولة إسلامية علمانية ذات هوية مشتركة أو مركزاً بين الشرق والغرب، قائماً على مد جسور التعاون، والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، ما يسهم في تقدم تركيا سياسياً واقتصادياً. وهذه الرؤية توضح ملامح الدور التركي القائم على الفاعلية الدبلوماسية والمبادرة والوساطة لحل الخلافات والقضايا الإقليمية والدولية.

يمكن استنباط التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية من رؤية أحمد داود أوغلو، حيث يقول إنّ تركيا دفعت ثمن وجودها تحت مظلة الأمن الأطلسية، التي دخلت تحتها لضرورات جيوسياسية ناتجة من تهديد السوفيات، وكان الثمن هو إهمال تركيا ساحات التأثير الطبيعية[١١]. والمقصود بها دول الجوار الإقليمي والدول ذات الموروث الحضاري والتاريخي المشترك مع تركيا. وهنا يتطرق أوغلو إلى سمة ثابتة في السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب العدالة والتنمية، ألا وهي التوجه نحو الغرب في السياسة الخارجية، ومن أهمها انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، وما ترتب عليه من تقديم تركيا تنازلات حدَّت من استقلالية السياسة الخارجية، وجعلتها متأثرة أو تابعة للسياسات الغربية على حساب عمقها الاستراتيجي، والتأثير في جوارها الجغرافي.

---

(١٠) بولنت آراس، «التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية،» مجلة **شرق نامة**، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٠٥.

(١١) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٩٣.

حاول حزب العدالة والتنمية إعادة توظيف متغير الهوية وفقاً لرؤيته مكانة تركيا وأهميتها، والمقصود بها مجموعة الصور والمعتقدات المعبرة عن الدولة، والخاصة بحقوقها ومسؤولياتها وبسلوكها تجاه الدول الأخرى على صعيد البعد الخارجي، وعلى الصعيد الداخلي، فهي تعبر عن الصور والمعتقدات المترسخة لدى النخبة الحاكمة والشعب عن حقوق الدولة ومسؤولياتها، وعلاقتها بالجماعات المختلفة داخل المجتمع[١٢].

إن رؤية الحزب تركيا كدولة شرقية ذات تطلعات غربية أو دولة مركز فاعلة بين الشرق والغرب، دفعتها إلى إجراء تحول في السياسة الخارجية التركية نحو دول المشرق بتعزيز الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع الدول المشتركة في الموروث التاريخي والديني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن متغير الهوية هو العامل الرئيس الذي يحول بين تركيا وبين انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؛ حيث إن رؤية الاتحاد لتركيا بهويتها الإسلامية، هي ما تدفعه إلى رفضه انضمامها إليه، أي إلى «النادي المسيحي».

د ـ السياسة الخارجية

تقسم السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب العدالة والتنمية إلى ثلاث مراحل هي[١٣]:

• مرحلة (١٩٢٣ ـ ١٩٤٧) تتسم بالانعزال والقطيعة مع الموروثين الإسلامي والعثماني والانكفاء إلى المربع الجغرافي للأناضول، رافقها حياد حيال قضايا الشرق الأوسط.

• مرحلة (١٩٤٧ ـ ١٩٨٩) تتسم بالتطلع إلى القوى الغربية والتقارب معها، ثم الالتحاق بها وبمعسكرها وما ترتب عليه من: الاعتراف بإسرائيل عام ١٩٤٩، الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١، اتفاق الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٣.

• مرحلة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٢) ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في عهد الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال، تخلى خلالها عن السياسة الكمالية ذات الاتجاه الواحد، فقد كان يرى أن لتركيا رسالتين: أوروبية وآسيوية، نظراً لموقعها الاستراتيجي.

قامت السياسة الخارجية التركية منذ نشأة الجمهورية (١٩٢٣ ـ ٢٠٠٢) على القطيعة السياسية والاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي، إلا في فترة الانفتاح في عهد تورغوت أوزال، والتوجه إلى الارتماء في قلب المجتمع الأوروبي ومنظماته الدولية[١٤].

---

(١٢) إيمان أحمد رجب، «الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدولة الخارجية؟،» ملحق مجلة **السياسة الدولية** (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، السنة ٤٧، العدد ١٨٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٧.

(١٣) ميشال نوفل، «تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٢ (خريف ٢٠١٢)، ص ٣١.

(١٤) طارق عبد الجليل، «دبلوماسية أردوغان تأثير «الورقة الخارجية» في نتائج الانتخابات التركية،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٦، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ٢٠١١)، ص ١١٢.

تعد السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية استكمالاً لسياسة أوزال، ولكن بأبعاد واتجاهات متعددة وأكثر شمولاً واتساعاً في مختلف دوائر الجوار الجغرافي التركي (أوروبا، القوقاز، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط).

قام حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ بإعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية، لتصبح أكثر نشاطاً وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي، وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

لم يقتصر اهتمام حزب العدالة والتنمية على تحسين العلاقات وإقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار الجغرافي، بل سعى إلى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم، حيث تم إعلان عام ٢٠٠٥ عام أفريقيا، وعام ٢٠٠٧ لأمريكا اللاتينية من قبل وزارة الخارجية التركية، الأمر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وتلك الدول، وعزز مكانة تركيا وتأثيرها، في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية[١٥].

هـ ـ المؤسسة العسكرية

ينظر الحزب إلى الجيش التركي كإحدى مؤسسات الدولة المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي، وضرورة خضوعها لتوجيهات الجناح المدني المخول بالسلطة من قبل الإرادة الشعبية، ويجب أن يقتصر دورها على أن تهتم برفع مستوى احترافيتها العسكرية، لحماية أمن البلاد ووحدتها من الأخطار الخارجية.

لجأ حزب العدالة والتنمية في مواجهة القوى العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، إلى الإرادة الشعبية؛ فكلما حدث صدام بينه وبين تلك القوى حيال القوانين والأنظمة التي يستوجب تعديلها، طرحها للاستفتاء العام، ودائماً ما كانت الإرادة الوطنية الشعبية تأتي لتدعم موقف حزب العدالة والتنمية وقوته في مواجهة النخب العلمانية. لقد حصل الاستفتاء الدستوري عام ٢٠٠٧ الذي يشمل انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي على ٦٨ بالمئة من أصوات المقترعين، والاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٠ على حوالى ٥٧ بالمئة. وفي كلتا الحالين، كانت المناطق الكردية تصوت بأغلبيتها بنعمْ للتعديلات الدستورية[١٦].

قامت الجمعية للبرلمان التركي في تموز/يوليو عام ٢٠١٣ بتعديل المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي، والتي اتخذتها المؤسسة العسكرية مبرراً قانونياً لانقلاباته ضد الحكومة المدنية، حيث كانت تنص على أن «وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن

---

(١٥) انظر: Kiliç Buğra Kanat, «AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away from the West?,» *Insight Turkey*, vol. 12, no. 1 (2010), pp. 214-215.

(١٦) أصلان الطيب نحاس، «ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان،» تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤. وانظر أيضاً: Yaşar Taşkin Koç, «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Adalet ve Kalkinma Partisi (Ak Parti),» *Seta Analiz*, no. 41 (Mayıs 2011), ss. 7-10, <http://file.setav.org/Files/Pdf/12-eylulden-12-hazirana-siyasal-partiler-ak-parti.pdf>.

التركي، ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور»، وأصبحت بعد التعديل مهمة القوات المسلحة التركية تتمثل بـ «الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء، والقيام بالمهمات الخارجية التي تسند إليها من قبل البرلمان التركي، والمساعدة على تأمين السلام العالمي»[١٧].

وبإقرار هذا التعديل استطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوّغ أو مبرر قانوني من الممكن أن يستند إليه الجيش للقيام بانقلاب عسكري أو محاولة فرض أجندة سياسية على الحكومة المدنية المنتخبة، وحصر مهام المؤسسة العسكرية بحماية أمن البلاد من الأخطار الخارجية كأي مؤسسة عسكرية محترفة في الدول الديمقراطية المدنية، وبذلك تم تأطير العلاقة بين الحكومات المدنية والمؤسسة العسكرية وتقنينها، بحيث تقضي بخضوع الأخيرة لسلطة الأولى، وفقاً للدستور والقانون.

و ـ النمو الاقتصادي

في المجال الاقتصادي، يطبق الحزب استراتيجية «النمو الاقتصادي المستمر والمستدام»، وبناءً عليه يمكن إجمال المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية التركية في عهد الحزب، بما يلي[١٨]:

• الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مصدراً وهدفاً للنمو الاقتصادي.

• اعتماد استراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته ومؤسساته.

• تبني الحزب من حيث المبدأ وجوب بقاء الدولة خارج أي نشاط اقتصادي.

• يؤمن بأن وظيفة الدولة في العملية الاقتصادية تنحصر في التنظيم والرقابة، ولذلك لا بد من توافر نظام سليم لانسياب المعلومات وتوافر الوثائق.

• اعتبار الخصخصة وسيلة مهمة لتكوين بناء اقتصادي أكثر قوة ومنطقية.

• تنفيذ التحولات الهيكلية التي فرضتها بأقل تكلفة ممكنة؛ فزيادة القوة التنافسية للاقتصاد التركي، تحمل أهمية استراتيجية، من حيث مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي.

• يؤمن الحزب أن رأس المال الأجنبي سيساهم في نمو الاقتصاد التركي، وذلك لدوره المهم في نقل المعلومات والخبرات الدولية.

• يتخذ الحزب من الجودة والكفاءة والفاعلية ورضى المواطن أساساً له في الخدمات العامة.

---

(١٧) بشير عبد الفتاح، «دلالات حياد الجيش التركي إزاء فضيحة الفساد،» مقالات رأي (تحليلات)، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٠، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/20/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>.

(١٨) حزب العدالة والتنمية، **برنامج حزب العدالة والتنمية ١٤ أغسطس ٢٠٠١**، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• يرى الحزب أن تفعيل القيم الأخلاقية الناتجة من امتزاج الأعراف الدولية والقيم الثقافية التركية في شتى المجالات الاقتصادية شرط «لاستراتيجية النمو الاقتصادي المستمر والمستديم».

• مواصلة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية والمصالح الوطنية للدولة التركية.

يعمل حزب العدالة والتنمية على إحداث تغيير تدريجي سلمي منظّم في بنية النظام السياسي وهيكلته ومبادئه، عبر إعادة تأويل المبادئ السياسية والاجتماعية للكمالية وتفسيرها، بما ينسجم مع رؤيته لمكانة تركيا، ودورها ووظيفتها، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما حدث تغيير جوهري في الفكر السياسي الأيديولوجي للإسلاميين الأتراك، حيث أذن وصول حزب العدالة والتنمية بتحويل مسار التيار الإسلامي العام من مسار «سياسات الهوية» إلى «سياسات الخدمات»؛ أي فك تقييد برامج الأحزاب الإسلامية السابقة بمسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية، الأمر الذي جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد إلى حزب العدالة والتنمية، وقدرته على التغيير نحو الأفضل[١٩].

لقد اتبع حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة مغايرة عن الاستراتيجية المتبعة من قبل الحركة الإسلامية التركية عموماً، وأحزاب نجم الدين أربكان خصوصاً، والقائمة على طغيان الخطاب التاريخي الشرقي ـ الإسلامي على برامج الأحزاب السياسية الأربكانية (حزب النظام الوطني، حزب السلامة الوطني، حزب الرفاه، حزب الفضيلة، حزب السعادة)، بينما ركز حزب العدالة والتنمية على القضايا الرئيسة الحيوية للمواطن التركي بخلفياته العلمانية والإسلامية والقومية الكردية (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الحريات، حقوق الإنسان)، مما أكسبه تأييداً شعبياً واسع النطاق، تخطت حاضنته الإسلامية (المؤيدين ذوي الأيديولوجية الإسلامية) إلى دوائر التأييد العلمانية والقومية والكردية.

٣ ـ أهداف حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٥

أ ـ تبني دستور جديد للبلاد

شكل حزب العدالة لجنة لصياغة دستور جديد عام ٢٠١١، تتكون من ثلاثة أعضاء عن كل حزب ممثل في البرلمان، أي عدد الأعضاء متساوٍ في اللجنة، وليس بحسب نسبة تمثيل كل حزب في البرلمان، وهذا يدل على أن الحزب يرغب في صياغة دستور يعبر عن كل أطياف الشعب التركي ومطالبه وتطلعاته، بمختلف توجهاته وانتماءاته، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل لتعنت أحزاب المعارضة ورفضها تجاوز المبادئ الكمالية، وتعزيز مفهوم المساواة والمواطنة.

(١٩) خالد الحروب، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٩ (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٨)، ص ١٥.

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى وضع دستور جديد للبلاد بدلاً من دستور عام ١٩٨٢، الذي تم تعديله أكثر من ١٧ مرة، يتضمن مفاهيم الحقوق والحريات الأساسية والديمقراطية والحقوق وحرية الاعتقاد والفكر بمعانيها العالمية، ويضمن الحرية والأكثرية ويؤمن بالشمولية لا الاستبعاد، والوحدة من خلال التنوع لا التماثل، والحرية لا التقييد، والوحدة لا التفريق، والاحتضان لا التنفير، وأهم المبادئ التي يريد الحزب إدخالها في الدستور الجديد هي[٢٠]:

• الحقوق الأساسية والحريات ليست منّة من الدولة، بل ترتكز على أرضية شرعية أبعد من الدستور؛ فالإنسان منذ الولادة يستحق هذه الحقوق والحريات كونه إنساناً.

• هيكلة الدولة وعملها: «كل شخص أو مؤسسة تتولى الحكم يجب أن تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على إرادة الشعب، وكل مؤسسة أو فرد لا يستمد قوته من الشعب لا يمكن له أن يستخدم صلاحياته».

• الدستور الموجود حالياً يتبنى مفهوم «ملية الدولة»، والدستور الجديد يجب أن يعكس المفهوم؛ فلا مكان لملية الدولة بل دولة الشعب، ومرحلة الدستور الجديد هي مرحلة انتقالية من مرحلة مفهوم شعب الدولة إلى مرحلة مفهوم دولة الشعب.

إن تغيير مفهوم ملية الدولة إلى مفهوم المواطنة لمختلف طوائف الشعب التركي، يعني تسوية المسألة الكردية التي قضّت مضجع الدولة التركية وأعاقت تقدمها السياسي والاقتصادي، تمهيداً لصعودها كقوة إقليمية كبرى في مناطق نفوذها الجغرافي.

يتضح من المبادئ أعلاه، سعي الحزب إلى حصر السلطة والصلاحيات بيد ممثلي الإدارة الوطنية بالدستور وانتزاعها من يد المؤسسات العلمانية التي وضعها دستور عام ١٩٨٢ حارساً ووصياً على الدولة والنظام السياسي في تركيا، كما أنها تحافظ على حقوق أفراد الشعب وحرياتهم، على الرغم من اختلافهم مع السلطة الحاكمة للنظام السياسي، ليتم استبدال المبادئ الكمالية كافة، والتي قام عليها النظام السياسي منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، بمبادئ جديدة تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية من دون وصاية من الدولة أو مؤسساتها العلمانية.

يُتوقع أن يتضمن الدستور التركي الجديد إجراء كثير من التعديلات على الوضعية الدستورية والقانونية للمؤسسة العسكرية التي تمنحها حق التدخل في العملية السياسية، وتسمح لها ببناء نفوذ عسكري داخل مؤسسات الدولة المختلفة. ومن هذه التعديلات: إلغاء المحاكم العسكرية الإدارية العليا، اقتصار مهام القضاء العسكري على النظر في قضايا الإخلال بالنظام العسكري فقط، إغلاق المدارس الثانوية العسكرية تماماً، وإخضاع ميزانية القوات المسلحة ونفقاتها كافةً خضوعاً تامّاً لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات.

---

(٢٠) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣**، ص ١٨ ـ ٢٠.

ب ـ التحول نحو النظام الرئاسي

يدفع حزب العدالة والتنمية نحو تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بحيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة تتناسب مع ثقل الإرادة الوطنية الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب وحجمها، وبرر أردوغان تأييده إقرار نظام رئاسي في البلاد في كلمة له في «ملتقى الحرفيين» في آذار/مارس عام ٢٠١٥، بأنه سيقلل من الخلافات التي يشهدها البرلمان، إضافة إلى زوال جميع العقبات وانتهاء تعدد مراكز القرار، مما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطوراً سريعاً في أعلى مستويات الحضارة المعاصرة[٢١].

تتبنى تركيا النظام البرلماني الذي يشهد خلافات واستقطابات حادة بين الحكومة وأقطاب المعارضة العلمانية والقومية، مما يعوق إقرار القوانين والتعديلات الكبرى التي لا تحصل على نسبة الأصوات اللازمة لاعتراض المعارضة عليها، ما أدى إلى تعارض السلطات بين الحكومة والبرلمان، وبين صلاحيات رئيس الجمهورية المقررة في دستور عام ١٩٨٢، أو تعطل تشكيل الحكومة وتسيير مصالح البلاد، اذا لم يتمكن حزب من الحصول على الأغلبية البرلمانية، فتعود البلاد إلى دوامة الائتلافات الحكومية وحال عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي كانت قائمة في معظم مراحل عهد الجمهورية التركية.

تجدر الإشارة إلى أن المعارضة التركية تخشى من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة أردوغان وسيطرته على النظام السياسي، ودوائر صنع القرار فيه[٢٢]، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة والأغلبية البرلمانية التي خولته تشكيل الحكومة منفرداً لأكثر من عقد من الزمان.

ج ـ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

عمل حزب العدالة والتنمية على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومن أهمها تغييب العسكر عن المشهد السياسي تماماً، وإخضاعهم للحكم المدني.

٤ ـ النمو الاقتصادي

حرص الحزب على استمرارية النمو الاقتصادي لتصل تركيا إلى (الاقتصاد العاشر في العالم) بحلول عام ٢٠٢٣.

---

(٢١) «أردوغان: ١٠ دول ديمقراطية كبرى تدار بالنظام الرئاسي،» صحيفة **السبيل** (عمّان)، ٢٠١٥/٣/٢٥.

(٢٢) Hasan Tahsin Fendoğlu, «Başkanlik Sistemi Tartişmalar,» (Stratejik Düşünce Enstitüsü, Ankara, SDE Analiz, Kasım 2010), s. 23, <http://www.hasantahsinfendoglu.com/dokumanlar/makaleler/BASKANLIK_SISTEMI_TARTISMALARI.pdf>.

ثانياً: التغيرات التي طرأت على النظام السياسي (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٤)

١ ـ مدخل التغيير

قام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة اقتصادية وسياسية واجتماعية تستدعي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية على طبيعة النظام السياسي التركي، بما يتوافق مع دور تركيا ومكانتها وتطلعاتها في القرن الحادي والعشرين، في ما بات يُعرف بتركيا القديمة... وتركيا الجديدة.

حاول حزب العدالة والتنمية تحقيق رؤيته وفلسفته المتمثلة ببرنامجه ووعوده الانتخابية من خلال مدخلين:

أ ـ التوافق برامجه مع رغبات المجتمع

صاغ الحزب برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى إلى تلبية مطالب أغلبية الشعب التركي واحتياجاته، آخذاً بعين الاعتبار التباين الثقافي والحضاري والاختلاف الفكري والعقائدي والديمغرافي بين أطياف الشعب، كما أنه راعى تطلعاته إلى المستقبل وسعيه إلى الازدهار والتقدم؛ بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي، والالتزام بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، كمعايير أساسية للعمل العام.

ب ـ التناغم مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

رأى الحزب أن الدولة التي تتقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عليها أن تقبل بتكييف أوضاعها مع كل التشريعات والاتفاقيات التي تحكم الاتحاد الأوروبي (الحرية، الديمقراطية، احترام حرية الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون)، فاستخدم حزب العدالة والتنمية معايير كوبنهاغن كمدخل ومرجعية تجاوز من خلالها المحاذير والمحرمات كافة، حيث دعمت قدرته على إدخال تعديلات في بنية النظام السياسي والمبادئ الكمالية.

تتضمن معايير كوبنهاغن الصادرة عن الاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٣، والتي حددت تفاصيل معايير السياسة العامة (السياسية والاقتصادية والتشريعية)[٢٣]:

(١) المعايير السياسية

(أ) إرساء أسس الديمقراطية النيابية:

- قدرة المواطنين على المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي على مستويات الحكم كافة.
- الحق في إنشاء الأحزاب السياسية من دون أي عائق.

---

(٢٣) انظر: Viljar Veebel, «Relevance of Copenhagen Criteria in Actual Accession: Principles, Methods and Shortcomings of EU Pre-accession Evaluation,» *Studies of Transition States and Societies*, vol. 3, no. 3 (2011).

• حرية إجراء الانتخابات بشفافية ونزاهة.
• حرية الصحافة والنقابات المهنية والجماعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
• حرية الفكر والرأي والتعبير.

(ب) بناء دولة سيادة القانون:
• تقيد السلطات التنفيذية بالقوانين.
• استقلال المؤسسة القضائية من المؤسسة التنفيذية.
• تفكيك قواعد الاستبداد حال وجودها.

(ج) احترام حقوق الإنسان.

(د) احترام حقوق الأقليات:
• حق التعبير عن الهوية داخل إطار الدولة.
• حرية الممارسة الثقافية.
• حرية المحافظة على لغة الأقليات.

(٢) المعايير الاقتصادية
ـ وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
ـ إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي.
ـ إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما ينطبق مع المقاييس المعتمدة في الاتحاد الأوروبي.
ـ بناء سوق محلية قادرة على تحمّل تبعات الانفتاح والضغوط التنافسية وقوى السوق المرتبطة بالسوق الداخلية الأوروبية.
ـ مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

(٣) المعايير التشريعية
وضع تشريعات وسن قوانين تتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي.

(٤) الشروط الإضافية لانضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي(٢٤)
وضع البرلمان الأوروبي شروطاً إضافية هي:
• تطوير النظام الديمقراطي والنظام القضائي.

---

(٢٤) انظر: «Turkeys Quest for EU Membership, Policy Area: Turkey,» European Union Center of North Carolina, *EU Briefings* (March 2008), pp. 3-7, <http://europe.unc.edu/wp-content/uploads/2013/08/Brief4-0803-turkeys-quest.pdf>.

• تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية.

• تقوية النظام الاقتصادي من خلال (ارتفاع معدلات نمو التنمية المستدامة، زيادة الإنتاج، تنامي منافسة السوق الحرة، الإجراءات الاستثمارية الجاذبة، تهذيب القطاع الخاص، عمليات الخصخصة).

• التطوير في الهيكل الاجتماعي في مجالات التعليم وسوق العمل والمساواة الاجتماعية.

• تنفيذ الحكومة الإلكترونية في مجالات الرعاية الصحية ونظام التعليم والخدمات القانونية والخدمات العامة والتجارة الإلكترونية.

• نمو الحريات وحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الأقليات مثل الأقلية الكردية.

• وقف الصراع التاريخي بين تركيا واليونان.

• الانتهاء من القضية القبرصية.

بعد الاطلاع على برامج حزب العدالة والتنمية ورؤيته، ومعايير كوبنهاغن، سيتم استعراض أبنية النظام السياسي التركي وقطاعاته، التي طالها التعديل والتغيير في عهد الحزب، وأهمها:

٢ ـ القطاعات التي شملها التغيير

أ ـ المؤسسة العسكرية

اتخذ حزب العدالة والتنمية عدة خطوات لإدخال إصلاحات على نظام المؤسسة العسكرية، والحدّ من هيمنتها في السياسة العامة للدولة، وتقسم إجراءات الحزب قسمين رئيسين هما:

(١) التعديلات الدستورية[٢٥]: تدرج الحزب في تقييد تأثير المؤسسة العسكرية في السياسة العامة للدولة، وتحجيم دورها سياسياً عبر إجراء سلسلة تعديلات قانونية، بدأها بالحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في ٣٠ تموز/يوليو عام ٢٠٠٣، وتم بموجبها تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة؛ فقد تم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول أو فريق أول بحري، لتنصّ بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، وتم تعيين محمد البوغان في ١٧ آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني. وبعد تعديل المادة الخامسة أيضاً، أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين، بدلاً من مرة كل شهر.

يعني هذا رفع يد مجلس الأمن الوطني تدريجياً عن التدخل في الشأن السياسي، حيث من مهام المجلس متابعة القضايا الأمنية الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالشأن التركي.

---

(٢٥) طارق عبد الجليل، **الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص ٥ ـ ٩.

تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية؛ فقد اقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على أن مهمة المجلس هي رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وأن يقوم مجلس الأمن الوطني بإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وتم أيضاً تعديل المادة الرقم (١٣) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن الوطني ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني مقتصرةً فقط على «تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام». وأُلغيت المواد (٩، ١٤، ١٩)؛ فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها، عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

أُجري تعديل على المادة الرقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعةً لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته. وبعد التعديل الدستوري في أيار/مايو عام ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري من داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم.

في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وبهذا أصبح المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ولأول مرة، مؤسستين مدنيتين بالمعنى الكامل، من دون وجود أي رقيب عسكري. وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد ومقاضاتهم، وعدم السماح للعسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية، إلا في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً. كذلك، تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

أثار قرار حزب العدالة والتنمية ترشيح وزير الخارجية السابق عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية مخاوف رئاسة الأركان، ودفعها إلى نشر بيان على موقعها الإلكتروني في ٢٧ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٧ أبدت فيه قلقها على مصير الجمهورية العلمانية. فما كان من أردوغان إلا أن أطلق تصريحاً دعا فيه الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية، وعدم التعرض للشأن السياسي مطلقاً. إذّاك، رفعت رئاسة هيئة الأركان صباح اليوم التالي إنذارها من الموقع. ثم استصدرت الحكومة قراراً بمنع العسكريين من الإدلاء بتصريحاتٍ شفهية أو مكتوبة تتعلق بالشأن السياسي. يمكن القول، إن هذا «الإنذار الإلكتروني» كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لاستعادة ممارسة دورها السياسي.

جاءت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء ١٢ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٠ بمثابة نهاية نظام الوصاية العسكرية في تركيا؛ حيث شلّت قدرته على التدخل في الحياة السياسية، وجرّدته من الحصانة القضائية، فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية، كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي جرى عام ١٩٨٠ على ما اقترفوه من «جرائم بحق الوطن والمواطنين».

يبقى التعديل الأبرز والأهم في طبيعة دور القوات المسلحة التركية، هو تعديل المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي في تموز/يوليو عام ٢٠١٣، والتي اتخذتها المؤسسة العسكرية مبرراً قانونياً لانقلابها ضد الحكومة المدنية. إلا أنه لا يمكن القول إنه تم انهاء تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة العامة بصورة تامة ونهائية، إلا بعد إقرار دستور جديد وتشكل إدراك ووعي لدى النخبة والمؤسسة العسكرية بضرورة الفصل التام بين الشأنين السياسي والعسكري وأهميته في الحفاظ على تقدم البلاد وتطورها، والارتقاء إلى مستوى الدول الكبرى.

(٢) العقيدة العسكرية التركية: قام حزب العدالة والتنمية بمراجعة تعريف المرجعية الأيديولوجية والفكرية للجيش التركي وتفسيرها، وإعادة تشكيل عقيدة المؤسسة العسكرية، وصياغة طبيعة علاقتها بأنساق النظام السياسي، ودورها في السياسة العامة للدولة، حيث إن لإعادة التنظيم القانوني للجيش أهميةً قصوى لتحقيق الاحترافية وضمان الانضباط والحياد والتفرغ النهائي للوظيفة العسكرية والابتعاد عن الشؤون السياسية، بما يحفظ تفوق المؤسسة في الشؤون العسكرية، ويحافظ على حقوقها وواجباتها، وفقاً للدستور والقانون. لذلك قام الحزب بالتركيز على رفع مستوى التدريب والتأهيل والمشاريع الاحترافية وتطوير القدرات التكنولوجية للقوات المسلحة، حيث لم تعد المؤسسة العسكرية تعتمد على شراء الأسلحة فقط، بل أيضاً على تصنيعها وتطويرها وتحديثها بأيدٍ وكفاءات وطنية تركية.

لا تقتصر غايات الحزب في تطوير قدرات الدولة الدفاعية على رفع مستوى احترافية الجيش التركي، وكفّ يده عن التدخل بالسياسات العامة فقط، بل تمتد لتكون إحدى الأدوات لتحقيق رؤية الحزب لتركيا وقدرتها على تحقيق مكانة متقدمة وتعزيز قوتها وقدرتها على المستويين الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، أوضح أردوغان أثناء زيارته قيادة الأكاديميات الحربية التركية في ٢٠ آذار/مارس عام ٢٠١٥ «نحن عازمون على جعل جيشنا أكبر قوة رادعة في العالم والمنطقة من خلال تعزيز صناعاتنا الدفاعية، وتزويده بأسلحة ومعدات من إنتاجنا نحن، سنفعل هذا من خلال ما لدينا من تصورات خاصة بنا في كافة المجالات، فنحن مضطرون لنكون أقوياء بقواتنا المسلحة وصناعاتنا الدفاعية... ونحن مضطرون لنصبح قوة كبيرة ليس فقط من أجل الحفاظ على أمن بلادنا، وإنما أيضاً من أجل كل الإخوة الذين عقدوا علينا آمالاً كبيرة... وإن لم نكن ننعم بالأمن والأمان، ولم

تكن لدينا قوة رادعة، فإن مستقبلنا سيكون محفوفاً بالمخاطر»[٢٦] . من الجدير بالذكر، أن ميزانية مستشارية الصناعات الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع التركية عام ٢٠١٤، بلغت ٢٣ مليار دولار بغية تأمين احتياجات المؤسسات الأمنية والدفاعية التركية[٢٧].

تأتي هذه الميزانية الضخمة للصناعات الدفاعية في ضوء الظروف الإقليمية (الأزمة السورية، الأزمة العراقية، الجماعات المتطرفة)، والدولية (الخلافات مع أعضاء الناتو حول القضايا الإقليمية) المحيطة بتركيا.

حققت أنقرة تطوراً لافتاً في مجال الصناعات العسكرية الهجومية والدفاعية، فهي تصنع طائرات بدون طيار منذ عام ٢٠١٠ يطلق عليها اسم (أنكا)[٢٨] تستطيع العمل في الأحوال الجوية المختلفة، لاقت استحسان دول أفريقية وشرق أوسطية، تقدمت بطلبات لشرائها، فضلاً عن تصنيعها دبابات يطلق عليها (ألتاي) بتكنولوجيا متطورة[٢٩]، إضافة إلى تصنيع صواريخ دفاعية محلية الصنع عام ٢٠١٣[٣٠]. لم تعد القوة العسكرية لأنقرة تقتصر على ما تستورده من الغرب، أو تحظى به تحت المظلة الأمنية لحلف الناتو، إنما تجاوزت ذلك من خلال العمل على تطوير قدراتها الذاتية في تصنيع المعدات العسكرية، وإعادة صيانتها بجهود ذاتية خالصة معتمدة على كوادرها الوطنية، وخوض مجالات جديدة، تمهد لصعود تركيا، كقوة كبيرة على الصعيدين العسكري والأمني.

قدمت شركة توساش التركية للصناعات الجوية والفضائية، ومعهد بحوث تكنولوجيا الفضاء التابعة لمؤسسة البحوث العلمية والتكنولوجيا التركية عرضاً لوزارة المواصلات والاتصالات والنقل البحري، لإنتاج القمر الصناعي «توركسات ٦ أي» عام ٢٠٢٠، وبمساهمة من شركة أسيلسان التركية للصناعات العسكرية والإلكترونية وشركات محلية أخرى، حيث سيصل أسطول الأقمار الصناعية التي ستطلقها تركيا حتى عام ٢٠٢٠ إلى ٧ أقمار صناعية، منها ٣ أقمار محلية الصنع، تغطي جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية[٣١].

انسجاماً مع تطوير قدراتها الذاتية للخروج من تحت المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي، اختارت تركيا شركة (CPMEIC) الصينيّة من أجل إنتاج نظام دفاع صاروخي (أرض ـ جو) وتطويره

---

(٢٦) «أردوغان: عازمون على جعل جيشنا أكبر قوة رادعة بالعالم والمنطقة،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://www.aa.com.tr/ar/news/481060>.

(٢٧) كوكل يلدرم، «تركيا... نحو ٢٣ مليار دولار ميزانية «الصناعات الدفاعية» ٢٠١٤،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢١، <http://www.aa.com.tr/ar/news/481780>.

(٢٨) انظر: «Anka MALE Unmanned Aerial Vehicle (UAV), Turkey,» <http://www.airforce-technology.com/projects/anka-male-unmanned-aerial-vehicle-uav-turkey>.

(٢٩) انظر: «Turkey and South Korea's Altay Tank Project,» (25 November 2012), <http://www.defenseindustrydaily.com/turkey-signs-deal-with-s-korea-for-altay-tank-project-05012>.

(٣٠) «تركيا تختبر أول صاروخ دفاعي محلي الصنع»، موقع «أخبار العالم»، ٢٠١٣/١٠/٨، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=65966>.

(٣١) «تركيا تعتزم إنتاج أول قمر صناعي للاتصالات،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٢/١٣، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/434970>.

لمصلحتها، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، مفضلةً العرض الصيني البالغ ٣,٤٤ مليار دولار على عروض أوروبية وأمريكية وروسية. يأتي اختيار تركيا العرض الصيني، بسبب موافقته على انخراط العمالة المحلية التركية في المشروع، وتوفيره تكنولوجيا متقدمة، والسماح بنقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروع، ولا سيَّما في المجال الصاروخي[٣٢]. إلا أن تركيا عادت وألغت الصفقة مع الصين معتمدة على قدراتها الذاتية في تطوير منظومة الدفاع الصاروخي، بعيداً من الشراكة الخارجية، وإن نجحت في ذلك، سيكون قاعدة وركيزة أساسية في فرض أنقرة، كقوة عسكرية ضاربة على المستوى الدولي.

أتت الموافقة على العرض الصيني في إطار سعي تركيا إلى تنويع خياراتها السياسية والاقتصادية؛ فذكر أردوغان خلال حديث تلفزيوني في تموز/يوليو عام ٢٠١٢، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مازحه خلال زيارته الأخيرة إلى موسكو في تموز/يوليو عام ٢٠١٢ قائلاً: «ما شأنكم بالاتحاد الأوروبي؟! فرد عليه أردوغان بقوله: «ساعدونا إذاً على الانضمام إلى مجموعة شنغهاي الخماسية لنُعرض عن الاتحاد الأوروبي»[٣٣]. وقد انضمت تركيا إلى المنظمة «كشريك حوار» في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣.

الجدير بالذكر، أن منظمة شنغهاي بدأت كاتفاقية عام ١٩٩٦، ثم تمّ مأسستها كمنظمة في ١٥ حزيران/يونيو عام ٢٠٠١، وهي تُعنى بالتعاون الأمني والاقتصادي بين أعضائها (روسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان)، إضافة إلى دول بصفة مراقب، منها الهند وإيران ومنغوليا، وأهم أنشطتها مكافحة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات والتعاون الاقتصادي وتطوير البنى التحتية للدول الأعضاء، إلا أن بعضهم يرى هدفها الأساسي في إدارة التوترات المحتملة الناجمة عن التنافس الصيني ـ الروسي في منطقة آسيا الوسطى[٣٤].

تأتي محاولات تركيا تنويع خياراتها وعلاقاتها الاقتصادية والأمنية، في ظل الرفض الأوروبي انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وبخاصة أن تركيا ترى في منظمة شنغهاي للتعاون، بديلاً جيداً من الاتحاد الأوروبي؛ فالمنظمة تضم اقتصاديات كبيرة كروسيا، والصين صاحبة اقتصاد متنام، فضلاً عن رؤية تركيا في منظمة شنغهاي للتعاون عمقاً اقتصادياً لها بوجود دول تنتمي إلى العالم التركي (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان في عضويتها)، وانضمام تركيا إلى منظمة

---

(٣٢) علي حسين باكير، «لماذا اختارت تركيا نظام الدفاع الصاروخي الصيني؟،» **مجلة المجلة** (لندن) (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، <http://www.majalla.com/arb/2013/10/article55248225>.

(٣٣) انظر: Halil M. Karaveli, «How Serious is Erdogan about Joining the SCO Instead of the EU?,» *Turkey Analyst*, vol. 6, no. 2 (30 January 2013), <http://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-archive/item/23-how-serious-is-erdogan-about-joining-the-sco-instead-of-the-eu>.

(٣٤) انظر: Alyson J. K. Bailes and Pál Dunay, «The Shanghai Cooperation Organization as a Regional Security Institution,» in: Alyson J. K. Bailes [et al.], «The Shanghai Cooperation Organization,» *SIPRI Policy Paper* (Stockholm International Peace Research Institute), no. 17 (May 2007), pp. 3-20, <http://books.sipri.org/files/PP/SIPRIPP17.pdf>.

شنغهاي سيحوّل اتجاه العلاقات الروسية ـ التركية في آسيا الوسطى من تنافس إلى تعاون، إلا أن الاندماج التركي الكامل في المنظمة، يواجه عقبات أهمها، عضوية تركيا في حلف الناتو، ولا سيَّما في إطار رؤية منظمة شنغهاي كمنظمة أمنية في مواجهة حلف الناتو، فضلاً عن التحالف التركي ـ الغربي المتشابك اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، واختلاف وجهات النظر بين تركيا من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، حول بعض القضايا الدولية. وقد يوضع الطلب التركي بالانضمام إلى منظمة شنغهاي في إطار الضغط على الغرب لتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

يعد اعتماد تركيا على قدراتها الدفاعية الوطنية مسألة شديدة الأهمية في ضوء اختلاف الرؤى والمواقف حيال القضايا الإقليمية مع الحلفاء وبعض دول الجوار وتناقضها، وانتشار الأزمات والصراعات السياسية والعسكرية في البلدان المحيطة بتركيا.

تبين هذا جلياً في الأزمة السورية والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش. قال جوناثان تشانجر ـ نائب مدير البحوث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن ـ إنَّ «الفوضى في سوريا تؤكد حقيقة مزعجة، أنَّ الأتراك لم يعودوا حلفاء يمكن الاعتماد عليهم؛ إذ أظهرت الأزمة السورية أنَّ تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تعد قضية خاسرة؛ ولذلك فهي ببساطة ليست شريكاً للناتو». ويؤكد المؤرخ كونراد بلاك في مجلة **ناشيونال ريفيو** بأنَّ «الوقت قد حان للنظر في ما إذا كان ينبغي بقاء تركيا عضواً في الناتو؛ فبسبب معارضتها الأسد، تغاضت تركيا عن وصول الإمدادات إلى داعش، وتمنعُ الولاياتِ المتحدة من استخدام القواعد التركية، فإذا كان طرد تركيا أو تعليق عضويتها في الناتو أو دعم معارضيها الأكراد يمكن أن يعيد أردوغان إلى رشده، فيجب أن تؤخذ هذه الخطوات» إلا أن للدبلوماسيين الغربيين الموجودين في أنقرة رأياً مغايراً عن رأي الأكاديميين الغربيين: «إن كل حديث عن طرد تركيا من الناتو يعكس العواطف أكثر من الحقائق، فهذا يظهر أن هناك إحباطاً عاماً تجاه موقفها، ولكن لا أحد يخاطر بإبعاد تركيا في هذا الوقت، لأنها تقع في مركز كل الأزمات، والغرب قلق لأنه قريب منها»[٣٥].

تعكس التصريحات المتضاربة بين الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية الغربية، حال التخبط التي يعانيها الغرب جراء استقلالية القرار التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، وتمرده على نمط التبعية السائد قبل وصول الحزب للسلطة، ومدى حاجة الناتو إلى تركيا للحفاظ على مصالحه الاستراتيجية في أكثر مناطق العالم أهمية.

أصبحت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية من الدول المصدرة للسلاح؛ حيث تتجاوز مبيعات الأسلحة التركية ١,٥ مليار دولار لعام ٢٠١٤، ومن أبرز الدول المستوردة للسلاح التركي الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا. يقول مسؤولون في وزارة الدفاع التركية إنهم

---

(٣٥) عماد قدورة، «عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الاقصاء،» (قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ص ٢ ـ ٣.

يستهدفون الوصول إلى صادرات سنوية في هذا القطاع بقيمة ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣ «الذكرى المئوية للجمهورية التركية»[٣٦].

إن أهم إنجازات الحزب إنشاء محطتين للطاقة النووية: **الأولى** بالاتفاق مع روسيا عام ٢٠١٠ في إكويو، و**الثانية** بالاتفاق مع اليابان عام ٢٠١٣ في سينوب. وأوضح نائب مستشار وزارة الطاقة والموارد الطبيعية «نجاتي ياماتش» في قمة «المحطات النووية، الثانية في إسطنبول في آذار/مارس عام ٢٠١٥»، أن بناء المحطتين سيكسب الشركات التركية القدرة على العمل بمقدار ١٦ مليار دولار، وأنها ليست منشآت لإنتاج الكهرباء فقط، بل هي فرصة لزيادة المهارة في عملية البحث والتطوير، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة[٣٧].

تعد خطوة إنشاء محطات نووية في تركيا نقلة نوعية على الصعيدين العسكري والاقتصادي؛ فهي توفر البنى التحتية والفنية اللازمة لتطوير قدرات نووية إذا رغبت تركيا ذلك، في ظل الظروف الإقليمية المتوترة، وإذا رغبت تركيا إنشاء برنامج نووي عسكري لمواجهة سباق التسلح النووي في المنطقة، كما أنها ستخفف من أعباء فاتورة البلاد النفطية وتوفر النقد الأجنبي الذي يتم استنزافه سنوياً لسد فاتورة الطاقة المتزايدة عاماً بعد عام في ضوء النمو الاقتصادي التركي المطرد، الأمر الذي سيمنح الإرادة الوطنية التركية مزيداً من الاستقلالية بتخفيف اعتمادها على الخارج في توفير الطاقة، فضلاً عن دعم الشركات التركية، والإسهام في خفض نسبة البطالة، وتطوير عمليات البحث العلمي في البلاد.

دفع التطور التركي في المجال النووي شركة «وستينغ هاوس» الأمريكية النووية إلى الاهتمام بإنشاء محطة نووية في تركيا؛ وقد أوضح نائب رئيس شركة وستينغ هاوس «جيف بنيامين» في القمة الثانية للمحطات النووية في إسطنبول في آذار/مارس عام ٢٠١٥ أن تركيا قادرة بإمكاناتها المحلية على تأمين ما نسبته من ٥٠ ـ ٧٠ بالمئة من متطلبات إنشاء محطة للطاقة النووية، قائلاً: «نحن جادون للغاية بخصوص السوق التركية، ونريد من تكنولوجيتنا النووية أن تعمل هنا»، مشيداً بقوة الاقتصاد التركي وسرعة نموه[٣٨].

ب ـ الإصلاح السياسي والحريات العامة

تغيرت تركيا في مجال الحريات مقارنةً بما قبل عهد حزب العدالة والتنمية[٣٩]: لقد ألغيت حال الطوارئ في جنوب شرق تركيا، وتم السماح بتدريس لغات ولهجات أخرى في المراكز الثقافية،

---

(٣٦) «صادرات الأسلحة التركية تقترب من مليار دولار،» موقع ترك برس، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/114>.

(٣٧) أوغوزهان أوزوصوي، «مسؤول تركي: محطتا النووي لدينا ستمنحان شركاتنا العمل بمقدار ١٦ مليار دولار،» صحيفة **الخبر** التركية، ٢٠١٥/٣/١٩، <http://ar.haberler.com/arabic-news-683820>.

(٣٨) أطا افوق شكر، «شركة نووية: تركيا قادرة على تأمين ٧٠٪ من متطلبات إنشاء محطة نووية،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/481331>.

(٣٩) آمر الله ايشلر، في ندوة بعنوان: «مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية ـ العربية»، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وفي الجامعات، وأنشئت قنوات تلفزيونية لتبث برامجها بلغات ولهجات أخرى غير اللغة التركية، ووضع حد لسياسات إنكار الآخر، كما يقوم القضاء بفتح تحقيق في إخلاء القرى في جنوب شرق تركيا، والجنايات مجهولة الفاعل، وحالات التعذيب، والاغتيالات، ومحاولات القيام بالانقلاب العسكري، والمؤامرات الخبيثة.

تضمنت التعديلات الدستوريّة عدة حزم أساسية، يمكن إيجازها، أهمها على النحو التالي[٤٠]:

أ ـ حزمة تعديلات متعلقة بالحقوق الديمقراطية السياسية، والاجتماعية للمواطنين، بهدف جذب تأييدهم للتعديلات الدستورية، حيث تتخذ التعديلات:

• إلغاء عقوبة الإعدام في آب/أغسطس عام ٢٠٠٢.

• إلغاء حال الطوارئ في جنوب شرق تركيا، ومكافحة التعذيب.

• تدابير جديدة تتعلق بتحسين أوضاع النساء والأطفال والشيوخ وشهداء الحرب ومعاقيها واليتامى والمشرّدين والمعاقين... وزيادة الاهتمام بهم وتحسين أوضاعهم.

• حقّ المواطن بالمطالبة بالمحافظة على سريّة المعلومات المتعلّقة بحريّته الشخصيّة، وإخفائها وحظرها وحجبها، منعاً من الاستثمار المفتوح. وحرية المواطنين بالسفر خارج البلاد؛ فلا يجوز منعهم إلا بقرار من المحكمة، وأثناء مدة التحقيق، والاتهام فقط.

• استحداث محكمة لحقوق الإنسان، مرتبطة بالمحكمة الدستوريّة العليا، معنيّة بالنظر في قضايا حقوق الإنسان، والتظلّمات التي يتقدّم بها المواطنون الأتراك أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة؛ فمن أصل ١٢٠ ألف دعوى، نظرتها محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة، يوجد ١٣ ألف دعوى، رفعها مواطنون أتراك، ضد الدولة التركية. ما يشكلّ حرجاً شديداً للحكومة التركية في المحافل الأوروبيّة.

• فتح إمكانية انتساب العامل، أو المهني، إلى أكثر من نقابة.

• المساواة بين المتقاعدين عن العمل، والمرؤوسين، مع رؤساء الوظائف الحكومية.

• عدم جواز اتهام المشتغلين في الرأي والشأن العام، إلا تحت سقف المحاكم، وبقرار منها.

• إطلاق حرية العمال والمهنيين في التعبير والاحتجاج بالإضراب والتظاهر والاعتصام ضد الحكومة، وقراراتها التي تمس أعمالهم، وأجورهم، ومستوياتهم المعيشية، وشروط عملهم، وذلك بموجب تعديل المادة رقم ٥٤٠.

---

(٤٠) أرغن أوزبزدن، «تركيا... ورحلة البحث عن دستور جديد،» مجلة **رؤية تركيا** (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://rouyaturkiyyah.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF>.

ب ـ حزمة تعديلات متعلقة بالقضاء:

• تعديل المادة ١٢٥ من الدستور، التي تتيح إمكانيّة طعن العسكري المتظلّم، من قرار مجلس الشورى العسكري، أمام القضاء المدني، فقد مكنت هذه المادة الجيش بمعاونة مجلس الشورى العسكري، منذ انقلاب عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١٠ من فصل أكثر من ٢٣٠ جنرالاً وآلاف الضبّاط، والعناصر من الجيش (وكانت أغلب حالات الطرد بسبب ميول تلك العناصر الإسلاميّة السياسية)، وفقاً لقرارات هذه الهيئة.

• زيادة عدد قضاة هيئة المحكمة الدستورية العليا في تركيا من ١١ قاضياً إلى ١٧ قاضياً، يعيّن رئيس الجمهوريّة ١٤ منهم، ويعين البرلمان الثلاثة الباقين.

• تحديد عضوية المحكمة الدستورية العليا بحد أقصى ١٢ عاماً بغض النظر عن السن، باستثناء الهيئة الحاليّة، حيث ستستكمل عملها لحين بلوغ أعضائها سن ٦٥، حيث كان قضاة هذه المحكمة، وعلى الرغم من تحديد إحالتهم على التقاعد في سنّ ٦٥، إلّا أنه كان يتم التمديد لهم لممارسة عملهم.

• تعديلات تتعلق بالهيئة العليا للقضاء، حيث كان وزير العدل، ونوّابه، ضمن سبعة أعضاء أصلاء، إضافة إلى خمسة موقتّين، يشكّلون تلك الهيئة. وبموجب التعديل يصل عدد أعضاء الهيئة إلى ٣٢ عضواً، ٢٢ أصلاء و١٠ نوّاب، يحقّ لرئيس الجمهوريّة تعيين أربعة منهم، وستزداد صلاحيات وزير العدل في التأثير في دور الهيئة العليا للقضاء وفاعليتها، ما يعني زيادة تأثير الحكومة. يعد هذا التعديل لمواجهة سيطرة النخبة العلمانية في الهيئة ونفوذها، وإيجاد توازن بين ممثلي التيار العلماني والقومي، وبين ممثلي الحكومة.

• كما أجريت بعض التعديلات على المواد ١٤٤ و١٥٩ في ما يخص تأطير دور وزير العدل، في حالات التحقيق والتفتيش، التي تطال موظفي الوزارة والمحاكم والسجون.

تعد التعديلات القضائية الأخيرة إحدى أبرز خطوات الحكومة لمحاربة نفوذ حركة غولن في المؤسستين القضائية والأمنية، لكنه يصب في اتجاه تقيد استقلال القضاء وعودة وصاية السلطة التنفيذية على بعض القطاعات القضائية، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية.

ج ـ حزمة تعديلات متعلقة بزيادة نفوذ رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، والطبقات الحاكمة، من خارج السلك العسكري والبيروقراطي لأجهزة الدولة، فتمنح دوراً أكثر فاعليّة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يعني أن غرف التجارة، والصناعة، والحرف، والمهن، والنقابات... ستكون شريكة لأيّة حكومة، في حماية الدستور والرقابة والحياة العامّة، ويصبح هذا المجلس ذاته تحت الحماية الدستوريّة.

يتضح أن الإصلاحات السابقة تندرج في إطار تقييد نفوذ النخب العلمانية في المؤسسات العسكرية والقضائية، لصالح منح مزيد من الحريات للطبقات المتوسطة والمحافظة والتمهيد

لانخراطها في مؤسسات الدولة وحرية التعبير عن معتقداتها وقيمها في إطار الدولة التركية من دون التعرض للظلم أو القمع والتعسف السياسي والقانوني.

من أهم الحزم الإصلاحية للعدالة والتنمية، الحزمة التي أعلن عنها أردوغان في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، ومرد أهميتها إلى تضمنها إصلاحات تطرح للمرة الأولى منذ إنشاء الدولة التركية الحديثة، حيث اشتملت على إصلاحات تتعلق بالحريات العامة والحقوق الخاصة بالأقليات، والحياة السياسية والحزبية والانتخابات، وأبرز هذه التحديثات[٤١]:

(١) إصلاحات سياسية:

• طرح قانون حصول الأحزاب على ١٠ بالمئة كحد أدنى للدخول إلى البرلمان للنقاش، بحيث يتم إبقاؤها أو تخفيض النسبة إلى ٥ بالمئة أو إلغاؤها كلياً.

• تخفيض نسبة الأصوات المتوجب على الأحزاب الحصول عليها لتلقّيهم المساعدات المالية من ٧ بالمئة إلى ٣ بالمئة من أصوات الناخبين.

• السماح باستخدام لغات ولهجات متعددة في إطار الدعاية الانتخابية غير التركية.

(٢) الحقوق والحريات:

• إلغاء العهد (قسَم يتضمن إعلاءً للعنصر التركي) الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية يومياً.

• إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام باستثناء (القضاء ـ الجيش ـ الشرطة).

• السماح بالتعليم باللغات واللهجات غير التركية في المدارس الخاصة.

• تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من السجن سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

• تشديد عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين (المعتقدات والقناعات) من طريق الجبر أو التهديد.

• السماح باستخدام الأحرف الأساسية في اللغة الكردية (X, Q, W) التي كانت محظورة سابقاً.

• السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة (غير التركية) والتي تم تغييرها بعد انقلاب عام ١٩٨٠.

• إعادة أراضي دير «مور غابرييل» السرياني إلى أوقاف الدير.

• تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

يظهر جلياً أن هذه الإصلاحات تستهدف شرائح بعينها (الإسلاميين، الأكراد، الأقليات)، وأهم ما يلفت النظر في هذه الحزمة، الإصلاح التدريجي السلس، حيث إن حزب العدالة والتنمية يتولى السلطة منذ عام ٢٠٠٢، إلا أنه لم يقدم على إصلاحات كبيرة تتبناها قواعده الشعبية إلا في عام

(٤١) علي حسين باكير، «حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ص ٣.

٢٠١٣، بعدما حيّد المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي وحقق نجاحات اقتصادية وسياسية واسعة على المستويين الداخلي والخارجي، وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع أسلوب الحزب في تحقيق النجاحات، والذي يمكن وصفه بأنه «ثورة صامتة» بعيداً من الصدامات والضجيج والسجال الإعلامي.

انعكست إصلاحات حكومة العدالة والتنمية وأداؤها السياسي والاقتصادي، على مستوى الرضى الشعبي عن الحكومة؛ ففي بحث أجرته مؤسسة (Eurobarometer)[٤٢] على دول الاتحاد الأوروبي والدول الأولى المرشحة للدخول إليه، ظهر أن نسبة الثقة بالحكومة التركية من قبل الشعب ارتفعت خلال ٦ أشهر بمقدار ١٦ نقطة لتحتل تركيا المرتبة الثالثة من ناحية الرضى الشعبي بنسبة ٥٢ بالمئة عام ٢٠١٤، وقد كانت نسبة الرضى الشعبي عن الحكومة في عام ٢٠١٣ تبلغ ٣٦ بالمئة، لتحتل تركيا المرتبة الثالثة بعد فنلندا بنسبة ٥٦ بالمئة، والسويد ٥٤ بالمئة[٤٣].

ج ـ النمو الاقتصادي

تتطلع تركيا إلى استخدام البعد الاقتصادي في علاقاتها الدولية، كإحدى أدوات السياسة الخارجية الفاعلة، كما تحاول أيضاً زيادة نشاط سياستها الخارجية وفاعليتها، لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، أهمها (تحويل إسطنبول إلى العاصمة المالية لمنطقة الشرق الأوسط، ومصدر جذب الاستثمارات العربية والعالمية، وفتح أبواب الدول المجاورة أمام الاستثمارات والبضائع التركية).

ضمت قائمة الدول المتقدمة التي تصدرها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» سنوياً **كتاب حقائق العالم** لعام ٢٠١٣، تركيا كإحدى الدول المتقدمة، اعتماداً على عدة تقارير صادرة من عدد من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها[٤٤]، حيث باتت تركيا بتجربتها الاقتصادية والسياسية من الدول المتقدمة التي تمثل نموذجاً ومصدر إلهام لغيرها من الدول النامية، التي تسعى إلى محاكاته.

كما صنف تقرير مركز «خدمة أبحاث الكونغرس» عام ٢٠١٢ المعنون بـ: «القوى الاقتصادية الصاعدة وسياسة التجارة الأمريكية» تركيا كواحدة من الدول الاقتصادية السبع الصاعدة في العالم

---

(٤٢) يوروبارومیتر هو عبارة عن سلسلة من الدراسات الاستقصائية تجري بانتظام نيابة عن المفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٧٣. تنتج تقارير الرأي العام حول بعض المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء. تنشر نتائج يوروبارومیتر من قبل قطاع الرأي العام من المفوضية الأوروبية ـ المديرية العامة للاتصالات. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، للمزيد انظر: <http://emm.newsbrief.eu/NewsBrief/alertedition/ar/Eurobarometre.html>

(٤٣) «ارتفاع نسبة الثقة بالحكومة في تركيا إلى أعلى مستوى،» موقع ترك برس، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://www.turkpress.co/node/374>.

(٤٤) «إدراج تركيا في مصافّ الدول المتقدمة في كتاب حقائق العالم،» وكالة جيهان التركية، ٢٠١٣/٩/٢٥، <http://ar.cihan.com.tr/caption/-CHMTEzMzEyNi8z>

والتي تضم الصين، تركيا، البرازيل، الهند، أندونيسيا، المكسيك، روسيا[٤٥]. خرج حزب العدالة والتنمية التركي من وصاية صندوق النقد الدولي، بانتهاجه سياسة اقتصادية مستقلة تقوم على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية ومالية، ما انعكس إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد التركي، وساهم في تقدمه وتطوره، وهي سياسة مغايرة لسياسات الحكومات التركية السابقة التي اعتمدت بصورة كبيرة على تعليمات صندوق النقد الدولي وإرشاداته، وقد أشار وزير الاقتصاد التركي السابق علي باباجان إلى ذلك قائلاً إنه «لا فضل لصندوق النقد الدولي على الوضع الاقتصادي المتقدم الذي تعيشه تركيا»[٤٦].

يعود هذا التفاؤل بمستقبل الاقتصاد التركي إلى عدة نجاحات حققها؛ لقد احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي، والسادس عشر عالمياً، ما أهلها لدخول مجموعة العشرين، وتضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا إلى أربعة أضعاف، منذ عام ٢٠٠٢ يقدر بـ ٣٥٠٠ دولار سنوياً إلى عام ٢٠١٢ يقدر بـ ١٥,٢٠٠ ألف دولار، واستطاعت تركيا أن تسجل نمواً جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد أكبر دولة في العالم وهي الصين بنمو مقداره ٩,٢ بالمئة عام ٢٠١٠، ونمو ٨,٥ عام ٢٠١١، ليتراجع في الأعوام (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤) إلى ٣ ـ ٤ بالمئة جراء أزمة الديون في الاتحاد الأوروبي، الحليف التجاري الرئيس لتركيا، والظروف السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تحقيق تركيا المرتبة الخامسة من حيث سرعة النمو بين اقتصاديات مجموعة العشرين، حسب تقرير «موديز» لحجم الاقتصاد الكلي العالمي، محققة نمواً يتراوح من ٣ ـ ٤ بالمئة عام ٢٠١٣[٤٧]، متخطية أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

إن ارتفاع التصنيف الائتماني لتركيا المطرد منذ عام ٢٠٠٢ ليصل عام ٢٠١٣ إلى درجة الاستثمار في وكالة وموديز ووكالة فيتش ووكالة ستاندرد آند بورز[٤٨]، وتسديد تركيا كامل ديونها للبنك الدولي في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، المتراكمة منذ عام ٢٠٠٢ والبالغة ٢٣,٥ مليار دولار،

---

(٤٥) انظر: Raymond J. Ahearn, «Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy,» Congressional Research Service (3 December 2012), p. 18.

(٤٦) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغيير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٩٦.

(٤٧) «تركيا تحتل المرتبة الخامسة في سرعة النمو،» موقع **يني شفق** بالعربية، ٢٠١٣/١١/١٣، <http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/15.11.2013-7623>.

(٤٨) انظر: «Rating: Turkey Credit Rating, 2013,» <http://countryeconomy.com/ratings/turkey>, and Daniel Bases, «Update 2-Moody's Lifts Turkey's Credit Rating to Investment Grade,» Reuters (16 May 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/05/16/turkey-upgrade-moodys-idUSL2N0DX20620130516>.

هي وكالات وشركات خدمات مالية تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم المؤسسات الخاصة والحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، وتصدر تصنيفها لتقيس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية. انظر: Richard Blumenthal, «Three Credit Rating Agencies Hold Too Much of the Power,» JuneauEmpire.com, 5/5/2009, <http://juneauempire.com/stories/050509/opi_436594375.shtml#.VRhQ5k1IscA>.

كما أن تركيا تحتل المرتبة ١٣ عالمياً في اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة[٤٩] ولا سيَّما في ضوء تضاعف الدخل القومي في عهد الحزب، بحسب آخر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن نائب رئيس الوزراء التركي ورائد نهضتها الاقتصادية «علي باباجان»، فإن الدخل القومي ارتفع من ٢٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٢ إلى ٨٠٠ مليار عام ٢٠١٤ وحجم الصادرات من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤[٥٠].

انخفض معدل التضخم من ٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٢ إلى ٦,١٦ بالمئة عام ٢٠١٣، وارتفع الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي من ٢٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣[٥١]. فتح الحزب مجالات جديدة لدعم الاقتصاد التركي من أهمها السياحة؛ فقد أكد رئيس اتحاد الشركات السياحية التركية «باشاران أولوصوي» أن دخل قطاع السياحة في تركيا قد سد ٤٠,٦ بالمئة من عجز التجارة الخارجية عام ٢٠١٤[٥٢].

بحسب وزير الزراعة التركي «مهدي أكار»، فقد ارتفع الإنتاج الزراعي من ٢٣ مليار عام ٢٠٠٢ إلى ٦٢ مليار عام ٢٠١٤، وتصدر منتجات غذائية بمقدار ١٨ مليار دولار سنوياً[٥٣]. إلا أن النمو والتقدم الاقتصادي التركي، يواجه معضلة مهمة لا بد من إيجاد حل لها هي ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي، في ظل افتقار تركيا إلى هذا المصدر المهم لدعم النمو الاقتصادي والصناعي للبلاد، حيث كان ١٥ مليار م^{3} عام ٢٠٠٠، وأصبح ٤٦ مليار م^{3} عام ٢٠١٢[٥٤].

إن تسارع الطلب على الغاز الطبيعي مؤشر إيجابي ومهم، ينم عن التطور الصناعي والنمو الاقتصادي للدولة، وله أيضاً أبعاد وجوانب سلبية أبرزها: استنزاف الاحتياطي من العملة الأجنبية، وتأثيره في استقلالية الإرادة الوطنية في ضوء وقوع تركيا في منطقة جيوسياسية ملتهبة، والمنافسة هي السمة الغالبة على طبيعة العلاقات بين أنقرة، وأهم شركائها التجاريين ودول الجوار الجغرافي.

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى دعم مسيرة التقدم التكنولوجي التركي للحد من الاعتماد القومي على الخارج وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الدخل القومي وإنشاء فرص استثمارية وتوطين مشاريع جديدة، ما يساهم في صعود القوة التركية على المستويين الإقليمي والدولي

---

(٤٩) علي حسين باكير، «مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية بعد الانقلاب العسكري،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣)، ص ٥.

(٥٠) أردال تورك أوغلو، «نائب داوود أوغلو: تركيا نهضت في كافة المجالات،» وكالة أنباء الأناضول، <http://www.aa.com.tr/ar/news/478504>.

(٥١) «مسيرة تركيا خلال ١٢ عام: الحلقة الثانية عشرة: معجزة النهضة الاقتصادية،» موقع ترك برس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، <http://turkpress.co/node/7261>.

(٥٢) «قطاع السياحة يسدّ ٤٠,٦٪ من عجز التجارة الخارجية في تركيا،» موقع ترك برس، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://turkpress.co/node/6747>.

(٥٣) «تطور الزراعة التركية في عهد العدالة والتنمية،» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٠/٢٦، <http://turkpress.co/node/2920>.

(٥٤) تامر بدوي، «تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية،» (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨ تموز/يوليو ٢٠١٤)، ص ٢.

واستقلالية الإرادة السياسية، وذلك عبر إنجاز عدة مشاريع استراتيجية بكفاءات تركية محلية منها إنتاج سيارات محلية الصنع عام ٢٠٢٠[٥٥]، لقد أوضح المدير العام لشركة الخطوط الجوية التركية «تيميل كوتيل» أن المطار الثالث الذي سيشيد في إسطنبول سيجعلها أحد أهم مراكز رحلات الربط في العالم كما سيرفع عدد الرحلات القادمة إليها من ١٢٠٠ رحلة حالياً إلى ٢٠٠٠ رحلة يومياً، وأشار كوتيل إلى أنه ومع افتتاح المطار الثالث عام ٢٠١٧ ستصبح إسطنبول المدينة التي تستقبل أكبر عدد من الرحلات الجوية عالمياً، مستحوذة على ٦٦ بالمئة من المسافرين الترانزيت في العالم، ما يقارب ٩٠ مليون مسافر في بداية المشروع و١٥٠ مليون مسافر في عام ٢٠٢٣، والجدير بالذكر أنه تم وضع حجر الأساس للمشروع في ٧ حزيران/يونيو عام ٢٠١٤[٥٦].

كما أن لعلاقات أنقرة الخارجية المتوازنة دوراً في دعم الاقتصاد التركي؛ حيث تحاول الاستفادة من العقوبات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا جراء الأزمة الأوكرانية عبر سد حاجة موسكو من المنتجات التي حذر الكريملن من استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، حيث قال وزير الزراعة الروسي نيكولاي فيدروف: «يمكننا أن نغطي العجز في منتجات الخضروات والفواكه والحليب من دول كثيرة، كتركيا والبرازيل والصين والأرجنتين»، وقد ذكرت الصحف الروسية أن قيمة المنتجات التي تدخل ضمن العقوبات تبلغ حوالى ٩ مليارات دولار[٥٧].

إن استمرار التقدم الاقتصادي، سيمنح البلاد قوة مضاعفة في المستقبل على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقلالية القرار السياسي، لقد أوضح وزير المالية التركي محمد شيمشك في مؤتمر رأس المال في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤ «أن عجز الموازنة التركية في العام ٢٠١٤ سيصل إلى ٥,٨ بالمئة من الدخل القومي وفي العام ٢٠١٥ إلى ٠,٥ بالمئة في ما ستبدأ الموازنة بتحقيق فائض اعتباراً من عام ٢٠١٧[٥٨].

ثالثاً: السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى استعادة ريادة تركيا بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستنداً إلى الإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك، والقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة للبلاد، كقوى إقليمية صاعدة تجاوزت خلافات التاريخ وحدود

---

(٥٥) مهتاب يلماز ورجب دمير، «وزير تركيا: نسعى لإنتاج سيارة محلية قبل عام ٢٠٢٠،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٠/٧، <http://www.aa.com.tr/ar/news/400749>.

(٥٦) «إسطنبول ستستضيف ثلثي حركة الترانزيت في العالم،» موقع ترك برس، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/350>.

(٥٧) هاكان جيهان آيدوغان، «وزير روسي: يمكننا تعويض عجز العقوبات من بلدان بينها تركيا،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/٨/٨، <http://www.aa.com.tr/ar/news/370432>.

(٥٨) «فائض في الموازنة التركية اعتباراً من عام ٢٠١٧،» موقع ترك برس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/2780>.

الجغرافيا، لم تعد تركيا تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها (الشرق الأوسط، القوقاز وأفريقيا) كما كانت عليه الحال سابقاً، كما أنها لم تعد تتبنى الموقف الغربي، ووجهة نظره في التعامل مع القضايا الإقليمية، لقد بات لدى تركيا موقف ودور مستقلين، يستندان إلى مصالحها وقواها وقدراتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لطبيعة وظيفتها، ودورها في المنطقة.

يتم إعادة صياغة وتفعيل الدور التركي، وفقاً لرؤية أوغلو، التي تؤكد أن تركيا دولة مركزية محورية في المنطقة، أعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقاً من وعيها مكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي؛ فتركيا ليست جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي بلد مركز في المنطقة على مسافة واحدة من الجميع، ذو دور فاعل ومبادر في القضايا الإقليمية والدولية كافة، وليست بلداً طرفاً أو عضواً في محاور وعداوات ضد بلدان المنطقة[٥٩].

١ ـ السياسة الخارجية بين الثبات والاستمرارية

يمكن استيضاح السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من خلال دراسات وآراء المنظِّر السياسي للحزب ورئيس الوزراء الحالي أحمد داود أوغلو، حيث يقول: «من المستحيل لدولة تواجه أزمات مستمرة مع جيرانها أن تضع سياسة إقليمية ودولية... إن خطة سلام شامل، وحزمة من التطورات الاقتصادية والعلاقات الثقافية، يجب أن توضع في التنفيذ حالاً للتغلب على الأزمات الأمنية مع جيراننا الأقرب»[٦٠].

تعود عدم قدرة تركيا على تأدية دور فاعل، إقليمياً ودولياً، قبل عهد حزب العدالة والتنمية إلى عدة أسباب أهمها[٦١]:

ـ ضعف في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية.

ـ عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة.

ـ انحصار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتوركية.

ـ كبح جماح الأقليات، ولا سيما الكردية.

ـ عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى إقليمية ودولية.

---

(٥٩) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.**

(٦٠) محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغيير**، ص ١٧٢.

(٦١) باكير، «تركيا: الدولة والمجتمع... المقومات الجيو ـ سياسية والجيو ـ استراتيجية،» ص ١٧.

لذلك عمد حزب العدالة والتنمية إلى إعادة إحلال هذه الأسباب بمعالجة مكامن الضعف والقصور في القوة التركية بشقيها (الصلبة والناعمة) على الصعيدين الداخلي والخارجي، لإعادة تموضع الدولة التركية، كقوى إقليمية كبيرة.

بحسب النبذة التعريفية لوزارة الخارجية التركية، فإن الهدف الأساسي لسياسة تركيا الخارجية هو خلق وضع إقليمي ودولي يتمتع بالسلام والرخاء والاستقرار، ومبني على التعاون وتطوير الطاقة البشرية؛ سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى.

عمل حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية، وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تنسجم مع فلسفته ورؤيته الفكرية والأيديولوجية، ووفقاً لمكانة تركيا ووظيفتها ودورها. هذه المفاهيم والمبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعداً جديداً، وخصوصاً بعد تولي أوغلو مهام وزارة الخارجية، ويمكن توصيف أبرز هذه المبادئ والمفاهيم وعرضها على الشكل التالي[٦٢]:

• **مفهوم التصور الذاتي**: تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم أبعاد السياسة الخارجية ومنظورها من خلال تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية، وبناء السياسة الخارجية على العمق التاريخي والحضاري؛ فكل سياسة خارجية يجب أن توضع في إطارها الهادف والمستند إلى التصور الذاتي (التركي) لها.

• **العمق الاستراتيجي**: وهو مفهوم طرحه لأول مرة أحمد داود أوغلو، ويعتمد في بناء السياسة الخارجية التركية على البعد الجيوبوليتيكي، والامتداد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي التركي في محيطها الجغرافي، الأمر الذي ينقل تركيا إلى دائرة التأثير الإقليمي والدولي المباشر في مختلف القضايا العالمية.

• **مركزية الدور الإقليمي والدولي**: يستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان: **الأول**، مفهوم «الجسر» أو صلة الوصل بين الشرق والغرب من الناحية الجغرافية والثقافية والسياسية. **والثاني**، يطرح فيه الدور التركي بوصفه دوراً بناءً ومحورياً في إعادة إنتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية.

• **التوجه الشرقي**: حرص حزب العدالة والتنمية على تطبيق هذا التوجه وتفعيله باتجاه البلدان العربية، ودول الجوار التركي، فبدلاً من السياسة السابقة القائمة على عدم التدخل أو التدخل المحدود، تحوّل الدور التركي إلى دورٍ فاعل ومؤثر في مختلف قضايا المنطقة وأزماتها.

---

(٦٢) انظر: Murat Yeşiltaş and Ali Balcı, «A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map,» SAM Center for Strategic Research, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, no. 7 (May 2013), pp. 10-12.

• **القوة الناعمة**: إذ تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر الدبلوماسية والثقافة والتعاون الاقتصادي والتفاهمات التاريخية لأداء دور إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد. وفي الوقت نفسه تطوير قوة خشنة (عسكرية) رادعة تحفظ السيادة والمصالح التركية وتدافع عنها.

تعرّف القوة الناعمة أنها امتلاك الدولة قوة معنوية، من خلال ما تمثله من أفكار وقيم ومبادئ وأساليب إنسانية وحضارية، من خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن والمساعدات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، مما يدفع الآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به، ويفضي إلى الدعم والتأييد لمصادره، من دون استخدام القوة العسكرية(٦٣).

• **الدبلوماسية الاستباقية**: وفق هذا المفهوم، تعمل الدبلوماسية التركية على توقع الأزمات المقبلة، وطرح حلولٍ لها قبل استفحالها من خلال تطوير علاقاتها مع دول الجوار، والقيام بدور قيادي في حل الأزماتً في المنطقة.

• **الدبلوماسية المتوازنة**: بحيث تؤدي تركيا دوراً في مختلف القضايا والمواقف الدولية، وتشكّل بذلك موقع العامل القوي في التوازنات الدولية، وتمارس دبلوماسيتها المتوازنة عبر الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الجميع، ما يخولها أن تكون وسيطاً محايداً، بعيداً من التحالفات والاصطفافات العقائدية والقومية والعسكرية.

• **نموذج جديد من الدبلوماسية بين الشرق والغرب**: فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية وفق منظور غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.

• **الدبلوماسية الإنسانية**: وفقاً لهذا المبدأ، على السياسة الخارجية التركية أن تقوم على أسس إنسانية؛ ولذلك فتركيا ستتدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي، وحتى الدولي.

تنطلق السياسة الخارجية التركية من خلال فهم حزب العدالة والتنمية دور تركيا ووظيفتها النابعة من أهميتها الجيوسياسية التي تتمثل بما يلي:

ـ موقعها الجغرافي المتوسط بين أهم مناطق العالم (آسيا الوسطى والقوقاز، الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا): تنبع أهمية الموقعين من وفرة المواد الخام وسيطرتهما على طرق التجارة وخطوط الطاقة، ووصلها بين أهم قارتين في العالم القديم (أوروبا وآسيا)، وموقع كممر للطاقة من وسط آسيا إلى العالم، وإشرافها على مناطق استراتيجية عالمية (البوسفور والدردنيل).

---

(٦٣) انظر: Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004), pp. 11-21.

للمزيد عن القوة الناعمة، انظر: جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧).

ـ أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى أكبر قوى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية): يقول أحد أهم مفكري السياسة الخارجية الأمريكية ومنظّريها، هنري كسنجر: «إن تركيا قوة رئيسة في استراتيجيتنا إزاء الخليج وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط ... ليس ممكناً المحافظة على مصالحنا في الخليج بدون الدعم الفعال لتركيا ... إن الوقت مناسب جداً لمعاملة تركيا بأسلوب يتناسب مع أهميتها الاستراتيجية»[٦٤].

ـ قبولها لدى الشرق والغرب في آن واحد؛ فهي عضو في حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢، ولها علاقات وثيقة بإسرائيل ويجمعهما تعاون استراتيجي منذ عام ١٩٩٦، فضلاً عن الروابط المشتركة بين تركيا وسائر دول المنطقة، من حيث الأصول العرقية التركية واللغة والثقافة المشتركتين، مع دول آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامي (العالم التركي)، والروابط الدينية والثقافية والمصيرية مع دول الشرق الأوسط، وبخاصة التي كانت خاضعة للحكم العثماني، والثقافة التركية الجامعة بين أصالة الشرق وعراقته، وتطور الغرب وحداثته.

ـ قدرتها الاقتصادية ونموذجها السياسي الفريد في منطقة تعج بالصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث تتمتع بشراكة مميزة مع دول الاتحاد الأوروبي، أكبر تجمع سياسي واقتصادي في العالم، وامتلاكها نموذجاً سياسياً متصالحاً بين القيم العلمانية السياسية والمدنية، وقيم الحضارة الإسلامية المتجذرة في الشعب التركي، ولا سيَّما في ظل القوة العسكرية والاقتصادية والديمغرافية التي تتمتع بها، مقارنةً بسائر دول المنطقة.

لا يمكن إغفال انكماش الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وتراجع نفوذها في الدول المتحالفة معها لصالح اهتمامها في قضاياها الداخلية (الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من مشكلات في الفقر والبطالة والصحة)، مما مهد الطريق أمام القوى الإقليمية الصاعدة لتأدية دور مهم وبارز في المنطقة.

طرأت عدة تغيرات في السلوك السياسي والدبلوماسي التركي تجاه العالم الخارجي أثرت في إعادة تموضع المكانة الخارجية لتركيا. ولا يمكن مناقشة المتغير والثابت في السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية من دون الرجوع إلى رؤية منظِّرها الأول أحمد داود أوغلو لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها الإقليمية والعالمية ودوائر تأثيرها. لقد باتت السياسة الخارجية التركية أكثر استقلالية وذات استراتيجية وطنية منحازة للمصالح القومية التركية **أولاً**، والتحالفات الدولية **ثانياً**.

تتمثل رؤية أوغلو السياسة الخارجية التركية انطلاقاً من رؤيته تكامل الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة الخارجية بما يلي[٦٥]:

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

---

(٦٤) ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم، **العلاقات التركية ـ الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، دراسات استراتيجية؛ ٩٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٤٤.

(٦٥) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٦٠٥ ـ ٦٤٥.

• تغليب الدبلوماسية والحوار في معالجة أزمات المنطقة، وعدم قبول سياسات العزل والحصار.

• تعزيز العلاقات الاقتصادية كمدخل إلى معالجة الخلافات بين دول المنطقة، بما يعزز التعاون والاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، وتالياً سيادة السلام.

• الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وسلامتها، وقبول التنوع والتعدد بتعزيز التعايش الثقافي بين مختلف الأعراق والأديان.

• تأكيد التنسيق الأمني، والابتعاد عن التحالفات والتكتلات التي من شأنها تهديد أمن المنطقة واستقرارها، أو إثارة الخلافات بين دولها، أي تطبيق مفهوم الأمن للجميع.

٢ ـ السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي

طورت أنقرة توجهات سياستها الخارجية على وقع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، لتتواءم مع رؤية الحزب لمكانة تركيا ودورها ووظيفتها في دوائر تأثيرها الإقليمية والدولية، استناداً إلى إرثها التاريخي والحضاري، وأهميتها الجيوسياسية والعسكرية، بما يتناغم مع التحولات والتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية.

في بداية تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، سعت تركيا إلى إقامة نظام إقليمي جديد يعتمد على تركيا وإيران ومصر والسعودية، إلا أنه بعد ثورات الربيع العربي، أضحت الجهود التركية ـ العربية موجهة ضد النفوذ الإيراني في المنطقة، لكن الإطاحة بنظام الإخوان في مصر في ٣٠ تموز/يوليو عام ٢٠١٣، وتأييد دول الخليج عزل مرسي، أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين، بسبب معارضة تركيا إطاحته عبر الجيش، إلا أن الملف السوري بقي جامعاً للمواقف التركية ـ العربية، والخليجية تحديداً.

إن رؤية تركيا كدولة مركز وليست هامشاً، ودولة مستقلة وليست تابعاً، منح السياسة الخارجية التركية الاستقلالية والعمل وفقاً للمصالح الوطنية، بعيداً من الخضوع للتحالفات الاستراتيجية مع الغرب؛ بحيث تجاهلت حكومة حزب العدالة والتنمية شروط اللجنة الدولية (الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، الاعتراف بالمعاهدات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية)، لإقامة علاقات طبيعية مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، باستقبالها وفد حركة حماس برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في أنقرة في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٦، مخالفةً الاتفاق الغربي في هذا الشأن[٦٦].

---

(٦٦) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٧٧.

إن الترويج لتركيا كوسيط إقليمي ودولي محايد، يقيم علاقات تركية جيدة ومتوازنة مع الأطراف كافة، بعيداً من الخلافات والنزاعات العرقية والمذهبية. وقامت تركيا بتجاوز الإرث التاريخي بينها وبين دول منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات دبلوماسية متعددة مع دول المنطقة وفصائلها كافة، محاولة أن تؤدّي دور الوسيط بين الأطراف المختلفة، (فتح وحماس) في فلسطين، وفريقي (١٤ آذار و٨ آذار) في لبنان؛ فانخرطت تركيا في حوار تشكيل الحكومة في لبنان عام ٢٠٠٩، وتوسطت بين (السنة والشيعة)، و(العرب والأكراد) في العراق. كما ساهمت في مشاورات تشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠١٠، وعرضت وساطتها بين دول شمال أفريقيا (الجزائر، المغرب) عام ٢٠١٣[٦٧] وبين (أفغانستان وباكستان) و(سورية وإسرائيل) و(باكستان وإسرائيل) و(إيران والعرب).

إضف إلى ذلك، مساعي تركيا لتهدئة الأجواء في لبنان بعد التوترات التي حدثت بسبب القرار الظني للمحكمة الدولية ـ التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ـ الذي اتهم عناصر من حزب الله باغتيال رفيق الحريري، وتوجت الجهود التركية بزيارة أردوغان لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠، وافتتاح عدة مشروعات خدمية بتمويل تركي.

إن الوساطة التركية في محاولات تشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من عدم نجاحها في منافسة إيران بإحداث توازن في النفوذ التركي في مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، إلا أنها استطاعت أن تجذب بعض الأطراف العراقية لها والأخذ بمشورتها، ولا سيَّما ضغطها لإعطاء التركمان العراقيين مزيداً من المناصب الحكومية، مثل المطالبة بأن يكون أحد التركمان نائباً ثالثاً للرئيس أو نائباً لرئيس الوزراء، الأمر الذي أيده كل من برزاني وطالباني.

كما أبدت تركيا اهتماماً واضحاً في قضايا المنطقة والدفاع عنها، وبخاصة القضية الفلسطينية، ورفض البرلمان التركي (أغلبية أعضائه من حزب العدالة والتنمية) طلباً أمريكياً لاستخدام الأراضي والقواعد التركية في العمليات الحربية ضد العراق[٦٨]. عملت على تحسين علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي في ما عُرف بمبدأ تصفير المشاكل، ولا سيَّما سورية؛ فقد دفع تحسن العلاقات بين البلدين منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ إلى إعلان كلا البلدين خلال زيارة أردوغان دمشق في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤ أنه لم تعد بينهما أية قضايا حدودية[٦٩]، في إشارة صريحة وواضحة تدل على تخلي دمشق عن مطالبها بإقليم الإسكندرون «هاتاي» كجزء من أراضيها، مقابل تحالفها مع أنقرة وخروجها من العزلة المفروضة عليها.

---

(٦٧) عبد النور بن عنتر، «زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية،» (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران/يونيو ٢٠١٣)، ص ٤.

(٦٨) صادق جلال العظم، «الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجاً،» **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٧.

(٦٩) جراهام فوللر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، سلسلة دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٣.

انسجاماً مع مبدأ تصفير المشاكل، عملت الحكومة التركية على تصفية الخلافات التركية مع دول الجوار؛ فوقعت على اتفاقية الصلح وتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا في ٢٣ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩ في سويسرا[٧٠]. الجدير بالذكر أن تسوية الخلاف مع أرمينيا أحد شروط الاتحاد الأوروبي للموافقة على نيل تركيا عضويته.

أثبت مبدأ «صفر مشاكل» عجزه عن مواجهة التحديات والظروف الدولية المتغيرة، إلا أنه كان حاجة ملحة في بداية تولي الحزب السلطة عام ٢٠٠٢ وسعيه إلى النهوض بالبلاد في المجالات كافة، واعتماده على البعد الاقتصادي مدخلاً لسياسته الخارجية الحديثة؛ فقد كانت تركيا بحاجة إلى علاقات تعاون وتكامل مع دول جوارها الجغرافي، تساهم في نهوض البلاد. لكن، بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، ورغبة تركيا في تأدية دور مهم وفاعل كقوة إقليمية في المنطقة لحماية مصالحها وأمنها الوطني، وفي ضوء تضارب مصالحها مع بعض دول المنطقة، ومبادئها في السياسة الخارجية، ظهرت بوادر الخلاف مع الدول الإقليمية والدولية تجاه قضايا المنطقة.

أعلنت أنقرة عن دعمها دول الربيع العربي عام ٢٠١١، وعارضت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، وغزة عام ٢٠٠٩، وأدّت دوراً مهماً على المستوى الدولي لوقف هذه الاعتداءات.

تم إعادة تشكيل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، إثر هجوم إسرائيل على أسطول الحرية المكون من ست سفن تركية، تحمل مساعدات إنسانية وعلى متنها ناشطون يسعون إلى فك الحصار عن قطاع غزة في ٣١ أيار/مايو عام ٢٠١٠، ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين أتراك[٧١]، فاتجهت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى التوتر، وسحبت أنقرة سفيرها من تل أبيب، وألغت مناورتين مشتركتين معها، وسجلت احتجاجات في مجلس الأمن الدولي، وحلف الناتو، ومنظمة التعاون الإسلامي[٧٢].

ضغط باراك أوباما على نتنياهو أثناء زيارته إسرائيل نهاية شهر آذار/مارس عام ٢٠١٣ لتنفيذ شروط تركيا الثلاثة لاستئناف العلاقات بين البلدين؛ فقدم نتنياهو اعتذاراً إلى أردوغان، ووافقت إسرائيل على دفع التعويضات لعائلات الضحايا الأتراك، وتعهد بتخفيف القيود على قطاع غزة، إلا أن إصرار أردوغان على رفع الحصار عن القطاع، حال دون تطبيع العلاقات بين البلدين[٧٣].

---

(٧٠) جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٧٧.

(٧١) خالد عبد العظيم، «العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٧، العدد ١٨٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٣٠.

(٧٢) أمر الله إيشلر [وآخرون]، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، شهرية الشرق الأوسط؛ العدد ١٤ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٧٣) موريال ميراك ـ فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤)، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

انتهجت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية استراتيجية مغايرة للغرب حيال العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، تقوم على(٧٤):

• التواصل مع القوى السياسية العراقية كافة، وبخاصة العرب السنَّة والشيعة الرافضين تقسيم العراق، على اعتبار أن وحدة الأراضي العراقية مصلحة عليا بالنسبة إلى تركيا.

• رفض تقسيم العراق مهما كانت الظروف، والتنسيق مع الدول كافة، صاحبة المصلحة في هذا الهدف.

• تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، وبين تركيا وإقليم شمال العراق، والسماح بتصدير نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي.

• حث العرب السنَّة على المشاركة في العملية السياسية وخوض الانتخابات، وقد نجحت بإقناع عدد كبير من القوى السياسية التي كانت مقاطِعة العملية السياسية بعد الاحتلال.

• المشاركة في إعادة إعمار العراق، لتحقيق الفائدة الاقتصادية للشركات التركية.

• مطالبة الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم شمال العراق بمنع حزب العمال الكردستاني من تنفيذ هجمات على الأراضي التركية انطلاقاً من الأراضي العراقية.

• رفض العنف الطائفي وحث الأطراف العراقية على نبذ الطائفية وتأسيس نظام سياسي يقوم على حقوق المواطنة للعراقيين كافة.

إلا أن العلاقات بين العراق وتركيا، شهدت توتراً وصل إلى حد القطيعة عام ٢٠١٢، بعد دعوة أردوغان المالكي إلى عدم إقصاء العرب السنَّة، الأمر الذي عدَّه الأخير تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية، إضافة إلى تناقض مواقف الطرفين من الثورة السورية. ثم شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً بعد سيطرة داعش على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية، والإطاحة بحكومة المالكي وتشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة العبادي عام ٢٠١٤، والذي قام بزيارة تركيا عدة مرات، وطلب مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لمواجهة داعش، وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق.

استجابت تركيا للطلبات العراقية وقدمت شحنة مساعدات عسكرية إلى بغداد، حيث حطت في قاعدة المثنى العسكرية الجوية، طائرتا شحن عسكريتين تركيتين من طراز C-130 في ٣ آذار/مارس عام ٢٠١٥، وقالت السفيرة التركية في بغداد إن «تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب العراق الصديق والشقيق، حكومةً وشعباً، في مكافحته للإرهاب، سواء في إطار التحالف الدولي ضد داعش، أو على المستوى الثنائي»، مؤكدة استمرار أنقرة في بذل ما بوسعها للمساهمة من أجل وحدة العراق واستقراره وأمنه ورفاهه(٧٥).

---

(٧٤) مسعود أوزكان، «السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه العراق ٢٠٠٩،» مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية، ٢٠١٣/١/٨، <http://www.sam.gov.tr>.

(٧٥) حيدر هادي، «وصول طائرتين إلى بغداد تحملان مساعدات عسكرية تركية إلى العراق،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٣، <http://www.aa.com.tr/ar/news/473236>.

لا يعد هذا التدخل العسكري التركي الوحيد في المنطقة، الذي انتشر مؤخراً، وبخاصة مع دول الخليج وآخرها دولة قطر؛ فقد صادقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي في ٥ آذار/مارس عام ٢٠١٥، على اتفاق تعاون عسكري بين تركيا وقطر، وأكد رئيس اللجنة برات جونقار أن «تركيا عقدت الكثير من التفاهمات والاتفاقيات في مجالات التعاون العسكري، والصناعات الدفاعية، والتدريب والتأهيل العسكري، مع معظم دول الخليج، ومن الممكن أن تشهد الأيام المقبلة توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مماثلة مع دول الخليج الأخرى»، وينص الاتفاق على: «تبادل خبرات التدريب العملياتي، وتطوير الصناعات العسكرية، مع إمكانية تبادل نشر قوات مشتركة بين البلدين إذا اقتضت الحاجة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة»[٧٦].

٣ ـ السياسة الخارجية على الصعيد الدولي

توظف السياسة الخارجية التركية القوة الناعمة للدولة كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية، وتستند إلى[٧٧]:

- الروابط التاريخية والثقافية المشتركة.
- الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- اعتماد اقتصاد السوق الحر.

من خلال هذه الركائز، عززت تركيا حضورها وتحالفها مع الدول العربية ودول العالم التركي من باب الروابط التاريخية والثقافية المشتركة، وروَّجت نموذجها السياسي لدى العالم الغربي عبر تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتماد اقتصاد السوق الحر كسمة أساسية للاقتصاد التركي.

تنادي تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إحداث تغيير في العلاقات بين الدولة والأمم في النظام الثقافي والسياسي والاقتصادي الحالي وفي بنية الأمم المتحدة، هادفةً إلى احتلال تركيا موقعاً متقدماً في الترتيب الجديد للنظام العالمي بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي والسياسي وتاريخها العريق وجغرافيتها الحضارية، ما ينجم عنه تحويل تركيا إلى أحد اللاعبين المهمين لتوازن القوى العالمي ورفعها إلى موقع دولة حاسمة تعمل على تأسيس السلام والاستقرار في المنطقة[٧٨]. ومن أهم أدوات تركيا لتحقيق المكانة والتقدم دولياً:

ـ حقق الحزب اختراقاً مهماً في مسيرة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، تمثل بقرار بروكسل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٥ بدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد. وقد جاء

(٧٦) علي هاقان در، «"اتفاق تعاون عسكري" بين تركيا وقطر يسمح بنشر قوات مشتركة في كلا البلدين،» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٥، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/474170>.

(٧٧) انظر: Yeşiltaş and Balcı, «A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map,» p. 10.

(٧٨) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣**، ص ٥٣.

هذا القرار نتيجة الإصلاحات والخطوات الكبيرة التي اتخذها الحزب لمواءمة معايير تحقيق شروط الاتحاد[٧٩].

ـ ساهمت القوة الناعمة لتركيا وانتهاجها لسياسة قيمية قائمة على المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان وإعلاء شأن الأخوة والإنسانية، بتحقيقها مكاسب سياسية ودبلوماسية تعزز حضورها الدولي؛ فقد أعلنت بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) في إدارة التعاون التنموي (DAC)، أنّ تركيا هي رابع داعم في المساعدات الإنسانية في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا بالمُجمل عام ٢٠١٣، وقد قدّمت ٤,٣٤٧ مليار دولار من الدعم الإنساني من خلال قنوات رسمية ومنظمات غير حكومية، وأنّ المنظمات التركية غير الحكومية وزّعت ٢٨٠,٢٣ مليون دولار من الدعم الإنساني، وأبرز الوكالات الحكومية «الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TİKA)» التي وزّعت مساعدات بقيمة أكثر من ٧٦٦ مليون دولار، في أكثر من ١٠٠ دولة خلال ست سنوات[٨٠]. وصرح رئيس رئاسة أتراك الخارج والجاليات أنه «في السنوات الماضية لم يكن هناك أي طالب أجنبي في الجامعات التركية، أما الآن فهناك ١٥ ألف طالب أجنبي يتلقون تعليمهم العالي فيها»[٨١].

ـ الفاعلية والنشاط الدبلوماسي وإطلاق المبادرات في المنظمات الدولية، عبر تأسيس تركيا مؤسسة «مشروع تحالف الحضارات» بدعم من إسبانيا والأمم المتحدة برئاسة الأمين العام السابق كوفي عنان عام ٢٠٠٥ وتهدف إلى تعزيز القواسم المشتركة (حقوق الإنسان والحريات) بين الحضارات سعياً إلى عالم أفضل، والعمل ضد الأحكام المسبقة والتعصب والاستقطاب وسوء الفهم[٨٢].

وأطلقت مبادرة تحالف الحضارات للحد من التوتر القائم بين الغرب والعالم الإسلامي، مع الإشارة إلى أن قضية الشرق الأوسط بخاصة، تعد عنصراً رئيساً في التوتر، وتضم هذه المبادرة الآن ما يناهز ١٣٠ دولة ومؤسسة دولية[٨٣].

ـ أخيراً استقلالية السياسة الخارجية التركية؛ فلم تعد أنقرة تابعاً أو منفذاً للسياسة الخارجية لحلفائها الغربيين بمعزل عن مصالحها الوطنية وخياراتها الاستراتيجية، إذ تعارضت المصالح والمواقف التركية ـ الغربية تجاه عدة قضايا مهمة في المنطقة، أبرزها الأزمة السورية، حيث إن أنقرة نصحت حلفاءها الغربيين بضرورة التدخل العسكري في سورية لإسقاط الأسد، ولوقف المذابح

---

(٧٩) فيليب غوردون وعمر تاشبينار، «تركيا على الحافة،» ترجمة فرج الترهوني، في ملف العدد: «تركيا... حراك الداخل والخارج،» مجلة **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٢٦، العدد ١٤٧ (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٢١.

(٨٠) «مساعدات تركيا تصل إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم،» موقع ترك برس، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، <http://turkpress.co/node/6299>.

(٨١) «في تركيا... ١٥ ألف طالب أجنبي من ١٤٠ دولة،» صحيفة **يني شفق العربية**، ٢٠١٤/٨/٢٦، <http://arabic.yenisafak.com/dunya-haber/13.09.2014-29744>.

(٨٢) نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، ص ١٠٠.

(٨٣) رجب طيب أردوغان، **رؤية للسلام العالمي**، ترجمة طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

الدموية التي ترتكبها قوات النظام السوري بحق شعبه الأعزل، إلا أن الولايات المتحدة بقيادة أوباما تنأى بنفسها عن الدخول في النزاع العسكري في سورية(٨٤).

يُظهر تناقض الموقف التركي وعدم اتفاقه مع وجهة النظر الغربية حيال البرنامج النووي الإيراني، استقلاليةَ السياسة الخارجية لتركيا، في عهد حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية منذ عام ٢٠٠٢، ورؤيته وفلسفته المغايرتين عن سائر الأحزاب التركية والقومية، لمكانة أنقرة وأولويات مصالحها الإقليمية والدولية، حيث لم يرَ حزب العدالة والتنمية في إيران مصدر تهديد وإثارة الفوضى، كما هي الحال في المنظور الغربي والمؤسسة العسكرية العلمانية التركية، إنما رأى فيها شريكاً اقتصادياً وسياسياً يحقق مصالح أنقرة، ويتوافق مع هويتها الإسلامية.

ارتكز الموقف التركي على النقاط التالية:

• أيدت تركيا البرنامج النووي الإيراني، مع تشديدها على أن يكون فقط للأغراض السلمية(٨٥).

• رفضت تركيا توجيه ضربة عسكرية لطهران أو فرض عقوبات عليها، لرؤيتها أن العقوبات تلحق الضرر بالشعوب بدلاً من القادة، مفضلة تأدية دور الوسيط بين الغرب وطهران في أزمة البرنامج النووي الإيراني(٨٦).

قاومت تركيا الضغوط الغربية والحملات الإعلامية كافة، للمشاركة في التحالف الدولي ضد داعش، وربطت مشاركتها بتحديد بثلاث نقاط مهمة، وهي(٨٧):

١ ـ اعتماد حل شامل للوضع الأمني في العراق وسورية.

٢ ـ تأسيس منطقة عازلة آمنة في الطرف السوري وإعلان حظر طيران فيها.

٣ ـ تحديد كل تفاصيل التعاون والتنسيق لدخول تركيا في التحالف، ويندرج تحت هذا، تدريب قوات المقاومة السورية «المعتدلة».

تأتي الشروط التركية في إطار المصلحة الوطنية للبلاد، لامتلاكها حدوداً كبيرة جداً مع العراق وسورية، ومعاناتها تدفق مزيد من اللاجئين جراء العمليات العسكرية، وضبابية الاستراتيجية الأمريكية للتحالف وغموض أهدافها وغاياتها، والأهم تجاهلها الأسباب والدواعي التي أدت إلى

---

(٨٤) مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، «السياسة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، ص ٦.

(٨٥) انظر: Wang Bo, «Turkey-Iran Reconciliatory Relations: Internal and External Factors,» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* (Shanghai International Studies University), vol. 5, no. 1 (2011), p. 9.

(٨٦) انظر: Hanna Ojanen and Barbara Zanchetta, «Turkey and the Iranian Nuclear Programme a Key to Progress in Regional Disarmament?,» *Fiia Briefing Paper* (Finnish Institute of International Affairs), no. 107 (31 May 2012), p. 8.

(٨٧) محمود سمير الرنتيسي، «التحالف ضد "تنظيم الدولة": معطيات وشروط تركيا،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، ص ١٠.

انتشار التنظيمات المتطرفة في البلدين وأهمها قمع النظام السوري المعارضة، واضطهاد الحكومتين العراقية والسورية مكونات وشرائح واسعة في البلاد، أبرزها المكون السني المتحالف مع تركيا.

كما أن أحد مظاهر استقلالية السياسة الخارجية التركية عن الحلف الغربي، تجاهل أنقرة العقوبات الغربية على روسيا، ومساهمتها في مشاريع وتحالفات، تخالف المصالح الغربية.

تحاول روسيا إقامة علاقات وثيقة مع تركيا في مواجهة العقوبات الغربية؛ فقد تم خلال زيارة بوتين تركيا في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤ تخفيض أسعار الغاز الروسي لتركيا بنسبة ٦ بالمئة ابتداءً من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥ مع إمكانية زيادة نسبة التخفيض لتصل إلى ١٥ بالمئة من سعر الغاز الحالي، فضلاً عن الاتفاق على رفع مستوى التبادل التجاري من ٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠، والأهم إعلان بوتين إلغاء مشروع السيل الجنوبي الذي كان سينقل الغاز إلى أوروبا عبر بلغاريا، وتحويله ليعبر من تركيا[٨٨].

إن قرار تحويل مسار بيع الغاز الروسي إلى تركيا سيؤدي إلى دعم الاقتصاد التركي بصورة غير مسبوقة، بتوفير احتياجاتها من الطاقة، ويفرضها كلاعب مهم ورئيس، له سيطرة ونفوذ على ممرات الطاقة، مما يعزز مكانتها واستقلاليتها على الصعيد العالمي، والأوروبي تحديداً. بيد أنه لا يمكن التعويل على العلاقات التركية ـ الروسية وصولاً إلى تحالف متين، بسبب تنافس البلدين في عدد من أقاليم آسيا الوسطى والقوقاز، واختلافهم حول عدة ملفات شائكة أهمها: ضم روسيا شبه جزيرة القرم، واقتطاعها من أوكرانيا. كما تتناقض مواقفهم تجاه الانقلاب في مصر والأزمة السورية.

---

(٨٨) محمود سمير الرنتيسي، «العلاقات التركية ـ الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي،» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ص ٦.

خاتمة

ساهمت مبادئ أتاتورك بإحداث ثورة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وقيميّة شاملة، وضعت تركيا على أبواب التقدم والتطور، إلا أنها في الوقت ذاته، أدت إلى حدوث صدمة ذهنية وفجوة ثقافية وحضارية في وجدان الشعب التركي وذاكرته، نجم عنها اختلالات بنيوية ووظيفية داخل المجتمع التركي تظهر جلياً في تكوين التيارات السياسية وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني. كما زرعت بذور الفرقة والاختلاف بين مكوناته المختلفة (العرقية «كردي ـ تركي»، دينية «سنة ـ علوي») لا تزال بعض آثارها ماثلة أمام الأمة التركية حتى الآن.

هدفت إصلاحات أتاتورك ومبادئه إلى توحيد الأتراك وإزالة الاختلافات والفروقات بينهم، إلا أن سياساته العلمانية والقومية أدت إلى كشف التناقضات وسلب الوئام والانسجام بين مكوِّنات المجتمع، وفي بعض الأحيان بين أفراد المكوِّن الواحد، ومرد ذلك التغيير القمعي والسريع المفتقر إلى خصائص التغيير الإيجابي القائمة على «القبول والتوافق والمشاركة والتكيف».

وعند النظر إلى مبادئ الكمالية في الوقت الحاضر يتبين أن أغلبها قد تلاشى أو انحصر تأثيره، في ضوء تطور النظام السياسي التركي، وسعيه إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومواكبة اقتصاد السوق باستثناء مبدأي (القومية والعلمانية)، حتى الوقت الحاضر، ومبدأ الشعبية نوعاً ما.

ارتبطت التغييرات والتطورات التي طرأت على النظام السياسي التركي قبل حزب العدالة والتنمية بالمحدد أو العامل الخارجي أكثر من كونها حدثت بفعل تكامل عوامل داخلية في بيئة النظام السياسي ومكوناته توافقاً مع الحاجة الداخلية إلى ذلك التحديث والتغيير، إنما حدثت تماشياً ومحاكاةً للظروف والمتغيرات الدولية، سواء بانتقالها من الحزب الواحد إلى التعدد الحزبي، أو في حدوث الانقلابات العسكرية لمواجهة الشيوعية والإسلام، أو حتى بفعل الضغط الخارجي لانسحاب العسكر وعودة المدنية، وحتى آخر انقلاب «ما بعد الحداثي» عام ١٩٩٧ تم التأثر بسياسات أربكان الخارجية الإسلامية المبتعدة عن الغرب وإسرائيل.

تجنب حزب العدالة والتنمية المواجهة المباشرة والصدام الفوري مع القوى العلمانية دون تحقيق نتائج على الأرض تمنحه التأييد والدعم الشعبي؛ حيث سعى الحزب إلى التدرج في إقرار الحريات وسن القوانين والتشريعات التي تهيئ الظروف والمناخ السياسي الوطني لإجراء تعديلات تخص الشأن الديني، كإلغاء حظر الحجاب، ومنع بيع الخمور وفقاً لشروط محددة.

لم تقتصر إصلاحات الحزب على النظام السياسي التركي فقط، بل شملت أيضاً إصلاح الفكر السياسي والاقتصادي للحركة الاسلامية ومراجعته ككل، ولم تعد مسألة التدين في تركيا ذات بعد سلوكي في ممارسات العبادات، وكف يد الدولة عن تقييد حياة الأفراد، بل أصبحت مسألة متعددة الأبعاد (بعد اقتصادي، بعد اجتماعي، بعد ثقافي وحضاري) يعكس قيم الإسلام في الحياة العامة للمجتمع التركي، ويحاول ترجمتها إلى قرارات في السياسات العامة للدولة، بما يتلاءم مع المصالح الوطنية التركية في المقام الأول، معرفاً الإسلامية بأنها تعني: «التعاطي مع الهوية الإسلامية والقيم الإسلامية كأساس لمنظومة اجتماعية وسياسية بديلة من تلك المتبناة من الدولة»، هي مصطلح أو مفردة مسلم وليست مرادفاً لمصطلح إسلامي، حيث تعبر الأولى عن هوية دينية، في حين تتطلب الأخرى استحقاقات سياسية وإجراءات اجتماعية.

إن أهم إصلاح أجراه الحزب تقييد دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة العامة وتقنينه، الأمر الذي فتح الباب أمام إجراء تغييرات وإصلاحات مهمة وكبيرة في النظام السياسي التركي، وإعادة مراجعة أهم المبادئ الكمالية (العلمانية، القومية) وتعريفها. لقد نظرت المؤسسة العسكرية، باعتبارها الحامي الأول والرئيس للكمالية، إلى الأحزاب والحركات الإسلامية والمكوِّن الكردي بفصائله السياسية والمسلحة، كتهديد رئيس لوحدة الدولة وسيادتها، وهذا ينبع من التشدد العلماني في تطبيق المبادئ الكمالية (العلمانية، والقومية). بينما حاول حزب العدالة والتنمية تلافي خطأ التيار الكمالي، باحتواء المكوِّنين ضمن الدولة والمجتمع، عبر إعادة تفسير المبادئ الكمالية وتقديم العمل السياسي البراغماتي على الحلول الأمنية والعسكرية، وإقرار دستور يقوم على مبادئ المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما يكفل حقوق الأكراد، ويساوي بين أعراق الشعب التركي كافة، في الحقوق والواجبات أمام القانون.

دفعت الظروف السياسية والاقتصادية، في البيئتين الداخلية والخارجية، بحزب العدالة والتنمية إلى بلورة رؤية وفلسفة جديدتين تختلفان عما سبقه من الأحزاب الإسلامية للتعامل مع التحديات والمتغيرات المحيطة به؛ إذ عليه أن يتعامل داخلياً مع المؤسسات العلمانية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وعليه أن يوائم بين أفكاره وبرنامجه وما يمارسه على أرض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه، ناهيك بمعالجة الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات الداخلية والأزمات المالية والظروف السياسية الإقليمية والدولية وتذبذب أسعار الطاقة، وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية، حيث يشكل البعد الاقتصادي محدداً مهماً في توجيه أصوات الناخبين.

خارجياً، على الحزب أن يعيد تقييم السياسة الخارجية، وفقاً لمصالح تركيا ومكانتها، فلا بد من أن يحقق تقدماً على المسار الأوروبي، بإحداث اختراق في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات خارجية متعددة الأبعاد والتحالفات، تسمح لتركيا بهامش من الحركة، لتحقيق مصالحها القومية، وتعزيز مكانتها الاستراتيجية.

النتائج

في ضوء التفاصيل والمناقشات التي تم تناولها في الدراسة، والتي تصب في إطار تحليل نمط التغيرات والتعديلات التي ادخلها حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي وتأثيرها، منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١ ـ إن الإصلاحات البنيوية (السياسية، القانونية، العسكرية، التغريب)، التي طرأت على النظام السياسي التركي في بداية تأسيسه، لم تكن وليدة عهد كمال أتاتورك، بل لها بعد وعمق في تاريخ الدولة العثمانية، منذ عهد التنظيمات عام ١٨٣٩.

٢ ـ انفرد أتاتورك بالسبق في التغيرات التي طرأت على النظام السياسي في الإطار العقائدي والإثني، وما نتج منها من إلغاء المظاهر الإسلامية كافة، وتفضيل العرق القومي التركي على سائر الأعراق في الجمهورية التركية. كما أدّت التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي (١٩٢٣ ـ ١٩٥٠) دوراً كبيراً في تقييد الحريات العامة داخل البلاد، وينطبق ذلك أيضاً على مراحل الانقلابات العسكرية (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠).

٣ ـ يُعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة نقطة تحول في تاريخ النظام السياسي التركي، يمكن أن يؤرخ لها كحد فاصل لتطور النظام قبل حزب العدالة والتنمية وبعده، وتحول جذري في تاريخ عمل الحركات والأحزاب الإسلامية؛ فقد عمل على تقنين العمل السياسي الإسلامي وتوحيده، إذ قام حزب العدالة والتنمية بضم معظم أتباع الحركات الإسلامية واحتوائهم، وحشد تأييدهم خلف حزب سياسي ذي خلفية إسلامية بدلاً من حركات دينية، حيث نجح حزب العدالة والتنمية في تحويل أتباع الحركات الإسلامية من مريدي حركات عقائدية إلى أعضاء أحزاب سياسية، يحملون برامج سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية في تركيا.

٤ ـ إن رؤية حزب العدالة والتنمية دور تركيا ووظيفتها ومكانتها، هي المحرك والمتغير الرئيس لكل التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي في المجالات كافة.

٥ ـ انتهجت المؤسسة العسكرية سلوكاً سياسياً وعسكرياً قائماً على ركيزة أساسية هي: «أنها الأدرى والأحرص بمصالح الدولة والأمة»، أي أنها لا ترى نفسها مكلفةً بحماية الأمن الوطني والدفاع عن الدولة من الأخطار الخارجية، بل تجاوزت ذلك بأنها هي المؤسسة الوحيدة التي يعتمد

عليها في المحافظة على كيان الدولة وكينونتها ومؤسساتها، كما هي الوصية على الأمة واختياراتها وتوجهاتها.

٦ ـ إن تمايز نظرة حزب العدالة والتنمية إلى مكانة تركيا ودورها وموقعها عما سبقه من الأحزاب، أدى إلى حدوث تحول استراتيجي في بنية النظام السياسي وآلياته وأدواته، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٧ ـ ابتعد الحزب في بداية حكمه عن الخوض في القضايا الجدلية التي تؤدي إلى صراع سياسي مع القوى العلمانية، وساهم التحول في خطابه وبرنامجه عن سائر الأحزاب الإسلامية، بنجاحه والالتفاف حوله؛ فقد كان يطغى على خطاب الأحزاب الإسلامية السابقة على البعد الديني ـ الثقافي، بينما يتبنى حزب العدالة والتنمية، خطاب سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تتصدر اهتمامات شرائح المجتمع كافة (العلماني، القومي، الإسلامي، الكردي) الأمر الذي أكسبه تأييداً شعبياً واسع النطاق في مختلف أرجاء تركيا.

٨ ـ يسعى الحزب إلى صياغة دستور جديد يتضمن رؤيته السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ليكون بمثابة عقد سياسي واجتماعي واقتصادي ينظم العلاقة بين المجتمع والدولة.

٩ ـ عزل حزب العدالة والتنمية حزب العمال الكردستاني عن المسألة الكردية، وهي رؤية مغايرة للحكومات التركية المتعاقبة التي استهدفت الأكراد كافة، كمصدر تهديد للأمن القومي التركي.

١٠ ـ استخدم رغبة الأتراك الكماليين الملحة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مدخلاً لإجراء تغييرات جوهرية على النظام السياسي التركي ومبادئه الأكثر قدسية، العلمانية والقومية، كما اتخذ حزب العدالة والتنمية من معايير كوبنهاغن مرجعاً مهماً لإطلاق الحريات الدينية والإثنية.

التوصيات

١ ـ أهمية اتفاق النخب السياسية والقوى الفاعلة والمكونات المؤثرة في المجتمع التركي على صهر كل من العثمانية والكمالية (العلمانية) في بوتقة واحدة، لتشكيل هوية تركية جديدة متماسكة تعبِّر عن أطياف الشعب التركي كافة، قائمة على المواءمة بين الأصالة (التاريخ العثماني) والحداثة وقيم وحقوق الإنسان والمواطنة، بما يؤدي إلى تماسك تركيا وترابطها ووحدتها، ويناسب دورها وتطلعاتها الإقليمية.

٢ ـ ضرورة مواصلة حزب العدالة والتنمية الإصلاحات السياسية والديمقراطية في البلاد، آخذاً بعين الاعتبار الأقليات الدينية والعرقية؛ فعلى الرغم مما حققه الحزب في هذا المجال، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من المطالب المشروعة التي لم يتم التطرق إليها بعد.

٣ ـ مراجعة السياسة الخارجية التركية الحديثة، بما يتناسب مع الظروف والتطورات الإقليمية الحديثة، لتغدو أكثر دينامية وبراغماتية.

٤ ـ بذل الجهود كافة لإنجاح عملية السلام مع الأكراد، لما لها من تأثير مهم وضروري، لتقدم تركيا ووحدتها.

٥ ـ العمل على صياغة دستور جديد يتضمن حقوق المواطنة ومبادئ الديمقراطية ويعزز الفصل بين السلطات الثلاث وينظمه.

٦ ـ الالتزام بالإصلاح والتغيير السلميين، والمتدرج بعيداً من الصدام وتطبيق سياسة الأمر الواقع.

٧ ـ مواصلة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الشؤون العسكرية والتطور التكنولوجي، لضمان احترافية القوات المسلحة، ورفع مستوى جاهزيتها وتحقيق الاستقلالية السياسية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

آرات، يسيم. **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا: النساء الإسلاميات في معترك السياسة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣.

أحمد، فيروز. **صنع تركيا الحديثة**. ترجمة سلمان الواسطي وحمد الدوري. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠.

الأخرس، محمد صفوح. **المنهجية وطرائق البحث في علم الاجتماع**. دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٨٤.

أردوغان، رجب طيب. **رؤية للسلام العالمي**. ترجمة طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

أوغلو، أحمد داوود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.

إيشلر، أمر الله [وآخرون]. **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠. (شهرية الشرق الأوسط؛ العدد ١٤)

البرصان، أحمد سليم. **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

بشارة، عزمي. **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

بيتروسيان، إيرينا. **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**. دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٦.

حرب، محمد. **السلطان عبد الحميد الثاني: آخر السلاطين العثمانيين الكبار، ١٨٤٢ ـ ١٩١٨**. دمشق: دار القلم، ١٩٩٠. (أعلام المسلمين؛ ٣٠)

ـــــــــــ. **موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي: الدولة العثمانية**. القاهرة: شركة سفير، ١٩٩٦.
الحروب، خالد. **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٨. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٩)
حزب العدالة والتنمية. **برنامج حزب العدالة والتنمية ١٤ أغسطس ٢٠٠١**. ترجمة طارق عبد الجليل. القاهرة: مركز القاهرة للدراسات التركية، ٢٠٠١.
الجهماني، يوسف إبراهيم. **حزب الرفاه ـ نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة**. دمشق: دار حوران للطباعة، ١٩٩٧.
الحمداني، قحطان أحمد سليمان. **الأساس في العلوم السياسية**. عمّان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.
الخماش، رنا. **العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠. (دراسات؛ ٥٨)
درويش، هدى. **الإسلاميون وتركيا: العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي**. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٨.
الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣. إسطنبول: حزب العدالة والتنمية التركي، ٢٠١٢.
شاكر، محمود. **التاريخ الإسلامي، ج ٨: العهد العثماني**. ط ٤. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠.
صابان، سهيل. **الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ١٨٣٩ ـ ١٩٩٠**. تحرير ومراجعة عثمان علي. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠.
الصالح، منال. **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٢.
الصالحي، إحسان قاسم. **بديع الزمان سعيد النورسي: نظرة عامة عن حياته وآثاره**. إسطنبول: دار سوزلر للنشر، ١٩٨٧.
الصلابي، علي محمد. **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**. القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥.
الصويص، سليم. **أتاتورك: منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة**. عمّان: مطبعة شنلر، ١٩٧٠.
الطيار، خليل إبراهيم. **الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤. (دراسات استراتيجية؛ العدد ٩٩)
عبد الجليل، طارق. **الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢.
ـــــــــــ. **العسكر والدستور في تركيا**. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٢.
عبد العاطي، محمد (محرر). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩.
فوللر، جراهام. **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩. (سلسلة دراسات مترجمة)
قدورة، عماد. **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤. (سلسلة تحليل سياسات)

كورو، أحمد ت. **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا.** ترجمة ندى السيد. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٢.

لبيب، حسين. **تاريخ المسألة الشرقية.** القاهرة: مجلة الهلال، ١٩٢١.

مانتران، روبير. **تاريخ الدولة العثمانية.** ترجمة بشير السباعي. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

محفوض، عقيل سعيد. **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟.** الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢. (سلسلة دراسات)

ــــــــــ. **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

ــــــــــ. **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغيير.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

محمد، ثامر كامل ونبيل محمد سليم. **العلاقات التركية ـ الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤. (دراسات استراتيجية؛ ٩٥)

محمد علي، أورخان. **سعيد النورسي: رجل القدر في حياة أمة.** إسطنبول: شركة النسل، ١٩٩٥.

ــــــــــ. **السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده.** الكويت: دار الوثائق، ١٩٨٦.

محمود، أحمد عبد العزيز. **تركيا في القرن العشرين.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢.

مذكرات السلطان عبد الحميد. تقديم وترجمة محمد حرب. ط ٣. دمشق: دار القلم، ١٩٩١.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **في أصول التاريخ العثماني.** ط ٢. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦.

مصطفى، نادية محمود. **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية.** القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.

معوض، جلال عبد الله. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

مكي، لقاء (محرر). **ملفات خاصة: تركيا صراع الهوية.** الدوحة: الجزيرة للبحوث والدراسات، ٢٠٠٦.

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة.** الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

ميراك ـ فايسباخ، موريال وجمال واكيم. **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤.

نافع، بشير موسى. **الإسلاميون.** بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

ناي، جوزيف س. **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية.** ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

النعيمي، أحمد نوري. **العلاقات العراقية ـ التركية: الواقع والمستقبل.** عمّان: دار زهران للنشر، ٢٠١٣.

ــــــــــ. **النظام السياسي في تركيا.** عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

نور الدين، محمد. **تركيا: الجمهورية الحائرة.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

النورسي، بديع الزمان سعيد. **كليات رسائل النور: المكتوبات.** ترجمة إحسان قاسم الصالحي. ط ٣. القاهرة: دار سوزلر للنشر، ٢٠٠١.
نوفل، ميشال. **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.
هلال، رضا. **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.
ورغي، جلال. **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

دوريات

آراس، بولنت. «التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية.» مجلة **شرق نامة:** العدد ٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
أبو شوك، أحمد إبراهيم. «خط سكة حديد الحجاز: المسوغات والآثار والنتائج، ماليزيا.» **مجلة الإسلام في آسيا** (الجامعة الإسلامية العالمية): السنة ٦، العدد ١، تموز/يوليو ٢٠٠٩.
«أربكان يعود إلى الساحة بتزعمه حزب السعادة ـ لندن.» **الشرق الأوسط:** ٢٠١٠/١٠/١٨.
«أردوغان: ١٠ دول ديمقراطية كبرى تدار بالنظام الرئاسي.» صحيفة **السبيل** (عمّان): ٢٠١٥/٣/٢٥.
«أردوغان يدعو إلى عدم الخلط بين المسألة الكردية وتنظيم PKK.» صحيفة **راديكال** التركية: ٢٠١١/٥/٢٠.
أوزبزدن، أرغن. «تركيا... ورحلة البحث عن دستور جديد.» مجلة **رؤية تركيا:** ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
أوزوصوي، أوغوزهان. «مسؤول تركي: محطتنا النووي لدينا ستمنحان شركاتنا العمل بمقدار ١٦ مليار دولار.» صحيفة **الخبر** التركية: ٢٠١٥/٣/١٩.
«الاسم الرسمي الجديد للتنظيم الموازي بتركيا pö.» صحيفة **يني شفق** التركية باللغة العربية: ٢٠١٤/١١/٢٥.
أوغلو، يلماز أنصار. «مسألة تركيا الكردية وعملية السلام.» مجلة **رؤية تركية** (إسطنبول): السنة ٢، العدد ٣، خريف ٢٠١٣.
أيدينلي، إرسل، نيهات علي أوزكان ودوغان أكياز. «مسيرة العسكريين الأتراك نحو الاتحاد الأوروبي.» ترجمة حمدي أبو كيلة، في ملف العدد: «تركيا... حراك الداخل والخارج،» مجلة **الثقافة العالمية** (الكويت): السنة ٢٦، العدد ١٤٧، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
باكير، علي حسين. «لماذا اختارت تركيا نظام الدفاع الصاروخي الصيني؟.» **مجلة المجلة** (لندن): ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.
بيرش، نيكولاس. «صوفية فتح الله غولن والكماليون الجدد.» **مجلة المجلة** (لندن): العدد ١٥٧٣، حزيران/يونيو ٢٠١٢.
تاشبينار، عمر. «أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي.» مجلة **شرق نامة:** العدد ٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

«تركيا تحتل المرتبة الخامسة في سرعة النمو.» **يني شفق** بالعربية، ٢٠١٣/١١/١٣.
جول، نيلوفر. «العلمانية والإسلامية في تركيا.» ترجمة جمال عزت. مجلة **الأمة**: السنة ١، العدد ٤، ١٩٩٧.
«الحلقة الثامنة من كتاب باتريك سيل، «أبو نضال: بندقية للإيجار».» مجلة **الوسط**: العدد ٨، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٢.
دباغ، باسم. «أوجلان يؤيد دخول «الشعوب الديمقراطي» بقائمة موحدة بالانتخابات التركية.» **العربي الجديد**: ٢٠١٥/٢/٥.
ــــــــــ. «الكونغرس يبدي دعمه لحركة «الخدمة» التركية.» **العربي الجديد**: ٢٠١٥/٢/٥.
دلي، خورشيد. «السلام التركي الكردي في الامتحان الصعب.» **العربي الجديد**: ٢٠١٤/١١/٢٤.
رجب، إيمان أحمد. «الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدولة الخارجية؟.» ملحق مجلة **السياسة الدولية** (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية): السنة ٤٧، العدد ١٨٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
رونز، شموئيل. «حصان تركي.» **معاريف**: ٢٠١٠/٦/١٢.
سنو، عبد الرؤوف. «السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية.» **حوار العرب**: العدد ٤ (مؤسسة الفكر العربي)، ٢٠٠٥.
الطائي، نوال عبد الجبار. «المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦.» مجلة **دراسات إقليمية**: السنة ٤، العدد ٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
عبد الجليل، طارق. «دبلوماسية أردوغان تأثير «الورقة الخارجية» في نتائج الانتخابات التركية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٦، العدد ١٨٥، تموز/يوليو ٢٠١١.
عبد العظيم، خالد. «العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٧، العدد ١٨٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.
عبد القادر، عصمت برهان الدين. «جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي العظيم في تركيا (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٨).» مجلة **آداب الرافدين** (جامعة الموصل، كلية الآداب): العدد ٥٥، ٢٠٠٩.
ــــــــــ. «الطريقة السليمانية (سليمانجيلر) في تركيا المعاصرة.» مجلة **دراسات إقليمية** (مركز الدراسات الإقليمية، الموصل): السنة ٥، العدد ١١، ٢٠٠٨.
ــــــــــ. «منظمة دولة الخلافة في تركيا (١٩٨٥ ـ ٢٠٠١).» مجلة **دراسات إقليمية**: السنة ٣، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
العظم، صادق جلال. «الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجاً.» **مجلة دراسات فلسطينية**: العدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠.
العلاف، إبراهيم خليل. «خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة.» **دنيا الوطن**: ٢٠٠٦/١/٩.
علي، دهام محمود. «تركيا ما بعد العثمانية الجيش ومراكز القوى.» مجلة **شؤون الأوسط**: العدد ٩٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
فودة، محمد رضا. «الدور السياسي للعسكريين في تركيا.» **مجلة الدفاع** (القاهرة): العدد ١٣٦، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.
«في تركيا... ١٥ ألف طالب أجنبي من ١٤٠ دولة.» صحيفة **يني شفق** العربية: ٢٠١٤/٨/٢٦.

القدس العربي: ٢٠١٠/٦/٢٢.
كوتشوك، جيم. «العقل المدبر للحملة على تركيا.» صحيفة **يني شفق** التركية: ٢٠١٤/١٢/٥.
كوثراني، وجيه. «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً.» مجلة **تبين** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): العدد ٣، شتاء ٢٠١٣.
كوجوكشان، طالب. «خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين.» مجلة **شرق نامة** (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة): العدد ٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
لاجينر، عمر. «الجيش حزباً سياسياً.» ترجمة بكر صدقي. مجلة **الآداب** (بيروت): السنة ٥٨، العددان ١١ ـ ١٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
لطفي، منال. «تركيا من أتاتورك إلى أردوغان ـ الرجل الذي يحبه أتراك... ويخافه أتراك.» **الشرق الأوسط**: ٢٠٠٧/١٠/٢٥.
«ملف خاص منظمة «أرجنكون» السرية في تركيا.» **تركيا بوست**: ٢٠١٤/١١/١٣.
نور الدين، محمد. «أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتي.» **السفير** (بيروت): ٢٠١٠/١٢/٢٩.
ــــــــــ. «تركيا... إلى أين؟: حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٧، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.
ــــــــــ. «الدين والسياسة في تركيا.» مجلة **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد ١١٨، ربيع ٢٠٠٥.
نوفل، ميشال. «تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٢، خريف ٢٠١٢.
ياشا، إسماعيل. «حزب جماعة غولن.» صحيفة **العرب** القطرية: ٢٠١٤/١٠/٢٦.
يونس، رواء زكي. «التركيب القومي والديني: دراسة تحليلية.» **دراسات اجتماعية** (قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد): السنة ٢، العدد ٥، ٢٠٠٠.

رسائل جامعية، أطروحات

قمومية، مراد. «منهج بديع الزمان النورسي في بيان إعجاز القرآن الكريم من خلال رسائل النور.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥).

تقارير

باكير، علي حسين. «أكمل الدين إحسان أوغلو: الطريق إلى الانتخابات الرئاسية التركية.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٤.
ــــــــــ. «حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.
ــــــــــ. «مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية بعد الانقلاب العسكري.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
بدوي، تامر. «تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية.» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨ تموز/يوليو ٢٠١٤.

بن عنتر، عبد النور. «زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية.» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران/يونيو ٢٠١٣.

الرنتيسي، محمود سمير. «التحالف ضد «تنظيم الدولة»: معطيات وشروط تركيا.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

________. «العلاقات التركية ـ الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

قدورة، عماد. «عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الاقصاء.» قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

مركز الجزيرة للدراسات. «أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي.» تقدير موقف، الدوحة، ٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

________. «الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات.» تقدير موقف، الدوحة، ١ أبريل/نيسان ٢٠١٤.

________. «تحدي الصلاحيات: خيارات أردوغان في معركة الرئاسة.» تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣ أيار/مايو ٢٠١٤.

محمود، رستم. «احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه.» تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/فبراير ٢٠١١.

نحاس، أصلان الطيب. «ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان.» تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

وحدة تحليل السياسات. «تركيا: انتخابات محلية برهانات إقليمية ودولية،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.

________. «الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية.» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.

________. «كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وغولن في المشهد السياسي التركي؟.» تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

يشيلطاش، مراد وإسماعيل نعمان تيلجي. «السياسة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية.» (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

ندوات، مؤتمرات

ندوة الدين والدولة في العالم العربي. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣.

ندوة «مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية ـ العربية»، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

مواقع إلكترونية

آداباش، سلمى بيقلي. «"الإدارية العليا": كلمة رئيس نقابة المحامين تضمنت محتوى سياسي.» وكالة أنباء الأناضول (١٠ أيار/مايو ٢٠١٤)، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/326045>.

آيدوغان، هاكان جيهان. «وزير روسي: يمكننا تعويض عجز العقوبات من بلدان بينها تركيا.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/٨/٨، <http://www.aa.com.tr/ar/news/370432>.

«إدراج تركيا في مصافّ الدول المتقدمة في كتاب حقائق العالم.» وكالة جيهان التركية، ٢٠١٣/٩/٢٥، <http://ar.cihan.com.tr/caption/-CHMTEzMzEyNi8z>.

«ارتفاع نسبة الثقة بالحكومة في تركيا إلى أعلى مستوى.» موقع ترك برس، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://www.turkpress.co/node/374>.

«أردوغان: سنعيد المدارس التي تم إغلاقها في إثيوبيا.» موقع ترك برس، ٢٠١٥/١/٢٢، <http://turkpress.co/node/5082>.

«أردوغان: عازمون على جعل جيشنا أكبر قوة رادعة بالعالم والمنطقة.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://www.aa.com.tr/ar/news/481060>.

«أردوغان: قيادات الكيان الموازي "دمى" بيد أطراف أخرى.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٣١، <http://www.aa.com.tr/ar/news/458893>.

«أردوغان: مالي لن تسمح للكيان الموازي بالتحرك داخلها.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٣، <http://www.aa.com.tr/ar/news/460479>.

«إسطنبول ستستضيف ثلثي حركة الترانزيت في العالم.» موقع ترك برس، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/350>.

«اعترافات أحد المقربين من "غولن" ... الجماعة يديرها الموساد والاستخبارات الأمريكية.» موقع أخبار تركيا، ٢٠١٤/١١/٢٧، <http://akhbarturkiya.com/?p=42531>.

أوزكان، مسعود. «السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه العراق ٢٠٠٩.» مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية، ٢٠١٣/١/٨، <http://www.sam.gov.tr>.

أوفور، محمود. «بيان للعلويين.» جريدة **الصباح** التركية، مترجم على موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٤ <http://turkpress.co/node/3407>.

أوغلو، أردال تورك. «نائب داوود أوغلو: تركيا نهضت في كافة المجالات.» وكالة أنباء الأناضول، <http://www.aa.com.tr/ar/news/478504>.

أوغلو، داوود «"العدالة والتنمية" ليس مجرد حزب.. بل حركة تاريخية.» وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٤/٤/٢١، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/316396>.

بارلاص، محمد. «ليت أن غولن أنشأ حزباً سياسياً بدل الجماعة الدينية.» صحيفة **صباح** التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس، ٢٠١٥/٢/٧، <http://turkpress.co/node/5498>.

بن صالح، وسيمة. «حزب ديمقراطية الشعوب.» موقع الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٠/١٢، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/12/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8>.

«بولدان تعلن نية أوجلان بدعوة تنظيم PKK إلى ترك السلاح.» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٧، <http://turkpress.co/node/3459>.

«تركيا تختبر أول صاروخ دفاعي محلي الصنع.» موقع «أخبار العالم»، ٢٠١٣/١٠/٨، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=65966>.

«تركيا تعتزم إنتاج أول قمر صناعي للاتصالات.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٢/١٣، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/434970>.

تشاغليان، مصطفى. «أمريكا... مؤسسات ونقابات تطالب بإغلاق مدارس «الكيان الموازي».» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٨، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/462533>.

ـــــــــــ. «الصمت يخيم على مقر «فتح الله غولن» في بنسلفانيا.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٢٩، <http://www.aa.com.tr/ar/world/457896>.

«تصريحات متضاربة حول اعتذار نائب حزب الشعب الجمهوري عن مجزرة درسيم.» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٤، <http://turkpress.co/node/3397>.

«تطور الزراعة التركية في عهد العدالة والتنمية.» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٠/٢٦، <http://turkpress.co/node/2920>.

«جمعية الموسياد.. شبكة الأعمال العالمية التركية.» موقع ترك برس (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://turkpress.co/node/3352>.

جول، محمد زاهد. «الأكراد وأزمة السياسة التركية.» الجزيرة نت (١٧ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/14/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

ـــــــــــ. «خارطة الطريق التركية لحل المسألة الكردية.» موقع **أخبار تركيا**: ٢٠١٤/١١/٢١، <http://akhbarturkiya.com/?p=42005>.

«الجيش التركي ينأى بنفسه بعيداً عن الجدل السياسي.» موقع أخبار العالم التركي باللغة العربية، ٢٠١٣/١٢/٢٧، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68403>.

«حزب أردوغان يحطم الأرقام القياسية.» موقع «أخبار العالم»، ٢٠١٢/٨/٣١، <http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haberYazdir&ArticleID=54179&tip>.

«داوود أوغلو: غولن يراهن على اللوبيات في الكونغرس الأمريكي.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٧، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/462266>.

در، علي هاقان. «اتفاق تعاون عسكري» بين تركيا وقطر يسمح بنشر قوات مشتركة في كلا البلدين.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٥، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/474170>.

السرجاني، راغب. «الحركة الإسلاميّة في تركيا.. من النورسي إلى أربكان وأردوغان.» أخبار العالم التركية، ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، <http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=21045>.

«السلطات التركية تسيطر على بنك إسلامي لنقص الشفافية.» موقع الجزيرة نت، ٢٠١٥/٢/٤، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/2/4/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%

D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9
%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%
84%D9%89-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%
D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%
B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9>.

شان، إبراهيم. «ضحية استخدمها الكيان الموازي لإنقاذ الاستخبارات الأميركية.» لقاء إبراهيم شان مع صحيفة **ستار** التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٢/٢٧، <http://turkpress.co/node/4413>.

شكر، أطا افوق. «شركة نووية: تركيا قادرة على تأمين ٧٠٪ من متطلبات إنشاء محطة نووية.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/481331>.

«صادرات الأسلحة التركية تقترب من مليار دولار.» موقع ترك برس، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/114>.

«الطائفة العلوية تشكر داوود أوغلو وتدين بهشتلي.» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١١/١٣، <http://turkpress.co/node/3355>.

عبد الفتاح، بشير. «دلالات حياد الجيش التركي إزاء فضيحة الفساد.» مقالات رأي (تحليلات)، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٠، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/2
0/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%8A%
D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9
%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%A
1-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%
D8%B3%D8%A7%D8%AF>.

ـــــــــــ. «مصر بين أوهام الثورة وهواجس الانقلاب.» مقالات رأي، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٧/٢٦، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/7/26/%D9%85%D8%B5%D
8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%8
5-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%87%D
9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8
2%D9%84%D8%A7%D8%A8>.

غلدي، غمزه غوهر راست. «أردوغان: تركيا انتصرت في حربها على الكيان الموازي.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٢/٢٤، <http://www.aa.com.tr/ar/news/440521>.

غييك، قرباني. «أنقرة تنشئ وقفاً لإدارة المدارس الخارجية بدلاً من إدارة «الكيان الموازي».» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/٢، <http://www.aa.com.tr/ar/turkey/459911>.

«فائض في الموازنة التركية اعتباراً من العام ٢٠١٧.» موقع ترك برس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، <http://turkpress.co/node/2780>.

«قطاع السياحة يسدّ ٤٠,٦٪ من عجز التجارة الخارجية في تركيا.» موقع ترك برس، ٢٠١٥/٣/٢٠، <http://turkpress.co/node/6747>.

الكحيلي، هيثم. «الحكومة التركية تفتح ملفات جماعة غولن.» موقع ترك برس، ٢٠١٤/١٢/١٥، <http://turkpress.co/node/4126>.

ـــــــــــ. «فتح الله غولن لم يكتب عن الديمقراطية وإنما جماعته المتآكلة.» موقع ترك برس، ٢٠١٥/٢/٦، <http://turkpress.co/node/5471>.

كوتشوك، جيم. «العقل المدبر للحملة على تركيا.» صحيفة **يني شفق** التركية: ٢٠١٤/١٢/٥.

كوسش، قادير قرة. «أردوغان: ١٢٠ مليار دولار خسائر محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٣.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/١/٦، <http://www.aa.com.tr/ar/news/445928>.

««الكيان الموازي» يحرض أعضاء في الكونغرس ضد تركيا.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٢/١٢، <http://www.aa.com.tr/ar/headline/464537>.

«مساعدات تركيا تصل إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم.» موقع ترك برس، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، <http://turkpress.co/node/6299>.

«مسيرة تركيا خلال ١٢ عام: الحلقة الثانية عشرة: معجزة النهضة الاقتصادية.» موقع ترك برس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، <http://turkpress.co/node/7261>.

«ملف خاص منظمة «أرجنكون» السرية في تركيا.» **تركيا بوست:** ٢٠١٤/١١/١٣، <http://turkey-post.net/c-4926>.

هادي، حيدر. «وصول طائرتين إلى بغداد تحملان مساعدات عسكرية تركية إلى العراق.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٣، <http://www.aa.com.tr/ar/news/473236>.

ياشا، إسماعيل. «اعتراف هام.» موقع أخبار تركيا، ٢٠١٤/١٢/٥، <http://akhbarturkiya.com/?p=43424>.

ـــــــــــ. «تحركات في الساحة السياسية التركية.» موقع عربي ٢١ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://t.arabi21.com/Story/790066>.

يلدرم، كوكل. «تركيا... نحو ٢٣ مليار دولار ميزانية «الصناعات الدفاعية» ٢٠١٤.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٥/٣/٢١، <http://www.aa.com.tr/ar/news/481780>.

يلماز، مهتاب ورجب دمير. «وزير تركيا: نسعى لإنتاج سيارة محلية قبل عام ٢٠٢٠.» وكالة أنباء الأناضول، ٢٠١٤/١٠/٧، <http://www.aa.com.tr/ar/news/400749>.

٢ ـ الإنكليزية

Books

Çelik, Aliye Pekin and Laura Elizabeth Çelik. *Turkey: Current and Future Political, Economic and Security Trends*. Calgary, AB: Canadian Defense and Foreign Affairs Institute, 2012.

Gokay, Bulent. *Soviet Eastern Policy and Turkey, 1920-1991*. New York: Taylor and Francis e-Library, 2006.

Migdalovitz, Carol. *Turkey: Politics of Identity and Power*. Washington, DC: Congressional Research Service, 2010.

Nye, Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.

Rings, Guido and Anne Ife (eds.). *Neo-colonial Mentalities in Contemporary Europe?: Language and Discourse in the Construction of Identities*. Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2008.

The Treaties of Peace, 1919-1923, Vol. II. New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1924.

Periodicals

Algan, Bülent. «The Brand New Version of Article 301 of Turkish Penal Code and the Future of Freedom of Expression Cases in Turkey.» *German Law Journal*: vol. 9, no. 12, 2008.

________. «Dissolution of Political Parties by the Constitutional Court in Turkey: An Everlasting Conflict between the Court and the Parliament?.» *Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi (AUHFD)*: vol. 60, no. 4, 2011.

Avcı, Gamze. «The Nationalist Movement Party's Euroscepticism: Party Ideology Meets Strategy.» *South European Society and Politics*: vol. 16, no. 3, September 2011.

Bailes, Alyson J. K. [et al.]. «The Shanghai Cooperation Organization.» SIPRI Policy Paper (Stockholm International Peace Research Institute): no. 17, May 2007.

Balci, Bayram. «The AKP/Gülen Crisis in Turkey: Consequences for Central Asia and the Caucasus.» *Central Asia Policy Brief*: no. 16, April 2014.

Bo, Wang. «Turkey-Iran Reconciliatory Relations: Internal and External Factors.» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)* (Shanghai International Studies University): vol. 5, no. 1, 2011.

Burak, Begüm. «The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What?.» *European Journal of Economic and Political Studies*: vol. 4, no. 1, 2011.

Ciddi, Sinan. «The Republican People's Party and the 2007 General Elections: Politics of Perpetual Decline?.» *Turkish Studies*: vol. 9, no. 3, September 2008.

Easton, David. «An Approach to the Analysis of Political Systems.» *World Politics*: vol. 9, no. 3, April 1957.

Kanat, Kiliç Buğra. «AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away from the West?.» *Insight Turkey*: vol. 12, no. 1, 2010.

Karaveli, Halil M. «How Serious is Erdogan about Joining the SCO Instead of the EU?.» *Turkey Analyst*: vol. 6, no. 2, 30 January 2013.

Koc, Dogan. «Strategic Defamation of Fethullah Gulen: English vs. Turkish.» *European Journal of Economic and Political Studies*: vol. 4, no. 1, 2011.

Ojanen, Hanna and Barbara Zanchetta. «Turkey and the Iranian Nuclear Programme a Key to Progress in Regional Disarmament?.» *Fiia Briefing Paper* (Finnish Institute of International Affairs): no. 107, 31 May 2012.

Orhan, Mehmet. «Kurdish Rebellions and Conflict Groups in Turkey during the 1920s and 1930s.» *Journal of Muslim Minority Affairs*: vol. 32, no. 3, 2012.

«Peace and Democracy Party,» *International E-Bulletin*: 8 July 2012.

Sambur, Bilal. «The Great Transformation of Political Islam in Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan.» *European Journal of Economic and Political Studies*: vol. 2, no. 2, 2009.

«Turkey Pulls Plug on YouTube over Ataturk «Insults».» *The Guardian*: 7/3/2007.

«Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement,» *Europe Report* (International Crisis Group): no. 219, 11 September 2012.

«Turkeys Quest for EU Membership, Policy Area: Turkey.» European Union Center of North Carolina, *EU* Briefings, March 2008.

Veebel, Viljar. «Relevance of Copenhagen Criteria in Actual Accession: Principles, Methods and Shortcomings of EU Pre-accession Evaluation.» *Studies of Transition States and Societies*: vol. 3, no. 3, 2011.

Yankaya, Dilek. «The Europeanization of MÜSİAD: Political Opportunism, Economic Europeanization, Islamic Euroscepticism.» *European Journal of Turkish Studies*: vol. 9, 2009.

Papers and Conferences

Cingi, Aydin. «CHP: A Party on the Road to Social Democracy.» International Policy Analysis (Friedrich Ebert Stiftung) (June 2011).

Seufert, Günter. «Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself?: A Turkish Religious Community as a National and International Player.» (SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, Berlin, January 2014).

Sumer, Aynur Uluatam. «Ataturk's Reforms Empowered Turkish Women and Set Example for the Developing World: A Look at the Remarkable Transformation of a Nation.» paper presented at: Pioneer of the Millennium Development Goals: Atatürk Two-day International Conference at Stevens Institute of Technology, Hoboken, NJ, 20 April 2013.

Yeşiltaş, Murat and Ali Balcı. «A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map.» SAM Center for Strategic Research, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, no. 7, May 2013.

Theses

Chowdhury, Rashed. «Pan-Islamism and Modernisation during the Reign of Sultan Abdülhamid II, 1876-1909.» (McGill University, Montreal, PhD Thesis, 2011).

Sever, Aytek. «A Pan-Islamist in Istanbul: Jamal Ad-Din Afghani and Hamidian Islamism, 1892-1897.» (Thesis of Master, Middle East Technical University, Istanbul, 2010).

Websites

«16 Mart katliamı davası düştü.» Radikal, 20/10/2008, <http://www.radikal.com.tr/turkiye/16_mart_katliami_davasi_dustu-904309>.

3 Mart 1340 (1924) Tarihli Ve 431 Sayili Kanunla Hazineye Kalan Taşinmaz Mallardan Bazilarinin Zilyedlerine Devri Hakkinda Kanun, <http://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.4071.pdf>.

«Anka MALE Unmanned Aerial Vehicle (UAV), Turkey.» <http://www.airforce-technology.com/projects/anka-male-unmanned-aerial-vehicle-uav-turkey>.

Bases, Daniel. «Update 2-Moody's Lifts Turkey's Credit Rating to Investment Grade.» Reuters (16 May 2013), <http://www.reuters.com/article/2013/05/16/turkey-upgrade-moodys-idUSL2N0DX20620130516>.

Blumenthal, Richard. «Three Credit Rating Agencies Hold Too Much of the Power.» JuneauEmpire.com, 5/5/2009, <http://juneauempire.com/stories/050509/opi_436594375.shtml#.VRhQ5k1IscA>.

Devrimci Halk Kurtuluş Partisi-Cephesi (DHKP/C), Terrorism Research and Analysis Consortium (TRAC), 2014, <http://www.trackingterrorism.org/group/devrimci-halk-kurtulus-cephesi-dhkpc>.

«Efendi, Bey, Paşa Gibi Lakap Ve Unvanlarin Kaldirilmasina Dair Kanun.» <http://www.nvi.gov.tr/Files/File/Mevzuat/Nufus_Mevzuati/Kanun/pdf/EFEND%C4%B0%20BEY-PA%C5%9EA%20G%C4%B0B%C4%B0%20LAKAP%20VE%20UNVANLARIN%20KALDIRILDI%C4%9EINA%20DA%C4%B0R.pdf>.

Erendi, Muzaffer. «Atatürk: Dünya Barişindan Yana BlR Asker.» <http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/45/806/10265.pdf>.

Fendoğlu, Hasan Tahsin. «Başkanlik Sistemi Tartişmalar». (Stratejik Düşünce Enstitüsü, Ankara, SDE Analiz, Kasım 2010), <http://www.hasantahsinfendoglu.com/dokumanlar/makaleler/BASKANLIK_SISTEMI_TARTISMALARI.pdf>.

Grey Wolves, Terrorism Research and Analysis Consortium (TRAC), 2014, <http://www.trackingterrorism.org/group/grey-wolves>.

Güven, Dilek. «6-7 Eylül Olayları (1).» Radikal Internet Baskisi, 6/9/2005, <http://www.radikal.com.tr/haber.php?haberno=163380>.

«Hazırlayan: İsmail Coşkun, Andımızın Yazarı Kimdir? Öğrenci Andi.» <http://guzelturkcemiz.org/belgeler/AndimizinYazari.pdf>.

«Kemal Öz Adli Cumhurreisimize Verilen Soy Adi Hakkinda Kanun.» <http://www.nvi.gov.tr/Files/File/Mevzuat/Nufus_Mevzuati/Kanun/pdf/kemal_oz_kanun.pdf>.

Kronoloji, Atatürk. «1928 Yılı, Atatürk ve Türkiye Cumhuriyeti.» <http://www.ataturk.net/kronoloji/1928.html>.

«Maraş Katliami (24 Aralik 1978).» 5 Şubat 2013, <http://www.maraskatliami.net/root/index.php?option=com_content&view=article&id=33&Itemid=27>.

Mavioğlu, Ertuğrul Ve Ruhi Sanyer. «30 yıl sonra kanlı 1 Mayıs (3).» Radikal Internet Baskisi, 1/5/2007, <http://www.radikal.com.tr/haber.php?haberno=219999>.

«Muhafazakâr Demokrat Siyasi Kimlik, AK Parti 2023 Siyasi Vizyonu.» (30 Eylül 2012), <http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuturkce.pdf>.

Özcan, Gencer. «National Security Council.» <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CBsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.dcaf.ch%2Fcontent%2Fdownload%2F36875%2F528967%2Ffile%2Fchapter3.pdf&ei=XR2iU6WOO9SI7AaulYCoBQ&usg=AFQjCNFV3h0ctfinG3f0RDWe8SrBO5aqRg>.

Ozdemir, Mehmet. «Original Sledgehammer.» <http://www.aksiyon.com.tr/kapak/orijinal-balyoz_528467>.

«Özgürlüğün ve umudun ülkesi: Herkesin Türkiye'si.» Cumhuriyet Halk Partisi (CHP) Seçim Bildirgesi (2011), <http://www.chp.org.tr/wp-content/uploads/Se%C3%A7im_Bildirgesi-.pdf>.

«Rating: Turkey Credit Rating, 2013.» <http://countryeconomy.com/ratings/turkey>.

«Turkey and South Korea's Altay Tank Project.» (25 November 2012), <http://www.defenseindustrydaily.com/turkey-signs-deal-with-s-korea-for-altay-tank-project-05012>.

٣ ـ التركية

Books

Avşar, Gülçin [et al.]. *Ergenekon'un Öteki Yüzü: Faili Meçhuller ve Kayıplar Ergenekon Dosyaları İncelemesi*. İstanbul: TESEV Türkiye Ekonomik ve Sosyal Etüdler Vakf Demokratikleşme Program, 2013.

Çalışma Raporu 2013: Rapor Koordinasyonu ve Yayıma Hazırlık. Ankara: TÜSİAD, 2013.

Fendoğlu, Hasan Tahsin. *Başkanlik Sistemi Tartişmalar, Stratejik Düşünce Enstitüsü*. Ankara: Sde Analiz, 2010.

Periodicals

Akinci, Abdulvahap. «Türkiye'nin Darbe Geleneği: 1960 ve 1971 Müdahaleleri.» *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İibf Dergisi*: vol. 9, no. 1, Nisan 2014.

Asilbay, Halil. «Parlamenter Sistem ve Türkiye Açisindan Bir Değerlendirme.» *TBB Dergisi*: no. 104, 2013.

Avşar, Zakir ve Ayşe Elif Emre Kaya. «Cumhuriyet Türkiyesi'nin Halkçilik Uygulamalari: Soyadi Kanunu Örneği.» *Turkish Studies - International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic* (Ankara): vol. 8, no. 5, Spring 2013

Aytepe, Oğuz. «Ankara'nın Merkez ve Başkent Olması.» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*: nos. 33-34, Mayıs-Kasım 2004.

Çakir, Ruşen. «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Bariş ve Demokrasi Partisi (BDP).» *SETA Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı:* no. 38, Mayıs 2011.

Cansever, Niran ve Hakan Mehmet Kiriş. «Türkiye'de Ordu – Siyaset İlişkileri Çerçevesinde Ak Parti – Tsk Etkileşimine Bakiş.» *Süleyman Demirel Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*: vol. 20, no. 3, 2015.

Çapa, Mesut. «Cumhuriyet'in İlk Yıllarında Tarih Öğretimi.» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*: nos. 29-30, Mayıs-Kasım 2002.

Çelik, Kemal. «Atatürk'te Yasallık (Meşrûiyyet) Anlayış.» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*: no. 39, Mayıs 2007.

Coşkun, Ali. «Cumhuriyetin İlk Yıllarında Türkiye Ekonomisi.» *Atatürkçü Düşünce Dergisi*: no. 4, Kasım 2003.

Demirel, Tanel. «2000'li Yillarda Asker Ve Siyaset: Kontrollü Değişim Ile Statüko Arasinda Türk Ordusu.» *Seta Analiz, Seta Siyaset Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı:* Şubat 2010.

Demirtaş, Bahattin. «Atatürk Döneminde Eğitim Alanında Yaşanan Gelişmeler.» *Akademik Bakış*: vol. 1, no. 2, Yaz 2008.

«Editörler: İrfan Neziroğlu, Habip Kocaman ve Semra Gökçimen, Türkiye Büyük Millet Meclisi, Yasama El Kitabi, Baski Tbmm Basımevi.» Ankara, Eylül 2011.

Ertem, Bariş. ««Atatürk'ü Koruma Kanunu» Nun Türkiye Büyük Millet Meclisi'nde Tartişilmasi.» *Turkish Studies: International Periodical for the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic* (Ankara): vol. 8, no. 5, Spring 2013.

Evsile, Mehmet. «Gizli Celse Zabıtlarına Göre Birinci Türkiye Büyük Millet Meclisinde Dış Politika Konusunda Yapılan Tartışmalar.» *History Studies: International Journal of History*: vol. 2, no. 3, 2010.

Fendoğlu, Hasan T. «Türk Ceza Kanununun 301: Maddesinin Analizi ve Değişiklik Teklifi.» *Hukuk Gündemi Dergisi* (Ankara): no. 4, Mart-Mayıs 2006.

Goularas, Gökçe Bayindir. «1923 Türk-Yunan Nüfus Mübadelesi ve Günümüzde Mübadil Kimlik ve Kültürlerinin Yaşatilmasi.» *Alternatif Politika*: vol. 4, no. 2, Temmuz 2012.

Hakyemez, Yusuf Şevki. «2010 Anayasa Değişiklikleri ve Demokratik Hukuk Devleti.» *Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi*: vol. 14, no. 2, 2010.

Hür, Ayşe. «Osmanli'dan Bugüne Kürtler ve Devlet, Kürt milliyetçiliğinin «geç» doğumu.» *Taraf Gazetesi* (Istanbul): 19 October 2008.

Kaya, Dilek Göze ve Ayşe Durgun. «1923–1938 Dönemi Atatürk'ün Maliye Politikaları: Bütçe ve Vergi Uygulamaları.» *SDÜ Fen Edebiyat Fakültesi Sosyal Bilimler Dergisi*: no. 19, Mayıs 2009.

Kaymaz, İhsan Şerif. «Mondros: Bir Ateşkesin Tahlili.» *Tarih incelemeleri*: vol. 21, Ekim-Aralık 2008.

Koç, Yaşar Taşkin. «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Adalet ve Kalkinma Partisi (Ak Parti).» *Seta Analiz*: no. 41, Mayıs 2011.

Kocabiyik, Hüseyin. «12 Eylül'den 12 Haziran'a Siyasi Partiler Milliyetçi Hareket Partisi (MHP).» *Seta Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfi*: no. 39, Mayıs 2011.

Kuşat, Ali. «Bir Değerler Sistemi Olarak «Kimlik» Duygusu ve Atatürk.» *Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı*: 15 Yıl, 2003/2.

Mahmutoğlu, Abdulkadir. «Türkiye'de Merkezi Yönetim- Yerel Yönetimler- Mülki İdare İlişkisinin Geleceği.» *Türk İdare Dergisi*: nos. 471- 472, Haziran - Eylül 2011.

Özüçetin, Yaşar ve Senem Nadar. «Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Dersinin Üniversiteler Düzeyinde Okutulmaya Başlanması ve Gelinen Süreç.» *Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi*: vol. 3, no. 11, Spring 2010.

Poyraz, Bedriye. «Cesaret Et Hatirla!»: Dersim 1938 Tertelesi.» *SBF Dergisi* (Ankara Üniversitesi): vol. 68, no. 3, 2013.

Programlı Kalkınma Projeleri. «1923 - 1940 Dönemi Demiryolları.» *TMH - Turkiye Muhendislik Haberleri*: vol. 2-3, nos. 442-443, 2006.

Tayhani, İhsan. «Türkiye Cumhuriyeti'nin Temeli: Laiklik.» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*: vol. 11, no. 43, Bahar 2009.

Tongul, Neriman. «Türk Harf İnkılâbı.» *Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi*: nos. 33-34, Mayıs-Kasını 2004.

Türkiye Büyük Millet Meclisi İnsan Haklarini İnceleme Komisyonu. «Terör ve Şiddet Olaylari Kapsaminda Yaşam Hakki İhlallerini İnceleme Raporu.» (24 Dönem 3 Yasama Yılı 2013).

Yalçin, Semih. «Atatürk İlkeleri ve Atatürkçü Çağdaş Düşünce Yapisi.» *Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi*: vol. 14, no. 41, Temmuz 1998.

Theses

Sönmez, Turgut. «1925-1961 Yillari Arasinda Türkiye'de Giyim-Kuşam İle İlgili Düzenlemeler ve Tepkiler.» (Yüksek Lisans Tezi, Ankara Üniversitesi, 2006).

Kaynak, Muhteşem. «Atatürk Döneminde Büyüme ve Beşeri Sermayenin Geliştirilmesine Yönelik Girişimler ve Günümüz İçin Kisa Bir Değerlendirme.» (Gazi Üniversitesi, İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi, 2013).

Ünal, Harun. «Merkez Bankasi Bağimsizliği'nin Enflasyon İle İlişkisi ve Türkiye Üzerine Bir Uygulama.» (Yüksek Lisans Tezi, Atatürk Ün İvers İtes İ, Erzurum, 2008).

Ural, Yurdanur. «Türk Anayasal Sisteminde Cumhurbaşkaninin Konumu ve Yetkilerine İlişkin Tartişma ve Öneriler Üzerine Bir İnceleme.» (Yüksek Lisans Tezi, Süleyman Demirel Üniversitesi, Isparta, 2008).

فهـرس

- ب -

- خ -

- د -

- ر -

- س -

- ش -